

التعليل اللغوي في كتاب سيبويه

تأليف

الدكتور شعبان عوض محمد العبدري

أستاذ مساعد بجامعة قارون - ليبيا

كلية الآداب - قسم اللغة العربية

مَشُورَات
جَامِعِيَّة قَارُون
بنغازي



٤١٠٩
ع ش
ن

التعليلُ اللغويُّ في كتابِ سيبويه

تأليفُ

الدكتور شعبان عوض محمد العسيري
أستاذ مساعد بجامعة فاريونس - ليبيا
كلية الآداب - قسم اللغة العربية

منشورات
جامعة فاريونس
بنغازي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾

صدق الله العظيم

رقم الايداع 99 / 4513
دار الكتب الوطنية - بنغازي

رسمك ISBN 9959-24-014-2

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الاولى 1999 افرنجي

لايجوز طبع لو استنساخ لو تصوير لو تسجيل
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت
الا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر

مَنشورات
جَامِعَةُ قَابِلِوْنِ
بنغازي



التّعليل اللّغوي في كتاب سيّويه

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي علم القرآن، خلق الإنسان، والصلاة والسلام على رسوله الموصوف بكمال الفصاحة وروعة البيان وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام الذين أناروا بعقولهم دياجير الظلام، وبعد.

فلما نعدو الحقيقة إذا قلنا إنَّ التعليل لظواهر الأشياء ظاهرة فطرية عرفها الإنسان في غابر عصوره، فالإنسان كان يتأمل ظواهر الطبيعة من حوله فيحاول تفسيرها وتعليلها؛ لذا فليس بدعاً أن يعرف المسلمون التعليل فيجملوه ركناً أصيلاً في مناهج علومهم المختلفة ومن ضمنها علوم اللغة، وماذا تكون اللغة سوى أنها ظاهرة من أهم ظواهر الكون التي يجد المسلم نفسه مدعواً لتأملها والتفكير فيها لا سيما أنَّ هذه اللغة لم تعد بظهور الإسلام مجرد لغة لقبائل، وإنما غدت لغة لكتاب الله المنزل الذي يقدسه المسلمون، فكان لا مناص -والحالة هذه - من التفكير في هذه اللغة ومحاولة تنظيم قواعدها، وتأصيل أصولها، وبسط مسائلها؛ لتصبح لغة تعليمية يتعلَّمها الناس وتُدَوِّن بها العلوم، ولكي تصبح اللغة تعليمية يعقلها الناس فلا بدَّ من صوغ العلل التي تضم الأشتات، وتجعل ما كان عويص الفهم سهلاً ميسوراً تتقبله الأذهان وتألفه العقول، على أنَّ التعليل لم يأتِ عند النحاة الأوائل - وفي مقدِّمتهم سيبويه - استجابة لدواعٍ تعليمية فحسب، وإنما أتى موافقاً لما امتازت به الثقافة العربية الإسلامية التي اتخذت من التعليل في جميع العلوم نهجاً أصيلاً مطروقاً ومعتمداً.

وزاد من نماء العلة وراثتها في المجتمع العربي الإسلامي ما ساد هذا المجتمع من أفكار وآراء كانت تلتقي، متحاوره متجادلة، ولم يكن علماء اللغة بمنأى عن هذه الأفكار والآراء، ومن ثم أخذت الأفكار والآراء تتلاقى وطوايف علماء الإسلام يأخذ بعضها من بعض، فالفقهاء يأخذون من المتكلمين ما يرونه مناسباً من الأسس المنهجية التي كان يقول بها المتكلمون، والمتكلمون يأخذون من الفقهاء ما يناسبهم من أسس منهجية، واللغويون يأخذون من هؤلاء وهؤلاء، والفقهاء والمتكلمون لا يغفلون - بدورهم - الأخذ عن اللغويين⁽¹⁾؛ الأمر الذي أدى إلى ما يمكن أن نسميه بتكوّن المنهج الإسلامي.

وفي ميدان اللغة - وهو ما يعيننا في هذا الكتاب - شاد الأسلاف منهجاً أذهل مؤرخي العلوم، الأمر الذي جعل أحد الباحثين يقول: «إذا كانت الفلسفة هي معجزة اليونان فإن علوم العربية هي معجزة العرب»⁽²⁾، فعملية جمع اللغة التي حدثت في عصر التدوين كانت أشبه ما تكون بالمعجزة، فقد تمّ هذا الجمع في سرعة مذهلة، ووُضعت قواعد اللغة بجهد لا يعرف الكلل، في مدة زمنية قصيرة تمتد من زمن أبي الأسود الدؤلي حتّى ظهور كتاب سيويوه⁽³⁾. وماذا تكون المعجزة غير أنّها خرق للعادة المعروفة؟!

وإذا كان هذا البحث يدرس التعليل اللغوي في كتاب سيويوه - فإنّ التعليل قد عُرِفَ مظاهره قبل كتاب سيويوه، فابن سلام الجمحي يصف عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بأنّه «أول من بعج النُحو، ومدّ القياس والعلل»⁽⁴⁾.

(1) د. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1993، ص 33، 34.

(2) د. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط 4، 1989، ص 80.

(3) من سنة 69 هـ إلى سنة 180 هـ على وجه التقريب.

(4) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المعارف، 1952 م، ص 12.

ووجود مظاهر التعليل في النحو العربي زمن نشأته ليس بدعاً، فقد عُرِفَ التعليل في العلوم العربية الإسلامية الأخرى التي وَاكَبَتْ نشأتها نشأة النحو العربي. فإذا وجدنا سيويه في كتابه يعلل لكل مسألة يعرض لها فقد حدث هذا استجابة لدواعي هذا العصر. وكتاب سيويه كتاب علل، فهو لا يقدّم القاعدة في قالب جاهز، وإنما يعرض للمسائل المختلفة موضعاً ومعللاً، ناسباً هذه العلل إلى الجماعة التي تستعمل اللغة، وهم - هنا - العرب، ولا يدّعي سيويه أنه قد روى هذه العلل عنهم، وإنما ينسب هذه العلل لهم بطريق التأمل والتفكير، وهو في هذا ينهج نهج أستاذه الخليل الذي سُئل عن العلل التي كان يعتل بها في النحو: أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب: «إنَّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه»⁽¹⁾.

وحيث إنَّ هذا البحث يدرس التعليل اللغوي في كتاب سيويه فلا بدّ من ذكر ما في كتاب سيويه من صعوبة ليست خافية على أحد، أقرّ بها القدماء والمحدثون، فقديماً كان محمد بن يزيد المبرّد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيويه: «هل ركبْتَ البحر؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه»⁽²⁾، وكان المازني يقول: «من أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيويه فليستحي»⁽³⁾. غير أنَّ العلم لا يأخذ هذه العبارات على علّاتها، فمثل هذه العبارات تُذكرُ لتبيين مدى الصعوبة التي يلقاها الدارس لكتاب سيويه. وقد ذهب أحد الدارسين المحدثين إلى أنَّ الصعوبة في كتاب سيويه تعود إلى أمرين: الأمر الأول - أن سيويه وضع كتابه لِلْمُتَعَلِّمين، ولم يضعه للعلماء:

(1) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفناش بيروت، ط 4، 1402 هـ، 1982، ص 66.

(2) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، اعتنى بشره: فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية - بيروت 1936 ص 50.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وقد أراد سيويه أن يجمع أكبر قدر من المعلومات مع وضعها في عبارة موجزة، ونحن لا نوافق هذا الباحث فيما ذهب إليه من أن كتاب سيويه قد وُضِعَ للمتعلمين فحسب، ذلك أن كتاب سيويه يتناوله المتعلمون والعلماء علي حد سواء، غير أن هذا التبرير يقدم تفسيراً معقولاً للصعوبة التي يجدها المتعلمون الناظرون في كتاب سيويه. أمّا الأمر الثاني - فيعود إلى العامل الزمني، فكتاب سيويه قد وُضِعَ في القرن الثاني الهجري، ولا شك أن اللغة تتطور، والفاظ الحياة تتجدد، ومفاهيم العلوم والمصطلحات تتغير، فينبغي لمن أراد تفهم كتاب سيويه ألا يغفل هذا التطور الذي حدث عبر السنين⁽¹⁾.

وإذا كان قد أُنْصَحَ بما قلناه مدى الصعوبة التي يجدها الدارس لكتاب سيويه: فإن طبيعة الموضوع الذي ندرسه في هذا الكتاب لا تخلو من صعوبة، فالتعليل اللغوي - في الواقع - بحث فيما وراء اللغة، فهو بحث نظري وليس بحثاً تطبيقياً في كتاب كان حافلاً بالعلل، وهذا الكتاب كان جامعاً لمستويات لغوية ثلاثة: صوتية، وصرفية، ونحوية، ولم تخل مسألة من مسائل هذه المستويات الثلاثة من تعليل مناسب، كان يورده سيويه لكل مسألة حتى تُنْصَحَ وتُتَمَثَّلَ في الأذهان. وكان سيويه - في كثير من الأحيان وهو يعلل لمسائل اللغة لا سيما في مستويها الصرفي والنحوي - يعود إلى المعنى ليصوغ منه عللاً لغوية، فكان بهذا يقدم درساً دليلاً لهذه الفروع.

عُرف التعليل - إذن - في الدرس اللغوي عند الأسلاف، وخير شاهد يمثل هذه المعرفة كتاب سيويه الذي ندرس التعليل اللغوي فيه. وانطلاقاً من هذا تنقسم هذه الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول:

* وقد تطرقنا في التمهيد إلى ثلاثة عوامل نرى أنها قد ساعدت على إثراء

(1) عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض، ط 1، 1401 هـ - 1981 م، ص 85، 86.

التعليل عند اللغويين ونمائه :

العامل الأول - دور الفرق الإسلامية في إثراء التعليل اللغوي .

العامل الثاني - امتزاج الثقافات واختلاطها بالبصرة، وما كان له من أثر في نمو التعليل اللغوي .

العامل الثالث - ما أسميناه بواكير الترجمة التي عرفها المسلمون في هذا العصر، ولا نقصد بالترجمة - هنا - ترجمة علوم اليونان وفلسفة أرسطو، لأن هذه الترجمة قد حدثت بعد زمن متأخر قليلاً عن ظهور كتاب سيبويه .

• أمّا الفصل الأول: فقد جاء تحت عنوان: مراحل نشوء العلة اللغوية وتطورها، وقد عرضنا فيه لثلاثة أشياء:

1 - بواكير العلة .

2 - مظاهر التعليل قبل الخليل وسيبويه .

3 - رسوخ مصطلح العلة .

• وقد جاء الفصل الثاني تحت عنوان: التفكير اللغوي عند الخليل وسيبويه، وقد عرضنا في هذا الفصل لمسألتين:

المسألة الأولى - تناولنا من خلالها عقلية الخليل وسيبويه وكيفية تعاملها مع سلائق العرب .

أما المسألة الثانية - فهي ناشئة عن المسألة الأولى ومكملة لها، فلمّا كان سيبويه هو وارث علم الخليل في اللغة فقد عرضنا لمنطلقات التعليل عند الخليل وسيبويه وأشهر أسسه عندهما .

• أمّا الفصل الثالث فقد خصصناه للحديث عن التعليل للمسائل الصوتية في كتاب سيبويه، وقد وضعنا في بداية هذا الفصل مدخلاً تحدّثنا فيه عن الدرس الصوتي عند سيبويه، بعد هذا انتقلنا للحديث عن الوسائل التعليلية لمسائل الأصوات في كتاب سيبويه .

• وقد خصصنا الفصل الرابع للحديث عن تحليل سيبويه لمسائل الصرف، بدأناه بتوطئة تحدثنا فيها عن دلالة مصطلح الصرف عند الأسلاف، ويعد هذه التوطئة تناولنا الوسائل التعليلية لمسائل الصرف في كتاب سيبويه.

• أمّا الفصل الخامس من هذا الكتاب فقد خصصناه للتعليل للمسائل النحوية في كتاب سيبويه، وقد رأينا - قبل أن نتحدث عن الوسائل التعليلية لمسائل النحو في كتاب سيبويه - أن نقدّم لهذا الحديث بتوطئة مختصرة، نعرض فيها لأهم الأسس التي قام عليها درس النحو العربي، مبينين أنّ التعليل لمسائل النحو في كتاب سيبويه، كان ماثلاً في كلّ مسألة من المسائل التي كان يعرضها سيبويه. ثم تحدثنا بعد هذا عن الوسائل التعليلية لمسائل النحو في كتاب سيبويه.

• وقد وضعنا في نهاية هذه الدراسة خاتمة عرضنا فيها لأهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

ويعد هذا نورد الملاحظات الآتية:

1 - لما كان هذا البحث ينطلق من عبارات سيبويه، فيحاول فهمها كما جاءت في هذا الكتاب؛ فقد صنفنا بعض الوسائل التعليلية بطريقة مخالفة لما فعله أحد الباحثين، اعتماداً على ما جاء عند السيوطي وهو يتحدث عن العلل الأربع والعشرين⁽¹⁾، كما هو الحال في علة التقوية التي صنفناها ضمن العلل التحويلية، وعلة الحمل التي صنفناها ضمن العلل القياسية، وقد أوضحنا السبب الذي دعانا إلى هذا التصنيف في مكانه من هذا الكتاب.

2 - ولأننا ننطلق من عبارة سيبويه، فقد أوردنا وسائل تعليلية لا تختلف

(1) حسام أحمد أحمد قاسم: أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب - جامعة القاهرة للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف: أ.د. محمود فهمي حجازي، د. عبد الحميد عوض السيوري 1996 م.

من حيث المضمون، وإن كانت ألفاظها مختلفة، حفاظاً على عبارة سيويه، من مثل: مراعاة الأولى التي تساوي مراعاة الأصل، وعدم الاستغناء التي تساوي الاحتياج.

3 - وعندما أوردنا الوسائل التعليقية في كتاب سيويه، لم ننزل هذه الوسائل عن سياقاتها، فحاولنا ما وسعنا الجهد إثراء هذه الوسائل بالبحث.

4 - وَحَفَظْنَا على عبارة سيويه، جعلنا تنقيده باستخدام كلمة لغة بدلاً من لهجة، لأن سيويه كان يستعمل مصطلح «لغة» عندما كان يتحدث عن لهجات العرب المختلفة، ولم نخرج عن هذا الاستخدام إلا إذا شعرنا - ونحن نحلل عبارة من عبارات سيويه - أن مصطلح لغة يُوقِعُ في لبس، لأننا كنا نتعامل مع كتاب تراثي نسعى لتقديم عباراته كما جاءت عن صاحبها.

5 - لسنا ندعي صرامة المنهج الذي اعتمدناه في تصنيف هذه العلل، ولكن مثل هذه التصنيفات تجعلنا نستكشف الكيفية التي كان يعلل بها سيويه لمسائل اللغة.

وقد كان هذا البحث يهدف إلى:

1 - السعي إلى كشف التعليقات اللغوية التي كان يعلل بها سيويه لمسائل اللغة، وإثبات أن هذه التعليقات قد انطلقت من داخل اللغة وليست متجافية عنها، وقد عبّرت هذه التعليقات عن روح العصر الذي عاشه سيويه.

2 - إثبات أن هذه التعليقات كانت تمثل أساساً مكيناً في منهجية العلوم لدى العرب المسلمين، ولم يكن النحاة غريباء عن هذه المنهجية، بل إنهم أسهموا في إرساء هذه الأسس المنهجية التي عرفت ثقافة العرب المسلمين.

3 - إثبات أن هذه التعليقات قد جاءت استجابة لدواعٍ تخص الثقافة العربية الإسلامية، وأنّ التعليق قد عُرف في الثقافة العربية الإسلامية قبل أن تترجم فلسفة اليونان، وخير دليل على مظاهر التعليق في الثقافة العربية

الإسلامية - كتاب سيبويه الذي كان حافلاً بالعلل في كل مسألة من مسائله .



أمّا أهم الدراسات السابقة التي استفاد منها هذا البحث فهي :

1 - الدراسة التي وضعها الأستاذ الدكتور مازن المبارك في كتابه النحو العربي - العلة النحوية (نشأتها وتطورها)، وقد عرض الأستاذ الباحث للعلة النحوية منذ مراحلها الأولى ورصد حركة تطورها حتى القرن العاشر الهجري، فكان بحثاً ضافياً وافياً بالغرض الذي أراده منه، ولم يغفل الحديث عن التعليل عند سيبويه، ولكن جاء حديثه مختصراً، لأنه كان يدرس العلة النحوية في عصور مختلفة فلم يخص سيبويه بحديث مطوّل يرصد وسائل التعليل عنده⁽¹⁾.

2 - الدراسة التي أعدها الدكتور: جلال شمس الدين، وحصل بها على درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية واللغات الشرقية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، بإشراف الأستاذ الدكتور: عبده علي الراجحي، وقد جاءت تحت عنوان: «التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - دراسة إستمولوجية»، وقد عرض لجوانب من تعليقات سيبويه في مواضع مختلفة من هذه الدراسة على سبيل المقارنة⁽²⁾.

3 - رسالة ماجستير بعنوان «العلل النحوية عند الأندلسيين»، إعداد الباحث: محيي الدين سالم، بإشراف الأستاذ الدكتور: عبده علي الراجحي، والأستاذ الدكتور: عبد المجيد عابدين رحمه الله - مقدّمة إلى قسم اللغة العربية واللغات الشرقية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية عام 1988م. ويعيننا من

(1) د. مازن المبارك: النحو العربي - العلة النحوية (نشأتها وتطورها)، المكتبة الحديثة، ط 1. 1385 هـ - 1965 م، ص 59، 60.

(2) د. جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - دراسة إستمولوجية، دار الجامعيين لطباعة الأوفست والتجليد، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية، 1994 م.

هذه الرسالة المبحث الأول الذي جاء تحت عنوان: «تطور العلة النحوية في المشرق» ويقع هذا المبحث في تسع وعشرين ورقة (من ص 19 إلى ص 48)، وقد تحدّث في هذا المبحث عن بواكير العلة ثم نفوجها وكمالها، ولم يغفل الحديث عن سيويه، فقد تحدّث عنه في الصفحات من 28 إلى 31⁽¹⁾.

هذه أهم الدراسات السابقة التي استفاد منها هذا البحث، غير أنّ هذه الدراسات لم تتناول التعليل اللغوي عند سيويه إلّا عَرَضاً، ومن ثم فإنّ هذا البحث يختلف عنها، لأنّه يقوم على درس التعليل اللغوي في كتاب سيويه في جميع فروع اللغة، فيرصده من عبارات سيويه ذاتها، جاعلاً منها نصب اهتمامه، حتّى يكشف عن الجوانب المختلفة للتعليل اللغوي في أول كتاب وصل إلينا في علوم اللغة. وإذا كان هذا الكتاب كتاب لغة فإنّه - من غير شك - يبرز أهم ما امتازت به الثقافة العربية الإسلامية في هذا العصر عندما جعلت من التعليل نهجاً وطريقاً متبعاً.

وبعد، فهذا ما أمكننا من جهد بذلناه، وهو جهد المقل، لا بدّ من قول هذا، لأنّه الحقيقة، وقول الحقيقة من آكد ما يدعو إليه العلم، وهو قبل هذا يدعو إليه الدين والضمير.

والله ولي التوفيق. وهو حسبي، عليه تَوَكَّلْتُ وإليه أنيب.

(1) محيي الدين سالم: العلل النحوية عند الأندلسيين، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف: أ.د. عبده الراجحي، أ.د. عبد المجيد عابدين، 1988 م، ص 19: 48.

تمهيد

إن المتأمل للعلوم العربية الإسلامية سواء أكانت الشرعية منها أم تلك التي تتعلق بالعقيدة مثل علم الكلام الذي نشأ عند المسلمين أم تلك التي قامت من أجل خدمة القرآن الكريم مباشرة مثل علم التفسير وعلوم اللغة - يجدها قد قامت على التعليل، فالتعليل ظاهرة ملحوظة وأساس مكين من الأسس المنهجية لهذه العلوم، على الرغم من تفاوت درجة هذه العلوم في رتبة التعليل، وقد ساعد على ظهور التعليل في الثقافة العربية الإسلامية ما كان يدعو إليه القرآن الكريم من التأمل والتفكير في مظاهر الكون قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِزَتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾⁽¹⁾، فالقرآن كتاب يدعو المسلمين إلى التأمل والتفكير في آيات الكون، ولا شك أن هذه الدعوة قد عرفت بمرور الزمن عند المسلمين نمواً وازدياداً، ولا يخفي أن التأمل والتفكير يقودان إلى التدليل، وبما أننا نبحث التعليل اللغوي في كتاب سيبويه فإننا نؤمن أن الذي ساعد على ظهور التعليل اللغوي عند نحائنا الأوائل وفي مقدمتهم سيبويه يعود إلى ثلاثة عوامل عرفتها حياة المسلمين:

العامل الأول - ظهور الفرق الإسلامية، فهذه الفرق كانت تتحاور وتتجادل، ولا يخلو الحوار والجدل من التعليل.

العامل الثاني - امتزاج الثقافات واختلاطها بالبصرة، فهو من العوامل التي أسهمت في وجود التعليل في العلوم اللغوية، وقد حددنا البصرة دون غيرها من

(1) سورة آل عمران، الآية: 190.

حواضر الإسلام لأنَّ مجمل الروايات التي بين أيدينا تذكر أنَّ النحو قد وُضِعَ بالبصرة وعرف بها قبل أن يعرف في غيرها من حواضر الإسلام، وسيبويه الذي نبحت التعليل في كتابه قد جاء إلى البصرة وتلمذ بها على الخليل بن أحمد.

أما العامل الثالث - الذي أسهم في وجود التعليل في العلوم اللغوية وفي سائر العلوم - فهو اتجاه المسلمين إلى الترجمة، وإن كانت الترجمة للعلوم قد تأخرت قليلاً عن ظهور كتاب سيبويه.

وستحدث في الأوراق التالية عن هذه العوامل الثلاثة التي أسهمت - من وجهة نظرنا - في نشوء التعليل عند لغويينا الأوائل.

أولاً: دور الفرق الإسلامية في نشأة التعليل اللغوي

لا نريد من حديثنا عن دور الفرق الإسلامية في نشأة التعليل اللغوي أن نتحدَّث عن هذه الفرق فرقة فرقة، ولا أن نؤرِّخ لأفكار هذه الفرق فكرة فكرة وإلّاما حسبنا في هذا المقام أن نتناول ما شكَّلته بعض أفكار هذه الفرق من محاور أسهمت في نشوء ظاهرة التعليل عند لغويينا الأوائل، فهذه الفرق التي كانت تتحاور وتتجادل ويقع الخلاف فيما بينها لم تكن في كيانات معزولة لا علاقة لعموم الناس بها، فقد كانت أفكار الفرق وآراؤها تتسرب إلى المساجد وإلى أندية الناس، ولم يكن النحاة بمنأى عن هذه الأفكار والآراء المتصارعة.

فبحثنا في المحاور الفكرية التي قامت عليها هذه الفرق الإسلامية إلّاما هوبحث عن المحاور الفكرية التي أسهمت في نشوء ظاهرة التعليل عند لغويينا، وعليه فإنَّ ذكر أي فرقة من هذه الفرق ليس مقصوداً لذاته وإلّاما القصد الإشارة إلى المنحى الفكري الذي يُنسب لهذه الفرقة، ومن ثم فلن نتعرض لهذه الفرق إلّا بالقدر الذي أسهم به فكرها في نشوء ظاهرة التعليل عند لغويينا الأوائل.

فمن هذه الأفكار التي برزت عند الخوارج (إحدى الفرق الإسلامية) فكرة

حرفية النص وعدم تأويله، فقد كانوا يتعاملون مع النصوص القرآنية من غير تأويل، يوضح هذا الذي نقوله الخبر الذي أورده أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، أقبل واصل بن عطاء رأس المعتزلة في رفقة فأحسوا الخوارج، فقال واصل لمن معه: «إنّ هذا ليس من شأنكم فاعتزلوا ودعوني وإياهم»، وكان واصل ومن معه قد أوشكوا على الهلاك، فقال له صحبه «شأنك»، فسأله الخوارج: «ما أنت وأصحابك»، فقال واصل: «مشركون مستجبرون ليسمعوا كلام الله ويعرفوا حدوده» فأجاروه هو ومن معه، قال واصل: «فَعَلُّمُونَا» فأخذوا يعلمونهم أحكامهم، وكلما علّموهم مسألة قال واصل: «قد قبلت أنا ومن معي»، قال الخوارج لواصل ومن معه: «فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا». قال: «ليس ذلك لكم قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَهُ فَآخِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّقَ اللَّهَ مَأْمَنَةً﴾»⁽¹⁾ فابلغونا مآمتنا» فنظر الخوارج بعضهم إلى بعض ثم قالوا «ذاك لكم»، وساروا بأجمعهم حتّى بلغوهم المآمن⁽²⁾.

عرف واصل كيف يؤمن نفسه هو ومن معه بإلزامه إياهم حجتهم، فالخوارج في مجملهم يرون أن مخالفهم من سائر المسلمين مشركون والمشرک من حقه أن يطلب الاستجارة حتّى يسمع كلام الله.

ومع أنّ ظاهر فكرة حرفية النصوص وعدم تأويلها لا يخدم التعليل، إذ لا جدوى تعود على التعليل من فكرة تقول بحرفية النصوص - إلا أنّ هذه الحرفية لم تكن حرفية صماء تخلو من حجج وبراهين، فالخوارج كانوا يسوقون من الحجج والبراهين ما يدعم مقولاتهم، يقول أبو العباس المبرّد: «وذكروا أنّ عبد الملك بن مروان أتته رجل منهم فَبَحَثَهُ فرأى منه ما شاء فهما وعلماً، ثم بحثه فرأى ما شاء إزياً ودُهياً، فرغب فيه واستدعاه إلى الرجوع عن مذهبه، فرآه

(1) سورة التوبة، الآية: 6.

(2) أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف - بيروت،

د.ت، ج 2، ص 122، 123.

مُسْتَبَصِرًا مُحَقِّقًا فزاده في الاستدعاء، فقال له: لِنُغْنِكَ الأولى عن الثانية وقد قلتَ فسمعتُ فاستمعَ أَقْلٌ. قال له: قُلْ، فجعل يَسْطُ من قول الخوارج وَيُزَيِّنُ لَهُ من مذهبهم بلسان طَلَقٍ وألفاظ بَيِّنَةٍ وَمَعَانٍ قَرِيبَةٍ، فقال عبد الملك بعد ذلك على معرفته: لقد كاد يوقع في خاطري أن الجنة خُلِقَتْ لهم وأنِّي أُوَلِّي بالجهاد منهم⁽¹⁾.

وكانت هذه الحرفية عند الخوارج مبعثاً لتشددهم في أداء العبادات والمعاملات، ولم تخلُ الخوارج من شعراء وأدباء يجيدون انتقاء اللفظ فيختارون اللفظ الجيد الذي يؤدي معانيهم خير أداء، وترجم لأفكارهم ومقالاتهم خير ترجمة. وعليه فالحجج التي كان يسوقها الخوارج والبراهين التي كانوا يقيمونها كَوْنَت رافداً مهماً في بلورة الثقافة العربية الإسلامية، فقد هَيَّأت عقول العلماء لتكوّن نظرتهم العامة للأمور العلمية، حيث لا يُغْفَل أن تتردد الأفكار في جنات البصرة والكوفة بالعراق، والمدينة بالحجاز، والفسطاط بمصر، والقيروان بأفريقية (تونس) وغيرها من حواضر الإسلام دون أن تؤثر في العلماء الذين أرسوا دعائم الثقافة العربية الإسلامية.

نشأ - إذن - في البيئات الإسلامية رافد مهم من روافد الثقافة الإسلامية على أيدي الخوارج يعتمد النظرة إلى النصوص نظرة حرفية ولا يغفل إقامة الحجج والبراهين التي تؤكد صحة فكرة حرفية النصوص من وجهة نظر القائلين بها، ومن هنا يكتسب التعليل نمواً من مثل هذه الفكرة التي تنظر إلى النصوص نظرة حرفية فهي لا تغفل الحجج والبراهين.

ومن الفرق التي أسهمت في إثراء الثقافة العربية الإسلامية بآرائها وأفكارها - فرقة الشيعة، فالشيعة الإمامية لا تؤمن بالتقليد في أصول الدين والعقائد، وإنما على المسلم المكلف النظر بنفسه في هذه الأمور. وأصول العقائد عند الإمامية خمسة هي: التوحيد، والنبوة، والإمامة، والعدل،

(1) المصدر السابق، ص 170، 171 .

والمعاد⁽¹⁾، هذه الأصول الخمسة لا يجوز فيها التقليد بل ينبغي على المسلم أن ينظر فيها بعقله فلا يقلّد فيها أباً أو مريباً، والعقل عند الإمامية مقدّم على الشرع في إثبات هذه الأصول، أما آي القرآن الكريم فإنّها تدعم النظر العقلي، يقول الشيخ محمد رضا المظفر: «وبالاختصار عندنا هنا ادعاءان:

الأول: وجوب النظر والمعرفة في أصول العقائد، ولا يجوز تقليد الغير فيها.

الثاني: إن هذا وجوب عقلي قبل أن يكون وجوباً شرعياً، أي لا يستقي علمه من النصوص الدينية، وإن كان يصح أن يكون مؤيداً بها بعد دلالة العقل. وليس معنى الوجوب العقلي إلا إدراك العقل لضرورة المعرفة ولزوم التفكير والاجتهاد في أصول الاعتقادات⁽²⁾.

ولا يخفي أن تقديم العقل، والقول بعدم التقليد في أصول الدين، وعدم قفل باب الاجتهاد من العوامل التي أثرت التعليل في الثقافة العربية الإسلامية.

ورثة شيء يلاحظه الباحث في عقائد الشيعة الإمامية والزيدية على وجه التحديد، هنا الشيء هو التماثل بين الشيعة والمعتزلة في كثير من العقائد التي بُجِّتَ في عِلم الكلام، كنقول يأنّ العباد يخلقون أفعالهم، والقول بالعدل والتوحيد، وتقديم العقل على الشرع في النظر والمعرفة إلى غير ذلك من العقائد التي ليس هنا محل تفصيلها. وهذا التماثل يعود إلى أنّ فرق الإسلام لم يكن منعزلاً بعضها عن بعض، ومن الثابت أن واصلاً قد أخذ الاعتزال عن الإمام أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب⁽³⁾.

(1) محمد الحسين آل كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان، ط 4، 1402 هـ - 1982 م، ص 61-75.

(2) الشيخ محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية، منشورات مؤسسة الإمام الحسين - بيروت - لبنان، ط 9، 1411 هـ - 1990 م، ص 54، 55.

(3) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، ط 5، 1971، ج 1، ص 535.

هذه لمحة موجزة عن بعض أفكار فرقة الشيعة ومبادئها التي كان لها دور لا يستهان به في تاريخ الإسلام والمسلمين عرضناها باختصار، فليس من شأن هذا الكتاب التأريخ للفرق الإسلامية، وإنما يعرض لبعض أفكار هذه الفرق إذ إن هذا البحث يؤمن أن هذه الفرق كان لها أبعد الأثر في نشوء التعليل في الثقافة العربية الإسلامية عموماً وفي اللغة خصوصاً.

ولعل من أبرز الفرق التي أسهمت بنشاطها في نمو ظاهرة التعليل بمختلف العلوم - فرقة المعتزلة، فقد كان لهذه الفرقة دور لا ينكر في الاحتكام إلى العقل واللجوء إليه، وقد كان لظهور المعتزلة ما يبرره من الناحية الفكرية، فقد أثيرت في هذا العصر⁽¹⁾ قضايا لا عهد لمسلمي الصدر الأول بها، وكان بعض مشيري هذه القضايا من أمم أخرى لم يحسن إسلامهم، وقد استفادوا من الفلسفات السابقة لهدم دعائم الإسلام مستخدمين العقل في مواجهة النقل وهو ما امتاز به الفكر الإسلامي في بدايته، ولعل الجعد بن درهم - وهو من شيوخ المعتزلة الأوائل - أول من استخدم العقل ليعضد به النقل في حجاج المسلمين لغيرهم، إذ إن غير المسلمين لا يحفل بالمنقول ولا يقيم له وزناً⁽²⁾.

وقد نتج عن استعمال العقل أن ظهرت مصطلحات فنية في الجدل فقد أُستعملَ العقل مقابلًا للنقل، والتأويل مقابلًا للتقليد، والتوفيق مقابلًا للتوقيف، والدراية مقابلًا للرواية⁽³⁾، وما لبث استعمال العقل مقابل النقل أن تطور، فأصبح من مقولات المعتزلة «الحسن ما حسنه العقل، والقبح ما قبحه العقل»، وعلى ضوء هذا الفهم أخذ المعتزلة يضعون أصولهم ويقررونها.

إن الناظر الفاحص لهذه الأصول يجدها قد قامت على أصل عقلي لا

(1) أقصد (بهذا العصر) حيث ما تكررت في هذا الكتاب - عصر بني أمية وعصر بني العباس حتى وفاة سيبويه وظهور كتابه.

(2) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج1، ص 462، 463.

(3) المرجع السابق، ص 452.

مكان فيه للأخبار والآثار، ويصعب القطع في هذا العصر المبكر بمسألة تأثير المعتزلة بالفلسفة اليونانية، فهذا الأمر لم يحدث إلا في عصر متأخر عن عصر واصل بن عطاء وتلاميذه إذ يصعب القول إن واصل بن عطاء - وهو رأس المعتزلة - وتلميذه عمرو بن عبيد قد تأثرا بالفلسفة اليونانية واحتذاياها وسارا على أصول مناهجها، فهذا أمر يصعب ادعاؤه وتقريره في هذا العصر⁽¹⁾. كل الذي يمكن تقريره في هذا العصر أن بعض طوائف المسلمين بدأت تستخدم العقل، ولم يقل قائل إن العقل خاصية وميزة حبا الله به يونان دون غيرها من الأمم.

وقد وضع المعتزلة ما سُمِّيَ بالأصول الخمسة وهي: العدل، والتوحيد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽²⁾. فإذا ما استثنينا الأصل الخامس في إمكاننا القول إن أصولهم قد قامت على أسس عقلية، وإن ساندتها أحياناً نصوص من آي الذكر الحكيم.

ونحن هنا نورد ما اتفق عليه أئمة المعتزلة، وتحديد أدق ما اتفق عليه متقدموهم من أمثال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، لأننا نقصد ببحثنا لمثل هذه الأمور مدى التأثير الذي أوجدته الفرق الإسلامية في نشوء ظاهرة التعليل اللغوي قبل كتاب سيبويه.

وقد أدى العقل المقدم عند المعتزلة إلى استعمال ألفاظ جريئة لا يستعملها المحافظون في مناقشة القضايا التي تتعلق بالله، وقد كانوا يقصدون تنزيه الله، ولكن ألفاظهم التي يستعملونها أغضبت كثيراً من المسلمين لما فيها من جرأة، يقول عبد القاهر البغدادي: «ويقولون لأصحابنا [يقصد الأشاعرة]: إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالماً، وإذا

(1) د. تمام حسان: «الأصول» دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - 1988 م، ص 52.

(2) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج 1، ص 587.

خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً⁽¹⁾ .

فالعقل قد وجه المعتزلة وجهتهم التي عُرفوا بها، لقد كانوا يناضلون عقائد تسربت إلى الإسلام ويحاورون أقواماً كان بعضهم يتربص بالإسلام والمسلمين، فبعد أن عجزوا عن هدم دولة الإسلام من الخارج أرادوا هدمها من الداخل، وقد حدث في هذا العصر دس على النبي ﷺ فَوُضِعَتْ أخبارٌ، ولفقت أحاديث ومن ثم أدرك الغياري من حاملي لواء العلم في الإسلام أنَّ التصدي لهذا الدس والتلفيق واجب لا محيد عنه، كما أدرك هؤلاء العلماء أنَّ استخدام العقل في مواجهة الأهواء والنحل هو من أفضل الوسائل التي يجب اتخاذها لمواجهة هذه التيارات⁽²⁾.

برز في هذا العصر - إذن - محور فكري على أيدي المعتزلة يقدّم العقل، ولم يكن النحاة بعيداً عما يحدث فقد كانوا يشاركون غيرهم من طوائف العلماء في ملتقياتهم ومتدرياتهم، والمساجد يؤمها الجميع، وقد كانت المساجد مكاناً تعقد فيه الحلقات ويسمع العلماء بعضهم بعضاً، فيتجادلون ويتحاورون، ونحن لا ندعي أنَّ النحو في بداية أمره قد تأثر بالفلسفة والمنطق، لأنَّ مثل هذا التأثير إن حدث فقد كان في عصر متأخر عن العصر الذي ندرسه، فالقول بتأثير النحاة بالفلسفة والمنطق في هذا العصر المبكر قول لا يخلو من التعميم، كل ما ندعيه أنَّ النحاة قد استخدموا العقل - الذي استخدمه المتكلمون - في تقرير قواعدهم ورسم منهجهم⁽³⁾، بل إن كثيراً من أئمة المعتزلة المتأخرين كانوا أعلاماً في اللغة والأدب من أمثال النُّظَّام، وبشر بن المعتمر، والجاحظ.

(1) عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مؤسسة الحلبي القاهرة، د.ت، ص 74، 75.

(2) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج 1، ص 462، 463.

(3) د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية. نشأتها وتطورها، دار المعارف - مصر، ط 1، 1968 م، ص 365، 366.

وهكذا كان لنشاط المعتزلة العقلي أثره في نشأة التفكير المنظم المعلن
لظواهر الأشياء.

وبعد فهل يمكننا بعد ما عرضناه من عقائد بعض الفرق الإسلامية وآرائها
أن نلتبس ما لهذه الفرق من دور إيجابي في التراث العربي الإسلامي عموماً
وفي التراث اللغوي على وجه التحديد «فإن نحن تساءلنا: هل كان كل هذا
التفرق لخير المسلمين؟ أو لم يكن خيراً لهم أن يكونوا كما كانوا في عهد
الرسول ﷺ أمة واحدة وفرقة واحدة تعتقد مبادئ واحدة؟

قلنا إن ذلك كان ككل شيء في عالمنا ليس خيراً صرفاً ولا شراً
صرفاً⁽¹⁾، فإذا كانت هذه الفرق قد وجدت نتيجة أحداث وفتن آلمت
بالمسلمين فإن هذه الفرق بدأت تتحاور في أمر العقائد كالحديث عن أفعال
العباد مَنْ يخلقها؟ أيخلقها الله عز وجل أم إنَّ العباد هم الذين يخلقون أفعالهم؟
وكالحديث عن القضاء والقدر إلى غير ذلك من الأمور الاعتقادية، ونتيجة لهذا
التحاور والتجادل نشأ علم الكلام الذي كان يبحث في مثل هذه الأمور، وعلى
هذا فإن «هناك فرقاً بين علم الكلام والفلسفة الإسلامية من حيث نُشُوءُها،
فالکلام في الإسلام نشأ تدريجياً ونشأ مسائل متفرقة، تثير فرقة مسألة فييدي فيها
قوم رأياً آخر، ويكوّنون فرقة وهكذا... وكلما تقدم العصر أثّرت مسائل
جديدة، ووضعت لها حلول جديدة، وهذا شأن كل العلوم العربية الإسلامية من
نحو وفقه وبلاغة، أما الفلسفة في الإسلام فلم تتدرج هذا التدرج لأنها قطعت
شوط النشوء عند اليونان ثم نقلت كاملة أو شبه كاملة، والجديد فيها إنما كان
اشتغال المسلمين بها وتفهمها وشرحها والتعليق عليها، وإبداء الآراء فيها
والتوفيق بين بعض قضاياها والقضايا الإسلامية»⁽²⁾.

(1) أحمد أمين: ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 4، 1368 هـ -

1949 م، ج 3، ص 350، 351.

(2) المرجع السابق، ص 20.

فعلّم الكلام على هذا علم إسلامي محض نشأ نتيجة لاشتغال المسلمين ببعض أمورهم العقديّة، وقد أثّر جدل المتكلمين في غيرهم من العلماء كما هو الحال في علماء النحو والفقه والتفسير، ولما كان غرضنا الحديث عن التعليل اللغوي عليه فإننا نقول: إن علوم الكلام قد أثّرت في تعليلات النحاة منذ المراحل الأولى لنشأة النحو، وإذا كان القول بالعامل يُعد من الأسس التي قام عليها النحو فلملّه إنما نشأ من أقوال المتكلمين التي تقول: إنه لكل أثر مؤثر، ولكل حادث محدث فلما رأى النحاة أن أواخر الكلمات إذا كانت أسماء تُرفع وتُنصب وتُجر، وأن أواخر الكلمات إذا كانت أفعالاً تُرفع وتُنصب وتُجرم، قالوا: إن هذه الحركات أثر فهذا الأثر لا بد له من مؤثر، وهذا المؤثر هو العامل⁽¹⁾، وعليه فقد عُرف العامل أساساً في نظرية النحو العربي منذ مراحل الأولى نجده مثلاً بارزاً في الصفحات الأولى من كتاب سيبويه، يقول سيبويه: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجاري: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف».

وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف.

وإنما ذكرْتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث في العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ويَبِين - ما يُبَيِّنُ عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب⁽²⁾.

(1) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي - المغرب، ط 2، 1983 م، ص 183، 184.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القلم - القاهرة، 1385 هـ - 1966 م. ج 1، ص 13.

فقد رأينا مما أوردناه أن فكرة العامل كانت واضحة في ذهن سيويه تمام
الوضوح، وإذا كان النحاة قد اشتغلوا بالقياس، وجعلوه نهجاً أصيلاً في درسه
النحوي فلأن النحو في بدايته قد نشأ بالعراق، والعراق ملتقى لكثير من
الأجناس، ولكثير من الحضارات، وكانت هذه الأجناس والحضارات تلتقي
متحاوره متجادلة لا مبتعدة منعزلة، وفي العراق نشأ مذهب الإمام أبي حنيفة
النعمان بن ثابت، وهو مذهب اعتمد القياس نهجاً في دراسة المسائل
الفقهية⁽¹⁾، «ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع
اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وبخاصة الفقه والكلام»⁽²⁾.

ولعل مصطلح القياس قد تسرب إلى النحاة عن طريق المتكلمين الذين أخذوه
بدورهم عن الفقهاء⁽³⁾، فالتشابه بين منهج النحاة والمتكلمين والفقهاء يبيّن لا خفاء
فيه «فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول إن كلنا
الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلامي) ونجعل
ذلك رداً على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام النحاة بالأخذ عن اليونان؟»⁽⁴⁾.

النحاة تأثروا بغيرهم من علماء الإسلام في المنهج الذي أقاموه لدرس
النحو، فكوّنوا لبنة لا يستهان بها من لبنات المنهج الإسلامي الذي تكون
وتأصل قبل أن تترجم الفلسفة اليونانية، ويقوّي عندنا تأثير النحاة بمناهج غيرهم
من مفكري الإسلام مثل المتكلمين ما نلاحظه من تأخر الدرس النحوي قليلاً⁽⁵⁾

(1) د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي - بحث في المنهج، نشر الدار
الجامعية - إسكندرية، 1992 م، ص 14.

(2) د. عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية - إسكندرية،
1992 م، ص 10.

(3) د. تمام حسان: «الأصول» دراسة ايستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 168.

(4) المرجع السابق: ص 208.

(5) د. أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، نشر عالم الكتب - القاهرة، ط 4،
1982 م، ص 77.

عن ظهور هذه الفرق التي قالت بأرائها، ونشب الجدل فيما بينها كما سبقت الإشارة، ونحن نعني بالدرس النحوي هنا الدرس المعلّل القائم على القياس فمثل هذا الدرس لم يُعرف - وفق المصادر التي بين أيدينا - إلا على زمن عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى 117هـ⁽¹⁾.

على أن العلة والقياس لم يلبثا أن صارا مرتكزاً من مرتكزات النحو لا تخلو مسألة من مسائل النحو من هذا المرتكز⁽²⁾، وسار العامل سيرته في كتب النحو بأصوله التي تراعى عند التقعيد، والتي ربما تُهْدَر بسببها بعض الأساليب العربية الرصينة، على أن إهدار بعض الأساليب العربية الرصينة لم يعرف إلا عند المتأخرين من النحاة.

والنحاة وهم يقررون نظرية العامل يضعون لها ما يلزمها من أصول، فمن أصول هذه النظرية «رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً، ولا يجتمع الضدان في محل، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم، والمعمول حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال»⁽³⁾ إلى غير ذلك مما قرره النحاة وأصلوه في مناهجهم حول نظرية العامل، وقد حدث كل هذا عندما تأثر النحاة بمذاهب علم الكلام وبطريقة علماء الكلام في الجدل كما سبق أن أوضحنا، وعلى هذا فقد أخذ التلاقي بين طوائف العلماء والمفكرين في الإسلام يزداد ويتسع كلّ محتاجٍ إلى ما عند غيره، ومن ثمّ أصبح التأثير والتأثر

(1) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 15: 12.

(2) د. لطفي عبد البديع: التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا) دار المريخ - الرياض، 1989 م، ص 23.

(3) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937، ص 31، 32.

بين طوائف العلماء ومفكري الإسلام وارداً ومشروعاً تقره بدهيات الأمور «فلئن كان الفقيه ملزماً بمعرفة سنن العربية حتى يتسنى له استنباط الأحكام من القرآن الكريم والحديث الشريف، وكذلك عالم الكلام، فإن النحوي قد اقتبس عن أهل الفقه والكلام أصولهم المنهجية كالقياس والتعليل»⁽¹⁾، وتبعاً لهذا التأثير ظهر ما يُعرف في النحو بالافتراضات، وهي افتراضات لمسائل لا صلة لها بالواقع اللغوي نجدها مبثوثة في كتب النحاة من زمن الخليل وسيبويه ثم أخذت تتسع وتتضخم بمرور الأزمنة، وتوالي الأعصار، يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة في سياق حديثه عمّا سمّاه مدرسة الخليل وسيبويه في القياس: «تعتمد هذه المدرسة على الافتراض، وتحاول إيجاد أحكام لهذه الافتراضات على نحو ما يفعل الأحناف في قياسهم، وهذه الفروض كثيرة جداً في كتاب سيبويه»⁽²⁾، وإذا كان افتراض المسائل النحوية قد جاء تبعاً لافتراض المسائل الفقهية فإن علل النحو - كما يقول ابن جنى - قد جاءت تبعاً لعلل المتكلمين ومنتزعة منها، يقول ابن جنى: «اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين - وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسن، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه»⁽³⁾.

ولكن مع كل الذي قلناه ليس لنا أن نغالي في القول بتأثر النحاة بغيرهم من علماء الكلام أو الفقه، فعلى سبيل المثال: يرى البصريون أنّ العامل في المعمول في باب التنازع هو الثاني لقربه بينما يرى الكوفيون أنّ العامل في المعمول هو الأول لسبقه⁽⁴⁾، فمثل هذه القضية اللغوية تحوّلت عند أحد

(1) محيي الدين سالم: العلل النحوية عند الأندلسيين، ص 32، 33.

(2) د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي - بحث في المنهج، ص 29، 30.

(3) أبو الفتح عثمان بن جنى: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1406 هـ - 1986 م، ج 1، ص 49.

(4) أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة =

الباحثين إلى أثر من آثار اختلاف الفرق الإسلامية، حيث ذهب هذا الباحث إلى «أن هذا الخلاف الجزئي - ليس خلافاً بلا مغزى، بل هو خلاف تصورات فرعية، هو خلاف حول أيهما أهم: علاقة الجوار أم الأسبقية المطلقة. أو بعبارة أخرى أيهما يسمى العامل أو المؤثر: القريب أم البعيد. وهذا خلاف يحتاج إلى تعمق أكثر في طبيعة الجذور الفكرية للمدرستين إن صح اعتبارهما كذلك.

إن هذا الخلاف شبيه بخلاف الأشاعرة مع المعتزلة حول فاعل الفعل الإنساني، فذهب المعتزلة إلى الأقرب وهو الإنسان وذهب الأشاعرة إلى الأسبق وهو الله، وإن احتفظوا للإنسان بعلاقة ما يفعله، أطلقوا عليه اسم الكسب ليس هذا تفسيراً لخلاف الكوفيين والبصريين حول العامل في [باب التنازع] ولكنه مجرد دليل على تجاوب أنماط الخطاب في كل من النحو وعلم الكلام⁽¹⁾.

لسنا نسلم بما يقوله هذا الباحث فالخلاف بين هذه الفرق في خلق الأفعال لا يرجع إلى مسألة الأقرب والأسبق، وإنما نتج هذا الخلاف لأن كلتا الفرقتين تقصد إلى تنزيه الله، فالقائلون بأن العباد يخلقون أفعالهم هم المعتزلة لأن الله عادل، والعاذل لا يخلق أفعال المعاصي في عبده ثم يعاقبه عليها، والقائلون بأن الله يخلق أفعال العباد هم الجهمية قبل الأشاعرة، وقد قصدوا بقولهم هذا أن الله تعالى لا يقع شيء خارج سلطانه وملكه⁽²⁾.

أما خلاف النحاة فهو حول تنازع عاملين أو أكثر على معمولين أو أكثر - وهذه مسألة لغوية - فلو أنك أعملت العامل الأول أضمرت للعامل الثاني ما

= وتحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة - بيروت، ط 1، 1406 هـ - 1986 م، ج 1، ص 447.

(1) د. نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي - بيروت، ط 2 - أيلول 1992 م، ص 195، 196.

(2) ابن حزم الظاهري: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، د. ت، ج 3، ص 33، 34.

يحتاجه، ولو أنك أعملت الثاني أضمرت للعامل الأول ما يحتاجه⁽¹⁾، ويترتب على قول هذا الباحث «ليس هذا تفسيراً لخلاف الكوفيين والبصريين حول العامل في [باب التنازع] ولكنه مجرد دليل على تجاوب أنماط الخطاب في كل من النحو وعلم الكلام». أن علماء الكوفة كانوا كلهم جهمية ثم أشاعرة، وأن علماء البصرة كانوا كلهم معتزلة ولا قائل بهذا.

وبعد، فهذه فرق الإسلام التي نشأت أول ما نشأت مرتبطة بما حدث من أحداث، وما وقع من فتن، ثم إن هذه الفتن والأحداث قد جرّت أصحاب هذه الفرق إلى التفكير في أمور العقيدة، فبدأ الحوار والجدل، ولم يكن النحاة ولا اللغويون بمنأى عن هذا الحوار والجدل، الأمر الذي كان له أثرٌ في تأصيل النحاة لقواعدهم، ورسمهم لمناهجهم، وشرحهم لعللهم وأقيستهم.

ثانياً: امتزاج الثقافات واختلاطها بالبصرة

تم تمصير البصرة زمن الخليفة العادل عمر رضي الله عنه وكان مَنْ ولى تمصيرها الصحابي البدري عتبة بن غزوان رضي الله عنه، وكان من حكمة عمر رضي الله عنه ومن سياسته للأمور أن لا يجعل بينه وبين الجنود الفاتحين حاجزاً من ماء أو برّ، لذا عندما وُصف له موضع البصرة أقره لأن موقع البصرة يوافق ما يراه، وقد مُصرت البصرة سنة 14هـ. هذه هي الرواية التي يجمع عليها كثير من المؤرخين ولا يمنع أن هناك روايات أخرى⁽²⁾.

وقد روعي في تأسيس البصرة حاجة العرب إلى مناخ يشبه مناخهم في جزيرتهم ويذكّرهم بها. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنّ العرب لم تطب

(1) أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ج 1، ص 445 - 446.

(2) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، دار القلم - بيروت - لبنان، د.ت.، مجلد 2 - ج 4، ص 148، 149.

أنفسهم، ولم تصفُ مشاعرهم في سكنى المدن التي فتحوها، يقول أحمد أمين: «وأنشأ العرب مدينتي البصرة والكوفة، أمر عمر بن الخطاب بإنشائهما لما رأى أن مناخ المدائن والقادسية لم يوافق مزاج العرب، فأمر أن يُزْتَاد موضع لا يفصله عن جزيرة العرب بر ولا بحر، وكان الغرض منهما أن يكونا معسكرين يشمُّ العرب منهما هواء الصحراء، ويتجنبون بهما وخم المدن»⁽¹⁾.

فتأسس مدينة البصرة إذن روعي فيه أحوال الفاتحين البيئية والنفسية، فالعرب لم تعتد في مجملها سكنى البيوت المسيجة ومشاهدة البروج العالية، وعمر رضي الله عنه - كما قلنا - لا يريد أن يكون بينه وبين الفاتحين فاصل من ماء أو برّ، يؤكد هذا ما قاله ياقوت في معجم البلدان: «وأما فتحها وتمصيرها فقد روى أهل الأثر عن نافع بن الحارث بن كلدة الثَّقَفِيُّ وغيره أن عمر بن الخطاب أراد أن يتخذ للمسلمين مِصْرًا، وكان المسلمون قد غَزَوْا من قبل البحرين تَوَجَّحُوا وَتَوَيْدَجَانِ وطاسان فلما فتحوها كتبوا إليه: إِنَّا وَجَدْنَا بطاسان مكانًا لا بأس به، فكتب إليهم: أن يبنني وبينكم دجلة لا حاجة في شيء يبنني وبينه دجلة أن تتخذوه مصرًا، ثم قدم عليه رجل من بني سَدُوس يقال له ثابت، فقال يا أمير المؤمنين إني مررت بمكان دون دجلة فيه قصر وفيه مسالِح⁽²⁾ للعجم يقال له الخُرَيْبَةُ ويسمى أيضًا البُصَيْرَةُ بينه وبين دجلة أربعة فراسخ له خليج بحري⁽³⁾ فيه الماء إلى أجمَةِ قَصَب، فأعجب ذلك عمر»⁽⁴⁾.

وبعد أن استتب الأمر لبني أمية بدأ الموالي يقدون على البصرة لتلتقي

(1) أحمد أمين: فجر الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ط 7، 1374 هـ - 1955 م، ص 84.

(2) المسالِح جمع مَسْلَحَة، والمَسْلَحَة كالثَّغْرِ والمَرْقَب. الصحاح للجوهري، مادة (سلح) ج 1، ص 376.

(3) يرجح الأستاذ الدكتور محمود محمَّد الطناحي أن في كلمة «بحري» تصحيف وصوابه «بحري».

(4) ياقوت الحموي: معجم البلدان، طهران، 1965 م، المجلد الأول، ص 637.

الأجناس متحاورة ومتجادلة، وقد كان هذا التماور والتجادل يعكس امتزاج الثقافات واختلاطها بالبصرة.

ومهما يُقَلَّ عن دولة بني أمية فقد كانت في نهاية الأمر دولة أفرَّ لها عامة المسلمين، فهي ترعاهم وترعى مصالحهم، ولولا رعاية الأمويين لشؤون الإسلام والمسلمين ما أُقيمت المساجد وما فُرع من اللحن في اللغة الذي كثر في هذا العصر⁽¹⁾.

والاستقرار النسبي الذي حظيت به البصرة جذب إليها الناس من كل حذب وصوب، وزاد من هذا الاستقرار اشتغال أهل البصرة بالتجارة، والتجارة لا تكون إلا في مكان به استقرار، وهي عاملٌ من عوامل الاستقرار، وقد ساعد على النشاط التجاري في البصرة وقوعها موقعاً يربط بين طرق التجارة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب⁽²⁾.

وقد تألف المجتمع في مدينة البصرة من أربعة عناصر:

- أ - الفاتحون العرب ومواليهم القدامى.
- ب - المسلمون الجدد من الأعاجم الذين اعتنقوا الإسلام.
- ج - غير المسلمين.
- د - الرقيق⁽³⁾.

هؤلاء جميعاً انصهروا في هذه المدينة الناشئة لذا قلَّ فيهم التعصب، فأما العرب ومواليهم القدامى فهم الفاتحون، فمن لم تؤثر فيه سنن الإسلام وتمكن

(1) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، د.ت، ص 22.

(2) د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ملتزم الطبع والنشر شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، 1377 هـ - 1958 م، ص 14، 15.

(3) د. شارل بلا: الجاحظ في البصرة وبغداد وسامراء، ترجمة: د. إبراهيم الكيلاني، دار البيضة العربية للتأليف والترجمة والنشر - دمشق - سوريا، 1961 م، ص 315.

من قلبه، فقد سمعتها أذنه وهو مع الأيام سيتأثر، وأما المسلمون الجدد فقد دخلوا الإسلام وهم يأملون من تعاليمه السمحة ما لم يأملوه من الأكاسرة والقيصرية، وأما غير المسلمين فهم عمال مهرة وأطباء وهؤلاء يعرفون حاجة الناس إليهم، والمسلمون مأمورون بمعاملة غير المسلمين - إذا لم يكونوا معهم في حالة حرب - معاملة حسنة. قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَنَقَضُوا إِلَيْكُمْ أَيْمَانَهُمْ أَنْ تَقَاتِلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽¹⁾، وأما الرقيق فلا يجهل أحد حث الإسلام على حسن معاملتهم وعلى عتق الرقبة في كل كفارة.

وقد ساعد هذا التمازج الذي نلاحظه في البصرة على وجود تمازج ثقافي، فالعرب وافدون على البصرة بثقافتهم الأصلية البدوية من شعر رصين وأمثال، وحكم، وعادات، وتقاليد، وهم قبل كل شيء حملة كتاب الله العزيز الذي نزل بلغتهم، وقد مثلت هذه الثقافة العربية الجانب المهم في هذا التمازج ثم إنه قد وفد على البصرة مَنْ وفد من غير العرب، فمنهم مَنْ يتشقف بالثقافة اليونانية الرومانية⁽²⁾، ومنهم مَنْ يتشقف بالثقافة الفارسية، ومنهم مَنْ يصل بين العرب وثقافتهم والثقافة اليونانية الرومانية وهم السريان، ومنهم من يتشقف بالثقافة الهندية، على أن هذا المزيج قد تم في إطار العروبة والإسلام⁽³⁾.

أخذ هذا التمازج ينمو شيئاً فشيئاً، فالعرب الفاتحون يطمحون إلى ما عند الأمم الأخرى من حضارات وتقاليد وعادات لا تتعارض مع دينهم الذي يبشرون به، والأمم الأخرى المفتوحة قد دخل معظمها في دين الله، فهم يرغبون في التشقف بثقافة الدين الذي ارتضوه وفي تعلم لغة القرآن، فهي لغة دينهم الذي اعتنقوه ولغة الدولة التي بدون تعلم لغتها لا يمكن للمرء أن يكون له شأن فيها،

(1) سورة الممتحنة: آية 8.

(2) هنا نتحدث عن الأفراد الذين وفدوا على البصرة ولسنا معنيين في هذه الفقرة بإثبات أي الثقافات التي كانت أسبق إلى عقول المسلمين وسنحقق هذه المسألة عند بحثنا في بواكير الترجمة.

(3) د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 356.

وهذه الأمم المفتوحة كانت أمماً لها حضارات وقد أقامت ممالك فلئن أصابها الدهش في بداية الفتوح، فسرعان ما سيزول هذا الدهش، لتنصهر في بوتقة الدولة الجديدة فيحدث التمازج الذي ينشأ عنه تبادل للمعارف والثقافات، يحدث التزاوج، فينشأ جيل من المولدين يحمل في دمه تعدد العناصر وهو خير مثال للتمازج، فهذا التمازج والتلاحم سينشأ عنه مع مرور الزمن تقارب في العقول وتبادل للأفكار تماماً كما حدث تلاقٍ في المصالح وتبادلٌ للمنافع⁽¹⁾.

ولعل أصدق ما يمثل التمازج في البصرة ما نجده من اختلاف في تفسير معنى اسمها، فمعنى كلمة بصرة، إمّا أن تكون الحجارة الرخوة التي فيها بياض، وإمّا أن تكون الحجارة الصلاب، وإمّا أن تكون الطين العلك، وإمّا أن تكون الأرض الطيبة الحمراء، وإمّا أن تكون الأرض ذات الحجارة الصلبة السوداء، كل هذه المعاني أُخِذَتْ من لسان عربي مبين، غير أنّ للبصرة معنى باللغة الفارسية كما يشير ياقوت فيما يروي عن رجل فارسي يُدعى «مُوبَد بن اسوهشت» إذ يقول: إنّ اسم البصرة أتى من «بَس راء» ومعناها بالفارسية الطرق الكثيرة المتشعبة في اتجاهات مختلفة⁽²⁾، وهو ما تقول به المعاجم الفارسية⁽³⁾. فإذا كان اسم البصرة - وفقاً لما أوردناه عن ياقوت من روايات - يرجع إلى معاني عربية ففي المصدر نفسه تأتي رواية تُرجع اسمها إلى معنى فارسيّ، فلعل الاحتكاك اللغوي نشأ عنه مثل هذا التمازج في اسم البصرة.

والاحتكاك اللغويّ - وهو نتيجة من نتائج التمازج - هو الذي نشأ عنه ما نعرفه بظاهرة اللحن في اللغة، مع أنّ بعض الروايات التي بين أيدينا تنسب اللحن إلى زمن أبعد من هذا الزمن الذي نتحدث عنه⁽⁴⁾.

(1) أحمد أمين: ضحى الإسلام، ج 1، ص 2.

(2) ياقوت الحموي: معجم البلدان (المجلد الأول)، ص 636، 637.

(3) د. عبد المنعم محمد حسنين: قاموس الفارسية، دار الكتاب المصري - القاهرة، ط 1،

1402 هـ - 1982 م، ص 104 - مادة (ب - س)، ص 288 مادة (ر. ا. ه).

(4) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 2، ص 10.

ولما كان هذا التمازج في البصرة وغيرها من خصائصه الاحتكاك اللغوي فقد ازدادت ظاهرة اللحن تفسياً وانتشاراً، وهذا في طبيعة اللغات له ما يبرره، يقول ج. فندريس: «أكد جريم Grimm منذ 1819 أن فقدان النحو نتيجة حتمية لصراع اللغات. والواقع أن هذه النتيجة ليست حتمية. ولكننا نشاهد وقوعها في كثير من الأحيان»⁽¹⁾.

والبصرة - من غير شك - حدث فيها صراع لغوي بين العرب الفاتحين وبين غيرهم من الأمم، ولسنا نزعم أن التمازج الذي حدث في البصرة كان امتزاجاً سريعاً فقد قُسمت البصرة إلى أحماس كي يسهل على عُرفاء الجند توزيع العطاء والأرزاق، إذ إن تأسيس البصرة كان قد قُصد منه أن تكون معسكراً للمسلمين، يدافعون من خلاله عن دولتهم الناشئة، وهذا التمازج كان في البداية بين العرب، فجزيرة العرب كانت واسعة وقبائلها متعددة، ويمكننا أن نلاحظ امتزاج القبائل العربية واختلاطها بالبصرة عندما ننظر إلى خطط تقسيمها إلى أحماس فخمسة «لأهل العالية» وهذه التسمية تدل على ما كان من جهة نجد إلى المدينة من قراها وعمائرهما إلى تهامة وهم: قریش، كنانة، بَجيلة وَخُثَعم، قَيس عَيلان (وهي أهم المجموعة لكثرة عددها)، مُزينة، أسد.

وخمسٌ لتميم وتميم هم نازلو البصرة الأول، قبيلة ضَبَّة من تميم على وجه التحديد. وشارل بلا يزعم أن تميماً هي المسؤولة عن سنية البصرة.

وخمسٌ لبكر بن وائل، وخمسٌ لعبد القيس، وخمسٌ للأزد⁽²⁾.

(1) ج. فندريس: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، الناشر مطبعة الأنجلو المصرية، ديسمبر 1950، ص 363، 364.

(2) ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق: د. عبد المجيد الترحيني. دار الكتب العلمية - بيروت - ط 3، 1407 هـ - 1987 م، ج 5، ص 270.

وانظر كذلك شارل بلا: الجاحظ في البصرة وبغداد وسامراء ترجمة: د. إبراهيم الكيلاني، ص 53: 55.

إن الناظر إلى هذه الأخماس يجد أن العناصر العربية من شمالية وجنوبية كانت ممثلة خير تمثيل، ومن فضول القول أن سكان هذه الأخماس لم يكن كلٌ منهم منعزلاً في خمسة فينبهم من التزاور والتصاهر والتآخي ما لا يخفى.

ثم صار هذا الامتزاج يزداد تلاحماً وفق طبيعة الأشياء فامتزج العرب بغيرهم وبينهم من القواسم المشتركة ما لا يخفى، فاللغة العربية غدت لغة الجميع، والدين يجمعهم، والاحتكاك اللغوي يزداد كلما ازداد الامتزاج، لذا فإِنَّه من المنطقي والمعقول جداً أن نجد إجماعاً من الرواة على أنَّ وضع النحو العربي قد تمَّ في مدينة البصرة، يقول محمد بن سلام الجمحي: «وكان لأهل البصرة في العربية قدم، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية. وكان أول من استنَّ العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي»⁽¹⁾.

ففي هذه البيئة، ونتيجة للتمازج الذي حصل، خف الموالي إلى دراسة اللغة، وسواء أكانت دوافعهم دينية أم دنيوية، فقد عاد هذا النشاط بالنفع العميم على الدرس اللغوي، وحين ننظر في سلسلة النحاة من أبي الأسود إلى الأخفش الأوسط (أبي الحسن سعيد بن مسعدة) راوي كتاب سيويه نجد جُلَّ هذه السلسلة من الموالي⁽²⁾.

ومما زاد اهتمام العلماء في هذا العصر باللغة ما نشب من صراع لغوي كان لا مناص منه، فالبصرة كانت تضم بين جنباتها عناصر عربية بلهجاتها المتعددة، وهذه اللهجات كانت تختلف بعض الاختلاف مع لغة القرآن الكريم،

(1) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 12.

(2) ياقوت الحموي: معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ت، ح-16، المجلد الثامن، ص 146، 147.

وانظر كذلك: د. محمد عيد: أصول النحو العربي، الناشر عالم الكتب، ط 4، 1989 م، ص 71.

والمسلمون يريدون الحفاظ على لغة القرآن صافية نقية، ولعل هذا ما يبرر عدم اهتمام النحويين القدامى بدراسة اللهجات العربية دراسة مستقلة وموسعة، واعتبروا الفصاحة منحصرة في مستوى معين كان يُسمى - أحياناً - لغة قريش، كما ضمت مدينة البصرة عناصر من أمم أخرى جاءت إلى البصرة بلغاتها، ولعل العنصر الفارسي كان أهم هذه العناصر، وقد التقت رغبة الجميع في الحفاظ على لغة القرآن صافية نقية، وعرف المسلمون في هذا العصر طريقهم إلى الجدل، فالأمم المفتوحة - كما سبق أن أوضحنا - كانت ذات ثقافات وحضارات وليس بوسع المرء أن يتخلى عن ثقافته وحضارته فهو يحتفظ بها فلا يترك منها إلا ما يتعارض مع الدين الذي اعتنقه، وقد كان هذا حال الأمم التي اختلطت بالمسلمين، بل إنَّ أفراداً من هذه الأمم ربما دخلوا الإسلام تظاهراً وهم يضمرون في أنفسهم ما اعتقدوه واعتنقوه من أديانهم السابقة، فكان على أولي الأمر وعلى العلماء منافحة هؤلاء الذين يظهرون الإسلام ويبطنون خلافه، فكان النحو أداة فعالة في تقديم هذا الجدل والاستفادة منه، وقد أقبل الدارسون عليه إقبالاً، فالعرب لتقويم منطقهم، والأعاجم للاستفادة منه في تعلم العربية التي اضطروا لتعلمها لمشاركة العرب في حياتهم ودينهم⁽¹⁾.

وعلى هذا سار الجدل بين المسلمين - وهو ما عُرِفَ فيما بعد بعلم الكلام - جنباً إلى جنب مع علم النحو كلاهما يؤدي خدمة للإسلام، فعلم الكلام يقدم أفكاراً ويدفع أفكاراً، وعلم النحو، بتوجيهه، يمتلك المجادل لغة صافية نقية يحتاجها في جدله، وقد أخذ هذا الجدل يزداد، وكان للبصرة فيه ما لها في النحو، ففي البصرة نما علم الكلام، فقد عاش فيها واصل بن عطاء المتوفى سنة 131هـ بعد أن قدم إليها من المدينة، وفيها عاش عمرو بن عبيد المتوفى سنة 145هـ، وأبو الهذيل العلاف المتوفى سنة 235هـ، والجاحظ المتوفى سنة 255هـ. وقبلهم كان الحسن البصري المتوفى 110هـ أستاذ واصل بن

(1) د. فخر صالح سليمان قدادة: مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل للنشر والتوزيع - إربد - الأردن، ط 1، 1410 هـ، 1990، ص 15.

عطاء قبل أن يُعرف عن واصل الاعتزال⁽¹⁾.

وما نريد أن نخلص إليه بعد كل ما قلناه هو أنَّ الامتزاج الثقافي واختلاط الأجناس الذي عرفته البصرة وما نجم عنه من احتكاك لغوي وما ساد حواضر الإسلام - وفي مقدمتها البصرة - من جدل في هذا العصر - كل هذه العوامل مجتمعة كان لها أبعد الأثر في نشوء التعليل في الثقافة العربية الإسلامية، ولم يكن الدرس اللغوي سوى رافد من روافد هذه الثقافة يتأثر بما تتأثر به.

ثالثاً: بواكير الترجمة

حدث جدال بين المسلمين وغيرهم من أبناء الديانات الأخرى بناءً على تمازج الثقافات الذي كان بينهم على نحو ما أوضحناه في مدينة البصرة واصمة النحو العربي، وعليه فقد أحس المسلمون بحاجتهم إلى أن يطلعوا على ما عند غيرهم من علوم ومعارف⁽²⁾ فكانت الترجمة مسألة ملحةً عند مفكري الإسلام، يضاف إلى هذا أنَّ المسلمين عندما أقاموا دولتهم كانوا محتاجين إلى الترجمة حتى يتسنى لهم نقل بعض العلوم التطبيقية كعلم الكيمياء. والمصادر التي بين أيدينا تثبت أن حاجة المسلمين إلى ترجمة العلوم التطبيقية قد عُرِفَت في عصر مبكر إذ ينسبون إلى خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أنه أول مَنْ اشتغل بصناعة الكيمياء، وأنه قد تُرجمت له كتب في الكيمياء، والنجوم، والطب، وخالد هذا توفي سنة (85 هـ)⁽³⁾ كما تنسب هذه المصادر إلى خالد كتباً

(1) ابن النديم: الفهرست، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص: 1، 3.
وانظر كذلك د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ص 361.

(2) د. رشيد الجميلي: حركة الترجمة والنقل في المشرق الإسلامي في القرنين الأول والثاني للهجرة، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ليبيا، د.ت، ص 48.

(3) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت - لبنان، د.ت، مجلد ٢، ص 226.

في الكيمياء وضعها ووصية إلى ابنه في صناعة الكيمياء⁽¹⁾، وهناك مَنْ يزعم أن الأورجانون - أي مجموعة كتب أرسطو المنطقية - قد تُرجمت إلى خالد بن يزيد، غير أن هذا الزعم لا يحظى بالقبول عند الباحثين⁽²⁾، وأياً ما كان الأمر فقد صارت حاجة المسلمين إلى الترجمة ضرورية من ضرورات الدنيا والدين، فالمسلمون كانوا يدافعون عن عقيدتهم ويدروون عنها الأخطار، ويتصدون لتشكيك المشككين ليقضوا على غمز الغامزين الذين لم يرقهم انتشار الإسلام بتعاليمه ودخول الناس فيه أفواجاً.

والمسلمون - وقد أسسوا دولتهم - كانوا يودون للحاق بغيرهم في مضمار العلوم الأخرى، وقد ساعد المسلمين فيما ابتغوه وأرادوه وجود السريان ضمن دولة الإسلام، والسريان يعثون إلى العرب بصلة نسب وقراءة في الدم واللغة، وكانوا في مجملهم يدينون بالمسيحية، وعبر القرون كان السريان على صلة بالثقافة اليونانية فترجموا كثيراً من المعارف والعلوم إلى لغتهم، ولما كان بعض السريان يوجد في الحيرة،⁽³⁾ فليس من قبيل المصادفة أن تزدهر الترجمة بالعراق وأن يكون للبصرة دورها البارز في هذا المضمار، ولعل رغبة المسلمين وإقبالهم على الترجمة جعل بعض المسيحيين يستفتي يعقوب الرهاوي (640 - 708 م) في جواز أن يعلم المسيحي المسلم، فأفتي بجواز أن يعلم القسس النصارى أبناء المسلمين⁽⁴⁾، فماذا سيعلم هؤلاء القسس غير العلوم المترجمة؟ وطبيعة الأشياء تقضي بأن لا تتم الأمور دفعة واحدة وإنما تسير شيئاً فشيئاً، وعلى الرغم من أن حركة الترجمة والنقل في هذا العصر كانت حركة بدائية

(1) ابن النديم: الفهرست، ص 497، 498.

(2) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام جـ 1، ص 116، 117.

(3) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص 28، 29.

(4) ت. ج دي بور (T.J. De Boer): تاريخ الفلسفة في الإسلام، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد عبد الهادي أبو ريلة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ط 3، 1374 هـ - 1954 م، ص 21.

وضعيفة المستوى إذا ما قورنت بالترجمات والنقول الأخرى في الأدوار التالية إلا أن هذا العصر كان بحق حجر الأساس لبناء هذه الحركة عموماً كما أنه كان المنطلق الأول لها في أنحاء العالم الإسلامي مشرقه ومغربه⁽¹⁾.

على أن الترجمة في هذا العصر كانت مقصورة على مجهودات الأفراد فلم تتدخل الدولة رسمياً في هذا الأمر إلا في زمن متأخر عن العصر الذي نتحدث عنه، إذا ما استثنينا ما أورده السيوطي حيث ذكر أن الترجمة قد عُرِفَت على زمن الخليفة أبي جعفر المنصور⁽²⁾.

فإن نحن ذهبنا نتلمس أثر الترجمة في تعليقات النحاة - وهو ما يعيننا في هذا المقام - نجد من المحاذير ما يجعل الباحث يترتب في إصدار أحكامه، إذ يحلو للبعض أن يقول إن النحاة العرب قد تأثروا باليونان إما مباشرة وإما عن طريق السريان⁽³⁾، والواقع أن مثل هذا الكلام لا يخلو من التعميم، وهو قول اختلط فيه الأمر على مَنْ يقول به فإذا كانت علوم اليونان قد عرفها المسلمون، فقد كانت معرفتهم لها متأخرة عن هذا العصر، وإذا كانت المصادر التي بين أيدينا تنسب إلى ابن المقفع ترجمته لكتب أرسططاليس فقد كانت نسبة مضطربة مشوشة ذلك أنَّ هذه المصادر - أحياناً - تقول: إن ابن المقفع قد ترجم كتب أرسططاليس عن اليونانية، وأحياناً تقول ترجمها عن الفارسية، وقد تنسب بعض هذه المصادر ترجمة هذه الكتب إلى ابنه محمد⁽⁴⁾.

وابن المقفع من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية وقد توفي على

(1) د. رشيد الجميلي: حركة الترجمة والنقل في المشرق الإسلامي في القرنين الأول والثاني للهجرة، ص 19، 20.

(2) جلال الدين السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني - العباسية بالقاهرة، ط 3، 1383 هـ - 1964 م، ص 269، 270.

(3) د. فؤاد حنا ترزوي: في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب - لبنان 1969 م، ص 112: 118.

(4) د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 40.

الأرجح سنة 143هـ⁽¹⁾، فهذا الأمر - أعني ترجمة كتب أرسطو في هذا العصر - لا يكاد يقطع به الباحثون فهم لا يكادون يحددون بدايات تعرّف المسلمين على فلسفة اليونان ومنطقهم، يقول الدكتور علي سامي النشار: «من المقرر أن تحديد بدء علم المسلمين بدائرة المعارف الفلسفية والعلمية اليونانية من الصعوبة بمكان، بحيث يكتفي الباحثون في تاريخ الفكر الإسلامي بالإشارة إلى عصر العباسيين كنقطة البدء في معرفة المسلمين لفلسفة اليونان، وتقل تلك الفلسفة إلى العالم الإسلامي، ومع اختلافهم في تحديد عهد الخليفة العباسي الذي بدأت فيه هذه الترجمة بمعناها الصحيح، فإنهم يكادون يجمعون على أن أول ما عرف المسلمون من تراث اليونان الفلسفي هو المنطق»⁽²⁾.

أما ما يُقال عن حدوث ترجمات ونقول في العصر الأموي فهي مجرد روايات لا يمكن أخذها على علاتها دونما تمحيص وتدقيق.

وقد عرف المسلمون سبيلهم إلى ثقافة أخرى لعلها كانت أقرب إلى مفاهيمهم وعقولهم ومثلهم الروحية من الثقافة اليونانية، وهذه الثقافة هي الثقافة الأفلوطينية المحدثه، وهذه الثقافة - وإن كانت تعتبر الثقافة اليونانية أصلاً من أصولها - فإنها قد امتازت عنها بإقرارها للمثل الروحية البعيدة تماماً عن وثنية اليونان التي كان المسلمون ينفرون منها، وكانت أفكار الأفلوطينية المحدثه قد عُرفت أول ما عُرفت في الشرق، وكانت الإسكندرية من أهم مراكزها، وأفلوطين القادم من صعيد مصر إلى الإسكندرية قد عُرف واشتهر بالإسكندرية⁽³⁾.

وبما أنَّ الأفكار الأفلوطينية التي امتزجت بغيرها من أفكار الشرق واليونان

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: د. إحسان عباس، المجلد الثاني، ص 154.

(2) د. علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار المعارف، 1965 م، ص 1.

(3) د. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، ص 220، 221.

ابتعدت عن وثنية اليونان التي كان ينفر منها المسلمون فهي - إذن - أجدر بأن تكون مؤهلة عند المسلمين أكثر من غيرها بالقبول فانكبوا عليها درساً وبحثاً، ولم يكن ليحدث كل هذا إلا مع ازدهار الترجمة، فإذا كان المسلمون قد ترجموا ثقافة أجنبية عنهم فقد كانت الثقافة الأفلوطينية أولى الثقافات بالترجمة لأنها لا تصادر على المسلمين حق عبادة الله الواحد الأحد، لذا يصبح مستساغاً أن يخف المسلمون إلى الترجمة وأن يتأثر علماء الإسلام بمثل هذه الترجمات .

على أننا - إن كنا نقول بتأثر العلماء بحركة الترجمة - فلسنا نبالغ في هذا التأثير الذي كان للعلماء، وإذا كان شأننا الحديث عن النحويين واللغويين، فإننا لا نقول إن النحاة واللغويين قد تأثروا في مصطلحاتهم أو تعريفاتهم أو تقسيماتهم بثقافة أجنبية، كل الذي ندّعيه أن النحاة واللغويين قد تأثروا بما وجدوه في هذه الثقافات من طريقة في التفكير، والتعليل، وفي شرح الأقيسة، فمثل هذا التأثير تفره طبيعة الأمور وبدهيات الأشياء، ولم تكن هذه الثقافة التي عرف المسلمون شيئاً منها في هذا العصر هي الثقافة اليونانية وإنما كانت ثقافة شرقية الملامح والمنشأ - أعنى بها الثقافة الأفلوطينية الهرمسية - أما ثقافة أرسطو طاليس فقد عرفها المسلمون بعد عصر متأخر عن هذا العصر الذي نتحدث عنه، وعليه فقد بدأت تعليقات النحو بداية عربية إسلامية وترعرعت وسط أجواء شرقية، ولم يعرف المسلمون ثقافة اليونان معرفة علمية إلا بعد أن اكتمل وضع العلوم الإسلامية وبنائها، وبعد أن اكتملت للنحو تعليقاته على نحو ما نجده واضحاً جلياً في كتاب سيبويه .

الفصل الأول

مراحل نشوء العلة اللغوية وتطورها

الفصل الأول

مراحل نشوء العلة اللغوية وتطورها

أولاً: بواكير العلة:

لعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن التعليل لظواهر الأشياء ظاهرة فطرية إنسانية عرفها الإنسان في غابر عصوره، فالإنسان بطبعه يسأل عن سبب ما يشاهده من الأحداث التي تقع، ولعل سؤاله عن الظواهر الكونية كان من العوامل التي هدته إلى التفكير في الإله.

والقرآن الكريم يبين لنا أن إبراهيم عليه السلام أقام الحجة على قومه بإثبات وجود الله عن طريق التفكير في مظاهر الكون قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ رُئِيَٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْكُونَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ * فَلَمَّاجَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكُوكِبَ قَالَ هَٰذَا رَبِّيَ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّارَأَ الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَٰذَا رَبِّيَ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّيَ لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّارَأَ الشَّمْسَ بَازِيَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّيَ هَٰذَا أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَنْفَوِّرَ إِنِّي بِرِئٍِّ إِيمًا فُتْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽¹⁾ فإبراهيم عليه السلام أقام الحجة على قومه ببطلان عبادة الكواكب لأنها تأفل وتزول والمعبود لا يأفل ولا يزول وهو الله تعالى⁽²⁾.

(1) سورة الأنعام، آية: 75/79.

(2) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة بيروت، د.ت، ج2، ص 22: 25.

التعليل - إذن - ظاهرة إنسانية كما سبق أن أسلفنا فليس بدعاً أن يعرفه المسلمون، فالعلة ركن من القياس ولقد قاس مسلمو الصدر الأول وعللوا، يقول العلامة عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته: «ثم نظرنا في طرق استدلال الصحابة والسلف بالكتاب والسنة، فإذا هم يقيسون الأشياء وينظرون الأمثال بالأمثال بإجماع منهم، وتسليم بعضهم لبعض في ذلك فإن كثيراً من الوقائع بعده صلوات الله وسلامه عليه، لم تدرج في النصوص الثابتة، فقاسوها بما ثبت، وألحقوها بما نُصَّ عليه، بشروط في ذلك الإلحاق، تصحُّ تلك المساواة بين الشبهين أو المثلين. حتى يغلب على الظن أن حكم الله تعالى فيهما واحد، وصار ذلك دليلاً شرعياً بإجماعهم عليه، وهو القياس»⁽¹⁾.

فالقياس على هذا ووفقاً لما أوردناه مملعٌ أصيل من ملامح الثقافة العربية الإسلامية عرفه المسلمون وعملوا بمقتضاه، وعلى هذا فلا غرابة إذا تشابه تعريف القياس أو اتحد بين الأصوليين والنحويين فكلتا الطائفتين تغترف من معين واحد، يقول أبو حامد الغزالي في تعريفه للقياس: «وحدّه أنه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما»⁽²⁾ وللقياس أركان أربعة: أصل، وفرع، وعلة، وحكم⁽³⁾، وإذا كان الغزالي يقرر هذا الحد تعريفاً للقياس فإن أبا البركات الأنباري يعرفه بطريقة لا تختلف عن طريقة أبي حامد الغزالي من الناحية الاصطلاحية إلا في الألفاظ يقول أبو البركات الأنباري: «اعلم أن القياس في وضع الناس بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر رمح وهو في عرف

(1) عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر - بيروت، ط 3، 1967 المجلد الأول، ص 813.

(2) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي: المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببلاط - بمصر، ط 1، 1324 هـ، ج 2، 228.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة⁽¹⁾، وإذا كانت أركان القياس عند الأصوليين أربعة فهي كذلك عند النحاة، يقول أبو البركات الأنباري: «ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم»⁽²⁾.

ثم يأخذ أبو البركات الأنباري بعد هذا يطبق أركان القياس على قواعد النحو، يقول: «وذلك مثل أن ترتب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يُسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس⁽³⁾ كل قياس من أقيسة النحو»⁽⁴⁾، بل إن أبا البركات الأنباري يذهب إلى أبعد من هذا فيثبت - وهو يرد على منكرى القياس - أن القياس أجمعت عليه الأمة، تناقله الخلف عن السلف، فالقياس من الأمور التي انعقد عليها الإجماع، وتلقاها الناس بالقبول، فكأنه بهذا يحاكي علماء أصول الفقه والشريعة، باستثناء أتباع داود الظاهري وأتباع أحمد بن حنبل عندما يقول: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من

(1) أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإغراب ولَمَعَ الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، ط2، 1391 هـ - 1971 م، ص 93.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) وقوله «تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو» كذا ورد في النص وقد أشار المحقق إلى هذا، ورجح أن تكون كلمة قياس الأولى زائدة.

(4) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به، ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه⁽¹⁾.

ولا يخفي ما في هذا النص من مصطلحات تعود إلى علم أصول الفقه مثل اجتهاد وإجماع، ورتبة اجتهاد، وإجماع الأمة، والصدر الأول، والشرع. فمثل هذه المصطلحات ألفناها في كتب الفقه وأصوله.

وإذا كنا قد اخترنا الإمام الغزالي وأبا البركات الأنباري عند حديثنا عن حد القياس وأركانه فإن هذا الاختيار لم يأت من قبيل المصادفة فكل الإمامين قد عاش في القرن السادس الهجري، فالإمام الغزالي توفي سنة 505هـ⁽²⁾، وأبو البركات الأنباري توفي سنة 577هـ⁽³⁾، وهذا يعني أنَّ التواصل والتلاحم لم ينقطع بين العلوم العربية والعلوم الشرعية والدينية فهو مستمر في تلاحمه كما كان الأمر في بواكير هذه العلوم الأولى كما أشرنا إلى هذا في تمهيدنا لهذا البحث.

إذا تقرر هذا يحق لنا القول: إن القياس - والعلة ركن من أركانه - قد نشأ من مناخ الثقافة العربية الإسلامية.

(1) المصدر السابق، ص 95، 96.

(2) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: د. إحسان عباس، المجلد الرابع، ص 216.

(3) المصدر السابق: المجلد الثالث، ص 139.

والقياس - بعد هذا - في اللغة ظاهرة تدعو إليها طبيعة اللغات فمن تأمل لغة الأطفال⁽¹⁾ وجد أن أخطاءهم في اللغة من مثل أخطائهم الدلالية وأخطائهم في بعض الجموع راجعة إلى قياس معنى على معنى أو قياس ظاهرة لغوية على ظاهرة لغوية أخرى مشابهة لها، فقد يطلق الأطفال اسم القميص على الغلاف الجلدي لجهاز المذياع مثلاً، وقد يجمع الأطفال كلمة منديل على منديلات⁽²⁾ إلى غير ذلك، فقد حدث مثل هذين الخطأين نتيجة لانحراف دلالي كما هو في المثال الأول، ونتيجة لخطأ في صوغ الجموع كما هو في المثال الثاني.

ويظل مستعملو اللغة يستخدمون التعليل دونما وعي ما دامت اللغة لم تنتقل من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضر، وأعني هنا بكلمة بداوة: المرحلة التي تكون فيها اللغة مجرد لغة أقوام يستخدمونها فيما بينهم في حياتهم اليومية، أما التحضر في اللغة فأعني به المرحلة التي تنتقل فيها هذه اللغة من لغة أقوام يستعملونها فيما بينهم إلى لغة يتعلمونها ويتعلمها غيرهم، ففي المرحلة الأولى يعلل الناس ظواهر لغتهم سواء بوعي أم بغير وعي، وفي تراثنا ما يشير إلى وجود مظاهر لهذا التعليل المبكر فعلى سبيل المثال تذكر إحدى الروايات⁽³⁾ أنَّ النابغة قد أنشد قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ آلِ مِيةٍ رَاشِحٍ أَوْ مَغْتَدٍ عَجَلَانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مَزُودٍ
زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رَحَلْتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَّرْنَا الْغَرَابُ الْأَسُودُ

فرجع (أسود) لأنها وصف للغراب. غير أنَّ رويَّ هذه القصيدة مجرور، وهذا الخطأ يسميه العروضيون إقواء⁽⁴⁾، وتذكر الرواية أنَّ الناس قد فطنوا لهذا

(1) د. علي عبد الواحد وافي: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، دار النهضة - مصر للطبع والنشر، ط 4. 1401 هـ - 1980 م، ص 185: ص 190.

(2) هذه الأمثلة مأخوذة من استعمالات سمعها الباحث من بعض الأطفال في ليبيا.

(3) المرزباني: الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الفكر العربي - القاهرة، د.ت، ص 49.

(4) نهاد التكريتي: العروض العملي، دار دمشق للطباعة، د.ت، ص 85.

الخطأ فأمرُوا جارية بأن تغني هذه القصيدة، فلما سمعها النابغة مغناة انتبه إلى خَطئِهِ فأصلح البيت الثاني ليصبح :

زعم البوارحُ أن رحلتنا غداً وبذاك تنعابُ الغرابِ الأسود

وسواء أكان هذا الخطأ عروضياً أم نحوياً - كما ذهب الدكتور إبراهيم أنيس⁽¹⁾ - فهو يبين - بما لا يدع مجالاً للشك - أنَّ المستمعين لإنشاد النابغة قد فطنوا إلى هذا الخطأ، ولم تكن هذه الفطنة لتأتي بطريقة عفوية، فلا بد أن هذه الفطنة قد دعتهم إلى التمازج والتجادل وإلى ذكر المثل والشبه لهذا الاستعمال قبل أن يأمرُوا الجارية بغناء الأبيات حتَّى يدرك النابغة خطأه ويدهي أننا لا نقصد بمظاهر التعلييل في هذه المرحلة أن يكون التعلييل مقنناً ومدروساً، بل يكفي - في هذه المرحلة - مجرد التفكير بالخطأ في أسلوب أو في صياغة عبارة.

أما المرحلة التي تتحوّل فيها اللغة من لغة أقوام يستعملونها فيما بينهم إلى لغة يتعلمونها ويتعلمها غيرهم معهم فإن هذه المرحلة تعد البداية العلمية لظاهرة التعلييل، وعند هذه المرحلة لا بد من عقلنة الاستعمال اللغوي، ولا تعني عقلنة الاستعمال أن تكون العلل عقلية وإنما تعني أن العقل بدأ يعي طبيعة الاستعمال اللغوي فيعلله تعليلاً لغوياً، «إن القول بأن اللغة توارد قبل كل شيء مذهب ليس بالجديد، يعتمد القائلون به سواء لتبرير الشاذ من الكلام أو لطرحة.

ويكون اللجوء إلى السلف والاحتكام إليهم مركز النفوذ في ذلك»⁽²⁾.

ومن هنا تصبح اللغة لغةً علمية وتعليمية في الوقت ذاته، «وهذا كله يجعل علم اللغة (الدراسة المقصودة للغة) موضوعاً ذا أهمية كبيرة، وإن كانت عملية استخدام اللغة نفسها تعد أساساً عملية غير واعية، وتأخذ في طبيعتها

(1) د. إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، د.ت، ص 261.

(2) صالح الكشو: مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب - تونس - ليبيا، 1985، ص 42.

صورة الأفعال اللاإرادية أو المنعكسة منذ اللحظة التي يكتسب فيها الإنسان اللغة، ويتمكن منها⁽¹⁾.

ويمكننا أن نصف عملية اللغة - إن صُحَّت العبارة - وصفاً علمياً حتى نفهم من خلال هذا الوصف كيف نَعْقِلُ عملية التعليل اللغوي، فعملية اللغة تتكون من جانبين: عضوي ونفسي. وحركة اللغة أو الكلام تبدأ من الرباط النفسي أو العقلي الذي سبق الاتفاق عليه في عقول مستعملي اللغة بين دلالة محددة ومجموعة من الأصوات ترمز إلى هذه الدلالة، ولكن سرعان ما تنتقل إلى العملية العضوية عن طريق إشارات عصبية يرسلها العقل إلى الجهاز النطقي لإحداث الصوت المطلوب، وفي هذه اللحظة تبدأ مهمة الجهاز النطقي الذي يصدر أصواتاً متتابعة مسموعة تتحوّل عن طريق موجات صوتية إلى أذن السامع. وأذن السامع بدورها تُحوّل الرمز الصوتي الذي استقبلته إلى العقل، الذي يمنع هذه الرموز قيمتها، فيترجم الرسالة بناءً على ما اختزنه سابقاً من علاقة بين الرمز الصوتي وما يدل عليه⁽²⁾.

فاللغة تُحدِثُ عند صدورها من المتكلم حواراً صامتاً بين المتكلم والسامع، وهذا الحوار الصامت هو الذي ينتج عنه الفهم وعدم الفهم، وبما أن الحوار صامتٌ فإنه يسمح للسامع بأن يتأمل ما سمع فيصدر أحكامه على اللغة المنظوقة، ومن هنا يأتي التعليل اللغوي الذي يَنْسِبُ إلى المتحدثين باللغة أشياء أرادوها كالتخفيف، والنفور من توالي الأمثال، وكثرة الاستعمال التي تجعلهم يختصرون إلى غير ذلك من العلل التي يقول النحاة إن العرب قد راعتها. على أننا إذا سألنا واحداً ممن يتكلم اللغة سليقة وطبعاً ما فطن إلى مثل هذه التعليلات⁽³⁾، والتماس مثل هذه العلل من داخل كتاب سيبويه أمر في غاية

(1) ماريوباي: أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس - ليبيا - كلية التربية، 1973 م، ص 43.

(2) المرجع السابق، ص 41، 42.

(3) نحن لا نفعل ما جاء في بعض الروايات التي تفيد أن بعض الأعراب كانوا يفتنون لبعض =

اليسر والسهولة، يقول سيويه في باب ما يكون فيه المصدر جيناً لسعة الكلام والاختصار: «وتقول: إذا كان غداً فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فآلَقني، فالفعل لغد واليوم، كقولك: إذا جاء غداً فأتني. وإن شئت قلت: إذا كان غداً فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ولكنهم أضمرُوا استخفافاً، لكثرة كان في كلامهم، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع. وحذفوا. كما قالوا: حَبِثْتُ الْآنَ، وإنما يريد: حَبِثْتُ واسْمَعْ إلى الآن، فحذف (واسمع) كما قال: تالله ما رأيتُ كالْيَوْمِ رجلاً، أي كرجل أراه اليومَ رجلاً.

إنما أضمرُوا ما كان يقع مُظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمتزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تعني، أنه لا بأسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنه حُذِفَ لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون هذا في غير عليك»⁽¹⁾.

ففي هذا النص الذي نقلناه يورد سيويه مجموعة من العلل اللغوية في قوله: «لكنهم أضمرُوا استخفافاً»، «لكثرة كان في كلامهم، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع»، «وحذفوا»، «وإنما يريد»، «فحذف»، «كما قال»، «وإنما أضمرُوا ما كان يقع مظهراً استخفافاً»، «ولأن المخاطب يعلم ما يعني»، «فجرى بمتزلة المثل»، «وقد عرف المخاطب ما تعني»، «ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم».

وقد جاءت هذه العلل في مجموعها عللاً لغوية تبرر الاستعمال، ولم يدع سيويه - لا تصريحاً ولا تلميحاً - أنه قد روى هذه العلل عن العرب، ويمكننا أن

= التعليقات ولكن هذه الروايات لا يمكن تعميمها على المتحدثين باللغة كلهم. انظر على سبيل المثال: أبا الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ص250.

(1) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج1، ص224.

نهم من مثل هذه التعليقات أن سيويه يعي العمليات اللغوية التي تتم في أذهان المتكلمين والتي بواسطتها يمارسون اللغة أساليب وعبارات بناء على شيء مختزن في أذهانهم يقودهم بطريقة عفوية إلى هذا الاستعمال أو ذاك، على أن هذه العفوية تتم لأن مستخدم اللغة يستعملها بطلاقة دون تريث أو تمهل، فإذا وجدَ مَنْ يتأمل اللغة فيحللها أساليب وعبارات فطن إلى هذه العمليات الذهنية المعقدة التي تبدو من حيث المظهر الخارجي أنها تتم بطريقة عفوية، فيحولها هذا المتأمل للغة إلى علل لغوية تنساق مع الأساليب، وتوافق الطباع، ولا ينفر منها الحس. وهذا ما فعله سيويه.

ثانياً: مظاهر التعليل قبل الخليل وسيويه:

ولما كان القياس - والعلة أحد أركانه - ملمحاً أصيلاً في الثقافة العربية الإسلامية، ولما كان التعليل أمراً فطرياً لجأ إليه الإنسان في غابر عصوره - كما سبق أن أوضحنا - يصحح من المعقول والمقبول أن نجد بوادر التعليل ومظاهره الواضحة عند نحاة العربية الأوائل لأننا «إذا أخذنا القياس في أبسط معانيه، تبين لنا أنه عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة. وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي التي تنبني عليها الاستعمالات اللغوية.

ولا شك أن هذا الاعتبار هو الذي أوحى باتخاذ القياس - باعتباره عملية فكرية على هذا النحو - معياراً لم يلبث أن سيطر على النحاة الأوائل، وأفضى بهم إلى الطريق الذي سلكوه بعد ذلك⁽¹⁾.

على أن هذا المعيار الذي سيطر على درس النحو العربي منذ مراحله الأولى لم يقع دفعة واحدة، وإنما كان يتدرج وينمو مع مرور الأيام شيئاً فشيئاً،

(1) د. منى الياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، ط 1، 1405 هـ - 1985 م، ص 9.

فقد نشأ فكرة عامة لتقنين قواعد النحو، وإنما نشأ النحو - كما تنشأ الكائنات الحية - فكرة عامة وعمل على تطويرها ونماذجها وتفرع مسائلها عدد من العلماء دعته الحاجة إلى أن يقدموا ما استطاعوا من جهد وفي أوقات متباعدة، كل جيل يقدم جهداً يتطلبه الواقع اللغوي، وفي نفس الوقت يتلاءم مع طبيعة المسيرة النحوية في عصره⁽¹⁾.

وقد كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من أبرز الأعلام الذين ينسب إليهم أنهم قد مهّدوا طريق القياس في درس النحو العربي في هذه المرحلة المبكرة، فإذا كانت المصادر التي بين أيدينا تنسب إلى أبي الأسود الدؤلي أنه، «أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها»⁽²⁾، فإن هذه المصادر لا توضح لنا كيفية القياس الذي كان يقيسه أبو الأسود، فإذا ما انتقلنا إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فإن هذه المصادر توضح الكيفية التي كان يقيس بها بعض التوضيح، يقول ابن سلام الجمحي: «ثم كان من بعدهم [أي من كان لهم قدمة في العربية من أهل البصرة] عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل»⁽³⁾.

فعبارة: «بعج النحو، ومد القياس»، وذكر لفظة علل بعد لفظة قياس يكسب المسألة وضوحاً، ويخرجها من إطارها المعمم لتصبح مصطلحاً علمياً له حظٌّ من الفهم، فإذا ما تساءلنا عن تطبيق هذا المصطلح - أعني القياس - عند ابن أبي إسحاق فإننا نجد أنه واضحاً جلياً في الخبر الذي أورده ابن سلام عن

(1) عبد العظيم أحمد مجاهد: النحو العربي قبل الخليل وسيبويه، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف أ.د/ طاهر سليمان حمودة، 1404 هـ - 1984 م، ص 115.

(2) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 12.

(3) المصدر السابق، ص 14، 15.

يونس، «قال وقلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصَّويق؟ يعني السَّويق. قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تُريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يَطْرُدُ وينْقاس»⁽¹⁾.

فابن سَلَام في كتابه طبقات فحول الشعراء - وهو أقدم مصدر وصل إلينا فيما نعلم يتحدث عن هذه القضية - ينسب إلى ابن أبي إسحاق لفظتين محددين في معناهما عندما قال: «وما تُريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يَطْرُدُ وينْقاس»، فالاطراد والقياس كانا واضحين عند ابن أبي إسحاق وعليهما مدار النظر في اللغة عنده، ولم يلبث أن عمَّ الدرس النحوي فأصبح الكلام يقسَّم من حيث صحته وعدم صحته على هدى من هذه الفكرة التي قال بها ابن أبي إسحاق «وما تُريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يَطْرُدُ وينْقاس».

يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «اعلم أن المطرد والشاذ عند أهل العربية على أربعة أضرب: مُطَرَّدٌ في القياس والاستعمال جميعاً، ومُطَرَّدٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال، ومُطَرَّدٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس، وشاذٌّ في القياس والاستعمال جميعاً.

فالمطرد في القياس والاستعمال جميعاً، هو الذي لا نهاية وراءه نحو رَفَعَ الفاعل ونَصَبَ المفعول.

والمطرد في القياس الشاذُّ في الاستعمال، نحو الماضي من «يَذَرُ، وَيَدَعُ» لا يُقال فيهما «وَذَرَ ولا وَدَعَ» وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس.

قال سيبويه: استغنى عنهما بترك، وهذه ليست حُجَّةً قاطعةً ولكنَّ فيها ضَرْباً مِّنَ التَّعَلُّلِ.

والمطرد في الاستعمال الشاذُّ في القياس، قولهم «اسْتَحْوَذَ، وأَغْيَلَتْ المرأة» القياس يُوجب إعلالهما لأنهما، بمنزلة استقام، وأبانت ولكنَّ السماع

(1) المصدر السابق، ص 15.

أَبْطَلَ فِيهِمَا الْقِيَاسَ: وَحَكَّى ابْنُ السُّكَيْتِ: أَغَالَتْ الْمَرَأَةُ. وَأَغْيَلَتْ إِذَا سَقَتْ وَلَدَهَا الْغَيْلَ، وَلَا يَعْرِفُ أَصْحَابُنَا الْاِعْتِلَالَ.

قال أبو علي: والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، ما أجازهُ أبو العباس من تشبيهِ مفعول من ذوات الواو التي هي عينٌ، لأنَّه أجاز في «مَقُولٍ: مَقُولٌ» وفي «مصوغ: مَصْوُوعٌ» قال: لأنَّ ذلك ليس بأنقلَ من «سُرْتُ سُوراً، وَغَارَتْ عَيْنُهُ غُوراً».

قال أبو علي: فسيِّله في هذا سبيلٌ من قال: قام زَيْدًا، لأنَّه خارجٌ عن القياس والاستعمال⁽¹⁾.

على ضوء ما رسمه ابن أبي إسحاق سار أئمة النحو واللغة يَضَوُّون قواعدهم، ويتلمسون مناهجهم، ولنا أن نتساءل بعد هذا: هل كان قول ابن أبي إسحاق - الأنف الذكر - «وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس» مجرد قول نظريٍّ أطلقه ابن أبي إسحاق على عواهنه أم كان منهجاً يترسمه ويطبقه؟ إن الروايات التي بين أيدينا تؤكد أن ابن أبي إسحاق كان مخلصاً لمنهجه فهو يتعقب الشعراء ويطعن عليهم فعندما سمع قول الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسَحَّتاً أو مُجْلَفُ⁽²⁾

سأل الفرزدق: على أي شيء ترفع «مجلف»؟ قال الفرزدق:

على ما يسوؤك وينوؤك، فسؤال ابن أبي إسحاق ليس سوى سؤال عن

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم - إدارة الثقافة العامة، ط 1، 1373 هـ - 1954 م، ج 1، ص 277، 278.

(2) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حققه: د. إبراهيم السامرائي، الناشر مكتبة الأندلس - بغداد، ط 2 تشرين الثاني 1970، ص 27.

العلة أو السبب الذي جعل الفرزدق يرفع «مجلف» إذا إن قواعد الإعراب تقضي بنصب «أو مجلف» عطفاً على «مسحاً»⁽¹⁾.

وتعقَّبَ الفرزدق في قوله :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطَنِ مَثُورِ
عَلَى عَمَائِمَنَا يُلْقَى وَأَرْحُلُنَا عَلَى زَوَاحِفٍ تُزَجِّي، مُخْهَا رِيرِ⁽²⁾

«قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي ريرٌ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. وقال يونس: والذي قال جائر حسن. فلما ألحوا على الفرزدق قال: «عَلَى زَوَاحِفٍ تُزَجِّيها مَحَاسِيرُ». قال: ثم ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول»⁽³⁾، وفي رجوع الناس إلى القول الأول ما يؤكد قول يونس، ويبدو أن الفرزدق لم ترقه هذه الملاحظات التي كان يبديها عبد الله بن أبي إسحاق فقال:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا⁽⁴⁾

غير أن ابن أبي إسحاق لم يكثر لهجاء الفرزدق إياه وإنما همته اللغة، «فقال له ابن أبي إسحاق: ولقد لحت أيضاً في قولك مولى مواليا، وكان ينبغي أن تقول مولى موالٍ»⁽⁵⁾.

وقد كان ابن أبي إسحاق نافذ البصيرة في استخراج المعاني التي يرومها

(1) المصدر السابق، ص 27، 28.

(2) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 16.

(3) المصدر السابق، ص 16، 17.

(4) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ص 27.

(5) المصدر السابق، الصفحة نفسها، وانظر كذلك. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، حققه: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث - الصفاة - الكويت، ط 1، 1407 هـ - 1987 م، ص 119، 120.

الشعراء، وفي فهم ردودهم على تساؤلاته، «حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق، فقال له: كيف تشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألّباب ما تفعل الخمر

فأنشده فعولان فقال له عبد الله: ما كان عليك لو قلت فعولين فقال الفرزدق: لو شئت أن أصبح لسبحت، ونهض، فلم يعرفوا مراده، فقال عبد الله لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر»⁽¹⁾.

فبعد الله بن أبي إسحاق عندما قال: «ما كان عليك لو قلت فعولين» لم ينكر «فعولان» على الفرزدق، وإنما أراد أن يشير إلى أن الفرزدق بإمكانه أن يقول فعولين، فتكون كان ناقصة تحتاج إلى خبر، وقول الفرزدق «لو شئت أن أصبح لسبحت» يفهم منه أن كان تامة، وقد دلّ شرح ابن أبي إسحاق لقول الفرزدق «لو شئت أن أصبح لسبحت» على نفاذ بصيرة ابن أبي إسحاق، ودقة فهمه لما قاله الفرزدق، «قال أبو الفتح: كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكانه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثا، أو اخرجنا إلى الوجود فخرجنا»⁽²⁾.

وبعد هذا، «يمكن أن نجمل القول في دور ابن أبي إسحاق، بأنه كان أول من اهتدى إلى الطريق التي ينبغي أن تُسلك في تحقيق مسائل النحو، وأنه كان بمثابة اللافته التي تهدي إلى هذا الطريق.

ومن ثمّ كان أن نما هذا العلم من بعده نموّاً سريعاً»⁽³⁾، ويوضّح هذا النمو الذي حدث بما يشبه الطفرة الخبر الذي أورده محمد بن سلام الجمحي، قال:

(1) جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بمعاينة الدولة الأصفية - حيدرآباد - الدكن، ط 2، 1259 هـ. ج 3، ص 84.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 3، ص 305.

(3) د. منى الياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل المسكريات لأبي علي الفارسي، ص 12، 13.

«وسمعتُ أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه قال: هو والنحو سَوَاءٌ. أي هو الغاية. قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم مَنْ لا يعلمُ إلا علمه يومئذٍ لضحك به، ولو كان فيهم من له ذِهُنُهُ ونَقَادُهُ، [وَنَظَرُهُمْ]»⁽¹⁾، لكان أعلم الناس»⁽²⁾.

فهذا الخبر يؤكد شيئين:

الشيء الأول: حدوث ما يشبه الطفرة في العلوم العربية الإسلامية كما أشرنا آنفاً، يتضح هذا من سؤال والد ابن سلام «فأين علمه من علم الناس اليوم؟»، ومن إجابة يونس بن حبيب «لو كان في الناس اليوم مَنْ لا يعلمُ إلا علمه يومئذٍ لضحك به».

أما الشيء الثاني الذي نستشفه من النص السابق فهو دقة عقلية ابن أبي إسحاق عندما قال يونس «ولو كان فيهم من له ذِهُنُهُ ونَقَادُهُ، [وَنَظَرُهُمْ]، لكان أعلم الناس».

وقد حدث هذا النمو السريع الذي جعل يونس بن حبيب يقول عن ابن أبي إسحاق «لو كان في الناس اليوم من لا يعلمُ إلا علمه يومئذٍ لضحك به» في مدة تجاوزت قليلاً نصف قرن من الزمن، فقد توفي ابن أبي إسحاق سنة 117هـ، وتوفي يونس بن حبيب سنة 182هـ⁽³⁾، وهذا النمو السريع في علوم اللغة هو الذي جعل بروكلمان فيما نرى يقرر أن «أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها. ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني

(1) كذا وردت.

(2) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 15، وانظر كذلك: أبا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره: فريتس كرنكو، ص 25، 26.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 33، ص 53.

على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثير علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية... والرأي الذي يتكرر دوماً عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية⁽¹⁾، ونحن لا نرى روابط قاطعة حاسمة بين قواعد النحو العربي والمنطق الأرسطي، وإذا كان النحو يقوم على المحاورات والجدل في هذا العصر المبكر فهذا شيء مرجعه إلى العقل، وقد أشرنا في فقرة سابقة إلى أن العقل خاصية إنسانية لم يقل قائل إن الله حبا بها يونان دون غيرها، وهذا الغموض الذي يجده بروكلمان يزول مبرره إذا أدركنا أن علوم اللغة لم تكن وحدها التي برزت في هذا العصر وإنما هناك علم التفسير، والفقه، وأصول الفقه، وعلم الكلام وغيرها من العلوم الأخرى عرفتها عقلية المسلمين في هذا العصر ومارستها، الأمر الذي يسمح لعلماء العربية أن يقولوا: إن علوم اللغة علوم عربية وضعتها عقول عربية إسلامية آمنت بالإسلام ديناً وبالعربية لغة.

فإذا ما سرنا قليلاً بعد ابن أبي إسحاق فإن شخصية عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء من أبرز الشخصيات التي تلقانا في هذا العصر، وقد كان عيسى شأنه في هذا شأن أستاذه عبد الله بن أبي إسحاق يطعن على الشعراء ويخطئهم فقد خطأ النابغة كما تذكر الروايات التي بين أيدينا في قوله:

فَيْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَيْلَةً مِنْ الرُّقْشِ فِي أَثْيَابِهَا السَّمَّ نَاعِقُ⁽²⁾

(1) كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة الدكتور: عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، 1961، ج2، ص 123، 124.

(2) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 15، 16.

وانظر كذلك: أبا بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 41.

إذ كان يرى نصب «ناقع» على الحال، ويجعل السَّم مُبتدأ، وخبره المتعلق المحذوف في الجار والمجرور وهو قوله «في أنيابها»⁽¹⁾.

وإذا كان النحويون قد أنكروا على عيسى بن عمر قراءته للآية الكريمة⁽²⁾ (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)⁽³⁾ - بنصب أظهر - فإن سيبويه يشيد بقراءة النصب لقوله تعالى: (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ)⁽⁴⁾، و (الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَةَ)⁽⁵⁾ فقد قرأ بها قراء عديدون من بينهم عيسى بن عمر⁽⁶⁾، فسيبويه يتحدث عن قراءتي الرفع والنصب للآيتين الكريمتين - المشار إليها آنفاً - وبعد أن يوجِّه قراءة الرفع⁽⁷⁾ يشيد بقراءة النصب ويقول سيبويه «وقد قرأ أناس: (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ) و (الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَةَ)، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة»⁽⁸⁾. ولكن أبتِ العامةُ إلا القراءة بالرفع⁽⁹⁾.

أفكان عيسى بن عمر يختار قراءة النصب لمجرد أنها رواية رواها أم إنه يختارها لأنها توافق ميله اللغوي، صحيحٌ أنَّ القراءة ليست متواترة، ولكن هذا

(1) يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب الموجود بأسفل الصحيفة بالقاعدة الصغيرة لكتاب سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، ط 1، 1316 هـ، ج 1، 261.

(2) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 41.

(3) سورة هود، الآية: 78.

(4) سورة المائدة، الآية: 38.

(5) سورة النور. الآية 2.

(6) أنير الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان: من التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط. مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض - السعودية، د.ت، ج 3، ص 476، وانظر كذلك ج 6 ص 427.

(7) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 142: 144.

(8) يشير إلى ما قرره في صدر هذا الباب الذي نقلنا منه هذا النص وهو باب الأمر والنهي.

(9) المصدر السابق، ص 144.

لا يقدح في سَيِّئِهَا فهي سَنَّةٌ كما أن أخبار الآحاد سَنَةٌ.

ولنحوّل حديثنا بعد هذا إلى أبي عمرو بن العلاء فإذا كان عبد الله بن أبي إسحاق أكثر تجريداً للقياس فإنَّ أبا عمرو بن العلاء كان، «أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها»⁽¹⁾، غير أنَّ أبا عمرو لم يغفل التعليل تماماً لظواهر اللغة، يقول سيبويه: «قال يونس: من صرف (هنداً) قال: (هذه هندُ بنت زيد) فنون (هنداً) لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا من العرب، وكان أبو عمرو يقول: (هذه هند بنت عبد الله) فيمن صرف ويقول: لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا (لا أدر) و(لم يك) و(لم أُبل) و(خذ) و(كل) وأشباه ذلك وهو كثير»⁽²⁾.

على أننا نجد لأبي عمرو بن العلاء منهجاً واضحاً محدداً في كيفية تعامله مع نصوص اللغة، «قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عتاً وضعتَ مما سميتَ عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»⁽³⁾، فهذا الخبر يؤكد أن أبا عمرو بن العلاء كان يأخذ أكثر اللغات شيوعاً وتداولاً، ويطلق على ما عداها لفظة «لغات»، فالشائع عنده هو المأخوذ به، أما ما عداه فهي لغات يمكن اللجوء إليها عند الحديث عن تقويم نصي أو معنى من المعاني التي تخالف الأكثر، هذا ما نفهمه، فليس ما خالف الأكثر خطأً أو رطانةً ما دام يصدر عن عرب فصحاء يُطمأنُّ إلى فصاحتهم وإلى حسن سليقتهم.

(1) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 13، 14.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1975 م، ج 3، ص 506.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 39.

وعلى الرغم من هذا فلسنا نذهب إلى ما ذهبت إليه الدكتور منى الياس عندما قالت: «وهذا يدل على أنه قد ظهر منذ اللحظة الأولى اتجاهان: اتجاه بخضع الكلام لمعايير بعينها، واتجاه آخر يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة»⁽¹⁾.

فوفق ما لدينا من روايات نستطيع القول: إن تعدد الاتجاهات في الدرس النحوي في هذه المرحلة لا يمكن الحكم بوجوده بشكل واضح، فإذا كان أبو عمرو بن العلاء أكثر تسليماً للعرب وكان قبله عبد الله بن أبي إسحاق أكثر تجريداً للقياس⁽²⁾ وإذا كان عيسى بن عمر يطن على العرب⁽³⁾ - فإننا نجد عيسى بن عمر يسلم بما جاء عن العرب، ويقبله، «رؤي عن أبي محمد يحيى بن المبارك الزبيدي أنه قال: كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال: يا أبا عمر ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز ليس الطيب إلا المسك بالرفع فقال له أبو عمرو: هيهات نمت وأدلع الناس، ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وقال لخلف الأحمر: تعال أنت يا خلف، امضيا إلى أبي مهدية فلقناه الرفع فإنه يأبى، وامضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فإنه يأبى، قال أبو محمد: فمضينا إلى أبي مهدية فوجدناه قائماً يصلي فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال: ما خطبكما؟ فقلت: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب، قال: هاتياه، فقلنا: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك، فقال أتأمراني بالكذب على كبر سني فأين الزعفران وأين الجادي وأين بنة الإبل الصادرة؟ فقال له خلف:

(1) د. منى الياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل المسكريات لأبي علي الفارسي، ص 13.

(2) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري: نزعة الألباء في طبقات الأدباء. حققه: د إبراهيم السامرائي، ص 26، 27.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 41.

ليس الشراب إلا العسل، قال: فما تصنع سودان هجر؟ ما لهم غير هذا التمر، فلما رأيت ذلك قلت له: كيف تقول: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله؟ فقال: هذا كلام لا دخل فيه: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، ونصب فلقيناه الرقع فأبى فكتبنا ما سمعناه منه.

ثم جئنا إلى المتتبع فقلنا له: كيف تقول ليس الطيب إلا المسك، ونصبنا، فقال: ليس الطيب إلا المسك ورفع، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب، فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد فأخبرناه بما سمعنا، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو، وقال: بهذا سدت الناس يا أبا عمرو⁽¹⁾.

فعيسى بن عمر يقبل ما جاء عن العرب ويسلم به متى ما وثق من الأمر وتأكد، فنحن نجده في الخبر السابق يسلم خاتمه لأبي عمرو ويقول له «بهذا سدت الناس يا أبا عمرو» فليس لنا بعد هذا أن نتحدث عن وجود اتجاهات في النحو العربي عرفها هذا العصر فهذا أمر يصعب القطع به. صحيح أن ظهور الاتجاهات النحوية ليس بعيداً من الناحية الزمنية عن هذا العصر فسيبويه يناظر الكسائي في المسألة الزنبرورية⁽²⁾، وهذه المناظرة تدل على تباين الاتجاهات بين العالمين ومنشأ هذا التباين يعود إلى قضية شكلت فيما بعد مظهراً من مظاهر الخلاف النحوي بين الكوفة والبصرة أعني بها قضية: ممن يجب أن تؤخذ

(1) أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي: الأمالي وذيله، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، د.ت، المجلد الثاني، ج 3، ص 39، وانظر كذلك: أبا بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 43، 44. وانظر كذلك: جلال الدين السيوطي الأشباه والنظائر في النحو، ج 3، ص 23، 24.

(2) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط 1، 1364 هـ - 1945 م، ج 2، ص 411: 413. وانظر كذلك: جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج 3، ص 15، 16.

اللغة؟ فالبصريون يحصرون أخذهم للغة في قبائل معينة بعيدة عن مواطن التحضر، سكنى هذه القبائل في وسط الجزيرة، أما الكوفيون فإنهم لا يلتزمون هذا المبدأ⁽¹⁾، لذا نجد الكسائي يجعل من حجته في هذه المناظرة التي أشرنا إليها آنفاً - الأعراب الواقفين بباب يحيى البرمكي ليستشهد بهم على صحة ما يقول، وكانوا من أعراب الحطيمية بالقرب من بغداد، فإذا حدث كل هذا زمن سيويه فرأينا اتجاهات وآراء في النحو تتعدد فليس لنا أن ندّعي هذا الحكم على السابقين كعبد الله بن أبي إسحاق ومن جاء بعده كعيسى بن عمر، فعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأمثالهما كانوا بمثابة المؤسسين لهذا العلم فمنهم من يجنح إلى القياس، ومنهم من يميل إلى الأخذ عن العرب، ومن يجنح إلى القياس لا يهمل الأخذ عن العرب، ومن يأخذ عن العرب لا يهمل القياس والتعليل تماماً، فإن نحن تساءلنا فما بال هذه الاتجاهات والآراء قد كثرت - بعد هذا العصر بقليل - كثرة مفرطة في درس النحو العربي؟ فالإجابة عن هذا التساؤل تكمن فيما سبق أن قلناه عن النهضة العلمية التي كنا قد أسميناها طفرة والتي عرفها المسلمون في جميع علومهم فهذه النهضة التي حدثت وهذا النشاط المتلاحق الذي قام به علماء الإسلام هو الذي جعل هذه العلوم تنمو في سرعة مذهلة، وفي مثل هذه الحالة نجد نمواً في التفكير يتأكد ويزداد بين سنة وأخرى ناهيك إذا كانت هذه السنوات تُعد بالعشرات.

ثالثاً: رسوخ مصطلح العلة:

فما نكاد نلّم بعصر الخليل وسيويه حتى نجد قواعد النحو قد وُضعت، وتأصلت، وبُيّنَت عللها فرسُخت في الأذهان، وقِيلَها العلماء، وخير شاهد على ما نقول هذا السفر الجليل الذي وضعه سيويه، والذي لا تخلو مسألة من

(1) جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة المصرية - صيدا - بيروت، د.ت، ج. 1، ص 212.

مسائله من تحليل وتوجيه، يقول الدكتور عبد الرحمن السيد: «فإذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا العلة قد استكملت أسبابها، وأن النحاة قد أشرفوا بها على الغاية، وأنها قد وصلت في مراحل النمو إلى درجة النضج، فقد انضحت معالمها وأصبحت أداة فعالة للفرقة بين حالات الكلمة المختلفة، وضروب الأساليب المتباينة»⁽¹⁾.

وقد زاد من نمو العلة النحوية ورسوخها في هذا العصر ما هيأته لها العلوم الأخرى كعلم الفقه وأصوله وعلم الكلام⁽²⁾ من أجواء ساعدتها على أن تنمو بسرعة وترسخ رسوخاً جعل النحاة - نتيجةً للجدل، ولهذا النشاط العلمي - يصطنعون أساليب لم يقيسوها على كلام العرب، يقول سيويه: «اعلم أنَّ المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إياها موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمرَ إياها».

فأما علامة الثاني التي لا تقع إياها موقعها فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكيني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه.

وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب... وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فلأنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً»⁽³⁾.

(1) د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ص 269.

(2) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي - المغرب - ط 2، 1983 م، ص 111.

(3) سيويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1388 هـ - 1968 م، ج 2، ص 363، 364.

ونحن نجد في هذا النص تعليلاً، وتبريراً لمثل هذه الأساليب التي تكلمت بها العرب في مثل قوله في النص السابق «وإنما فبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ولكن نقول أعطاك إِيَّاي، وأعطاه إِيَّاي فهذا كلام العرب» كما أن سيبويه يرفض أقيسة النحويين إذا لم يكونوا مستندين فيها على كلام العرب في قوله «وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً».

على أن سيبويه حريص على أن توضع قواعد النحو بشكل متسق لا يتعارض مع عموميات النحو وما أضل في هذا العلم من الاطراد والقياس. فإذا جاء شيء من كلام النحاة مخالفاً لاطراد الباب على وتيرة واحدة وصفه بالرداءة وأباح اللجوء إلى الأمر البعيد في تعليل الظاهرة اللغوية حتى لا ينكسر اطراد الباب، يقول سيبويه: «وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر، ونى موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك⁽¹⁾، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر.

وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره وربما وقع ذلك في كلامهم⁽²⁾، إلى غير ذلك من التعليقات التي نجدها في كتاب سيبويه وإنما عرضنا منها ما عرضنا بقصد التمثيل، وهذه التعليقات، والتوجيهات تدل على حرص نحائنا القدماء على تأصيل هذه اللغة، وتبيين قواعدها، كما تشير إلى دقة أفهامهم، وإلى ثراء عقلي عرفته بيئات المسلمين في كتاب سيبويه حافل بالعلل النحوية التي احتج فيها لما استنبطه هو وسابقوه من الأحكام، أو حاول

(1) يشير إلى ما تقدم في صدر الباب الذي عنوانه بقوله: «هذا باب ما يكون مضمرأ فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم»، الذي نقلنا منه هذا النص.

(2) المصدر السابق، ص 376.

أن يلتبس فيها وجوه الحكمة في أوضاع اللغة، وبالرغم من أنها لا تفيد ثمرة عملية غالباً، فإنها تعطى صورة طيبة للفلسفة اللغوية النظرية التي تعتمد على أسس صحيحة غالباً، أو تشير إلى خصائص وقوانين لغوية عامة تنبئ إليها القدماء وظهرت حديثاً في شكل نظريات، وهذا نذكره إنصافاً لحذاق نحائنا كالخليل وسيبويه والفراء وابن جنى وغيرهم إذ تحتوي تعليقاتهم على فوائد جمة ونظرات صائبة وإشارات عجيبة تحتاج إلى من يكشف النقاب عنها⁽¹⁾.

فإذا ما أردنا أن نضع تعريفاً للعلة اللغوية يلائم التعليل في هذا العصر المبكر فلا بد أن نبحث عن تعريف لا يخرج بالعلة عن واقعها في هذا العصر، فلم يعد الحقيقة - من وجهة نظرنا - من عرّف العلة اللغوية بقوله: «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة»⁽²⁾، أو «هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه»⁽³⁾.

أما التعريف الأول فنحن نقبله من غير تحفظ. وأما التعريف الثاني فنحن نقبله إذا كان النفوذ إلى ما وراء العلة لا يعني عند الباحث أمراً ميتافيزيقياً يبحث فيما وراء الطبيعة، لأن مثل هذا الأمر لا تفرقه طبيعة الأشياء في هذا العصر المبكر فهو لم يحدث إلا في مرحلة متأخرة من درس النحو العربي لسنا الآن بصدددها.

وما يزعم النحويون أن العرب قد لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة أكثر من أن نحصيه في كتاب سيبويه، نورد هنا نصاً على سبيل التمثيل، يقول سيبويه في باب الفاء: «فإذا قلت: لم آتِكَ، صار

(1) د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي - بحث في المنهج، هامش ص 108.

(2) د. مازن المبارك: النحو العربي - العلة النحوية (نشأتها وتطورها)، دار الفكر - بيروت، ط 3، 1981، ص 90.

(3) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 108.

كانك قلت: لم يكن إتيانٌ، ولم يجر أن تقول فحديثٌ، لأن هذا لو كان جائزاً لأظهرت أن.

ونظير جعلهم لم آتِكَ ولا آتِيكَ وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية، حتى كأنهم قالوا: لم يَكْ إتيانٌ، إنشاد بعض العرب قول الفرزدق:

مُشَانِمٌ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا يَبِينُ غُرَابُهَا
ومثله قول الفرزدق أيضاً:

وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنِي بِهَا أَنَا طَالِبَةٌ
جره لأنه صار كأنه قال: لأن.

ومثله قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً
لَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْبَاءُ وَلَا تَغْيِيرُ الْمَعْنَى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول.

وكذلك صار لم آتِكَ بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيانٌ، لأن المعنى واحد⁽¹⁾ فالمتأمل لهذا النص يجد أن سيبويه قد نسب إلى العرب عللاً لغوية لم يدع سيبويه أنه رواها عن العرب لكنه استنتجها وذلك قوله: «ونظير جعلهم»، «حتى كأنهم قالوا»، «كأنه قال»، «نووها»، «حتى كأنهم قد تكلموا بها»، «بمنزلة لفظهم». وهذا الوصف لهذه العلل أقرب ما يكون إلى تقعيد النحو الوصفي التقريري⁽²⁾، فالتعليل اللغوي على هذا كما نلاحظه في كتاب سيبويه عملية تتم من داخل اللغة وفي إطارها.

وإذا كان كتاب سيبويه حافلاً بالتعليل فهل كان سيبويه يعلل لظواهر اللغة

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج3، ص 28: 30.

(2) د. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، ص 181، 182.

دون أن يستخدم مصطلح العلة في كتابه؟ للإجابة عن هذا السؤال قمت بإجراء إحصائية لهذا المصطلح في كتاب سيويه. وبعد قراءتي لهذا الكتاب وجدت أن سيويه قد عرف هذا المصطلح واستخدمه في كتابه، لم يقم أحد فيما أعلم ممن تصدّى لكتاب سيويه بإحصاء لهذا المصطلح.

هناك مَنْ أشار إلى بعض الوسائل التعليقية في كتاب سيويه كما نلاحظ عند الأستاذ عبد السلام محمد هارون⁽¹⁾، وكما أشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى بعض هذه الوسائل التعليقية في كتابها «دراسات في كتاب سيويه»⁽²⁾، وإن كانت الدكتورة خديجة الحديثي قد أشارت إلى أن سيويه قد يذكر مصطلح العلة صراحة⁽³⁾ إلا أنها لم تقم بإجراء إحصائية لهذا المصطلح، وإنصافاً للحق والعلم فإن ما قام به الأستاذ عبد السلام محمد هارون، وما قامت به الدكتورة خديجة الحديثي من تعداد لبعض الوسائل التعليقية في كتاب سيويه هو ما جعلني أقدم على إجراء إحصائية لهذا المصطلح، وقد جاءت هذه الإحصائية مرتبة وفق ورودها على الأبواب الآتية:

1 - يقول في باب ما يتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: «ومما يتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والتداء كله».

وأما يا زيدُ فله جِلَّةٌ سترها في باب التداء إن شاء الله تعالى»⁽⁴⁾.

2 - ويقول في باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: «أعلم أنها إذا كانت في موضوع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُنى على

(1) سيويه: الكتاب: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1397 هـ - 1977 م. ج 5، (الفهارس التحليلية للكتاب) ص 330: 333.

(2) د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيويه، وكالة المطبوعات - الكويت، د. ت، ص 208: 212.

(3) المرجع السابق، ص 190.

(4) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 291.

مبتداً أو في موضع اسم مرفوع غير مبتداً ولا مبنياً على مبتداً، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيثونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.

وَعِلَّةُ: أَنْ مَا عَمِلَ فِي الْأَسْمَاءِ لَمْ يَعْمَلْ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَى حَذِّ عَمَلِهِ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا أَنَّ مَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ فَيَنْصَبُهَا أَوْ يَجْزُمُهَا لَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ⁽¹⁾.

3 - ويقول في باب اشتراك الفعل في أَنْ وانقطاع الآخر من الأول الذي عَمِلَ فِيهِ أَنْ: «فإن قال إنسان كيف جاز أن تقول: أَنْ تَصِلَ ولم يُعَدَّ هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذَكَرَ أَنْ تَصِلَ لأنه سببُ الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يَعْمَلَ الحائطُ فأذَعَمَهُ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك مَيَّالان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدُّعْمِ وبسببه»⁽²⁾.

4 - ويقول في باب الإضافة إلى فَعِيلٍ وفُعِيلٍ من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن، وما كان في اللفظ بمنزلة لهما: «وتقول في الإضافة إلى قِسٍّ وَنِدْيٍّ: تُدَوِّيُّ وَقُسَوِيٌّ لأنها فُعُولٌ، فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كُسِرَ القافُ والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل»⁽³⁾.

5 - ويقول في باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلَّا الرَّدُّ:

«واعلم أَنَّ من العرب من يقول: هَذَا هَتُوكَ ورَأَيْتُ هَنَّاكَ ومررتُ بِهِنِيكَ، ويقول: هَتَوَانٍ قُبْجَرِيهِ مجرى الأب.

فمن فعل ذا قال: هَتَوَاتٌ، يردّه في التثنية والجمع بالتاء، وَسَنَةٌ وَسَنَوَاتٌ، وَضَعَةٌ وهو نَبْتُ ويقول ضَعَوَاتٌ، فإذا أضفت قلت: سَنَوِيٌّ وَهَنَوِيٌّ.

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 9، 10.

(2) المصدر السابق، ص 53.

(3) المصدر السابق، ص 346.

والعلّة ههنا هي العلة في: أبٍ وأخٍ ونحوهما⁽¹⁾.

6 - ويقول في باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء: «واعلم أنّ كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب للجمع، حذفت منه الياء التي هي آخره، ولا تحركها لعلّة ستبين لك إن شاء الله»⁽²⁾.

7 - ويقول في باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنّه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه: «وقال يونس من صرف هُنْدًا قال: هذه هُنْدٌ يَنْتُ زَيْدٌ، فَتَوْنٌ هُنْدًا، لأن هذا موضوع لا يتغيّر فيه الساكن، ولم تُدركه عِلّة. وهكذا سمعنا من العرب»⁽³⁾.

8 - ويقول في باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة: «فإذا جاءت⁽⁴⁾ بعد علامة مضمَرٍ تحرك للألف الخفيفة أو للألف واللام حُرّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام، لأنّ عِلّة حركتها ههنا هي العِلّة التي ذكرتها ثمّ، والعِلّة التقاء الساكنين، وذلك قولك: ازْضَوْنُ زَيْدًا، تريد الجميع»⁽⁵⁾.

9 - ويقول في باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عينات: «وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على (فُعُولٍ)، وذلك قولك: يَبُوتٌ، وَخُبُوطٌ، وَشُبُوحٌ، وَعُيُونٌ، وَقُبُودٌ. وذلك لأنّ فُعُولاً وَفِعَالاً كانا شريكين في فَعَلٍ الذي هو غير معتلّ، فلمّا ابتزّ فِعَالٌ بِفَعَلٍ من الواو دون فُعُولٍ لما ذكرنا من العِلّة ابتزّت الفُعُولُ بِفَعَلٍ من بنات الياء، حيث صارت أخفّ من

(1) المصدر السابق، ص 360.

(2) المصدر السابق، ص 414، 415.

(3) المصدر السابق، ص 506.

(4) يريد نون الرفع.

(5) المصدر السابق، ص 520، 521.

فُعُول من بنات الواو - فكانهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو⁽¹⁾.

10 - ويقول في باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لُفَظ بالجمع :

وكذلك الحِلْم، والبُسْر، والتَّنَمْر، إلّا أن تقول :

عَقْلَانٍ وبُسْرَانٍ وتَنَمْرَانٍ، أي ضربان مختلفان. وقالوا: إيلانٍ، لأنه اسم لم يكثر عليه، وإلّا يريدون قَطِيعَيْنِ، وذلك يَعْنُونَ. وقالوا: إِلْقَا حَانٍ سَوْدَاوَانٍ جعلوهما بمنزلة ذا.

وإلّا تَسْمَعُ ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر⁽²⁾.

11 - ويقول في باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام: «وأما بنات الواو فيلزمها الفتح لأنها يفعلُ، ولأن فيها ما في بنات الياء من العلة»⁽³⁾.

12 - ويقول في باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء: «فكلُّ شيء كان من هذا فَعَلَ فَإِنَّ المصدر منه من بنات الواو والمكان يُبْنَى على مَفْعِلٍ، وذلك قولك للمكان: المؤعِد، والموضِع، والمورِد. وفي المصدر المؤجِد والمؤعِد. وقد بَيَّنَّ أمرُ فَعَلَ هناك، وذلك من قبل أن فَعَلَ من هذا الباب لا يجيء إلا على يَفْعِلُ، ولا يصَرَفُ عنه إلى يَفْعُلُ لعلة قد ذكرناها»⁽⁴⁾.

13 - ويقول في باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير: «وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها حَلَّةٌ ممّا ذكرنا فيما مضى»⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، ص 589.

(2) المصدر السابق، ص 623.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ج 4، ص 92.

(4) المصدر السابق، ص 92، 93.

(5) المصدر السابق، ص 127.

14 - ويقول في باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملت فيها مضى: «وقد أمال قومٌ في هذا ما ينبغي أن يمال في القياس، وهو قليل، كما قالوا: طَلَبْنَا وَعَيْنًا. وذلك قول بعضهم: رأيتُ عزقًا وضيقًا.

فلما قالوا طَلَبْنَا وَعَيْنًا، فشبهوها بألف حُبَلٍ، جرَّاهم ذلك على هذا حيث كانت فيها عِلَّةٌ تُميل القاف، وهي الكسرة التي في أوله، وكان هذا أجدر أن يكون عندهم»⁽¹⁾.

15 - ويقول في باب الراء:

«والأصلُ في فاعِلٍ أن تنصب الألف، ولكنَّها تمال لما ذكرت لك من العِلَّة.

ألا تَرَاهَا لا تُمال في تَابِل. فلما كان ذلك الأصل تركوها على حالها في الرفع والنصب»⁽²⁾.

16 - ويقول في نفس الباب:

«واعلم أنَّ الذين يقولون: هذا قاربٌ، يقولون: مررتُ بِقَادِرٍ، ينصبون الألف، ولم يجعلوها حيث بُعِثَتْ تقوى، كما أنَّها في لغة الذين قالوا مررتُ بِكَافِرٍ لم تقو على الإمالة حيث بُعِثَتْ، لما ذكرنا من العِلَّة»⁽³⁾.

17 - ويقول في باب كينونتها⁽⁴⁾ في الأسماء:

«واعلم أن هذه الألفاتِ ألفاتِ الوصل تُحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام، إلّا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام، وفي أيمن في باب القسم، لعلَّ قد ذكرناها»⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، ص 134.

(2) المصدر السابق، ص 138.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(4) يشير إلى همزة الوصل.

(5) المصدر السابق، ص 150.

18 - ويقول في باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضممار،

وحذفهما:

«فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلأ، كما ثبتت الألف في التانيث، لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل إلأ أن يضطرَّ شاعر فيحذف كما يحذف ألف مُعَلَّى، وكما حَذَف فقال:

وَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَغْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخِطُنُ السَّرِيحَا»⁽¹⁾

19 - ويقول في باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضممار:

«اعلم أن أصلها الضم ويعلها الواو، لأنها في الكلام كله هكذا، إلأ أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك»⁽²⁾.

20 - ويقول في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل:

«وما لحقته من بنات الثلاثة نحو العِثِير. والعلة فيه كالعلة فيما قبله»⁽³⁾.

21 - ويقول: «هذا باب عِلَلٍ ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله عن نفس الحرف»⁽⁴⁾.

22 - ويقول في باب ما شُدَّ من المعتل على الأصل

«وقد يجيء الاسم على ما قد أطرح من الفعل وقد بيَّنَّا ذلك، وما يجيء من المعتل على غير أصله وما يجيء على أصله بعلمه»⁽⁵⁾.

23 - ويقول في باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً

(1) المصدر السابق، ص 190.

(2) المصدر السابق، ص 195.

(3) المصدر السابق، ص 289.

(4) المصدر السابق، ص 307.

(5) المصدر السابق، ص 431.

واحداً لا يزول عنه :

«ولكنك إن شئت قلت قرأيد فأخفيت، كما قالوا متعيفت فيحقى . ولا يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة»⁽¹⁾.

24 - ويقول في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا :

«ولا يدغمونها في استدار واستطار واستنضاء، كراهية لتحريك هذه السين التي لا تقع إلا ساكنة أبداً، ولا نعلم لها موضعاً تحرك فيه . ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله الشكون فحرك لعله أدركته، فكانوا خلقت أن لو لم يكن إلا هذا الأ يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا، فقد اجتمع فيه الأمران»⁽²⁾.

وبعد هذه النقول التي أوردناها - ونحن نجري هذه الإحصائية - نورد الملاحظات التالية :

أولاً: يدل مصطلح العلة عند سيبويه على معنى السببية، يتضح هذا عنده في قوله : «ولكنه أخبر بعلة الدغم وسببه»⁽³⁾.

ثانياً: ورد مصطلح علة في كتاب سيبويه ثمانياً وعشرين مرة مع أن النقول التي نقلناها كانت أربعة وعشرين نصاً إلا أن النصوص أرقام 5، 20 تكرر فيها مصطلح علة مرتين، والنص رقم 8 تكرر فيه مصطلح علة ثلاث مرات: يكون المجموع - إذن - ثمانياً وعشرين.

ثالثاً: ورد مصطلح علة في الجزء الخاص بالنحو من كتاب سيبويه ثلاث مرات، في الجزء الأول من طبعة الأستاذ عبد السلام محمد هارون في صفحة 291 وفي الجزء الثالث في صفحة 9، 10 وفي صفحة 53 من نفس الجزء علماً بأن طبعة الأستاذ عبد السلام محمد هارون التي اعتمدنا عليها ينتهي الكلام عن

(1) المصدر السابق، ص 439.

(2) المصدر السابق، ص 473.

(3) المصدر السابق، ج 3، ص 53.

النحو فيها في صفحة 190 من الجزء الثالث، أما بقية ما ورد من هذه الكلمة فقد جاء في القسم الخاص بالصرف في كتاب سيبويه علماً بأن الممنوع من الصرف الذي ألفنا وجوده ضمن مسائل النحو في كتب من جاء بعد سيبويه نجده ضمن الجزء الخاص بالصرف في كتاب سيبويه، ولم يأت مصطلح علة في هذا الباب - أعني الممنوع من الصرف - ولكنها جاءت في موضع آخر تعرّض فيه سيبويه للممنوع من الصرف وهو قوله: «وقال بونس من صرف هنذا قال: هذه هنذا بنتٌ زيدة، فنون هنذا؛ لأن هذا موضوع لا يتغير فيه الساكن، ولم تُدرِكه علة. وهكذا سمعنا من العرب»، وقد جاء هذا في باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه⁽¹⁾.

رابعاً: جاء مصطلح علة عنواناً لأحد الأبواب، قال سيبويه: «هذا باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله عن نفس الحرف»⁽²⁾.

وبعد هذا كله نستطيع القول: إن كلمة علة قد رسخت وغدت مصطلحاً يعرفه النحاة منذ عصر الخليل وسيبويه وقام عليها تقعيد النحو العربي.

«وخلاصة القول أن المنهج النحوي لم يكن نقلاً محضاً ولم يكن عقلاً محضاً»⁽³⁾، وإنما قام على التعليقات والتوجيهات بعد أن شافه النحاة الأوائل العرب الخُلصَ في ديارهم وتعايشوا معهم حتى يلمّوا بمجمل أحوالهم، وعاداتهم، وطباعهم التي تنعكس - لا شك - على لغتهم فإنما اللغة انعكاسٌ للواقع الاجتماعي، لم يدرس هؤلاء النحاة في هذا العصر المبكر اللغة في غرف مغلقة وإنما شافوها أهلها الناطقين بها فأخذوها عنهم صافية نقية، واللغة

(1) المصدر السابق، ص 506.

(2) المصدر السابق، ج 4، ص 307.

(3) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، د.ت، ص 19، 20.

تجدد، وألفاظ الحضارة ترى الأمر الذي ينعكس على اللغة فتتطور المعاني، وتنشأ ألفاظٌ وأساليبٌ تبعاً لهذا التطور فكان لا مناصَ - والحالة هذه - أن يلجأ النحاة إلى القياس يستخدمونه ليدخلوا في الكلام ما لم يسمعه من العرب على ما سمعه من العرب فكان القياس - والعلة أحد أركانه - ركناً أصيلاً في تأسيس النحو العربي ورسم منهجه فكانوا يقيسون ويعملون لما سمعوه من العرب عللاً لا تخرج عن طبيعة اللغة التي فهموها وحذقوها بمشافهتهم لأهلها، «ومن تأمل أكثر ما يعتل به النحويون الأوائل ولا سيما الخليل وسيبويه ثم مَنْ قفا أثرهما يرى أن ما اعتلوا به إنما هي علل لغوية بحث مدارها على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن، وليست - كما يزعم بعضهم - مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها وإنما أكثرها يجري مجرى القوانين اللغوية المستسرة والتي تنفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية»⁽¹⁾.

وليس بوسع أحدٍ القطع بأن النحاة قد عللوا ما عللوا في هذا العصر مستندين إلى حقائق الفلسفة⁽²⁾، وإنما لجؤوا في تعليقاتهم إلى عقولهم التي تذوقت هذه اللغة ومارستها بعد مشافهة أهلها، وساعدهم على هذا ما كان عند المسلمين من علوم كعلم الفقه وأصوله، وعلم الكلام، وهذه العلوم قد نشأت في بيئة المسلمين من وحي كتابهم القرآن الكريم، وسنة نبيهم، ودفاعاً عن عقيدتهم التي تحيط بها الأخطار من كل فجٍ وصوب.

نهضت هذه العلوم تفسراً، وتشريعاً، وتوصل، وتدافع، وتعلل. وما كان نحاة العربية الأوائل بمنأى عن كل هذا، فإن نحن بحثنا في علل النحو وجدناها عللاً يقبلها الذهن ويدركها العقل ولا ينفر منها الحس، يقول أبو الفتح عثمان بن

(1) د. مني إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص 47.

(2) علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، الناشر عالم الكتب - القاهرة، ط 2، 1979، ص 168، 169.

جنى: «اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاتهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقيين».

وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسن، ويحتجّون فيه بشقل الحال أو خفتها على النفس⁽¹⁾، وإنما كانت علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء لأنّ النحاة «يحيلون على الحسن» أما علل الفقهاء فإنما هي أمارات لأحكام ينصبها الشارع تبيناً وتوضيحاً للحكم⁽²⁾، وابن جنى من أكثر أئمة اللغة بحثاً في العلل وتأصيلاً لها، تحدث عنها حديثاً مسهباً في كتابه الخصائص فأوفى البحث في العلل ثراءً ودقّةً عهدناها من ابن جنى، يقول الدكتور عبده الراجحي: «وعلى كثرة ما كتب ابن جنى في موضوع العلل، فإن أهم ما أصّله فيها هو تقريره أن العلة النحوية علة طبيعية حسية، أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة، ومعنى ذلك أنها ليست علة ميتافيزيقية، كما أنها ليست صادرة عن بحث الجوهر أو الماهية، إنها نتيجة للاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها وتحديدها في الاستعمال، ومن ثم كانت مقارنته المعروفة علل النحو بعلل الكلام والفقه، والتي انتهى فيها - من خلال عرض كثير من الظواهر اللغوية - إلى أن علل النحو قريبة من علل الكلام»⁽³⁾.

وهذه الاعتلالات التي يعلّل بها النحاة تقع على ضربين كما يقول ابن السراج: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة

(1) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 1، ص 49.

(2) الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 230، 231.

(3) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، ص 85، 86.

على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع»⁽¹⁾.

غير أنَّ الزجاجي يتوسع في تقسيمه للأضرب التي تكون عليها علل النحاة فيجعلها تقع على ثلاثة أضرب بدلاً من اثنين كما فعل ابن السراج يقول أبو القاسم الزجاجي: «وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب:

علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية»⁽²⁾، والزجاجي هنا يمزج في هذه الأضرب بين الهدف من التعليل ووسائل التعليل، فالعلل التعليمية هي الغاية والهدف من التعليل، أما العلل القياسية والعلل الجدلية النظرية فهي وسائل لهذا التعليل، «فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقننا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لَمَّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا بأنَّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل لِمَ رفعتم زيدا؟ قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب»⁽³⁾.

والعلل التي أطلق عليها أبو القاسم الزجاجي عللاً تعليمية هي التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ذلك أنَّ الجامعين للغة والمقعدنين لها من النحاة الأوائل لم يدَّعوا أنهم قد جمعوا كل كلام العرب، وإنما جمعوا ما تسنى

(1) أبو بكر محمد بن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 3، 1408 هـ - 1988 م، ج 1، ص 35.

(2) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ص 64.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

لهم جمعه ثم قاسوا ما لم يسموه ويجمعوه على ما سموه وجمعوه، فهم بمثل هذه التعليلات التي نلاحظها بكثرة عند النحاة الأوائل قد نقلوا اللغة من لغة قبائل تتحدث بها في بلاد العرب إلى لغة علمية تُتعلَّم وتُدون بها العلوم.

يتحدث الزجاجي بعد هذا عنَّما أسماه بالعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية، وهما من وسائل التعليل عند النحاة، والعلل القياسية علل جعلت العلماء ينسبون إلى العرب الحكمة⁽¹⁾، فالعرب أمة حكيمة؛ لذا جاءت لغتها محكمة. يقول أبو القاسم الزجاجي: «فأما العلة القياسية فإن يقال لمن قال نصبت زيداً بأن، في قوله إنَّ زيداً قائم: ولمَّ وجب أن تنصب «إنَّ» الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأعملت إعماله لَمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمداً وما أشبه ذلك»⁽²⁾.

ثم يأخذ الزجاجي بعد هذا من الحديث عن العلل الجدلية عاقداً الصلة بينها وبين القياسية، فالعلل الجدلية تبدأ عند الزجاجي من حيث انتهت العلل القياسية، يقول: «وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب «إنَّ» بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ ويأتي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبل، أم الحادثة في الحال، أم المترامية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو، وهلاً شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأني علة دعنكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرء لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله، هلاً أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبَّه به في

(1) ابن مضاء القرطبي: كتاب الرد على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط 3، د.ت، ص 131.

(2) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك. ص 64.

قولكم ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلّ لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إنّ خلفك زيداً وإنّ أمامك بكرةً وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمرو، امتنعت من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم إنّ زيداً أبوه قائم، وإنّ زيداً ماله كثير، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إنّ زيداً يركب، وإن عبد الله ركب أرايتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه؟ ما أرى كلامكم إلّا يتقض بعضه بعضاً.

وكل شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر⁽¹⁾.

على أنّ العلل الجدلية النظرية التي يعرض لها الزجاجي وقع معظمها في عصور متأخرة عن عصر سيبويه الذي ندرس التعليل في كتابه، فلسنا الآن بصدّد الحديث عنها.

ولأنّ هذا البحث يدرس التعليل اللغوي في كتاب سيبويه فيجعل من عبارات سيبويه أساساً لتصنيف الوسائل التعليلية فقد رأينا أن نبحت هذه الوسائل كما بدت لنا من ما نفهمه من عبارات سيبويه، فعندما كنت أجمع المادة المراد دراستها من داخل كتاب سيبويه وأصنفها بدا لي - في أول الأمر - أن أجمع ما تشابه من هذه الوسائل التعليلية وأجعله صنفاً مستقلاً، كأن أجمع - مثلاً - ما علل له سيبويه بالخفة مع ما علل له بالحذف ويطول الكلام فاجعله صنفاً واحداً، فمثل هذه الوسائل من الناحية العملية تسير في صعيد واحد، فالذي يحذف لطول الكلام إنما يسمى لتخفيف الجهد، وهذا الكلام ينسحب على ما علل له سيبويه بالثقل، فالذي يستثقل يلجأ إلى التخفيف. غير أنّ هذا التصنيف لا يضمن الباحث له الدقة المطلوبة التي تجعله أكثر انتظاماً واتساقاً لذا

(1) المصدر السابق، ص 65.

عدلت من هذا التصنيف إلى تصنيف آخر يقسم الوسائل التعليلية إلى أصناف ستة: علل استعمالية، وعلل تحويلية، وعلل قياسية، وعلل دلالية، وعلل جدلية، وعلل السياق الخارجي⁽¹⁾. فاعتمدت بعض ما جاء في هذا التصنيف وأغفلت بعضه الآخر: لأن بعض هذه الأصناف لا يتلاءم مع طبيعة التعليل اللغوي عند سيويه، فلا يلاحظ الناظر في كتاب سيويه مظهراً من مظاهر التعليل بالعلل الجدلية مثلاً، وقد أضفت صنفاً آخر نُصِّفُ تحته بعض الوسائل التعليلية، وعليه فقد جاء تصنيف الوسائل التعليلية في كتاب سيويه على النحو الآتي:

1- علل استعمالية.

2- علل تحويلية.

3- علل تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية، وهذا هو الصنف الذي أضفناه للوسائل التعليلية في كتاب سيويه.

4- علل قياسية.

5- علل دلالية.

واقصد بالعلل الاستعمالية تلك العلل التي تعلل الاستعمال وتبرره من مثل التعليل بالثقل، والخفة، وكثرة الاستعمال، والاستغناء، إلى غير ذلك.

أمّا العلل التحويلية فهي تلك العلل التي تنطلق من فكرة الأصل فيتم التعليل بها بافتراض خطوات لغوية تحويلية، كافتراض أصل مقدّر عند التعليل بمراعاة الأصل وكالتعليل بالعوض إلى غير ذلك من الوسائل التعليلية التي تقوم على خطوات لغوية تستتبع إجراءات تحويلية.

أمّا العلل التي تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية فهي تلك العلل التي يُلْحَظُ فيها من وجه أنها علل استعمالية كالتعليل بالحذف، فهو من وجه يعد من

(1) حسام أحمد أحمد قاسم: أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري، ص 274: 316.

العلل الاستعمالية لأنّ الذي يحذف ينشد التخفيف، ويُعدّ - من وجه آخر - من العلل التحويلية، لأنّ الحذف يقوم على افتراض أصل مقدّر، وقد أفردنا مثل هذه الوسائل بهذا التصنيف لأنّ التّأرجح يتضح في مثل هذه الوسائل التعليلية أكثر من غيرها.

واقصد بالعلل القياسية تلك العلل التي كان يعمل بها سيويه بملاحظة المشابهة كما هو الشأن في علة الشبه، أو تلك العلل التي كان ينسب سيويه فيها إلى مستعمل اللغة قياساً تمّ في ذهنه وإنّ لم يعبه هذا المستعمل كعلة التّوهم. ولسنا معنيين - في هذا الصدد - بما شاع عند النحاة المتأخرين بعد سيويه عن مدلول العلل القياسية، فرائدنا في تحديد مدلول هذه العلل ما نفهمه من عبارة سيويه، فقد أخذنا من النحاة المتأخرين بعد سيويه التسمية أمّا المضمون لهذه التسمية فمن داخل كتاب سيويه.

واقصد بالعلل الدلالية تلك العلل التي كان يعمل بها سيويه بالرجوع إلى المعنى، وذلك بإضفاء قيمة دلالية على النصّ المُعلّل له، أو بإضفاء قيمة دلالية للخروج عن القاعدة، من مثل التعليل بأمن اللبس، وخوفه، والفرق، وعلم المخاطب، إلى غير ذلك مما يمكن تصنيفه ضمن العلل الدلالية.

ولسنا ندّعي مع هذا صرامة هذا التصنيف، لأنّ سيويه كثيراً ما يعملّ بأكثر من علة للمسألة الواحدة، فقد يعملّ - مثلاً - بعلة الشبه، وهي من العلل القياسية، ويضيف لها كثرة الاستعمال، وهي من العلل الاستعمالية. على أنّ هذا التصنيف يضمن الحدّ الأدنى من تنظيم وسائل العلل في كتاب سيويه وجمعها وتصنيفها.

هذه أهم أصناف الوسائل التعليلية التي كانت تندرج تحتها تعليقات سيويه كما بدت لنا من عباراته وقد كانت هذه الوسائل شديدة الصلة باللغة المُعلّل لها، وهي لغة العرب، لا تتجافى عنها ولا تنبو عن ذوقها.

على أنّ الحديث عن التعليل يجزّ الباحثين إلى هذا السؤال: هل كان النحاة عندما اتخذوا التعليل طريقاً من طرق التحليل اللغوي قد تأثروا بفلسفة

الإغريق ومنطقيهم؟ لقد أثارَت هذه القضية جدلاً بين الباحثين في عصرنا الحاضر لا يكاد مَنْ أَلَمَ به يهتدي فيه إلى رأي محدد لكثرة ما قيل من الأقاويل التي ينقض بعضها بعضاً الأمر الذي جعل الدكتور عبده الراجحي يقول: «وكنْتُ أرى يوماً أننا ينبغي أن نتوقف عن بحث هذه القضية توقف «المحدّثين» انتظاراً «للمتابعة» أو «الاعتبار» وكنْتُ أَسْتند في ذلك إلى أن التاريخ لم يؤكد حدوث النقاء في مرحلة النشأة، وهي المرحلة التي تأسس فيها منهج النحو، وإلى أننا نحن الباحثين اللغويين لم نطلع على آراء أرسطو في مظانها الأصلية اطلاعاً كافياً، ولم تتوافر لدينا بعد المادة النحوية التي تنتشر على هذا المدى الزمني الطويل، لكثرة ما ضاع من أعمال النحاة، ولكثرة ما لا يزال منها في خزائن المخطوطات، ومن ثم فإن أحكامنا عن هذه الصلة قد يكون فيها شيء من التسرع أو الإيغال في التعميم. ولكني كلما حاولت النظر في هذا النحو قوى اعتقادي أن القضية لا ينبغي أن «يعطى فيها باليد» كما يقول القدماء، ولا ينبغي أن يتوقف فيها هذا التوقف لأنها تتصل بصلب المنهج»⁽¹⁾.

فإذا كان وجود الصلة بين النحو العربي ومنطق أرسطو غير مؤكد فلنبحث عن العلة - وهي المظنون فيها التأثير أكثر من غيرها من الطرق المنهجية في نحونا العربي - من داخل كتب الأسلاف - فابن جنى يقرر أن العلة التي يعلل بها اللغويون يمكن نقضها وإن خالف هذا النقض أقيسة العربية لأن أكثر هذه العلل تجرى على التخفيف والفرق وما شابه ذلك، وليست كذلك علل المتكلمين التي تقوم على الاطراد الذي لا يتخلف، يقول ابن جنى: «ولو تكلفت متكلف نقضها [أي العلل] لكان ذلك ممكناً - وإن كان على غير قياس - ومستقلاً: ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك، فقلت: مؤزان، وموْعاد. وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مؤسير، وموْقين، لقدرت على ذلك فقلت: مُيسِر، ومُيقِن. وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت

(1) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج. ص 61، 62.

العوامل: من الجواز، والنواصب، والجوازم، لكننت مقتدرًا على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك علل المتكلمين، لأنها لا قدرة على غيرها: ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد، لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره. وكذلك ما كان من هذا القبيل⁽¹⁾.

وهذه العلل التي يعلل بها النحاة أكثرها يأتي على سبيل الإيجاب أي أن العلة موجبة لا مجوزة. ولا تناقض بين دلالة الإيجاب وما سبق أن أوردناه لابن جني من أنه «لو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً»، ذلك أن للإيجاب عند الأسلاف «دلالة تجعله موجوداً في الوقت الذي لا يستحيل فيه نقضه»⁽²⁾، فمن هذه العلل التي تأتي على سبيل الإيجاب نصب الفضلة أو ما شابهها، ورفع المبتدأ أو الخبر، ورفع الفاعل، وجر المضاف إليه، ونصب اسم إن، ونصب المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف إلى غير ذلك. وعلى هذا يتفاد كلام العرب الذي علله النحاة.

ومن هذه العلل ما تكون مجوزة لا موجبة، فالعلة في هذا بمثابة السبب، كالأسباب الداعية إلى الإمالة، فهي علل تجوز ولا توجب، فالإمالة ظاهرة لهجية صوتية لبعض القبائل العربية يستطيع من شاء تركها أن يتركها، لأن أسباب الإمالة مجوزة لا موجبة، ومثل هذا قلب الواو المضمومة همزة فنقول في «وُقُتَتْ» «أُقُتَتْ» فإن سأل سائل عن سبب هذا القلب قيل له إن الواو إذا كانت مضمومة ضمة لازمة تقلب همزة، على أن هذا القلب ليس بلام فلو شاء متحدث أن يقول «وُقُتَتْ» بالواو المضمومة ضمماً لازماً لجاز له ذلك⁽³⁾.

(1) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، ج 1، ص 146.

(2) حسام أحمد أحمد قاسم: أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري، ص 26.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، ج 1، ص 165، 166.

ومع أنَّ أبا البركات الأنباري - وهو من النحاة المتأخرين يجعل الاطراد شرطاً في العلة فإنه لا يدَّعي إجماع النحاة على هذا الشرط، وهو إذا كان يقرر أنَّ العلة النحوية عقلية فلائها تتم بجعل جاعل وهم هنا العرب، يقول أبو البركات الأنباري: «وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ههنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف أنَّ العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية. وذهب قوم إلى أنه ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص، وذلك مثل أن يقول: إنما بُنيت (قطام، وحذام، وسكاب) لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف: وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (قاطمة، وحاذمة، وساكبة)، فهذه العلة غير مطردة، وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني.

ومثل أن يقول: إنما أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحرف تعويضاً عما دخلها من الحذف وإن لم تطرد العلة لقولهم: (يدّ، وغدّ، ودمّ) فإنها دخلها الحذف ولم تعرب بالحرف.

ومثل أن يقول: الدليل على أن (حاشا) ليس بحرف أنه يدخله الحذف، ولو كان حرفاً لما دخله الحذف وإن لم يطرد في (رب) فإنه حرف وقد دخله الحذف فقالوا فيه بالتخفيف، وقد قرئ به، قال الله تعالى: ﴿رُبِمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالتخفيف وكذلك لم يطرد أيضاً في (سوف) لقولهم في (سوف أفعِل): (سو أفعِل) بحذف الفاء... إلى غير ذلك من الأمثلة⁽¹⁾.

فبحثنا في العلة في مظانها كما شرحها علماؤنا يجعلنا نؤكد أن وجود التعليل في تراثنا اللغوي فرضته حياة العرب والمسلمين وما فيها من علوم

(1) أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: رسالتان لابن الأنباري - الإعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، حققهما: سعيد الأفغاني، ص 112، 113.

ومعارف، ونحن إذا ما تجاوزنا عصر الخليل وسيبويه - وهو ما يعنينا في هذا البحث - نجد تعليقات لا صلة لها بالواقع اللغوي وإنما هي تعليقات قامت على العقل ولم يكن فيها للتعليل اللغوي أي نصيب، من مثل قول أبي البركات الأنباري، وهو يعلل لِمَ لا يكون جمع المذكر السالم إلا للعاقل؟ فإن قيل، فلم قلت: إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟ قيل تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم، قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَفَعْنَاهُمْ مِّنَ الْمَلَكُوتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾⁽¹⁾.

فهو هنا لا يعلل لهذه الظاهرة اللغوية بتعليل لغوي وإنما يستخدم العقل الذي هداه إلى فكرته التي قال بها وهي تقديم الإنسان على سائر المخلوقات وفضله، مؤكداً تعليله هذا بالآية الكريمة التي ذكرها.

ومع أن مثل هذه التعليقات قد نجد ما يماثلها في كتاب سيبويه فإنها ليست من الكثرة بحيث تعمم، فمن ذلك قول سيبويه: «ومما جاء في القرآن من الموات قد حُذفت فيه التاء قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَاسْتَمِعْ﴾ وقوله: ﴿مِنْ بَيْنِهِمْ جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾.

وهذا النحو كثير في القرآن، وهو في الواحدة إذا كانت من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان⁽²⁾، إلى هنا تقعيد لغوي له صلة بالاستعمال، فغير العاقل من غير الأحياء لا تدخله تاء التأنيث، والآيتان الواردتان في نص سيبويه هما لمجرد الاستشهاد، وليستا سبباً أو علة لعدم دخول تاء التأنيث على غير العاقل من غير الأحياء. غير أن سيبويه يعلل لهذا التقعيد بعلل لا علاقة لها بالواقع اللغوي عندما يقول: «ألا ترى أن لهم في الجميع حالاً ليست لغيرهم، لأنهم

(1) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق - مطبعة الزرقى، 1377 هـ - 1957 م، ص 56.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 39.

الأولون وأنهم قد فُضِّلوا بما لم يُفْضَل به غيرهم من العقل والعلم»⁽¹⁾.

فمثل هذه التعليقات لا صلة لها بالواقع اللغوي، ولكن يجعلها مقبولة في الأذهان كون سيبويه يحتذى - هنا - حذو المفسرين في تفسير آي القرآن الكريم، فكأنه عندما عرض لهذه الآيات عرض لتفسيرها.

ومهما يُقل حول قضية تأثير النحو العربي بغيره من العلوم والفلسفات الوافدة ومنطق أرسطو فليس بإمكان الباحث المنصف القطع بأن النحاة قد تأثروا في تعليقاتهم بأراء فلسفية وفدت إليهم فتعاملوا معها وفرضوها على النص اللغوي، لا يستطيع أحد القول بأن الخليل وسيبويه وغيرهما من نحاة هذا العصر قد تأثروا بما عند الأمم من فلسفات⁽²⁾. وإذا عدنا إلى النحو العربي إلى منطلقة الأول - ونعني به كتاب سيبويه وهو أول أثر مدوّن وصل إلينا يبين جهود النحاة الأقدمين في هذا العصر - وجدنا أن التعليّل اللغويّ في هذا الكتاب مائل لا خفاء فيه، ووجدنا فيه كذلك من تقليب لوجوه الكلام ما يجعل من البرهنة اللغوية والاستدلال النحويّ منهجاً مطروحاً غير دخیل⁽³⁾.

ولعلّ ما يدفع إلى القول بأنّ النحاة قد تأثروا بالفلسفات عند الأمم الأخرى ما يُلاحظ من تشابه بين مظاهر القياس عند المسلمين وما يوجد في القياس الأرسططاليس⁽⁴⁾، فقد اعتمد النحاة القياس كغيرهم من علماء المسلمين فخدعت هذه العملية المظهرية التي توجد بين قياس المسلمين وبين القياس الأرسططاليس بعض من تصدّى لبحث قضية التأثير والتأثر في النحو العربيّ وفي غيره من العلوم الأخرى⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) محيي الدين سالم: العلل النحوية عند الأندلسيين، ص 31.

(3) صالح الكشو: مدخل في اللسانيات، ص 17.

(4) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج 1، ص 20.

(5) أحمد أمين: ضحى الإسلام، ج 1، ص 257، وانظر كذلك: د. فؤاد حنا ترزي: في

أصول اللغة والنحو، ص 112:118.

والحق أن بين قياس المسلمين والتمثيل الأرسططاليسي خلافاً يتلخص في نقطتين:

«أولاً: أن علماء المسلمين اعتبروا القياس أو قياس الغائب على الشاهد موصلاً إلى اليقين، بينما التمثيل الأرسططاليسي يوصل فقط إلى الظن.

ثانياً: أن الأصوليين أرجعوا قياسهم إلى نوع من الاستقراء العلمي الدقيق القائم على فكرتين أو قانونين.

أولهما: فكرة العلية أو قانون العلية - أن لكل معلول علة - أي أن الحكم ثبت في الأصل لعل كذا.

ثانيهما: قانون الاطراد في وقوع الحوادث - وتفسيره أن العلة الواحدة، إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتج معلولاً متشابهاً، أي القطع بأن العلة: علة الأصل، موجودة في الفرع فإذا ما وجدت أنتجت نفس المعلول فهناك إذن نظام في الأشياء واطراد في وقوع الحوادث.

أقام المسلمون إذن قياسهم على الفكرتين اللتين أقام جون استيوارت مل استقراءه العلمي عليهما: قانون العلية، وقانون الاطراد في وقوع الحوادث.

وردّ قياس المسلمين إلى نوع من الاستقراء العلمي يجعله مخالفاً للتمثيل الأرسططاليسي، بل مخالفاً للمنطق الأرسططاليسي تمام المخالفة⁽¹⁾.

وقد قامت عملية القياس عند المسلمين على أركان أربعة: الأصل والفرع والعللة والحكم.

فالأصل: هو ما تفرع عليه غيره، أو ما عرف بنفسه، والفرع: هو

(1) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج 1، ص 20، 21.

عكس الأصل، أي ما تفرع على غيره، والعلة هي الوصف الذي يجمع بين الأصل والفرع، والحكم: يثبت للفرع بعد ثبوته للأصل⁽¹⁾.

لم يكن فهم المسلمين للعلة على طريقة أرسططاليس وهي كون ما يربط بين العلة والمعلول علاقة ضرورية عقلية، وإنما فهموها على أن ما يربط بين العلة والمعلول مجرد تعاقب حادثين إحداهما بعد الأخرى، فاضطُلع على تسمية إحداهما علة والأخرى معلولاً من غير وجود رابطة ضرورية بين الحادثتين المتعاقبتين، فليس من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر، ولا ثبات أحدهما ثبات الآخر، مثل: الري والشرب، والشيع والأكل، والاحتراق والإلقاء في النار، والنور وطلوع الشمس إلى غير ذلك من جملة المشاهدات. فلا دليل على أن إحدى الحادثتين المشاهديتين علة للأخرى والأخرى معلول لها سوى المشاهدة⁽²⁾، «إن دليل العلية الوحيد هو العادة ليس إلا، واستمرار العادة بها مرة بعد أخرى ترسخ في أذهاننا جريانها على وفق العادة الماضية ترسخاً لا تنفك عنه.

وهنا يبحث المسلمون العلية بطريقة عملية واضحة، نراها بعد ذلك عند فيلسوف حسي كهيوم في نفس الصورة⁽³⁾.

وهكذا نشأت العلوم عند المسلمين وقد ترسموا لها من المناهج ما يكفل لها دقةً ونظراً علمياً ثاقباً، وقد اتخذ المسلمون من القياس طريقةً تمكنهم من وضع مناهجهم بشكل علمي ولم يكن النحاة لبخالفوا ما ساد بيئات المسلمين من البحث والدرس فاتخذوا القياس - والعلة أحد أركانه - نهجاً أصيلاً، وطريقاً قوياً تأسست عليه مناهجهم، وتكونت من خلاله آراؤهم ونظراتهم في الدرس اللغوي، وقد كانت تعليقات النحاة في هذا العصر تعليقات لغوية بها يُتَعَلَّم كلام

(1) المرجع السابق، ص 21.

(2) المرجع السابق، ص 21، 22.

(3) المرجع السابق، ص 22.

العرب، وهي الكثرة الكاثرة، وتعليلات تشير إلى حكمة العرب التي اكتشفها النحاة فأشاروا لها في مظانها، ولم يلزموا أحداً الأخذ بها، وإنما هي خطراتٌ ولمحاتٌ هداهم إليها الفكر ولكنها ليست متجافية عن طبيعة اللغة.

ولا نريد أن نتوسّع في تشعبات العلة وتفرعاتها، واختلاف مفهومها بين الفرق الإسلامية كالأشاعرة والمعتزلة، لأن هذه التشعبات والتفريعات واختلاف المفاهيم قد نمت وازدادت في عصور متأخرة عن العصر الذي ظهر فيه كتاب سيبويه.

الفصل الثاني

التفكير اللغوي عند الخليل وسيبويه

الفصل الثاني

التفكير اللغوي عند الخليل وسيبويه

التفكير اللغوي عند الخليل وسيبويه متعدد الجوانب بعيد الأرجاء، ولما كان هذا البحث يدرس التعليل اللغوي في كتاب سيبويه فنعرض في هذا الفصل لمسألتين، المسألة الأولى: عقلية الرجلين (الخليل وسيبويه) وكيفية تعاملهما مع سلاتق العرب، فالرجلان كانا يعملان للغة العرب، فقد كانا يقومان بأجل خدمة عرفها نحونا العربي، وهي التعليل لقواهر اللغة الأسلوبية في مرحلة مبكرة لم يكن للفلسفة وللعلوم المترجمة فيها نصيب واضح. أما المسألة الثانية التي سنعرض لها في هذا الفصل - فهي ناشئة عن المسألة الأولى، فبعد أن نوضح الكيفية التي كان يتعامل بها الرجلان مع سلاتق العرب نتطرق من خلالها لتبين منطقات التعليل وأشهر أسس عندهما.

أولاً: عقلية الرجلين وولاتق العرب:

- 1 -

يعد الخليل بن أحمد من أبرز المفكرين والمنظرين في الثقافة العربية الإسلامية فهو عقلية من نتاج هذه الثقافة صخر عقله لخدمتها والفقز بها خطوات كان لها أبعاد الأثر في إنعائها، والسير بها إلى آفاق لم تكن هذه الثقافة قد

عرفتها، ارتادها الخليل بعقله وفكره فأصبحت هذه الآفاق واضحة المعالم في الثقافة العربية الإسلامية.

ونظراً لما أسداه الخليل من خدمات للثقافة العربية الإسلامية فإن مفكري الإسلام ينزلونه منزلة رفيعة، ويقدرونه حق قدره، بل يجعلونه في المرتبة التي تلي مرتبة الصحابة رضوان الله عليهم، يقول أبو الطيب اللغوي: «وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم، وأفضل الناس وأتقاهم، أخبرنا محمد بن يحيى قال: أخبرنا الحسين بن فهم قال: سمعت محمد بن سلام يقول: سمعت مشايخنا يقولون: لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ولا أجمع»⁽¹⁾.

فعقد الصلة بين الخليل بن أحمد والصحابة لم يأتِ كيفما اتفق، فالصحابة رضوان الله عليهم اقتبسوا من نور الإسلام ما اقتبسوا فأناروا الدنيا بعقولهم وعلومهم، وأتى الخليل من بعدهم على طريقتهم يحذو حذوهم فهو عالم زاهد.

ذُكِرَتْ هذه الصفات المجتمع الإسلامي بما كان عليه الصحابة فأقر الجميع بفضلهم، وارتضوا علمه، يقول أبو الطيب اللغوي: «أخبرنا محمد بن يحيى قال: أخبرنا القاسم بن إسماعيل قال: حدثنا أبو محمد التوجي قال اجتمعنا بمكة، أدباء كل أفق، فتذاكرنا أمر العلماء، فجعل أهل كل بلد يرفعون علماءهم ويصفونهم ويقدمونهم حتى جرى ذكر الخليل، فلم يبق أحد إلا قال: الخليل أذكى العرب. وهو مفتاح العلوم ومصرفها»⁽²⁾، فالخليل من الشخصيات التي تحظى بالقبول عند المسلمين، وإذا كان الخليل يعد من علماء العربية بآرائه الصائبة في الأصوات والنحو والصرف، وهو واضع كتاب العين في بعض الروايات، وهو واضع علم العروض إلى غير ذلك - فللخليل إسهاماته في العلوم

(1) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 2، د.ت، ص 55.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الأخرى ففي الموسيقى - مثلاً - له إسهاماته فعندما وضع إسحاق ابن إبراهيم الموصلي كتابه في النغم واللحن عرضه على إبراهيم بن المهدي أخي الخليفة هارون الرشيد فأعجب إبراهيم بهذا الكتاب، وقال: «أحسنت يا أبا محمد - وكثيراً ما تُحسن - فقال إسحاق: بل أحسنَ الخليل، لأنه جعلَ السبيلَ إلى الإحسان⁽¹⁾»، فإسهامه في علم الموسيقى واضح من خلال هذا النص، وليس بمستغرب على عقلية الخليل أن تسهم في علم الموسيقى فهو واضع علم العروض⁽²⁾ الذي يحتاج إتقانه إلى أذن موسيقية مرهفة ناهيك عن وضعه وتصنيفه، ومما مكن للخليل الخوض في هذه العلوم عقلية الرياضيات التي استثمرها خير استثمار في وضعه للعلوم، يقول الدكتور محمد عابد الجابري وهو يتحدث عن كتاب العين: «وسواء كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 - 175 هـ) قد أنجز مشروعه كاملاً أو أن أحد تلامذته من بعده (الليث من ولد نصر بن سيار) هو الذي تممه، وسواء استقى الخليل المبدأ الذي اعتمده في ترتيب حروف الهجاء في معجمه (انطلاقاً من حروف الحلق إلى حروف الشفتين على طريقة علماء السنسكريتية من الهنود) أو أن ذلك الترتيب كان من ابتكاره، فإن ما يشد الباحث الأيستمولوجي المعاصر إلى طريقة الخليل في جمع اللغة وهيكله معجمه (كتاب العين) هو المبدأ المنهجي الذي اعتمده في فرض النظام على شتات اللغة. إنه مبدأ لا يمكن أن يعتمد - ولو منقولاً - إلا عقل رياضي فذ، عقل لا يتناقض قط مع الحاسة الموسيقية المرهفة التي مكنت الخليل نفسه من استنباط أوزان الشعر العربي (من تحليل القصائد وتقطيع الأبيات) وبالتالي من تأسيس علم جديد هو علم العروض. وكيف يتناقض الحدس الرياضي مع الحاسة الموسيقية وقد كانت الموسيقى يومئذ فرعاً من الرياضيات؟ لقد اتجه الخليل بن أحمد بحاسته الموسيقية المرهفة إلى الشعر العربي فاستخلص منه

(1) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص 49.

(2) ياقوت: معجم الأدباء، جـ 11، ص 73.

القوالب الخفية - اللامرئية - التي يصب فيها، واتجه بعقله الرياضي إلى وضع قوالب نظرية، افتراضية، لا تعدم أصولاً في واقع اللغة، فوزع عليها النطق العربي، متطلقاً في البداية من «الإمكان الذهني» غير أنه به «الإمكان الواقعي» إلا في مرحلة التجربة والتحقيق، المرحلة التي يتم فيها الانتقال من العلم الرياضي، الصوري، إلى العالم الواقعي المشخص⁽¹⁾.

عقلية الخليل عقلية منهجية تحرص على لَمُّ الأشتات وجعلها شيئاً واحداً أو متلاحماً متصلاً بعضه ببعض، وتبحره في العلوم وإلمامه بها جعله يصف العلوم السائدة في عصره وصفاً دقيقاً، يقول القفطي: «وقال الأصمعي: قال الخليل بن أحمد: العلوم أربعة: فعلم له أصل وفرع، وعلم له أصل ولا فرع له، وعلم له فرع ولا أصل له، وعلم لا أصل له ولا فرع. فأما الذي له أصل وفرع فالحساب؛ ليس بين أحد من المخلوقين فيه خلاف، وأما الذي له أصل ولا فرع له فالنجوم، ليس لها حقيقة يبلغ تأثيرها في العالم - يعني الأحكام والقضايا على الحقيقة - وأما الذي له فرع ولا أصل له فالتب: أهله منه على التجارب إلى يوم القيامة، والعلم الذي لا أصل له ولا فرع فالجدل. قال أبو بكر الصولي: يعني الجدل بالباطل⁽²⁾».

فهذا الخبر يؤكد أن الخليل كان له نصيب وافر في هذه العلوم لذا فهو يصفها في إطار الأصل والفرع، والقول بالأصل والفرع من القضايا التي سادت في درس النحو العربي، وفي عموم تعليقاته وتوجيهاته.

لسنا هنا معنيين بتحقيق نسبة هذه المقولة - أعني الأصل والفرع - لل خليل أو لغيره من علماء الأمة كل ما يعنينا هنا هو أن الخليل يقول بها ويعتقدها منهجاً

(1) محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، ص 81.

(2) جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي: إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، 1369 هـ - 1950 م، ج 1، ص 346، 347.

علمياً، وإذا كنا ندرس التعليل اللغوي في كتاب سيبويه فسيكون من المجدي أن نؤكد أن فكرة الأصلية والفرعية قد برزت عند الخليل بروزاً لا خفاء فيه، يقول أبو سعيد السيرافي: «والخليل أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل وكل ما قال سيبويه وسألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل»⁽¹⁾.

فما نجده من حديث عن هذه القضية في كتاب سيبويه ومن جاء بعده من النحاة إنما يصدر عن فيه عن الخليل، وإذا كان الخليل يقيس ويعلل فإنه لم يخرج عن صنيع العرب فإذا أراد الخليل التفرقة - مثلاً - بين الحرف باعتباره اسماً والحرف باعتباره حرف هجاء يلجأ إلى (هاء السكت) ليجعلها لاصقة بحرف الهجاء وهو بهذا الصنيع لا يخرج عن ما صح عنده أن العرب قد استعملت مثله، يقول سيبويه: «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَ والكاف التي في مالِك، والباء التي في ضَرَبَ؟ فقل له نقول باء كاف. فقال إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول كَهْ وَبَهْ. فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عَهْ فالحقوا هاءَ حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يُلفظ بحَرْف. فإن وصلت قلت: لَ وَبَ فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى»⁽²⁾.

وعقلية الخليل التي تعاملت مع سلائق العرب تأبى أن تقيس على شيء لم تقله العرب لأن الخليل يهدف بتعليلاته وأقيسته إلى وضع هذه السليقة اللغوية في معيار علمي يهتدى به الناس، يقول أبو الفتح عثمان بن جنى: «قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخفش يُجِيزُ أن تَبْنِي على ما بنت العرب، وعلى أيِّ مثالٍ سألته، إذا قلت له: ابْنِ لي من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتني أن أمثَلَ لك، فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب.

(1) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره، فريتس كرنكو، ص 40.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 320.

وكانَ الخليل وسيبويه يَبيّنانِ ذلكَ ويقولانِ : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكنْ في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثلاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ .

وهذا هو القياس ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت « ظُرف خالدٌ ، وَحَمَقَ يَشْرٌ » وكان ما قِسته عربياً كالذي قِسنه عليه ، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كل فاعل ومفعولٍ ، وإنما سَمِعتَ بعضاً فجعلته أصلاً وقِستَ عليه ما لم تسمع . فهذا أَثَبْتُ وأَقِيسُ ، إن شاء الله ⁽¹⁾ .

إنَّ العلل والأقيسة التي وضعها الخليل وسيبويه تمت وفق طبيعة اللغة ولم تُفرض على المتكلم فرضاً على أنَّ المتكلم - وهو يستعمل اللغة - يمارس علمية عقلية بالغة التعقيد دون أن يعيها فإذا كان مَنْ يتكلم العربية سليقةً وطبعاً يقدِّم الفاعل على المفعول ، والمبتدأ على الخبر ، والموصوف على الصفة ، ويستعمل في أسلوب التعجب ما أفعله وأفعل به ، وعندما يريد نفي الكلام يدخل أداة من أدوات النفي دونما تردد إلى غير ذلك من أساليب العربية - أقول إذا كان المتكلم بهذه اللغة سليقةً وطبعاً يصدر عنه كل هذا فليس بوسعِه أن يعي ما وراء هذه الأساليب من العمليات العقلية بالغة التعقيد التي تحدث عن صوغ هذه الأساليب ⁽²⁾ ، لذا فإن ما أورده أبو حيان التوحيدي عن ذلك الأعرابي الذي كان في مجلس الأخفش له ما يبرره ، « وقف أعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه ، فحار وعجب وأطرق ووسوس ! فقال الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ، قال : أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا » ⁽³⁾ .

(1) أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف، شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج 1، ص 180.

(2) د. محمود السمران: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة بيروت، د.ت، ص 205، 206.

(3) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، د.ت، ج 2، ص 139.

لقد عبر هذا الأعرابي تماماً عما قلناه عندما قال: «أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا» فعبارة «بما ليس من كلامنا» إنما هي إشارة إلى ما استنتجته النحاة وقاسوه وعللوه، فمثل هذا الأعرابي لا يعرف هذه الاستنتاجات والأقسية والعلل التي يقول بها النحاة، ولم يدعِ النحاة أن هذه العلل والأقسية والاستنتاجات قد رووها عن العرب وإنما كل الذي ادعوه أن العرب قد راعت مثل هذه الأشياء بثاقب بصيرتها وعظيم حكمتها، فقول النحاة إن العرب قد راعت مثل هذه الأشياء إنما هو تعبيرٌ عن العمليات العقلية التي تتم في إطار اللغة ومن داخلها، وكونها عمليات عقلية لا يخرجها من دائرة اللغة لأنها - كما قلت - عمليات تتم في إطار اللغة ومن داخلها.

إن هذا القول الذي نقوله والفهم الذي نفهمه هو ما عناه الخليل فيما رواه أبو القاسم الزجاجي: «وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها. وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمه الله عليه»⁽¹⁾.

(1) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ص 65، 66.

على أن الخليل وهو يعلل ما سمعه من العرب قد كانت له سليقة عربية ليست مكتسبةً فهو عربي أردى، زد على ذلك أنه شافه العرب الخلص في ديارهم فأخذ اللغة عنهم صافية نقية الأمر الذي أوجد تلاحماً بين عقلية الخليل وسلاتق العرب، وهو إذا فكر في شيء لم يسمعه من العرب فإن فكره لا يخرج عن طبيعة اللغة التي عرفها في مراتبها الأصيلة لأن عقله يقوده إلى سليقة العرب الخلص، وسليقة العرب الخلص هو يمتلكها طبعاً ومعايشةً، يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «فإن قلت: فإن في تهامة ألفاء، فلم ذهبت إلى أن الألف في تهامة عَوْض من إحدى الياءين للإضافة؟ قيل: قال الخليل في هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى قَعْل، أو قَعْل، وكأنهم فكُّوا صيغة تهامة فأصاروها إلى تَهَم أو تَهَم، ثم أضافوا إليه فقالوا: تَهَام.

وإنما مِثْل الخليل بين قَعْل وقَعْل، ولم يقطع بأحدهما، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً، وهما الشام واليمن.

وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً، قد جاء به السماع نصاً، أنشدنا أبو علي، قال أنشد أحمد بن يحيى.

أَرَقْنِي اللَّيْلَةَ بَرْقُ بِالْتَهَمِ يَا لَكَ بَرْقاً مَنْ يَشْفُهُ لَا يَنْمُ

فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين، فهو المعنى بقوله:

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنُّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَهُ (1)

وعقلية الخليل - التي تعاملت مع سلاتق العرب تعاملًا واعياً ومدروساً - قد مكنته من إرساء المصطلح النحوي في هذه المرحلة، ومما لا شك فيه أن إرساء المصطلح النحوي يحتاج إلى مهارة عقلية تُطَوَّر مواضع اللغة إلى الدرس اللغوي فتتنظم في مصطلحات واضحة ودقيقة، وقد نُقِلت هذه المصطلحات من

(1) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 2، ص 113، ص 114.

معانيها اللغوية المجردة إلى مصطلحاتٍ فنيةٍ يتداولها العلماء فيما بينهم، ونقل هذه المصطلحات من معانيها اللغوية لتصبح مصطلحات فنية علمية يتطلب جهداً لا يستهان به حتى تصبح مقررة ومطروقة في الدرس اللغوي، وهي تُعد أكبر خطوة في تأصيل العلوم وقيامها على أسس ثابتة، ووضع هذه المصطلحات لا يكون مقنناً ومقبولاً ما لم يصحبه تعليل يوضحه ويقرره في الأذهان، وقد فعل الخليل ما فعل بشاقب عقله وبصيرته وقاد إليها استقراء لغة العرب وأساليبها في التعبير متخذاً من القياس مطية لبناء ما لم يسمع عن العرب على ما كان قد سمع عنها، والتعليل لكثير من المسائل النحوية بعِلل أدهشت معاصريه⁽¹⁾.

والخليل في صوغه للمصطلحات وفي تعليله لقواعد النحو لا يخرج عن الحس العربي، وقد خطا خطوة بالمصطلح الصوتي عندما وضع علامات تمكن قارئ الخط العربي من أن يقرأه قراءة صحيحة⁽²⁾ فيتمثل أصوات العربية لينطقها نطقاً صحيحاً فقد طُوِّرَ نقط أبي الأسود الدؤلي الذي وضعه على الحركات فجعل بدل النقطة التي فوق الحرف للدلالة على الفتحة ألفاً مائلة فوق الحرف، وجعل بدل النقطة التي توضع تحت الحرف للدلالة على الكسرة ياءً صغيرة، وجعل النقطة التي تُجعل وسط الحرف للدلالة على الضمة واواً صغيرة فقد حقق بهذا الرسم ما أصبح مألوفاً عند علماء العربية، وهو أن الحركات أبعاد الحروف⁽³⁾ وزاد على هذا بأن جعل للتشديد شيئاً صغيراً، وللسكون خاء صغيرة، وللهمزة رأس عين⁽⁴⁾ وجعل لإشمام الحركة نُقْطةً ولرومها

(1) عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 120.

(2) المرجع السابق، ص 33، 34. وانظر كذلك: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ج 4، ص 242، وانظر بهامشه تعليق السيرافي.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 101، وانظر كذلك. أبا الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د. حسن هندراوي. دار القلم - دمشق - ط 1، 1405 هـ - 1985 م، ج 1، ص 18.

(4) طلبة عبد الستار مسعود عبد المولى: المصطلحات الصوتية عند الخليل بن أحمد، =

خطاً⁽¹⁾، وقد فسر السيرا في صنيع الخليل بجعله للساكن علامة الخاء وللشديد علامة الشين، ولإشمام الحركة نُقْطَةً، ولرومها خطأً، فقال «أما جعله الخاء لما أجرى مجرى الجزم والإسكان فلأن الخاء أول قولك خفيف: فدل به على السكون لأنه تخفيف. وأما جعله للتضعيف إيشين فلأن الشين أول حرف في شديد؛ فدل به عليه؛ لأن الحرف مشدد. وأما النقطة للإشمام فلأن الإشمام أضعف من الروم. فجعل للإشمام نقطة، وللروم خطأً، لأن النقطة أنقص من الخط⁽²⁾»، وانفرد الخليل بتعليق كتابي صوتي ففي مثل قولنا ظلموا وسعدوا نكتب ألفاً فارقة بعد الواو، قالوا للتفريق بين الفعل والاسم لذا سموها ألفاً فارقة، أما الخليل فقد علل كتابة هذه الألف بتعليق صوتي، فالألف والياء والواو من حروف المد واللين، وهي حروف غير مهموسة فهي شديدة مجهورة ومخارجها تتسع لهواء الصوت وهي أوسع الحروف مخارج يمتد فيها الصوت أكثر من غيرها من الحروف وهي عند الوقف عليها لا تُضم بشفة أو بلسان أو بحلق كغيرها من الحروف «فيهو الصوت إذا وجد مُتَسَعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة.⁽³⁾» فكان الناطق للغة العربية كان يمد الصوت إذا نطق مثل قولنا رَمَوْا وظَلَمُوا فيحس السامع أن الكلام قد انتهى بالهمزة أو ما يشبهها لذا كتب الكتاب الأوائل بعد الواو ألفاً، قال سيبويه: «وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا: ظَلَمُوا ورَمَوْا: فكتبوا بعد الواو ألفاً⁽⁴⁾».

وجهد الخليل في تأصيل المباحث الصوتية واضح لا يحتاج إلى بيان، ومنَ نظر في كتاب سيبويه ومنَ جاء بعده كابن جني في كتابه «سر صناعة

= رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب جامعة الإسكندرية للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف أ.د/ حلمي خليل، 1988، ص 42.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 169.

(2) المصدر السابق بالهامش. الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص 176.

(4) المصدر السابق. الصفحة نفسها.

الإعراب، يجد لإسهامات الخليل صداها، وأنا أزعم أن المباحث الصوتية التي أرسى دعائمها الخليل وأسهم فيها قد انطلق فيها من كونه قارئاً لكتاب الله، ولقد حافظ قراء القرآن الكريم على قراءة القرآن الكريم تواتراً، وضبطاً، وأداءً، فقارئ القرآن الكريم إذا كان مدققاً مثل الخليل تقوده قراءته المتأملّة الواعية إلى التفكير في جملة قضايا، ومن أبرز هذه القضايا مثلاً ما تتطلبه القراءة الصحيحة بعد النون الساكنة من الإدغام لبعض الحروف، والإظهار لبعضها الآخر، والإخفاء لبعض الحروف، والإقلاب، كما تتطلب القراءة الصحيحة معرفة مخارج الحروف وصفاتها⁽¹⁾ إلى غير ذلك من الأمور التي تكون القراءةُ صحيحةً بمراعاتها، والخليلُ كان قارئاً وإماماً في اللغة تشغله قضاياها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية.

وإذا تقرر هذا فلسنا نرى ما يراه أحد الدارسين من أنَّ الخليل بن أحمد قد تأثر في درسه لبعض مسائل الأصوات وفي ترتيب المعجم بصنيع الهنود في ترتيبهم لحروف لغتهم السنسكريتية⁽²⁾، فللخليل معطاتيه الثقافية التي سبقت الإشارة إليها والتي تجعله ينطلق من خلالها مثيراً للبحث في مسائل الأصوات.

إن من يقرأ القرآن الكريم وهو يتأمل في آية، ويحرص على أدائه بطريقة صحيحة يكون شغله الشاغل أداء القراءة أداءً صحيحاً، ولا يتأنى له هذا إلا إذا ألم بمخارج الحروف وصفاتها؛ لذا فإن الاهتمام بمخرج الحرف وصفته هو ما يخف له القارئ المتأمل المدقق فإذا جاء معجم الخليل مرتباً على مخارج الحروف فلا أن الخليل قارئ مدقق يحرص على أداء قراءته بطريقة صحيحة، وإذا نقل الخليلُ القارئ طريقة القراء إلى مباحثه اللغوية فهذا أمر معقول ومقبول يؤكد انسجام الثقافة الإسلامية وتناغمها. ولا يمكننا القطع بوجود صلة ما بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الهندية قبل ما يُعرف بالصحيفة

(1) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت، ج 1، ص 224:199.

(2) د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، ط 6، 1989 م، ص 22.

الهندية⁽¹⁾ وهي صحيفة لها علاقة بعلوم البلاغة وقد عُرفت هذه الصحيفة في عصر متأخر قليلاً عن عصر الخليل.

جهد الخليل - إذن - في المباحث الصوتية جهد هدته إليه سليفة عربية رصينة، وقد أنماها أنه أحد قراء القرآن الكريم فأتى وصفه لأصوات اللغة العربية وصفاً دقيقاً، وقد اعتمد الخليل في وصفه للأصوات على ما يحسه بنفسه من اختلاف في أوضاع النطق معها وعلى العملية العضلية التي يقوم بها المرء لدى صدور كل صوت وعلى وقع هذا الصوت في أذن السامع دون أن يكون لديه شيء من الإمكانات الحديثة من آلات التسجيل والتصوير أو معرفة بنظريات التفسير⁽²⁾.

وإذا كان الخليل قد علل وقاس في النحو وأصل المسائل الصوتية فلأن له منحى فريداً في نظره لبعض الأدوات النحوية فهو يرى - مثلاً - أنَّ «لن» أصلها لا أن ولكنهم حذفوا معللاً هذا الحذف بكثرة الاستعمال كما حذفوا في قولهم: وَيَلْمُهُ [يريدون وَيَ لَأُمِّه]، وكما قالوا حيثنَّ حذفوا جملةً وعوضوا عنها بالتونين وهو ما يسمى بتونين العَوَض⁽³⁾، وكما قالوا أيش هذا [وهم يريدون: أي شيء هذا]، وقد حكى سيبويه رأى الخليل وبين أن غيره لا يقول به⁽⁴⁾ ثم قال: «ولو كانت على ما يقول الخليل لَمَا قلت: أَمَا زِيداً فَلَنْ أَضْرِبَ لَأَنَّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنَّه قال: أَمَا زِيداً فلا الضربُ له.⁽⁵⁾» وقد ردَّ ابن يعيش

(1) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط 4 - د.ت، ج 1، ص 92، 93.

(2) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية. ط 6، 1984 م، ص 104، 105.

(3) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1، د.ت، ص 17.

(4) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 5.

(5) المصدر السابق. الصفحة نفسها.

على هذا الاعتراض بقوله: «وللخليل أن يقول إنهما لما رُكبا زال حكمهما عن حال الأفراد⁽¹⁾».

كما كان الخليل يرى أن «مهما» أصلها (ماما) بالتكرير، وهي في هذا تشبه بعض أخواتها من أدوات الشرط حيث تدخل على بعض هذه الأدوات ما، غير أن العرب استقبحت هذا التكرار فأبدلوا من الألف الأولى هاء لأنها من نفس مخرجها، فصارت (مهما)، قال سيويه: «وسألتُ الخليل عن مَهْمَا فقال: هي ما أدخلت معها ما لغوًا، بمتزلتها مع مَتَى إذا قلت: متى ما تأتي آتِكَ، وبمتزلتها مع إن إذا قلت: إن ما تأتي آتِكَ، وبمتزلتها مع أين، كما قال سبحانه وتعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾، وبمتزلتها مع أي إذا قلت: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ لَمْ تُسْقَ﴾، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: مَامَا، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى⁽²⁾».

وما يقول به الخليل ليس غريباً عن الدرس اللغوي المعاصر يقول به كثير من اللغويين الذين تصدوا لدراسة اللغات السامية، فقد قالوا بتركيب الأدوات النحوية كأسماء الإشارة وأسماء الموصول⁽³⁾.

لقد لاحظ الخليل بثاقب عقله ووعيه اللغوي، وحذقه لأسرار اللغة «أن كثيراً من الأدوات التي تبدو لأول وهلة كأنها وجدت في الأصل هكذا، مركبة من لفظتين، فلم يخدعه ظاهرها عن حقيقتها أو حاضرها عن ماضيها، وراح يحلل تلك الأدوات إلى البسائط التي رُكبت منها، ملتفتاً إلى أنه قد أصبح لتلك

(1) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، د.ت، ج 7، ص 16.

(2) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 59.

(3) برجستراسر G.Bergstrasser: التطور النحوي للغة العربية، صححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 2 - 1414 هـ - 1994 م، ص 82، 83، 86.

الأدوات بالتركيب حكم جديد، لم يكن لأي من بسائطها قبل التركيب. (1).

لم يكن الخليل في تأملاته للغة مجرد منظر يُصدر نظريات مجردة هدته إليها عقليته الفذة فحسب، وإنما كان يدغم ما يعلله وقيسه بالسمع، والسمع عنده يأتي على صنفين: الصنف الأول ما سمعه ورواه من أي الذكر الحكيم، فهو أحد قراء القرآن الكريم، فقد روى عن عاصم بن أبي النجود، وعن عبد الله بن كثير، وقد انفرد بقراءة (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) بالنصب عن ابن كثير (2). أما الصنف الثاني من سماع الخليل فهو ما سمعه مشافهةً عن العرب الخالص، فعندما سأله الكسائي - وقد أعجب بكثرة ما سمعه ورواه عن العرب - من أين أخذت علمك هذا؟ أجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة (3).

فمن هذين النبعين استقى الخليل مادة اللغة، ومن ثاقب عقله ونفاذ بصيرته قاس وعلل (4)، ولعل الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري أن يكون أوسع الأولين علماً بالعربية... فإن دوره في بناء النظرية النحوية يضعه في منزلة بين النحاة لم يبلغها أحد قبله ولا أحد بعده (5).

وقد بنى نظريته النحوية على ما سمعه من العرب فهو لا يستحسن شيئاً أو يستقبح شيئاً لسبب كامن في نفسه لا يعرفه أحد وإنما يسير على سنن العرب ويراعي ما راعت، وقيس على ما راعت واستحسن، ولم يكن يفرض شيئاً على اللغة أو يتحكم في أساليبها أو يتسلط على إبداعات مبدعيها، فيرفض

(1) د. جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، ط 1، 1404 هـ - 1984 م، ص 139.

(2) ابن الجوزي: غاية النهاية في طبقات القراء، مطبعة السعادة، 1933 م، ج 1، ص 275.

(3) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ص 59.

(4) د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 46، 47.

(5) د. تمام حسان: «الأصول» دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 257.

تعبيراً ويقبل تعبيراً، وإنما كان يحكمُ الذوق العربي الذي هو ذوقه سليقة وطبعاً وتعلماً⁽¹⁾، وخير دليل على ما نقول موقفه من الشاذ فهو لم يرفضه، لأنه موجود في اللغة لا يتأتى رفضه، ولم يقس عليه، لأن القياس على الشاذ ينتج عنه تضخم في قواعد النحو وتضخم القواعد يجلب للعلوم تشعبات وتفرعات فيجعلها صعبة لا تنقاد للدارسين، ولم يترك الشاذ من غير تأويل لأن ذكره للشاذ من غير تأويل ليس له فائدة عملية⁽²⁾.

إن تأملات الخليل التي أبداها في اللغة في أصواتها، وصرفها، ونحوها، ودلالاتها، - والتي روى كثيراً منها تلميذه سيويه - تجعلنا نقول - دون أدنى مبالغة - إنها كانت تأملات وآراء سابقة لكثير من تأملات وآراء علماء اللسانيات في عصرنا الحاضر، «إن النظر إلى الدرس اللغوي بوصفه اكتشافاً للنظام اللغوي الذي لا يمتلكه فرد من الأفراد، بل يمتلكه الجماعة المعينة في ذاكرتها الجمعية لا يبدأ في الحقيقة مع دي سوسير، فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)؛ أستاذ سيويه ومكتشف علم بحور الشعر ونظام القافية في القصيدة العربية يؤكد أن غاية الدرس اللغوي اكتشاف حكمة واضع اللغة، أو واضعيها. ولا يهمنا هنا أن نشبث مما إذا كان الخليل من المؤمنين بالاصطلاح أو بالتوقيف في أصل الوضع اللغوي، ففي كلتا الحالتين يفترض الخليل أن اللغة نظاماً محكماً من الضروري اكتشافه»⁽³⁾.

لقد أخلص الخليلُ الجهد فكان البحث الدؤوب لتكون الثمرة علماً نافعاً، وقد كان الخليلُ يرى أن العلماء هم أولياء الله، كان يقول: «إن لم تكن هذه الطائفة يعني أهل العلم أولياء الله فليس لله ولي»⁽⁴⁾، وقد ساعد الخليل في

(1) د. جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص 95، 96.

(2) المرجع السابق، ص 70.

(3) د. نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 186.

(4) أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره فريتس كرنكو، ص 38.

مباحثه وتأملاته وآرائه عقل راجحٌ تعامل مع سلاتق العرب «فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه»⁽¹⁾، وكانت له آراؤه في أصوات اللغة وفي صرفها ونحوها ودلالاتها «وهو أول من استخراج العروض وحصر أشعار العرب بها وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به انتهى ضبط اللغة»⁽²⁾.

- 2 -

ويتضح جهد الخليل وآراؤه في كتاب تلميذه سيويه، فقد كان سيويه من أبرز تلاميذ الخليل وقد جاء كتابه يحمل كثيراً من نظرات الخليل اللغوية فكان توثيقاً لثراث الخليل، يقول أبو الطيب اللغوي: «وأخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيويه».

وهو عمرو بن قنبر، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل⁽³⁾.

وقد كانت صلة سيويه بأستاذه الخليل صلةً قويةً نجد آثارها شاهدةً للعيان في كتابه، وكان الخليل يولي سيويه عناية خاصة لم يُولها لأحدٍ سواه شأنه في هذا شأن الأستاذ العارف بتلاميذه فهو يؤثر بالمحبة أقربهم إليه ولا قرابة هنا إلا في العلم، حدّث الزبيدي: «وقال ابن النُّطاح: كنت عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيويه، فقال الخليل: مَرَّحِباً بزائرٍ لا يُعَمَلُ قال أبو عمرو المخزومي - وكان كثير المجالسة للخليل - ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيويه»⁽⁴⁾.

حدثت الصلة بين الرجلين إذن على تلاقٍ في الأفكار كان الخليل هو

(1) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 106.

(4) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 67.

الأستاذ المؤثر، وكان سيبويه هو التلميذ الحاذق المعجب، يتعاملان مع السليقة العربية بوعي، ويحللان اللغة من داخلها ويترسمان منطق العرب وما يؤثرونه فتأتي آراؤهما انعكاساً لذوق عربي وتفكير عربي؛ فعلى سبيل المثال اختلف النحاة في كلمة مثل مكيل ومبيع أصلها مكيول ومبيوع حدث فيها حذف، فكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أنَّ المحذوف الواو الزائدة، وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أن المحذوف عين الفعل. وما حدا بالخليل وسيبويه إلى القول بحذف الواو الزائدة رغبتهما في عدم القول بحذف الأصل، لأن حذف الأصل لا يُصار إليه مع وجود الحرف المزيد. ومع أنَّ مثل هذا الخلاف خلاف نظري لا صلة له بالواقع اللغوي فإنه مع هذا يوضح الكيفية التي كان يتعامل بها الخليل وسيبويه مع مثل هذه الكلمات، فهما لا يسرفان في التأويل الذي تنجم عنه صعوبة وتعقيد في الدرس اللغوي على نحو ما نراه في تعامل الأخفش مع مثل هذه الكلمات، يقول ابن يعيش: «فأما سيبويه والخليل فإنهما يزعمان أنَّ المحذوف الواو لأنها مزيدة وما قبلها أصل والمزيدة أولى بالحذف من الأصل ودل قولهم مبيع ومكيل على أنَّ المحذوف الواو الزائدة إذ لو كان المحذوف الأصل لكان مبيوعاً ومكولاً وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أن المحذوف عين الفعل ووزن مقول ومكيل مفعول ومفعيل والأصل في ذلك مكيول فطرحت حركة الياء على الكاف التي قبلها كما فعلنا في يبيع فكانت حركة الياء من مكيول ضمة فانضمت الكاف وسكنت الياء، فأبدلنا من الضمة كسرة لتصح الياء ولم تقلب، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصادفت الكسرة واو مفعول فقلبتها كما تقلب الكسرة واو ميزان وميعاد.⁽¹⁾»، فتوجيه الخليل وسيبويه لهذه المسألة توجيه لا يخرج عن أن الزائد هو الذي يُحذف لأن حذف الأصل لا يقال به مع وجود الزائد الذي يمكن الاستغناء عنه في مثل هذه الحالة.

وقد كان سيبويه حاذقاً للعربية يعرف أسرارها متمكناً من أساليبها يعرف

(1) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، ج 10، ص 66، 67.

أوجه العرب في كلامها فيفسرها، وقد أخذ من كل علم بطرف، ذكر الزبيدي: «قال ابن عائشة: كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد - وكان شاباً جميلاً نظيفاً، قد تعلّق من كل علم بسبب، وضرب فيه بسهم، مع حداثة سنّه وبراعته في النحو - فبينما نحن عنده ذات يوم إذ هبّت ريح أطارت الورق، فقال لبعض أهل الحلقة: انظر أيّ ريح هي؟ وكان على منارة المسجد تمثال فرس من صُفّر - فنظر ثم عاد فقال: ما يثبّت الفرس على شيء، فقال سيبويه: العرب تقول في مثل هذا: تَدَايَبَتِ الرِّيحُ، أي فعلت فعل الذئب ليختل، فيتوهم الناظر أنه عدّة ذئاب. (1)»

وقد تحدث سيبويه في كتابه عن قول العرب تدايبت الرياح في باب دخول الزيادة في فعّلت للمعاني لكنه لم يعرض لمعناها لأنه كان معنياً عند هذه النقطة بصيغتها، يقول: «وقالوا: تدايبت الرياح وتناوحت وتذابت، كما قالوا: تعطينا، وتقديرها: تَدَعَبَتْ وتَدَايَبَتْ. (2)»

وسيبويه لم يكن مجرد آخذ من العلماء ومقيّد لآثارهم مسلماً بما يقولون دونما مناقشة وتمحيص، وفي الخبر الذي أورده أبو الفتح عثمان بن جني خير دليل على ما أقول، يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «وحدّثنا أبو عليّ قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: قرئت، وتوضّيت، فقال سيبويه: كيف تقول في أفعل منه؟ قال: أقرأ. وزاد أبو العباس هنا: فقال له سيبويه: فقد تركت مذهبك، أي لو كان البدل قوياً للزم ووجب أن تقول: أقرى، كرميت أرمي وهذا بيان (3)».

وإذا كان سيبويه يفعل هذا مع أبي زيد فإنه كان يُحاور الخليل فلا يأخذ

(1) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 67.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 70.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص: تحقيق: محمد علي النجار، ج 3، ص 155، 156.

عنه إلا بعد مدراسة ومحاورة، يقول سيبويه: «اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قَدَم: قَدَيْمَةٌ، وفي يد يُدَيَّةٌ.

وزعم الخليل أنهم أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر. قلت: فما بال عناق؟ قال استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت فَعَيْلَةٌ في العدد والزنة، فاستثقلوا الهاء.

وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً.

قلت: فما بال سماء، قالوا: سُمَيَّةٌ؟ قال: من قبل أنها تُحذف في التحقير، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف فلما خُفِّتْ صارت بمنزلة دلٍ، كأنك حَقَرْتَ شيئاً على ثلاثة أحرف. (1)

بل إن سيبويه خالف أستاذه في مسائل نجدها في كتابه، فقد خالفه في أداة التعريف إذ كان الخليل يذهب إلى أن «أل» هي المعرفة وأن همزتها أصلية لا زائدة، وكان سيبويه يرى أن «أل» هي المعرفة وأن الهمزة فيها زائدة (2)، وكثراً قد عرضنا - في هذا الفصل - رأي الخليل في ترُكُّب بعض الأدوات فكان يرى مثلاً أن «لن» مركبة من «لا» و«أن» ثم حذفوا لكثرة الاستعمال، ولم يكن سيبويه يرى هذا الرأي على نحو ما أوضحناه في حينه (3)، وكان الخليل يرى أن أي الموصولة معربة ويُنسب هذا الرأي لليونس فإن ورد ما ظاهره خلاف ما قاله أوله على أن أي استفهامية محكي بها هي وما دخلت عليه ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَسْخَدُ عَلَى الرِّجَالِ عَيْنِي﴾ (4) في قراءة رفع «أي» وهي القراءة المشهورة التي عليها الجمهور - يذهب الخليل إلى أن أي استفهامية محكية هي وما بعدها بقول محذوف، والتقدير: الجنس الذي يقال فيه: أيهم أشد. أما سيبويه فقد

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 481، 482.

(2) المصدر السابق، ج 3، ص 324، ج 4، ص 147.

(3) المصدر السابق، ج 3، ص 5.

(4) سورة مريم، الآية: 69.

كان يرى أن أي الموصولة مبنية على الضم إذا حُذف صدر صلتها، أما إذا لم يُحذف فهي حينئذٍ معربة⁽¹⁾، إلى غير ذلك من المسائل التي نجدها مبثوثة في كتاب سيويه، وما هدفنا إلى إحصائها، وإنما أردنا التذليل على أن سيويه لم يكن مجرد ناقل مقيد أو جامع لآراء الخليل معيد لعرضها في كتابه، وقد وضع أحد الباحثين دراسةً للمسائل التي خالف سيويه فيها الخليل⁽²⁾. صحيح أن هذه المسائل قليلة بالنظر إلى ما أخذه سيويه من الخليل، ونقله عنه، ولكنها - دون أدنى شك - تبين شخصية سيويه وعقليته التي تعاملت مع سلائق العرب.

ونرى سيويه يوازن بين آراء العلماء بعد عرضها فيقوي رأياً على رأي داعماً لهذه التقوية بما يراه من علل فيسوقها بُعيد ترجيحه لرأي على رأي ولم يستثنِ الخليل - وهو أستاذه - من أن يرجح رأي غيره على رأيه فهو - على سبيل المثال - في باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الباءات يفضل رأي يونس الذي يذهب إلى أن الباء في مثل كلمة (قاضي) تحذف عند الوقف في النداء تقول: يا قاضٍ بينما كان الخليل يرى أن الباء لا تحذف عند الوقف على هذه الباءات فتقول: يا قاضي بإثبات الباء لأنه منادى غير منون وقد قوى سيويه قول يونس، لأن العرب لما كانوا يحذفون في غير النداء فالحذف في باب النداء أولى وأجدر لأنَّ النداء موضع حذف، يقول سيويه «وسألتُ الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما أختار القاضي».

وأما يونس فقال: يا قاضٍ. وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأنَّ النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارٍ، يا صاحٍ، ويا غلاماً أقبل.⁽³⁾

وسيويه بعد هذا ثقةٌ مأمون فيما ينقل ويوثق، ولأنه دؤوب ومجد استكثر

(1) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 398: 403.

(2) د. فخر صالح سليمان فدارة: مسائل خلافية بين الخليل وسيويه، ص 39: 69.

(3) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 184.

الناس عليه ما جمع من تراث الخليل وَمَنْ سبقه، ومثل هذا الاستكثار يقود الناس إلى الظن والشك كما حدث ليونس بن حبيب، يقول ياقوت: «وَحَدَّثَ أَبُو عبيدة قال: لما مات سيويه قيل ليونس بن حبيب: إن سيويه قد ألف كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل. قال يونس: ومتى سمع سيويه هذا كله من كلام الخليل؟ جيتوني بكتابه، فلما نظر فيه رأى كل ما حكى فقال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه كما صدق فيما حكاه عني»⁽¹⁾.

مصادقية سيويه وُضِعَتْ على المحك العملي ووُزِنَتْ بميزان يونس بن حبيب فمالت كفة الميزان إلى مصادقية سيويه. ويونس بن حبيب عالم إذا تأكد من أمر علمي لا يعرف سوى قول الحقيقة «يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه كما صدق فيما حكاه عني»، ولا يذهب وراء ظنونه فيطلقها حقائق لا تقبل الجدل كما فعل أحد الدارسين عندما قال «يبدو أن سيويه كان طامعاً أو طموحاً للتزود بالثقافة العربية وكان ذلك لغرض في نفسه»⁽²⁾.

ونحن لا نعرف الغرض الذي كان يخفيه سيويه ولا نحسب أن هذا الدارس قد عرفه ولكننا نعرف أن كتاب سيويه أول أثر مدوّن في النحو العربي وصل إلينا حوى جهود نحائنا المتقدمين قبل سيويه، عرض لهم سيويه في كتابه موضحاً لآرائهم، وتعليلاتهم، وتوجيهاتهم بكل أمانة، وكان أحياناً يوجه رأياً لهذا العالم أو ذاك أو يرجح رأياً على رأي، وكان دقيقاً في روايته يذكر ما سمعه ويذكر سماع غيره، وإن تعارض مع سماعه، يقول سيويه في باب (إذن) وهو يتحدث عن إلغائها: «وتقول إذا حَدَّثْتَ بالحديث: إِذَنْ أَطْثَهُ فاعلاً، وَإِذَنْ إِخَالُكَ كاذباً، وذاك لأنك تُخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍّ وَخَيْلَةٍ، فخرجتْ

(1) ياقوت: معجم الأدباء، المجلد الثامن - ج 16، ص 117.

(2) د. فوزي مسعود: سيويه جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 30.

من باب أن وكى، لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت، ولما لم يجزُ ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة إنما.

ولو قلت: إذن أطنك، تريد أن تُخبره أن ظنك سيقع لنصب، وكذلك إذن يضربك، إذا أخبرته أنه في حال ضرب لم ينقطع.

وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرة بعد إذن.

ولو كانت مما يُضمر بعده أن فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت عبد الله إذن يأتيك: فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك لأن المعنى واحد، ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله، كما يغيّر المعنى في الرفع والنصب - فهذا ما رووا - وأما ما سمعت⁽¹⁾ منه فالأول⁽²⁾.

وليس من الإنصاف في شيء أن ننكىء على روايات لم تثبت فنقررها على أنها حقائق علمية مسلمة كالقول بأن كتاب سيبويه هو كتاب عيسى بن عمر المسمى بالجامع بناءً على رواية لم يلتفت إليها أحد. فمن الإنصاف العلمي أن نضرب صفحاً عن مثل هذه الروايات وأن نشبت ونريث قبل أن نقول ما نقول⁽³⁾، وإذا ذهبنا إلى ما يقوله ثعلب «اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل⁽⁴⁾»، فإننا سنطرح كثيراً من الأسئلة فإذا ما استثنينا الخليل وسيبويه سيكون العدد أربعين إنساناً فهل عدّ ثعلب هؤلاء الأربعين؟ هل كان كلهم من العلماء؟ أم هل كان بعضهم من النساخ والكتبة؟ لِمَ لم يذكرهم ثعلب؟ لِمَ لم يذكرهم أحد ممن عاصر سيبويه؟ هل الرقم أربعون رقم حقيقي أم هو مجرد رقم قصد منه المبالغة؟ إلى غير ذلك من

(1) يشير إلى ما تقدم في صفحة 14 من الجزء الثالث.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، جـ 3، ص 16.

وانظر كذلك: علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص 133: 135.

(3) د. فوزي مسعود: سيبويه جامع النحو العربي، ص 32، 33.

(4) ابن النديم: الفهرست، ص 76.

التساؤلات التي تبرز عندما نقرأ ما رُوِيَ عن ثعلب .

وعندما يقول ثعلب إن «الأصول والمسائل للخليل» أليس في هذا القول شيء من التجني؟ ألم يخالف سيويه الخليل في مسائل؟ ألم يذكر آراء لغير الخليل مرجحاً لها⁽¹⁾؟

إن الإنصاف للحق وللعلم يقتضيان منا أن نقول: إن كتاب سيويه «يُعدّ مجمعا للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين، وسنة ثمانين ومئة للهجرة، أي بين وفاة أبي الأسود الدؤلي، ووفاة سيويه، ففي هذا الكتاب من تراث الخليل ويونس وعيسى وأبي عمرو والحضرمي إلى جانب ما استنبطه سيويه⁽²⁾»، أما الحديث عن كتاب في النحو قبل كتاب سيويه فسيبقى حديثاً يعتمد على روايات لم تثبت، فلم يصل إلينا شيء قبل كتاب سيويه، فإذا ما أردنا أن نتكلم عن منهج التبويب والتصنيف والمصطلحات في هذا العصر فسكون رائدنا كتاب سيويه، وبما أن كتاب سيويه أول كتاب نجده موثقاً لآثار هذا العصر لا نجد غيره - فإننا سنقول: إن التبويب والتصنيف مازل بدايياً لم يستقر وكذلك المصطلحات؛ لذا قام العلماء بشرحها وتوضيحها. ودقة التأليف والتصنيف وثبات المصطلحات لا تتم في وقت قصير، هذا ما تقتضيه طبيعة العلم ومسئورته، وليس لنا أن نتجنى فنقول إن: «عنوانات الكتاب ومصطلحاته كانت مبهمة عصية الفهم عسيرة الإدراك، وكأنه بذلك مُغرض لشيء في نفسه، فإن كان بريئاً من ذلك كله فإن عمله كان كتباً لآراء غيره تلك الآراء التي كانت في حاجة إلى توضيح أو تفسير⁽³⁾».

النحو قبل كتاب سيويه - إذا ما غضضنا النظر عن الروايات التي تتحدث عن كتب قبل كتاب سيويه - كان مجرد روايات شفوية ومدارسات ومحاورات

(1) علي النجدي ناصف: سيويه إمام النحاة، ص 133:135.

(2) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 17.

(3) د. فوزي مسعود: سيويه جامع النحو العربي، ص 64، 65.

ولا نجد بين أيدينا كتاباً يعلم النحو، ويشرح القاعدة ويعملها «حتى جاء سيبويه تلميذ الخليل وطلع علينا بكتابه الرائع الذي جمع فيه النحو مقسماً إلى أبواب، وذكر في كل منها أحكامه المؤيدة بالعلل، فكان كتاب نحو وقياس وعلّة.

يعلم طريق القياس وأسلوب التعليل كما يعلم الحكم النحوي. (1)

وقد سمع سيبويه من العرب، وليس في المصادر التي بين أيدينا ما يفيد أن سيبويه قد رحل إلى البادية، ولنا مع ما يقرره الدكتور شوقي ضيف - استنتاجاً من عبارات سيبويه - من أنَّ سيبويه قد رحل إلى البادية (2)، لكن كان يفد على حواضر المسلمين المزدهرة في ذلك الوقت كالبصرة وبغداد كثير من الأعراب فيلتقاهم العلماء ويأخذون عنهم، وهذا الأمر كان يتم قبل سيبويه؛ فقد مر بنا أن أبا عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر قد تحاكما في مسألة «ليس الطيب إلا المسك» إلى أبي مهدية وهو حجازي أعرابي من باهلة، وإلى المتتبع وهو أعرابي من تميم، وقال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة كيف تقول: «استأصل الله عرقاتهم» (بكسر التاء) فقال أبو خيرة: «عرقاتهم» (بفتح التاء)، فقال أبو عمرو: «هيهات يا أبا خيرة قد لان جلدك»، فأبو عمرو عندما ظن أن هذا الأعرابي قد أدركه شيء من التحضر عبّر عنه أبو عمرو بن العلاء بقوله: «قد لان جلدك»، وترك الأخذ عنه، وقد روى أبو عمرو بن العلاء هذه الكلمة «عرقاتهم» بعد ذلك بفتح التاء فلعله سمعها من مصدر آخر بفتح التاء فاطمأن إليه (3)، ويهنا من مثل هذه الأخبار أن نؤكد أن العلماء في حواضر المسلمين كالبصرة وبغداد كانوا يأخذون عن الأعراب اللغة إذا أتى الأعراب لهذه الحواضر بقصد التسوق أو كانوا من قاطنيها، فإذا لم يرحل سيبويه إلى البادية فقد أخذ اللغة عن الأعراب الذين كان يلتقاهم، وهو بهذا يتبع سنن أسلافه من العلماء الذين سبقوه، فإذا

(1) د. مازن المبارك: النحو العربي - العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص 59، 60.

(2) د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 58.

(3) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري: نزعة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ص 32.

قال مثلاً «سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمامة والنصب في هذه الأبواب من العرب»⁽¹⁾، فقد سمعها من أعراب خُصص اطمأن إلى فصاحتهم كما اطمأن غيره من العلماء، وخبر التعامل مع سلاتقهم، وهو إذا لم يكن عربي الأصل فقد تنقل بين أمصار تسودها الثقافة العربية الإسلامية، ومن يستطيع أن يجالس الخليل فيدارسه، ويحاوره، ويأخذ رأيه، وأحياناً يُرجح رأي غيره، ويأخذ عن يونس بن حبيب، وعن عيسى بن عمر النحو ويأخذ عن أبي الخطاب الأخفش الكبير اللغة⁽²⁾ - مَنْ يفعل كل هذا مع عقله الراجح لا يُنكر عليه منكرٌ أن يجيد التعامل مع سلاتق العرب، «وإذا كان النحو الذي نعرفه اليوم من وضع الخليل أبواباً وأقساماً واصطلاحات فإنه لا ينكر أحد ما لسيبويه من جهود في حفظ هذا التراث وتتميمه ومحاولة بسطه، ليكون كتابه تعليمياً في قواعد العربية وأساليبها التعبيرية، فليست تخفى جهود كل منهما في الكتاب لما امتاز به سيبويه من الدقة والصدق في الرواية، ومحاولة إسناد كل رأي إلى صاحبه، الأمر الذي جعله محل تقدير من السابقين⁽³⁾»، وسيبويه لم يكن مجرد همزة وصل بين مَنْ سبقه ومن لحقه، وإنما كان مؤسساً، ومقعداً، ومحللاً فهو «لم يكن جامعاً فقط، بل كانت له شخصية قوية في التعليل والترجيح مع جودة في العبارة، فإذا علمنا أنه فارسي الأصل وأنه عربي بصري بالمزبى، وأنه مات وله بضع وثلاثون سنة أدر كنا مقدار نبوغه، وكان ثقة فيما يرويه، عُرض كتابه على يونس، فاستعرض ما نقله عنه فوجده صادقاً، وحاز الكتاب ثقة العلماء وتداولوه بالشرح، وإذا قالوا الكتاب فإنما يعنونه، وكل ما ألف في النحو بعده فمبني عليه ومستمد منه»⁽⁴⁾.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 143.

(2) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، اعتنى بشره: فريتس كرنكو، ص 48.

(3) عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 87، 88.

(4) أحمد أمين: ضحى الإسلام، ج 2، ص 292.

وسيبيويه بعد هذا إذا قاس وعلل فإنما ينسب ما قاسه وعلله إلى العرب، وليس معنى هذا أن ما ينسبه إلى العرب قد رواه عنهم إنما بدت له حكمتهم كما بدت لغيره من العلماء لما خبروه من سلاتهم التي عرفوها فتحسوها.

فعلامح القياس والعلل عند سبيويه وغيره من النحاة في هذه المرحلة ترجع إلى العرب، فالعرب هم الذين يقيسون وإن لم يُعُوا ذلك، «وإنما عمل النحوي شرح أقيستهم. فمبادئ القياس عند سبيويه - إذن - ترجمة لسمات الإبداع اللغوي عند الناطقين بالعربية. (1)»

نخلصُ بعد كل ما قلناه إلى أن سبيويه من أعظم العقليات التي تكونت في مناخ الثقافة العربية الإسلامية تلمذ للخليل ولغيره من العلماء، ولم يكن مجرد جامع لآراء غيره، وإنما أضاف إلى كتابه الكثير من آرائه، ومما صبح عنده فكانت شخصيته في الكتاب واضحةً وضوحاً لاخفاء فيه، وقد أجاد التعامل مع السليقة العربية التي لم تكن بعيدة عن متناوله فأنت في كتابه أساليب العرب رصينة كما ينطقها الأعرابُ البُداءُ، صحيحٌ أننا لا نستطيع القول أن سبيويه قد رحل إلى البادية، ولكن من المؤكَّد أنه قد شافه العرب الخُلص الذين كانوا يُلمون بالبصرة أو كانوا يقطنونها، وهو في هذا ليس بدعاً فقد كان العلماء قبله يُشافهون العرب الخُلص في الحواضر فيسمعون منهم، ويحتكمون إليهم وما علمنا أن أحداً ممن يوثق بعلمه ورأيه قد أخذ عليهم مسلكهم هذا، لذا يحق لنا أن نقول - ونحن مطمئنون - إن سبيويه في كتابه قد عرف سلات العرب وخبرها.

ولما كان سبيويه من أوثق تلاميذ الخليل صلةً به، وأقربهم إليه، ولما كان في كتابه يعرض كثيراً من آراء الخليل في الأصوات، والصرف، والنحو، والدلالة - فإن التعليل عند الخليل وسيبيويه يتقارب أحياناً ويتحد في غالب الأحيان وهذا ما سنتناوله في الفقرة القادمة.

(1) د. شكري محمد عياد: اللغة والإبداع - مبادئ علم الأسلوب العربي، انترناشونال برس - مدينة الصحفيين، ط 1 - 1988 م، ص 107.

ثانياً: التعليل اللغوي عند الخليل وسيبويه منطلقاته وأشهر أسسه :

الخوف على لغة القرآن هو الذي دفع الأمة ممثلة في الخلفاء والأمراء والعلماء إلى أن تفرع من اللحن وتعدده هجئة ينبغي على الأبيّ الكريم الشريف تجنبها؛ لذا نهض الجميع يدرون عن لغة القرآن الكريم ما خالطها من لجهات ولغات أخرى إبان تمصير الأمصار وحركة الفتوح، فكانت جهود النحويين التي ازدادت يوماً بعد يوم لتتحول من مجرد ملاحظات إلى أفكار فقواعد فتحليلات وتعليلات.

وحتى تتم المحافظة على هذه اللغة فلا بد من ترسيخ قواعدها وتثبيتها، ولا يتم هذا إلا بالتعليل الذي يضم الأشتات والمتفرقات لتصبح شيئاً واحداً متسقاً «لقد آمن الخليل بأن العرب لم ينطقوا بكلامهم اعتباطاً بل راعوا في عقولهم عللاً له، وإن لم يصّرّحوها بها تصريحاً، فشحن هو فكره لاستخراجها وانتزاعها، مستنداً إلى خبرته بمقاصد العرب في استعمالهم وتمرسه بأساليبهم، ومعرفته بذوقهم فيما يستحسنونه أو يستقبحونه»⁽¹⁾.

وسيبويه تلميذ الخليل، وحامل علمه في كتابه، يسير على طريقة الخليل ونهجه في أقيسته وعلله، «والنحو في الكتاب يمثل أول خطوة صحيحة في دراسة النحو باعتباره علماً يقوم على قواعد وأصول معينة، مستضيئاً بمناهج القياس والاستقراء دون الوقوف عند المفهوم الجزئي المحدود لبعض مسائل النحو مثلما كان الحال عليه عند السابقين كما لم يقف عند حد الكلمة ليعرف إعرابها وبناءها فحسب كما آل إليه درس النحو عند كثير من المتأخرين، وإنما يتناول النحو في الكتاب بُنية الكلمة واشتقاقها وحركتها مفردة ومركبة؛ دون إغفال الدلالة المعنوية لها في جميع أحوالها على ضوء القياس على لغة العرب

(1) د. جعفر نايف عابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص 87.

الموثوق بهم، فكان إعلاناً بخروج النحو من أسلوبه الفطري القديم الذي جرت عليه الطبقات الأولى إلى أسلوبه النظري الجديد⁽¹⁾.

وسيبيويه في كتابه وفي نظريته لآراء غيره، وللتراث النحوي بعامة لا يمكن وصفه بأنه قارئ فرد أو قارئ غير متأمل، فهو يقدم في كتابه رؤية عامة لظواهر اللغة وأساليبها بتحليله وتعليقه، وقد عكست هذه التحليلات والتعليقات ذوقاً لغوياً لا يُنكر، وحباً لأسرار اللغة، وقد سار سيبويه - كما سبق أن قلنا - على نهج الخليل؛ لذا فإن القياس والتعليل عند سيبويه والخليل يسيران في نهج واحد هو ما أطلق عليه الدكتور طاهر سليمان حمودة «مدرسة الخليل وسيبيويه في القياس»⁽²⁾، وقد كان القياس عند الخليل وسيبيويه نوعاً «من الاستقراء الذي ينتقل من الوقائع التي هي النصوص الكثيرة إلى الكشف عن قوانين سيرها وقواعد ضبطها، بحيث يصل في النهاية إلى قانون ونظام يفسر اطراد الظواهر الجزئية فهو هنا يقدم العلم بالقواعد المطردة التي بها يحال بين المتكلم والخطأ في اللغة فهذا النوع من القياس الذي أطلقنا عليه مصطلح «الاستقراء» يقوم بوظيفتين:

الأولى: استنباط القواعد العامة المطردة.

الثانية: رفض الظواهر اللغوية الخارجة عن الكثير الغالب.

وهو هنا أيضاً يقوم على قياس ظاهرة لغوية على ظاهرة لغوية أخرى فهو يرتبط بروح العربية⁽³⁾.

لكل ما قلناه: فليس بمستغرب أن تكثر التعليقات في كتاب سيبويه التي

(1) عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 84.

(2) د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي. بحث في المنهج، ص 29، 30.

(3) د. عبد الله بن حمد الخثران: مراحل تطوّر الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1413 هـ 1993 م، ص 209.

نجدها منسوبة للخليل، فالخليل هو من أول العلماء الذين عُرف عنهم كثرة التعليقات والتوجيهات، وقد وعاهما سيبويه وحذقها فأتى التعليل في كتاب سيبويه انعكاساً لتعليلات الخليل، ولتوجيهاته وأضاف إليها سيبويه ما رأى أنه يصلح عللاً يُعلَّلُ بها، وقد كانت هذه العلل تتابع من غير تعقيد عاكسة جهداً نال إعجاب الدارسين قديماً وحديثاً⁽¹⁾.

ولما كان الخليل وسيبويه ومَنْ سبقهما من النحويين مؤسسين ومنظرين فقد كان من المعقول أن ينظروا إلى هذا الثراء اللغوي المتمثل في أساليب العرب وسننها في الكلام نظرةً علميةً لتجمع ما يبدو لأول وهلة أنه متباين فتجعله بالاستقراء والتفعيد شيئاً واحداً أخذ بعضه من بعض أو أشبه بعضه بعضاً لتحوّل اللغة من مجرد أساليب تبدو لأول وهلة أنها متباينة إلى لغة منظمة لها نحو يقوم على نظرية متكاملة، وسواء وصفنا النحو العربي في بداية تكوينه بأنه كان نحواً وصفيّاً أم بأنه كان نحواً معيارياً فقد عرف هذا النحو - على يد الخليل وسيبويه وغيرهما من النحاة - الاستقراء منهجاً لوضع القاعدة، «إن الاستقراء والتفعيد طريقتان من طرق الوصف في دراسة اللغة، يتوسط بينهما عمل ثالث هو التقسيم، ثم تسمية كل قسم من الأقسام الناتجة.

والتقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي أياً كان نوعه، ونقصد بالتجريد خلق الاصطلاحات التي تدل على الأقسام. ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائهاً في فوضى المفردات المبعثرة واللغة منظمة ضخمة من الأجهزة المتكاملة المنسجمة التي تعمل كلها في اتجاه واحد، ومنها الجهاز الصوتي والتشكيلي والصرفي والنحوي والمعجمي»⁽²⁾.

وهذا الأمر الذي نقوله هو ما تقتضيه طبيعة العلوم ومنطق الأشياء،

(1) د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص 157.

(2) د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة - الدار البيضاء (المغرب)،

1400 هـ - 1980 م، ص 154.

«فالناس يتكلمون قبل أن ينبري منهم من يستنبط قوانين كلامهم وهذا معناه أن الاستعمال من حيث النشأة في الوجود يسبق المعيار»⁽¹⁾.

وليس لنا أن نقول ما يقوله أحد الدارسين من أن المتكلمين العرب «قد حُمِّلوا بذلك ما لم يحملوا وألزموا بمعرفة ما لم يعرفوا، فهم لم يكونوا نحاة ولا فلاسفة، بل كانوا يتكلمون فقط»⁽²⁾، فكان النحاة - إذا ما أخذنا برأي هذا الباحث - قد أجبروا بتعليلاتهم وتوجيهاتهم العرب أن يتكلموا وفق هذه التعليقات والتوجيهات أو كأن النحاة قد عللوا ما عللوا في هذا العصر متجافين عن الذوق العربي وعن الأساليب العربية فعلى رأي هذا الباحث سيكون كل عالم فكّر في قضية ما من قضايا اللغة فددق وعلل قد حمّل الناس ما لم يحملوا.

إن النحاة قد راعتهم هذه اللغة التي رأوها محكمة في أصواتها، وصرفها، ونحوها، عميقة في دلالاتها ففكروا وتأملوا فراءوا أن هذه اللغة المحكمة لا تصدر إلا عن أمة حكيمة، فهم عندما عللوا ما عللوا كان هدفهم تثبيت قواعد هذه اللغة وترسيخها في الأذهان ولم يكن لهم هدف من تعليقاتهم سوى أن يحولوا هذه اللغة من لغة قبائل إلى لغة علمية وتعليمية تكتب بها العلوم ويتعلمها الناس، ومع هذا «فإن قياس الخليل - وإن دلّ على عقلية منطقية متينة - لم يكن تعسفياً، بل كان عربياً أصيلاً يلتزم فيه باللغة وحسّها، بعيداً عن التعقيد وكل ما ينفر»⁽³⁾.

إن النحاة وهم يعللون ويوجهون مبينين ما في تعليقاتهم من أوجه الحكمة التي يدّعون أن العرب قد راعتها قد تعاملوا مع فرضية مؤداها أن النطق باللغة

(1) د. عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1986 م، ص 38.

(2) د. محمد عيد: أصول النحو العربي الناشر: عالم الكتب - القاهرة - ط 4، 1989 م، ص 149.

(3) د. جعفر نايف عبانة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص 82.

الذي يبدو لنا مجرد ألفاظ وجمل يتم وفقاً لعملية فكرية مختلجة في النفس فإذا رأى باحث أن اللغة هي مجرد الألفاظ والجمل التي نسمعها دونما عمليات فكرية مختلجة في النفس⁽¹⁾ فلا ينبغي له أن يلوم غيره لأن غيره لا يفكر كما يفكر، ولا يقول بما يقول، «وهنا تتقابل فرضيتان: فرضية الاعتبارية اللسانية التي تؤكد أن كلّ لسان واقعة فريدة لا تعادله أي واقعة خارجة عن اللسان، وفرضية الحافز التي تعتبر أنه يمكن تفسير اللسان وتبريره جزئياً بالترتيب الطبيعي لعناصر الفكر»⁽²⁾.

قاس النحاة ما قاسوا، وعللوا ما عللوا، وهم يدركون تماماً أن القياس الذي ارتضوه نهجاً يحقق لهم أطراد اللغة وثبات قواعدها بصورة مستقرة، وقد كانت وظيفة القياس عند الخليل وسيبويه وغيرهما من نحاة العربية تتلخص في استنباط قواعد النحو وتعليل الظواهر اللغوية، ورفض ما جاء مخالفاً لما اقتضته قواعد القياس من الأساليب التي لم تثبت عن العرب أو ما جاء من الأساليب ضعيفاً لقلّة استعماله ولوروده مخالفاً لقواعد القياس⁽³⁾، وهَدَفُ الخليل وسيبويه من التعليلات التي كانا يعلنان بها أن تجيء قواعد اللغة بشكل مطرد فالأطراد في قواعد العلوم يجعلها مستساغة عند الدارسين قرية من أفهامهم، ويوفر لنحو اللغة التي يراد دراستها ثباتاً ورسوخاً، «على أن اللغة لا تتكامل خصائصها الوظيفية إلا إذا اتسمت بالأطراد... ومعنى الأطراد أن تتلازم العلامات بمراجعها تلازماً هو من باب الاصطلاح لا من باب الضرورة بحيث إذا طرأ طارئ على دلالة الألفاظ انفكت روابط التلازم الأول لتحل محلها روابط تلازم جديد ومعلوم أن العقل لا يتخلى عن أي اقتران مطرد لديه أطراد الضرورة سواء أكانت ضرورة طبيعية أو ضرورة منطقية فلا يسلم لك العقل

(1) د. محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 149.

(2) بول فابر - كريستيان بابلون: مدخل إلى الألسنية، ترجمة: طلال وهبة، نشر المركز الثقافي العربي - بيروت، ط 1، 1922، ص 99.

(3) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 92.

- مهما ألححت عليه - بأن النار لا تحرق أو بأن الضدين يجتمعان⁽¹⁾، فعقنة الاستعمال اللغوي - إن صحت العبارة - وتعليل ظواهره اتجاه عرفه الدرس النحوي للغات الدنيا قديماً وحديثاً، يقول دي سوسير عند حديثه عن دراسات النحو المقارن وظهور ما يسمى بمدرسة النحاة الجدد في ألمانيا «وبفضلهم لم يعد الناس يعتبرون اللغة جهازاً يتطور من تلقاء نفسه وصاروا يرون فيها نتاجاً من نتائج الفكر الجماعي للمجموعات اللغوية»⁽²⁾، ونحن هنا لا نريد المقارنة بين جهد الخليل وسيبويه وغيرهما من نحاة العربية وجهد النحاة الجدد بألمانيا فليس هذا من شأننا ولا هو من تطلبات هذا البحث لكننا نذكر من يقرأ هذا النص الذي أوردناه بمقولات كثيرة ما يرددها سيبويه في كتابه من مثل قوله «كِرْهُوا» - «استقلوا» - «يستقلون» - «يستخفون» - «أخف عليهم»... إلى غير ذلك من العبارات الموحية بما لا يدع مجالاً للشك بدور الجماعة - وهم هنا العرب - في النشاط اللغوي عند سيبويه.

وحرصاً من الخليل وسيبويه على أن تطرد قواعد اللغة فتأتي متسقة متماسكة لم يكتفيا بتعليل الواقع اللغوي فحسب وإنما عللا لما لم يقع، فسيبويه مثلاً يعلل لعدم جزم الأسماء بقوله: «وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»⁽³⁾، ثم نراه بعد هذا يلتفت إلى عدم جر الأفعال فيعلله، يقول: «وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»⁽⁴⁾، فهو يمثل هذه التعليقات

(1) عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 90.

(2) فردينان دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرماضي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب - طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية، 1985، ص 23.

(3) سيبويه. الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 14.

(4) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

يعلل لأشياء لا وجود لها كعدم جزم الأسماء وعدم جر الأفعال بما تقتضيه طرائق العرب التي ينسبها إليهم، لكنه لا يدّعي أنه قد رواها عنهم وكأنه لا يوجد شيء من الأساليب العربية إلا وهو يحتاج إلى تعليل؛ لذا فقد كثرت التعليقات في كتابه سيبويه كثرةً وُصِفَتْ بأنها مفرطة⁽¹⁾، ولكن مهما يُقَلَّ عن كثرة هذه العلل كثرة مفرطة، فإن هذه العلل تظل عللاً لغويةً لا تجلب سامةً للدارسين، وإنما تنساق بسيطة من غير تعقيد فهي ليست عللاً مركبة، ولا نلاحظ فيها ما يسمى بعلة العلة «فنحن نرى سيبويه يعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة، ولا تركب العلل عنده، وليس في كتابه علة إلا وتبين حكماً أصلياً يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث تفيد المعنى الصحيح الذي نقصده. وليس فيه ما يسمى عند المتأخرين بالعلل الثواني أو الثالث. ولا يسأل عن علة لما علة من الأحكام مما لا تعلق له بأصل الحكم ولا تأثير كما اشتهر بذلك وذاع وكثر عند المتأخرين حتى أدى إلى تعقيد الدرس النحوي وجعل القواعد النحوية والأحكام الإعرابية ونحوها بعيدة عن فهم المتعلم والمعلم على السواء»⁽²⁾.

على أن سيبويه في تعليقاته - وهنا يصعب الفصل بينه وبين الخليل - قد يعلل للحكم بأكثر من علة ولكن ليست هذه التعليقات من نوع العلل التي ينتج بعضها عن بعض فقد تكون كل علة من هذه العلل صالحة لأن يُعلل بها على حدة أو أن مجموع هذه العلل تكون علة للحكم الذي جيء بها من أجله⁽³⁾، يقول سيبويه في باب تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف: «وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير فُعْلَاءَ فيه (أَفْعِلَاءُ) وذلك نحو: أغنياء وأشقياء وأغوياء، وأكرِيَاء، وأضْفِيَاء، وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح، فلما كان ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحةً فَرَوُوا إليها كما فَرَوُوا إليها في المضاعف.

(1) د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 82.

(2) د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص 193.

(3) المرجع السابق، ص 193، 194.

ولا نعلمهم كسروا شيئاً من هذا على: فَعَالُو استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون؛ وإنما فعلوا ذلك أيضاً لأنه من بنات الباء والواو أقل منه مما ذكرنا قبله من غير بنات الباء والواو⁽¹⁾. فالعلل هنا متتابعة في سهولة ويسر ليس بعضها ناتجاً عن بعض وإنما تأتي متتابعة لكل علة منها فائدة من غير اضطراب في المعنى أو الأسلوب⁽²⁾، وحتى تزيد الأمر وضوحاً نورد ما جاء في (باب متصرف رُوَيْدَ)، يقول سيويه: «واعلم أن رُوَيْدَا تلحقها الكاف وهي في موضع: أَفْعَلْ، وذلك قولك: رُوَيْدَكَ زيداً، ورُوَيْدَكُمْ زيداً وهذه الكاف التي لَحِقَتْ رويداً إنما لَحِقَتْ لِتُبَيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأن رُوَيْدَا تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإِذَا أدخل الكاف حين خاف التباسَ مَنْ يَعْنِي بمن لا يعني؛ وإِذَا حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطَب أنه لا يعني غيره». فلحاق الكاف كقولك: يا فلانُ للرجُلِ حَتَّى يُقِيلَ عليك. وتركها كقولك للرجل: أَنْتَ تَفْعَلْ إذا كان مُقِيلًا عليك بوجهه مُنْصِتًا لك. فتركت: يا فلان حين قلت أنت تَفْعَلْ، استغناءً بإقباله عليك.

وقد تقول أيضاً: رُوَيْدَكَ، لمن لا يُخاف أن يَلْتَبِسَ بسواه، تؤكداً كما تقول للمقبل عليك المُنْصِت لك: أنت تَفْعَلُ ذاك يا فلانُ، تؤكداً⁽³⁾.

فهذا النص الذي نقلناه تتوالى فيه العلل، وهي قوله: «لتبين المخاطب المخصوص»، «لأن رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع والذكر والأنثى»، «حين خاف التباسَ مَنْ يَعْنِي بمن لا يعني»، «استغناءً بعلم المخاطَب»، «استغناءً بإقباله عليك»، «توكيداً»، فالعلل هنا تتوالى في يسر وسهولة من غير تعقيد، وقد بلغ عددها في هذا النص على الرغم من قصره ست علل، والمتأمل في هذه العلل يجدها عللاً لغوية لا تنجح إلى التعقيد ولا تبتعد عن الذوق اللغوي.

(1) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 634، 635.

(2) د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيويه، ص 194.

(3) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 244.

وقد قام التعليل عند الخليل وسيبويه على أسس نحاول في هذه العجالة أن نلّم بأشهرها كما اتضحت لنا، وستكفل الفصول اللاحقة بإيضاح مناحيها وفق التصنيفات التي اعتمدها، فمن هذه الأسس ما نراه عند الخليل إذا علل لظاهرة ما من ظواهر اللغة التي أعجبتة ونالت قبولاً واستحساناً لديه، يبرزها بطريقة العرب عند إعجابهم بشيء ما، فهو مثلاً يعلل لمجيء (هو) فصلاً في المعرفة في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا أَلَلَّهُمْ إِنْ كَانَتْ هَٰذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَنْظِرْ عَلَيْنَا جِسَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽¹⁾، مستعملاً أسلوب القسم مشبهاً جَعَلَ (هُوَ) فصلاً في المعرفة بجعلهم - أي العرب - (ما) لغواً، ثم عاد ليشبه جَعَلَ (هُوَ) فصلاً في المعرفة بجعلهم (ما) مثل (لَيْسَ) في لغة الحجازيين، فهو مرة يشبه حالة جَعَلَ الضمير فصلاً بحالة إلغاء (ما) ووجه الشبه عدم الإعمال في كلي منهما، وهو مرة أخرى يشبه حالة جعل الضمير فصلاً بحالة إعمال (ما) في اللغة الحجازية، ووجه الشبه بينهما أن العرب قد تُلغي وقد تُعمل فهو يريد القول إن العرب قد جعلت هو فصلاً فلم يعمل فيما بعده كما ألغت العرب (ما) وكما أعملتها، وقد جعلت العرب هذا الضمير فصلاً إذا كان في المعرفة، أما إذا كان في النكرة فإن العرب لم تجعله فصلاً، وحتى يوضح الخليل عدم جَعَلَ الضمير فصلاً في النكرة، يعرض نماذج من أساليب العرب مستعيناً بالمعنى حتى تُعقل المسألة وتُتمثل، يقول سيبويه: «وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت ما لغواً، لأنّ هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة لَيْسَ، وإلّا قياستها أن تكون بمنزلة كَأَنَّمَا وإلّا.

ومما يقوّي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: «رجلٌ خيرٌ منك» ويقول: لا يستقيم أظن رجلاً خيراً منك، فإن قلت: لا أظن رجلاً خيراً منك فجيءً بالغ. ولا تقول: أظن رجلاً خيراً منك، حتى تنفّي وتجعله بمنزلة أحد،

(1) سورة الأنفال، آية: 32.

فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يَجِرْ في النفي مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أُجري مجراه من الواجب، فهذا مما يَفُوتُ ترك الفصل،⁽¹⁾.

فالخليل هنا يبرز صنيع العرب في جعل هو فصلاً في المعرفة، ويعمل له بأساليب عربية جرى التعارف عليها.

ومن هذه الأسس الحمل على الأكثر، فلو أشكل على دارس اللغة أصل كلمة ما فسييله أن يحمل على الأكثر، يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن قوله:

• مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ تَوَلَّجَا •

إنما هو «فَوَعَلَ» من «وَلَجَّ» وليس بـ «تَفَعَّلَ» لأنَّ «تَفَعَّلَا» في الأسماء قليلٌ و «فَوَعَلَ» كثيرٌ، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يُبدلها همزة لثلاث تجمع وَاوَان في أول كلمة فأبْدَلَ التاء لكثرة دخولها على الواو في باب «وَلَجَّ» حين قالوا «أَتَلَجَّ، ومُتَلَجَّ، وهذا أتَلَجُّ من هذا»، ولم يُؤَخَّذْ هذا إلا عن الثقات،⁽²⁾.

وعلى نهج الخليل سار سيبويه في الحمل على الأكثر فإذا أشكل على الدارس تصغير كلمة مثل «ناب» هل الألف في هذه الكلمة من الواو أو من الياء - تبدل واواً لأنَّ إبدالها واواً هو الأكثر عند العرب، هكذا بصرح سيبويه: «وإن جاء اسمٌ نحو النَّابِ لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مُبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك،⁽³⁾.

ومن المعروف أن لفظة «ناب» إذا صُغرت قلبت ألفها ياءً؛ لأن هذه الألف

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 397.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ج 1، ص 226.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 462.

ليست مجهولة الأصل فهي منقلبة عن ياء والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وسيبويه هنا يعرضها على سبيل الافتراض والتمثيل، وإن كان بعض العرب يقلبون ألفها واواً عند التصغير، وقد برر سيبويه صنيعهم هذا بقوله: «ومن العرب من يقول في ناب: نُؤَيْبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنّ هذه الألف مبدّلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم»⁽¹⁾. وكلمة «غلط» هنا تعني الخروج عن القياس في مثل هذه الكلمة، وإذا كان سيبويه والخليل يقولان بالحمل على الأكثر عندما لا يُعرف أصل للكلمة فقد كانا يهدفان من مثل هذه التعليلات لأن تكون عللاً تعليمية في متناول الدارسين.

ومن هذه الأسس أن يلجأ سيبويه أحياناً إلى العلة القصيرة حتّى يسهل فهمها وتداولها، يقول: «واعلم أنّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٍ ولم يشذّ علينا منه شيء إلا ما لا بال له إن كان شذّ. وذلك لأنّه عندهم إجحاف أن يذهب من أقلّ الكلام عدداً حرفان»⁽²⁾.

ومن هذه الأسس أن يشرح سيبويه العلة التي لأجلها يصح استعمال أو يمتنع وذلك بعرض هذا الاستعمال على الأساليب العربية المتشابهة⁽³⁾، يقول في باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن: «وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ برذوّناً، إن لم ترد الصفة نصبتُ كأنك قلت: معه الفرسُ راكباً برذوّناً. فهذا لا يكون فيه وصفٌ، ولا يكون إلّا خبراً. ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسدَ كلامٌ كثيرٌ، ولكان الوجهُ: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ جميلٍ؛ لأنك لا تقول: مررتُ برجلٍ جميلٍ حسنٍ الوجهِ. ولقال: مررتُ بعبد الله معه بازك الصائد به، فتنصب. فهذا لا يكون فيه إلّا الوصفُ لأنه لا يجوز أن تجعل المعرفة حالاً يقع فيه شيء. ولم تقل: جميله لأنك لم ترد أن تقول: إنّه حسنُ الوجه في هذه الحال، ولا أنّه حسنٌ وجهه»

(1) المصدر السابق. الصفحة نفسها.

(2) المصدر السابق، ج 4، ص 218.

(3) د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص 192.

جميلًا، أي في هذه الحال حَسَنَ وجهه. فلم يرَ هذا المعنى ولكنه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجه، كما يقال. هذا رجلٌ حسنُ الوجه فهذا الغالبُ في كلام الناس⁽¹⁾.

ومن هذه الأسس أن يعلل ما يحسن أو يقبح من العبارات والأساليب وذلك بعرضها على الأساليب المشابهة أو المخالفة متخذاً من الرجوع إلى المعنى وسيلةً تعليلية حتى يقرر المسألة في الأذهان، يقول في باب تُخْرِ فيه عن التكررة بنكرة: «وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك. وإنما حَسَنَ الإخبارُ ههنا عن التكررة حيث أردت أن تَنفِي أن يكونَ في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، لأنَّ المخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ مثلَ هذا. وإذا قلتَ كان رجلٌ ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تُعْلِمُهُ كانَ جَهْلُهُ. ولو قلتَ: كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً حَسَنَ؛ لأنه قد يَحْتَاجُ إلى أن تُعْلِمَهُ أن ذاك في آل فلانٍ وقد يَجْهَلُهُ. ولو قلتَ: كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً لم يَحْسُنْ؛ لأنه لا يُسْتَنَكَّرُ أن يكونَ في الدنيا عاقلٌ وأن يكونَ من قومٍ. فعلى هذا النحو يَحْسُنُ وَيَقْبَحُ»⁽²⁾.

ومن هذه الأسس أن يبين سببويه العلة ثم يقوِّمها بأن يشبهها بغيرها من العلل التي جرى التعارف عليها تأكيداً لما علل؛ وذلك لأنَّ سببويه كان يقصد من هذه العلل أن تكون عللاً تعليمية، يقول في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: «ومن ذلك قول العرب: أما أنتَ منطلقاً انطلقتَ معك، وأما زيدٌ ذاهباً ذهبتَ معه.

وقال الشاعر، وهو عباس بن مرداس:

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا تَقَرِّ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُّ

فإنَّما هي «أَنْ» ضُمَّتْ إليها «ما» وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن

(1) سببويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 50، 51.

(2) المصدر السابق، ج 1، ص 54.

يُجِيفُوا بِهَا لِتَكُونَ عَوْضاً مِنْ ذَهَابِ الْفِعْلِ، كَمَا كَانَتْ الْهَاءُ وَالْأَلْفُ عَوْضاً فِي الرُّنَادَةِ وَالْبِمَانِي مِنَ الْيَاءِ .

ومثل أن في لزوم «ما» قولهم إِمَّا لَا، فَأَلْزَمُوهَا مَا عَوْضاً وَهَذَا أُخْرَى أَنْ يُلْزِمُوا فِيهِ إِذْ كَانُوا يَقُولُونَ: آثِرًا مَا، فَيُلْزَمُونَ مَا، شَبَّهُوهَا بِمَا يُلْزَمُ مِنَ الثَّنَاتِ فِي الْأَفْعَلِ، وَاللَّامُ فِي إِنْ كَانَ لِيَفْعَلُ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَادُّ كَنْحَوِ مَا شَبَّهَ بِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ، فَلَمَّا كَانَ قَبِيحاً عَنْدهم أَنْ يَذْكُرُوا الْاسْمَ بَعْدَ أَنْ وَيَتَدَنُوهُ بَعْدَهَا كَقُبْحِ كَيْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولَ ذَلِكَ، حَمَلُوهُ عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: إِذْ صَرَتْ مُنْطَلَقاً فَأَنَا أَنْطَلِقُ مَعَكَ، لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى إِذْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِذْ فِي مَعْنَاهَا أَيْضاً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، إِلَّا أَنْ إِذْ، لَا يُحَذَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ .

و «أَمَّا» لَا يَذْكُرُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَضْمَرِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ، حَتَّى صَارَ سَاقِطاً بِمَنْزِلَةِ تَرْكِهِمْ ذَلِكَ فِي النِّدَاءِ وَفِي مَنْ أَنْتَ زَيْدًا .

فَإِنْ أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ قُلْتَ: إِمَّا كُنْتُ مُنْطَلَقاً أَنْطَلَقْتُ، إِنَّمَا تَرِيدُ: إِنْ كُنْتُ مُنْطَلَقاً أَنْطَلَقْتُ، فَحَذَفُ الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ هُنَا كَمَا لَمْ يَجْزِ ثُمَّ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّ أَمَّا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَاسْتَعْمِلَتْ حَتَّى صَارَتْ كَالْمِثْلِ الْمُسْتَعْمَلِ .

وَلَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ هَكَذَا، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ بِمَنْزِلَةِ لَمْ أُبْلِ وَلَمْ يَكْ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا هَذَا لِكَثْرَتِهِ وَلِلِاسْتِخْفَافِ، فَكَذَلِكَ حَذَفُوا الْفِعْلَ مِنْ أَمَّا. وَمِنْ مِثْلِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِمَّا لَا، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: افْعَلْ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا ذَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ وَتَصَرُّفِهِمْ حَتَّى اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِهَذَا⁽¹⁾ .

وَمِنْ هَذِهِ الْأَسْسِ أَنْ يُلْجَأَ سَبِيوِيهِ - وَهُوَ يَقَرُّرُ الْمَسَائِلَ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ - إِلَى عَقْدِ الصَّلَةِ بَيْنَ الْمَسَائِلِ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ مُعْتَمِداً عَلَى عِلَّةِ الشَّبْهِ الَّتِي كَثِيرًا مَا يَوْرَدُهَا فِي تَعْلِيلَاتِهِ وَهِيَ مِنَ الْعِلَلِ الْقِيَاسِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّ عَقْدَ هَذِهِ الصَّلَةِ لَا يَتِمُّ بِطَرِيقَةٍ مُتَعَسِّفَةٍ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُ عَلَى أَسَالِيبِ الْعَرَبِ، فَهُوَ إِذَا أَوْجَدَ شَبْهًا بَيْنَ

(1) المصدر السابق، ص 293: 295 .

شيتين فجعله علة فقد جاء لإحساسه أن العرب قد أرادت هذا، وإحساسه لم يأتِ كيفما اتفق، وإنما أتى بناءً على أساليب العرب وتوجيهاً لها، فهو على سبيل المثال يقرر في الباب الذي عنوانه بقوله: «هذا باب صار الفاعل فيه بمتزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يَفْعَلُ فيه» - أن من العرب ممن تُرَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ مَنْ يَجْرُ كلمة الرجل في (هذا الضارب الرجل) تشبيهاً لها (بالْحَسَنِ الوجه) في الصفة المشبهة، والعرب من كلامهم أنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله تماماً، يقول سيويه: «وقد قال قومٌ من العرب تُرَضِي عَرَبِيَّتُهُمْ: هذا الضارب الرجل، شَبَّهَهُ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يُجْرَى كما يُجْرَى وَيُنْصَبُ أيضاً كما يُنْصَبُ...»

وقد يشَبَّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله»⁽¹⁾، ثم نراه بعد هذا عند حديثه عن الصفة المشبهة يشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر، يقول في باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه: «والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يَتَّبَعَهُ منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء».

والتنوين عربيٌّ جَيِّدٌ. ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منوناً.

فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يُجَاوِزُ به معنى النون والتنوين، كان تركهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوِّي أن الإضافة أحسن، مع التفسير الأول.

فالمضاف قولك: هذا حَسَنُ الْوَجْهِ، وهذه حَسَنَةُ الْوَجْهِ.

فَالصُّفَةُ تَقَعُ عَلَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ ثُمَّ تَوْصِلُهَا إِلَى الْوَجْهِ وَإِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، كما تقول: هذا ضاربُ الرجل، وهذه ضاربةُ الرجل؛ إِلاَّ أَنَّ الْحُسْنَ فِي الْمَعْنَى لِلْوَجْهِ وَالضَّرْبُ ههنا لِلأَوَّلِ»⁽²⁾.

(1) المصدر السابق، ص 182.

(2) المصدر السابق، ص 194، 195.

فهو هنا يقرر أسلوبين عربيين متخذاً من المشابهة علةً لما يقرر،
 والمشابهة هنا متبادلة فَجَرُّ كلمة الرجل في (هذا ضاربُ الرجل) مشبهةٌ بِحَسَنِ
 الوجه، وجَرُّ كلمة الوجه في هذا (حسنُ الوجه) مشبهةٌ بضاربِ الرجل، وهو يقرر
 أنَّ المشابهة غير تامة، ولكن العرب تفعل هذا بهذين الأسلوبين، فكأنها تشبه
 أحد الأسلوبين بالآخر بطريقة متبادلة؛ وقد أعجبت هذه الطريقة في التعليل ابن
 جني فعلل بها في باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى - جرَّ
 المصدر المضاف إلى الفاعل على سبيل التوهم؛ لأنَّ هذا المسلك في التعليل
 «تقول به العرب وتمتقده العلماء»، يقول ابن جني: «فإن قيل: فأنت إذا
 أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى
 مرفوع، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في
 موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى أن تُحَوِّر به فتوهّمه مجروراً؟ قيل
 هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للمعنى الأول، لأنك كما تصوّرت في
 المجرور معنى الرفع، كذلك تَمَّتْ حال الشبه بينهما فتصوّرت في المرفوع
 معنى الجرّ.

ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك في
 نفسه وَرَسَا في تصوّره، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبه
 الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجرّ؛ كلّ ذلك تفعله العرب، وتعتقده
 العلماء في الأمرين، ليقوى تشابههما وتعمّر ذاتُ بينهما، ولا يكونا على حَزْدٍ،
 وتناظر مُجَدِّدٍ، فاعرف هذا من مذهب القوم واقتفه تُصَبِّحَ بإذن الله تعالى»⁽¹⁾.

هذه بعض أسس التعليل التي نلاحظها في كتاب سيبويه، وهذه الأسس لا
 تمثل كلّ مناحي التعليل في كتاب سيبويه، غير أنَّها تُعَدُّ من أكثر الأسس شهرة
 وذيوهاً في كتاب سيبويه، أمّا بقية الأسس التي لم نتعرض لها في هذه الورقات
 فستضّح أكثر في الفصول اللاحقة.

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 1، ص 283.

وقد كان القصد من العلل عند الخليل وسيبويه أن تكون عللاً تعليمية - كما سبق أن أشرنا - الهدف منها تمثيل مسائل اللغة كما قالتها العرب، وأرادتها، وقد كان هدف الخليل وسيبويه الذي يحرصان عليه تعلم اللغة واستعمالها كما جاءت عن العرب، فالقياس والتعليل عند الخليل وسيبويه ليس مجرد عمليات ذهنية يتم تداولها والقول بها بعيداً عن محاكاة العرب الخالص، يقول سيبويه في باب أي: «ولو قالت العربُ اضرِبْ أيُّ أفضلُ لقلتُه، ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم. ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على أئس أئسك، ولا على أنقول أيقول، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن أنك، وأشبه هذا كثير»⁽¹⁾.

والخليل وسيبويه يبران من أساليب اللغة ما يبدو أنه مخالفٌ لنهج العرب في أساليبها، وسنتها في كلامها، ولا يجيزان بعد هذا تعدى ما لم تقله العرب. يقران كل هذا بعللٍ لا تخرج عن ذوق الناطقين باللغة التي يعلنان لها، يقول سيبويه في باب مجرى أي مضافاً على القياس: «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً. وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه اضرِبْ أيُّهم قائلٌ لك شيئاً».

قلتُ: أفيقال: ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال: لا. فقلتُ: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلاً، وكأنَّ طوله عوضٌ من ترك هو. وقلٌ من يتكلم بذلك»⁽²⁾.

فالعلل التي كان يعلل بها الخليل وسيبويه عللٌ أقرب ما تكون إلى الفطرة موافقة للطبع مع إعمال الذهن، ولكن إعمال الذهن هذا ليس بعيداً عن اللغة ولا خارجاً عنها، وإنما يأتي من داخلها ومن أجلها، يقول علي النجدي ناصف: «ينهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 402.

(2) المصدر السابق، ص 404.

الكلام في الأمثلة والنصوص، ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسناً وقبحاً، أو كثرة وقلة، لا يكاد يعرّف معرّفاً، أو يلتزم مصطلحاً، أو يفرع فروعاً أو يشترط شروطاً على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم.

فهو في جملة الأمر يقدم مادة النحو الأولى، موفورة العناصر، كاملة الشخصات، لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول، على ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون. ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات يصنفها ويثقفها لتطبق على الجزئيات⁽¹⁾.

وقد نضج التعليقُ بجهد الخليل وسيبويه لما بلغ الاستقراء ذروته، إذ إن التعليق يأتي بُعيدَ مرحلة الاستقراء مُكملاً لها، وقد كان التعليق في هذه المرحلة يهدف إلى أمرين:

الأول: التدليل على ما تتصف به العربية بإظهار روعة اللغة العربية في تراكيبها وألفاظها. فلم يكن تعليلاً لصحة التركيب وسلامته التركيبية فحسب، وإنما كان تعليلاً لبيان الحكمة في التعبير.

الثاني: البرهنة على ما في أساليب العربية من خصائص ومميزات⁽²⁾.

والخليل وسيبويه وهما يعللان ما يعللان قد وضعاً منهجاً نحوياً قائماً على القياس والتعليل، لقد هداهما التعليق إلى أن يترسما منهجهما في النحو الذي قام على أسسٍ ثابتة شكلت منهج النحو العربي منذ ظهور كتاب سيبويه حتى عصرنا الحاضر وعماد المنهج النحوي عند الخليل وصاحبه بعد تصنيف الكلم إلى زمر فكرتان هما عمود القياس الذي يكاد يكون لباب منهجهما... وهما

(1) علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص 163، 164.

(2) د. عبد الله بن حمد الخثران: مراحل تطور الدرس النحوي، ص 98.

فكرة العامل وفكرة الأصول والفروع، وما تستتبعه من تعليل وهذا هو قوام القياس⁽¹⁾.

وقد كان التعليل عند الخليل وسيبويه يقوم على مرتكزات قام عليها تعليل النحو العربي في جملته ونحن «نعني بمرتكزات العلة تلك الأسباب التي علل بها النحاة ظواهر اللغة، وهي كثيرة جداً، منها إثارة الخفة وكثرة الاستعمال، والقياس، والمعنى، والعوض، وطول الكلام والعدل، والالتباس، والاستغناء، والتوهم»⁽²⁾، فمثل هذه التعليقات وغيرها قام عليها التعليل عند الخليل وسيبويه، وهي علل لغوية الهدف منها تأكيد مسائل اللغة وتقريرها حتى تُتمثل في الذهن، ويتم العمل على أساسها وبمقتضاها، «وليست تعليقات النحاة - إذن - إلا تأويلات وتفسيرات لشرح الظواهر اللغوية تمهيداً لتصنيفها في جدول خاص مع مثيلاتها بهدف الكشف عن نظام اللغة وصولاً إلى حكمة واضعها أو واضعيها»⁽³⁾، غير أن تصنيفها في جدول خاص أمرٌ يصعب حصوله فلم يعتقد إجماع النحويين على أن هذه العلل نهائية العدد، وإنما قال النحاة ما قالوا على سبيل التقريب، فحصر هذه العلل لم يكن غاية الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما من النحاة، كل الذي حرص عليه النحاة أن تكون مثل هذه التعليقات منهجاً وطريقاً مسلوكةً للدارسين والباحثين، يقول جلال الدين السيوطي: «قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي في كتابه (ثمار الصناعة): اعتلالات النحويين صنفان: علة تُظَرَّدُ على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: علة سماع، وعلة

(1) د. منى إلياس: القياس في النحو - مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي عليّ الفارسي، ص 25.

(2) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 113، 114.

(3) د. نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 188.

نشبه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرق، وعلّة توكيد، وعلّة تعويض، وعلّة نظير، وعلّة نقيض، وعلّة حمل على المعنى، وعلّة مشاكلة، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة جواز، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعارة، وعلّة تضادّ، وعلّة أوّل⁽¹⁾، والدينوري هنا لم يدع أنه قد قام بحصر الوسائل التعليقية فصفها، كل الذي فعله أنه ذكر المشهور منها، فليس لنا بعد هذا أن نقول ما يقوله أحد الدارسين إنّ ما «فعله الدينوري بحصر العلل في أربع وعشرين علّة فيه قدر كبير من التساهل»⁽²⁾.

فإذا رُمّنا بعد هذا أن نصنف أشهر هذه العلل فإننا سنجدها تدور في الوسائل الآتية:

علّة إيهام وتفسير - علّة احتياج - علّة استصحاب حال - علّة استعانة - علّة استيحاش - علّة استغناء - علّة إشعار - علّة اشتراك - علّة أصل - علّة اطراد - علّة إنادة واحتياج - علّة إلحاق - علّة امتناع - علّة أمن التباس - علّة إهمال - علّة أوّل¹ - علّة إثارة الخفة - علّة بدل - علّة بعد - علّة بيان أو تبين - علّة تحرّك - علّة تحليل - علّة تحوّل - علّة تخصيص - علّة تراخ - علّة ترنم - علّة تشبيه - علّة تشريك - علّة تضاد - علّة تعريف - علّة تعميم - علّة تعويض - علّة تعاقب - علّة تغليب - علّة تغيير - علّة تفاحش - علّة تفضيل - علّة تقوية - علّة تمكّن - علّة تنكير - علّة توسع - علّة توهم - علّة توكيد - علّة ثبات - علّة جمال - علّة جواز - علّة جمود أو عدم تصرف - علّة حال المخاطب - علّة حكم العدل - علّة

(1) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، منشورات عويدات - بيروت. ط 1، 1988 م، ص 83.

(2) د. جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة إبستمولوجية، دار الجامعيين لطباعة الأنست والتجليد - توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية، 1994 م. ص 134.

حمل على المعنى - علة خروج على حد الكلام - علة خفاء - علة خلاف - علة دفع اللبس - علة السببية - علة سماع - علة شبه - علة شدة تمكن - علة شدة توكيد - علة ضعف - علة طبيعة الشيء - علة طول الكلام - علة العدل - علة عدم اطراد - علة عدم وجود نظير - علة غلبة الكثرة - علة فرق - علة فعل - علة قرب - علة قياس - علة كثرة الاستعمال - علة لزوم أو إلزام - علة مجاورة - علة مراعاة الأصل - علة مراد المتكلم - علة مشاكلة - علة معادلة - علة معنى - علة معنوية - علة مقابلة - علة مقضى المشابهة - علة نقيض - علة وحدة أو اتحاد - علة وحدة وانفراد وتتميم - علة وجود حاجز بين الحرفين - علة وجوب - علة وصل⁽¹⁾.

هذه أشهر العلل التي يعلل بها النحاة والتي تدور في كتبهم، وهي عللٌ تتصل باللغة عنها أُخِذت وإليها تعود، وقد أتهم عن طريق الخليل وسيبويه، ونحن وإن كنا لا نجد أثراً للخليل مكتوباً في كل هذه العلل؛ فقد وجدنا كثيراً من هذه العلل في كتاب سيبويه، وسيبويه هو من أنجب تلاميذ الخليل يستحق الوصف عن جدارة بأنه وارث علم الخليل في اللغة؛ لذا فإنّه بإمكاننا أن نطلق على مثل هذه العلل التي أوردنا أشهرها فيما سبق بأنها من وسائل التعليل التي كان يعلل بها الخليل وسيبويه.

لقد كانت هذه العلل من نوع العلل الطبيعية اللغوية التي تنساق مبنية حكمة الناطقين بهذه اللغة، فنشأ عن هذا أن كانت هذه اللغة حكيمة كأصحابها كما يرى النحاة محكمة بأساليبها وقواعدها، هكذا فكّر النحاة ففاسوا وعللوا، لقد تعامل النحاة - وفي مقدمتهم الخليل وسيبويه - مع اللغة تعامل مَنْ يعرف أن هذه اللغة ضرورة من ضرورات الحياة، لا بل هي الضرورة القصوى التي يجب

(1) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، ص 83. وانظر كذلك: علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة ص 169، وانظر كذلك: د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 113، 114. وانظر كذلك: د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص 208: 212.

التعامل معها والاهتمام بها، فلم يكن ما يهم النحاة أن تُحفظ هذه القواعد حفظاً دون أن يُعقل لم جاءت هذه القواعد على هذا النمط أو ذاك؛ ومن هنا أُعمل النحاة الفكر في استخراج العلل ووضع الأقيسة وبسط أصول اللغة ومساثلها، وقد كان النحاة ينظرون إلى اللغة على أنها مظهر من مظاهر الطبيعة التي يخضع كل شيء فيها للتأمل والتفكير فهم إذا قالوا - مثلاً - إن العرب قالت كذا فراراً من الثقل فلأنّ الإنسان بطبعه في تعامله مع الحياة يفرّ من أي شيء ثقل ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وهم إذا قالوا: إنّ العرب قالت كذا تشبيهاً له بكذا فلأنّ الإنسان بطبعه يتأمل الطبيعة ومظاهر الكون فيشبه ما يبدو له من أشياء بأشياء قد عرفها إلى غير ذلك، وعلى هذا سار التعليل اللغوي عند النحاة، وإذا كان نحاة العربية قد نهجوا هذا النهج الذي أوضحناه فقد استمدوا هذا النهج من الخليل وسيبويه فسار منهجاً متّبِعاً عند جميع النحاة بصريين كانوا أم كوفيين، وإن كان البصريون هم الذين يوصفون بأنهم قد ترسّموا هذا المنهج واعتمدوه⁽¹⁾.

نخلص بعد هذا إلى أن العلل التي كان يعلل بها الخليل وسيبويه هي من تلك العلل اللغوية التي تأتي من داخل اللغة باحثة عن أسرارها مبينة لحكمة الناطقين بهذه اللغة منساقة وفق كلام العرب، وهي علل طبيعية ليس للمنطق والفلسفة فيها نصيب، وقد صدرت عن عقلية خبرت التعامل مع سلائق العرب. ويمثل هذه العلل أسهم الخليل وسيبويه ومن نهج نهجهما في نقل هذه اللغة من لغة قبائل إلى لغة علمية يتعلمها الناس وتدوّن بها العلوم.

(1) د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ص 216.

الفصل الثالث

التعليق للمسائل الصوتية في كتاب سيويه

الفصل الثالث

التعليل للمسائل الصوتية في كتاب سيويه

أولاً - الدرس الصوتي في كتاب سيويه .

قبل أن نتطرق للحديث عن الوسائل التعليلية لمسائل الأصوات في كتاب سيويه نرى أن نعرض في عجالة للدرس الصوتي في كتاب سيويه لننتقل من خلال ذلك إلى الوسائل التعليلية لمسائل الأصوات في كتاب سيويه، فقد أولى أسلافنا - وفي مقدمتهم سيويه - الدرس الصوتي العناية التي يستحقها فـ «من الحقائق المقررة أنَّ الدرس الصوتي عند العرب من أصل الجوانب التي تناولوا فيها دراسة اللغة، ومن أقربها إلى المنهج العلمي، ذلك أن أساس هذا الدرس مبني على القراءات القرآنية، وهو علم وإن كان متأخراً - من حيث الوضع النظري - عن بعض العلوم العربية الأخرى كالنحو، فإنه أسبق منها من حيث الواقع العملي. وقد كان علماء النحو أئمة في القراءة على ما نعرف عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي»⁽¹⁾.

فاهتمام علمائنا بالدرس الصوتي ملمح أصيل في بحوثهم دفعتهم إليه دواعي ثقافتهم التي نشأت ونمت متجانسة متناغمة.

وقد كان العرب من أسبق الأمم إلى تأصيل المباحث الصوتية فلم يُعرف

(1) د. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، ص 129.

عن الشعوب القديمة أنها كانت تهتم بالدراسة الصوتية إذا ما استثنينا الهنود فقد عُرِفَتْ عندهم هذه الدراسة⁽¹⁾، وقد «بدأ الدرس الصوتي جنباً إلى جنب مع نظيره الصرفي والنحوي والمعجمي فقد شغل اهتمام رائدين من رواد الفكر اللغوي هما الخليل وسيبويه، وغطى منذ بدايته اهتمامات تقع في دائرة الدرس الصوتي العام وأخرى في مجال الدرس الفونولوجي»⁽²⁾.

فإذا ما انتقلنا إلى الدرس الصوتي في كتاب سيبويه تحديداً وإلى الأبواب الأخيرة التي أفردت للدرس الصوتي فسنجد درساً لحروف العربية من حيث عددها ومخارجها وصفاتها تمهيداً للإدغام الذي قسّمه إلى أقسام: فمنه الإدغام في الحرفين، ومنه الإدغام في الحروف المتقاربة، ومنه الإدغام في حروف طرف اللسان والثنائيا، بعد هذا انتقل سيبويه للحديث عن ظواهر لهجية كقلب الصاد زايّاً إذا جاءت بعدها دال في بعض لهجات العرب فيقولون في مَصْدَر: مزدِر، وقلب السين صادّاً إذا جاءت بعدها القاف فيقال في سقت: صُقْتُ، ثم تحدّث عن ظواهر لغوية لا تنظمها قاعدة معينة كقولهم: علّماء بنو فلان وهم يريدون على الماء بنو فلان، وقد فعلت العرب كلّ هذا حيث كثر في كلامهم مثل هذه العبارات والأساليب، وهم ينشدون التخفيف⁽³⁾.

وقد أخذ سيبويه في ترتيبه للحروف بحسب مخارجها نهجاً يخصه خالف فيه أستاذه الخليل دون أن يشير سيبويه من قريب أو بعيد إلى هذه المخالفة⁽⁴⁾، وقد جاء ترتيب سيبويه للحروف بحسب مخارجها على النحو الآتي:

همزة، هـ، ا، ع، ح، غ، خ، ق، ك، ج، ش، ي، ض، ل، ن، ر،

(1) برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، صححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، ص 11.

(2) د. محمد فتّيح: في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، ط 1 - 1989، ص 135.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 431: 485.

(4) د. الطيب البكوش: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية - العدد 11، سنة 1974 م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تونس، ص 146.

ط، د، ت، ز، س، ص، ظ، ذ، ث، ف، ب، م، و⁽¹⁾.

وأما ترتيب الخليل فقد جاء على النحو الآتي:

ع ح خ غ، - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ث ذ - ر ل ن - ف ب م - و ا ي همزة⁽²⁾.

وظل ترتيب سيبويه هو السائد دونما تغيير أو تعديل، وهذا الترتيب الذي قدمه سيبويه قد أصلح ما في ترتيب الخليل من خلل⁽³⁾، وما أضله أسلافنا - وسيبويه في مقدمتهم - من تصنيف الحروف بحسب مخارجها هو ما عليه الدرس الحديث وإن اختلف التعبير عن هذه المخارج باختلاف مدارس اللغويين ونظرة كل مدرسة إلى مسائل اللغة⁽⁴⁾.

غير أن الحديث عن مخارج الحروف لم يكن كافياً عند سيبويه لتحديد الحرف تحديداً دقيقاً؛ لذا فقد أردف الحديث عن مخارج الحروف بحديثه عن صفاتها⁽⁵⁾، على أن وصف الحروف بصفات معينة ليس سوى مصطلح فني وضعه علماؤنا ليحددوا بواسطة هذا المصطلح الحروف تحديداً دقيقاً، ذلك أن الصفة في معناها اللغوي تعني ما قام بالشيء، أما صفة الحرف فهي هنا كيفية تعرُّض الحرف عند حصوله في المخرج⁽⁶⁾.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، جـ 4، ص 433: 434.

وانظر كذلك: كتاب سيبويه، طبعة بولاق، ج 2، ص 404، 505. (وقد سقط مخرج (اللام) من طبعة هارون) التي اعتمدنا عليها.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق: د. عبد الله درويش، مطبعة العاني - بغداد، 1386 هـ - 1967 م، جـ 1، ص 53.

(3) د. الطيب البكوش: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، ص 146.

(4) د. محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ط 2، 1992، ص 44.

(5) د. محيي الدين رمضان: في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان، 1979، ص 74.

(6) د. أحمد طاهر حسنين: نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب - منهج شامل لتعليم اللغة =

وإذا كان سيبويه قد بحث المسائل الصوتية في آخر كتابه فليس معنى هذا أنه لم يتطرق لدرس الأصوات إلا في الأبواب الأخيرة من هذا الكتاب، صحيح أنَّ الأبواب الأخيرة من كتاب سيبويه قد أفردت للبحث في المسائل الصوتية؛ ولكن ليس معنى هذا أنَّ الكتاب قد خلا من الحديث عن المسائل الصوتية إلا في أبوابه الأخيرة، فكثيراً ما نجد المسائل الصوتية تختلط في كتاب سيبويه بالمسائل الصرفية، وهذا الاختلاط لم ينشأ من عدم التنظيم، وإنما نشأ من كون هذين العلمين بالإضافة إلى علم النحو لا يمكن دراسة كلٍّ منها على حدة و«الحق أنه لا يزال هناك اختلاط كبير بين منهج الدرس الصوتي وبين الصرف، فإذا كانت دراسة الأصوات بحثاً في العناصر الأولى البسيطة التي تتكون منها اللغة، فإن كثيراً من الموضوعات التي يدور حولها الصرف إنما تبنى على قوانين صوتية مرجعها ذلك التأثير المتبادل بين الحروف حين تتألف ويتصل بعضها ببعض، بل إن اللغويين المحدثين حين يحددون ميدان النحو يجعلونه مشتملاً على «المورفولوجيا» و«النظم»⁽¹⁾.

وعلى هذا فلسنا مع ما يقوله الأب هنري فليش من أنَّ نحاة العربية الأقدمين «لم يعالجوا في مؤلفاتهم النحوية علم الأصوات لذاته، بل لكي يستطيعوا تفسير الإدغام»⁽²⁾، والذي دعا الأب هنري فليش إلى هذه المقولة ما وجدته من كلام سيبويه، بعد فراغه من الحديث عن عدد الحروف وعن صفاتها وعن مخارجها، عندما قال: «وإنما وصفتُ لك حروفَ المُعْجَم بهذه الصِّفَات

= العربية (الأصوات - الصرف - المعاجم - النحو)، هجر - القاهرة، ط 1، 1407 هـ - 1987 م، ص 29.

(1) د. عبد الرأجي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية - إسكندرية، 1995، ص 159.

(2) د. الأب هنري فليش: التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سِرِّ صناعة الإعراب «لابن جني»، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، 1388 هـ - 1968 م، يونيه، ص 1.

لنَعرَفَ ما يَحْسُنُ فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يَحْسُنُ فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما يُبدِلُه استقلالاً كما تُدْغِمُ وما تُخَفِّيه وهو بزنة المتحرِّك⁽¹⁾.

فسيبويه هنا لا يريد حصر المسائل الصوتية، وإنما يبرر ما صنعه من ذكر عدد الحروف العربية ومخارجها وتعقيبها بصفاتهما تمهيداً لما سيذكره في باب الإدغام عن هذه الحروف ما يَحْسُنُ فيه الإدغام، وما يَحْسُنُ فيه البيان وغير ذلك، أما الدرس الصوتي في كتاب سيبويه فقد كان متناثراً في الكتاب لا سيما في الجزء الرابع من طبعة الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ولعل خير ما أُصْلَ على سبيل المثال - عن صوت الهمزة لم يأت في باب عدد الحروف العربية، فقد وصف سيبويه الهمزة بأنها نبرة، وماذا يكون الهمز إذا لم يكن نبراً، والنبرة هنا بمعنى ضغطة، فقد طابق هذا المصطلح ما يحسه الناطق والمستمع لجرس الهمزة، يقول سيبويه في باب الهمز: «واعلم أنَّ الهمزةَ إِنَّمَا فَعَلَ بها هذا من لم يخفِّفها، لأنَّه بَعْدَ مَخْرَجِها، ولأنَّها نَبْرَةٌ في الصَّدْرِ تُخْرِجُ باجتهاد، وهي أبعدُ الحروف مخرجاً، فثَقُلَ عليهم ذلك، لأنَّه كالتَهْوِيعِ»⁽²⁾. وماذا يمكننا أن نفهم سوى درس صوتي عندما يتحدث سيبويه عن ظاهرة الإمالة مثلاً، والإمالة هي اقتراب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة، ولهذا فهي من المظاهر الصوتية التي يدعو إليها تقريب الصوت من الصوت⁽³⁾، والإمالة على هذا ظاهرة من ظواهر الامتزاج الصوتي وهي تقوم على التقريب ما بين الأصوات، وقد علل سيبويه ظواهر الإمالة وأرجعها إلى هذا السبب، أعني التقريب بين الأصوات، يقول في باب ما تمال فيه الألفات: «فالألفُ تُمَالُ إذا كان بعدها حرف مكسور. وذلك قولك: عَابِدٌ، وَعَالِمٌ، ومَسَاجِدٌ، وَمَقَاتِيحٌ، وَعُذَابٌ، وهَابِيلٌ.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 436.

(2) المصدر السابق، ج 3، ص 548.

(3) د. أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث - القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي، الدار العربية للكتاب - تونس/ليبيا، 1983 م، ص 275.

وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَدَرَ، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماساً الخفة لأنّ الصاد قريبة من الدال، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك.

فالألف قد تُشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها.

وإذا كان بين أول حرفٍ من الكلمة وبين الألف حرفٌ متحرك، والأول مكسور نحو عِمَاد أملت الألف لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف. ألا تراهم قالوا: صَبَقْتُ، فجعلوها صاداً لمكان القاف، كما قالوا: صُقْتُ.

وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، الأوّل ساكنٌ، لأنّ الساكن ليس بحاجة قويّ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدة كما رفعه في الأوّل، فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلت: صَوِّقْ. وذلك قولهم: سِرْبَالٌ، وشَمْلَالٌ، وعمَادٌ، وكِلَابٌ⁽¹⁾.

وما نريد أن نخلص إليه بعد كل ما قلناه هو أن نشير إلى أنّ الدرس الصوتي في كتاب سيبويه ليس مقصوداً على الأبواب الأخيرة، فالإمالة - على سبيل المثال - ظاهرة صوتية درسها أسلافنا درساً صوتياً، أمّا وجودها ضمن مواضيع الصرف في كتبهم فهذا حديث آخر ليس هنا محلّ تبريره، وليست الإمالة الظاهرة الوحيدة التي عرض لها سيبويه في كتابه قبل أن يخلص الأبواب الأخيرة لدراسة الأصوات، فقد عرض سيبويه - مثلاً - للوقف في الواو والياء والألف، يقول: «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لينٍ ومدٍّ، ومَخَارِجُها متسعة لهواء الصوت؛ وليس شيء من الحروف أوسع مَخَارِجَ منها؛

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 117.

ولا أَمَدٌ للصَوْتِ؛ فإذا وَقَفَتْ عندها لم تُضْمَّها بِشَقَّةٍ ولا لسانٍ ولا حَلَقٍ كَضَمِّ غيرها؛ فيهِوِيَّ الصوتُ إذا وجد مُتَسَعاً حَتَّى يَنْقَطِعَ آخِرُهُ في مَوْضِعِ الهمزة. وإذا تَفَطَّنَتْ وَجَدَتْ مَسَّ ذلك. وذلك قولك: ظَلَمُوا وَرَمَوْا، وَعَمِيَ وَحُبَلَى.

وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا: ظَلَمُوا وَرَمَوْا، فكتبوا بعد الواو ألفاً.

وزعم الخليل أنَّ بعضهم يقول: رأيتُ رجُلًا فيهِمَز؛ وهذه حُبْلَاءٌ؛ وتقديرها رجُلٌ عَجَزٌ وحَبْلَعٌ، فهِمَزٌ لقرب الألف من الهمزة حيث عَلِمَ أنه سيصير إلى مَوْضِعِ الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم⁽¹⁾.

فهذه الحروف مجهورة وهي حروف لين ومدٍّ ومخرجها متسع لهواء الصوت فهي أوسع الحروف مخارج، وسيبويه يبين كيفية الوقوف عليها بعد ضم الشَّفَّةِ واللسان والحلق كما يُفَعْلُ بسائر الحروف، فالصوت يهوي إذا وجد متسعاً حتى يجد مخرج الهمزة، وهو يدير حواراً بينه وبين مخاطب مفترض فيخاطبه بقوله: «وإذا تَفَطَّنَتْ وَجَدْتَ مَسَّ ذلك» وعبارة «مَسَّ ذلك» تدل على أن سيبويه يعالج مسألة صوتية دقيقة تحتاج إلى انتباه السامع وتركيزه.

فقد اتضح من خلال ما ذكرنا أنَّ الدرس الصوتي عند سيبويه لا يبدأ بدراسة حروف المعجم ومخارجها وصفاتها تمهيداً لباب الإدغام فحسب، وإنما الدرس الصوتي متناثر في كتاب سيبويه، أما الأبواب الأخيرة التي تبدأ بـ «باب عدد الحروف العربية ومخارجها» وتنتهي بـ «باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرده»، فقد أفردها سيبويه وأخلصها للمسائل الصوتية.

(1) المصدر السابق، ص 176، 177.

ثانياً - الوسائل التعليقية لمسائل الأصوات في كتاب سيويه .

بينما في الفصل الأول من هذا البحث التصنيف الذي اعتمدناه للوسائل التعليقية في كتاب سيويه، غير أن هذا التصنيف يصعب أن نضع تحته الوسائل التعليقية لمسائل الأصوات في كتاب سيويه؛ ذلك لأنّ تعليقات سيويه للمسائل الصوتية تقع - في الأعم الأغلب - ضمن ما نطلق عليه العلل الاستعمالية، قد نلاحظ من خلال نصوص سيويه المتعلقة بالمسائل الصوتية وجود علة يمكن أن نرجعها إلى العلل التحويلية أو علة يمكن إرجاعها إلى ما وصفناه بالعلل المتأرجحة بين الاستعمالية والتحويلية، أو علة يمكن إرجاعها إلى القياسية، أو علة يمكن إرجاعها إلى العلل الدلالية، ولكنّ مثل هذه ليست من الكثرة بحيث نفردها بحديث خاص ضمن التصنيف الذي تقع تحته، فإذا صادفتنا مثل هذه العلل فسكتنفي بذكر الصنف الذي تنضوي تحته، وعليه فإننا نقترح تصنيفاً خاصاً بتعليق المسائل الصوتية في كتاب سيويه ينطلق من المواضيع التي كان يعلل لها سيويه، والتصنيف الذي نقترحه يكون على النحو الآتي :

1 - التعليق لعدد الحروف ومخارجها وصفاتها.

2 - التعليق لظاهرتي الإدغام والإظهار.

3 - التعليق لظاهرة الإقلاب.

4 - التعليق لظاهرة الإخفاء.

5 - التعليق للظواهر اللهجية.

وقد لجأنا إلى هذا التصنيف لصعوبة وضع العلل التي كان يعلل بها سيويه لمسائل الأصوات ضمن أصناف التعليق التي اعتمدناها لمسائل الصرف والنحو.

وتعليقات سيويه للمسائل الصوتية - على وجه العموم - تقوم على الوصف والملاحظة الشخصية، يوجّه الحديث من خلالها إلى مخاطبٍ مفترض متخذاً من الحواس كالسمع والبصر سبيلاً لهذه التعليقات، يقول في باب الوقف في آخر الكلم وهو يتحدث عن الإشمام: «وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما

كان ذا في الرفع لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تَضُمُّ شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحرريك بعض جسدك، وإشماطك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن. ألا ترى أنك لو قلت هذا مَعْنُ فَأَشَمَمْتَ كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشَمِّمْ، فأنت قد تقدر على أن تَضَعَ لسانك موضع الحرف قبل تَرْجِيَةِ الصوت ثم تَضُمُّ شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء⁽¹⁾.

ففي هذا النص الذي أوردناه يتخذ من حاسة البصر وسيلة للتعليل والتوضيح من مثل قوله: «لأن ضمك شفتيك كتحرريك بعض جسدك»، «إشماطك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن»، «ألا ترى أنك لو قلت هذا مَعْنُ فَأَشَمَمْتَ كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشَمِّمْ».

1 - التعليل لعدد الحروف ومخارجها وصفاتها:

وفي هذا المجال يتخذ سيبويه من السماع علة يعلل بها لمسائل الأصوات، يتحدث سيبويه عن عدد حروف العربية وهي تسعة وعشرون فيبين أن لهذه الحروف فروعاً تستحسن في القراءة وفي غيرها وهي ستة أحرف: النون الخفيفة، والهمزة التي بينَ بَيْنَ، والألف الممالة إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التخميم.

فعدتها خمسة وثلاثون، وتكون اثنين وأربعين بإضافة سبعة أحرف ليست مستحسنة في لغة مَنْ تُرَضِّىُ عربيته، وهذه الحروف هي: الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء.

ومعرفة هذه الحروف - ما يحسن منها وما لا يحسن - ليس من سبيل إليه سري المشافهة أي السماع، ومن فضول القول أن السمع حاسة ألتها الأذن،

(1) المصدر السابق، ص 171.

والتعليل بالسمع نصّته ضمن العلل الاستعمالية، يقول سيبويه: «وهذه الحروف التي تَمُمُّها اثنين وأربعين جيّدُها ورديّتها أصلُها التسعة والعشرون، لا تُبَيِّن إلاّ بالمشافهة»⁽¹⁾.

وسيبويه قد يدعو مخاطبة المفترض إلى إجراء تجربة عملية ليوضح ما علل به، وليس من قصدٍ من وراء التجربة العملية سوى أن يشارك هذا المخاطب سيبويه فيما يلاحظه، يقول عن خاصية الغنة التي تتميز بها الميم والنون عن بقية الحروف المجهورة: «إلاّ أنّ النون والميم قد يُعتمد لهما في الفم والخيائيم فتصير فيهما غنة».

والدليل على ذلك أنّك لو أمسكتَ بأنفك ثم تكلمتَ بهما لرأيتَ ذلك قد أخلَّ بهما»⁽²⁾.

ويقول - وهو يتحدث عن الحروف الشديدة والرخوة - «ومن الحروف (الشديد)، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والذال، والباء، وذلك أنّك لو قلتَ ألَحَجْ ثم مددتَ صوتك لم يَجِرْ ذلك».

ومنها (الرّخوة) وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والتاء، والذال، والفاء.

وذلك إذا قلتَ الطّسُّ وأنقَضُ، وأشبه ذلك أجريتَ فيه الصوت إن شئتَ»⁽³⁾.

ويعلل سيبويه صفة الحرف كما فعل مع اللام، فاللام توصف بالانحراف حيث جرى الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ويؤكد أنّ اللام ليست من الحروف الرخوة بعلّة أخرى وهي عدم تجافي طرف اللسان عن موضعه، يقول: «ومنها (المُنَحْرِف)، وهو حرف شديد جَرَى فيه الصّوت لانحراف اللسان مع

(1) المصدر السابق، ص 432.

(2) المصدر السابق، ص 434.

(3) المصدر السابق، ص 434، 435.

الصَوْت، ولم يعترض على الصَوْت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصَوْت. وليس كالرَّخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصَوْت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مُسْتَدْقُ اللسان فَوَيْقَ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

ويعلل صفة الحرف باتساع المخرج، يقول عن صفة الواو والياء: ومنها (الْيَبَةُ)، وهي الواو والياء، لأنَّ مُخْرَجَهُمَا يَتَّسِعُ لهَوَاءُ الصَوْتِ أَشَدَّ مِنْ اتِّسَاعِ غَيْرِهِمَا كَقَوْلِكَ: وَأَيُّ. والواو وإن شئت أجريت الصوت ومددت»⁽²⁾.

وشدة اتساع المخرج يعلل بها سيبويه ويجعل منها صفة لحرف آخر وهو الألف كما يجعل منها علة لإخفاء الواو والياء والألف، يقول: «ومنها (الهاوي) وهو حرفٌ اتَّسَعَ لهَوَاءُ الصَوْتِ مُخْرَجُهُ أَشَدَّ مِنْ اتِّسَاعِ مُخْرَجِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لِأَنَّكَ قَدْ تَضَمَّ شَفَتَيْكَ فِي الْوَاوِ وَتَرَفَعَ فِي الْيَاءِ لِسَانُكَ قِيلَ الْحَنَكُ، وهي الألف. وهذه الثلاثة أَخْفَى الحروف لِاتِّسَاعِ مُخْرَجِهَا، وَأَخْفَاهُنَّ وَأَوْسَعُهُنَّ مُخْرَجًا: الألف، ثم الياء، ثم الواو»⁽³⁾.

ويتخذ من صفة الحرف علة وسبباً لجريان الصوت وانحرافه نحو حرف آخر، كما فعل مع حرف الراء، يقول: «ومنها (المكزَّر) وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام. فَتَجَاوَى لِلصَّوْتِ كَالرَّخْوَةِ، وَلَوْ لَمْ يَكْرُرْ لَمْ يَجِرِ الصَّوْتُ فِيهِ - وهو الراء»⁽⁴⁾.

ويعلل سيبويه بحركة اللسان متخذاً منها سبباً لصفة الحروف كما فعل في صفتي الإطباق والانفتاح، ولكنه لم يبدأ بتعليل صفة الإطباق التي ذكرها أولاً في كلامه، وإنما بدأ بتعليل صفة الانفتاح التي جاءت بعد صفة الإطباق وهي

(1) المصدر السابق، ص 435.

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص 435، 436.

(4) المصدر السابق، ص 435.

المخالفة لها، ثم عاد بعد هذا ليتحدث عن صفة الإطباق معللاً لسر وصفها بهذه الصفة مفرقاً بين الحروف المطبقة وما قد يبدو من الحروف أنه يستحق هذا الوصف كالـدال والزاي، متخذاً من وضع اللسان بحصر الصوت عند نطق الحرف سبيلاً للتفرقة، فعند وضع اللسان في نطق الحروف المطبقة ينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، أما الدال والزاي فالصوت ينحصر في موضع هذه الحروف، فحروف الإطباق لها موضعان من اللسان بحصر الصوت ليس لغيرها، يقول سيبويه: «ومنها (المُطَبَّقةُ والمُنْفَتِحَةُ). فأما المُطَبَّقةُ فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

والمنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تُطَبِّقُ لشيءٍ منهن لسانك، ترفعه إلى الحَنَكِ الأعلى.

وهذه الحروفُ الأربعةُ إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذَى الحَنَكِ الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحَنَكِ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحَنَكِ إلى موضع الحروف.

وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما يَنحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن.

فهذه الأربعةُ لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحَضَرِ الصَّوت.

ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولَخَرَجَتِ الضادُ من الكلام، لأنه ليس شيءٌ من موضعها غيرها⁽¹⁾.

وسيبويه يؤكد أن صفة الإطباق هي التي نتج عنها وجود هذه الأصوات الأربعة في العربية الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، فلولا صفة الإطباق لما كان لهذه الحروف من وجود في العربية «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً،

(1) المصدر السابق، ص 436.

والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولَخَرَجَتِ الصادُ من الكلام، لأنه ليس شيءٌ من موضعها غيرها»، وسيبويه لا يذكر صفات الحروف اعتباراً وإنما يذكرها لغاية منهجية صوتية فهو يذكرها تمهيداً لذكر ما يحسن فيه الإدغام وما لا يحسن وما يجوز فيه ذلك وما لا يجوز، وما يُبدل من هذه الحروف وما يُدغم فراراً من الثقل، وهذه العلة - أعني الفرار من الثقل - هي من أكثر العلل دوراناً في كتاب سيبويه في عموم تعليقاته اللغوية، وهي من العلل الاستعمالية، كما ذكر سيبويه صفات الحروف لِيُفَرِّقَ ما يُخَفَى من هذه الحروف وهو بزنة المتحرك، يقول سيبويه: «وإنما وصفتُ لك حروفَ المُعْجَم بهذه الصفات لتعرف ما يَحْسُن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يَحْسُن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تُبدله استقلاً كما تُدغم، وما تُخفيه وهو بزنة المتحرك»⁽¹⁾.

وقد لاحظنا أن ما ذكره سيبويه عن عدد الحروف، وعن مخارجها، وعن صفاتها، وما أورده من علل بهذا الصدد له طابع خاص يقوم على الملاحظة الشخصية معتمداً على الحواس من سمع وبصر في إirاده للعلل وتوضيحه لها، متخذاً من التجربة العملية سبيلاً لتعليل وتوضيح ما يقول، وهذا ما دعانا إلى القول - في بداية الفقرة - بأن تعليقات سيبويه في ميدان الأصوات تعد من العلل الاستعمالية فهذه العلل كما عرضنا لها تبتعد عن الافتراضات كافتراض أصل مقدّر، ولا يلجأ سيبويه في هذه العلل إلى إجراء قياس بعقد المشابهة مثلاً، فهي علل قامت على الوصف، وسيبويه يؤكد بمثل هذه التعليقات أن علم الأصوات - وإن لم يطلق عليه هذا المصطلح - هو «دراسة عملية لموضوع مدرك بالحواس لأن حاسة النظر ترى من حركات الجهاز النطقي حركة الشفتين والفك الأسفل وبعض حركات اللسان، ثم ترى كذلك بعض الحركات المصاحبة التي تقوم بها عضلات الوجه وحاسة السمع تدرك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات العضوية فتميز انحباس الهواء وتسريجه بعد انحباسه واحتكاكه بأعضاء الجهاز

(1) المصدر السابق الصفحة نفسها.

النطقي بسبب تضيق المجرى عند نقطة معينة من هذا الجهاز وحرية مرور الهواء عند عدم الحبس والتضيق واختلاف قيمة الصوت عند اختلاف شكل حجرة الرنين وكون النطق مجهوراً حيناً ومهموساً حيناً آخر وهلم جرا⁽¹⁾.

2 - التعليل لظاهرتي الإدغام والإظهار:

وبعد أن درس سيبويه عدد الحروف ومخارجها وصفاتها معللاً - انتقل إلى درس الإدغام معللاً وموجهاً، والإدغام بأثره التقدمي أو الرجعي⁽²⁾ وسيلة من وسائل الاقتصاد اللغوي، وتوخيه يحقق الانسجام الصوتي الذي يلجأ إليه المتحدثون باللغة، ويستعمل المتحدثون باللغة الإدغام قراراً من الثقل، وسيبويه يعلل هذه الظاهرة موجهاً الحديث إلى مخاطب مفترض يذكّره بما ثبت من أنّ الناطقين بهذه اللغة يكرهون توالي خمسة حروف متحركات استقلاً، ويعضد سيبويه كلامه بما ثبت في تأليف الشعر حيث لا تتوالى خمسة حروف متحركات.

وإذا كان الإدغام ظاهرة لغوية فإنّ الإظهار ظاهرة لغوية تقابل الإدغام، وليس من علة عند سيبويه للإظهار - وهو ما يسميه البيان - سوى أنه لغة أهل الحجاز، وقد وصفه بالجيد، يقول سيبويه: «فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحرّكين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً. ألا ترى أنّ بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استقلاً للمتحرّكات مع هذه العدة، ولا بُدّ من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عُلَيْط؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف.

ومما يدلّك على أنّ الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنّه لا يتوالى في تأليف

(1) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973 م، ص 48.

(2) د. إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 8، 1990، ص 71، 70.

الشِّغْر خمسة أحرف متحرّكة، وذلك نحو قولك: جَعَلَ لَكَ وفعل لَكَ وفعل
لَيْد. والبيان في كلِّ هذا عربيّ جيّد حجازيّ⁽¹⁾.

وقرب مخارج الحروف علةٌ من علل الإدغام عند سيبويه؛ فقرب المخارج
أدعى إلى وجود ظاهرة الإدغام لأنها تحقق الانسجام الصوتي وإذا كان الإدغام
يحسن في الحروف المتقاربة المخارج فإنّ الإظهار يحسن في الحروف التي من
مخرج واحد، ولكنها ليست بأمثال، فإذا كانت هذه الحروف ليست من مخرج
واحد فإنّ الإظهار يزداد حسناً، فبعد المخارج علة للإظهار كما أنّ قرب
المخارج علة للإدغام، يقول سيبويه في باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي
هي من مُخْرَج واحد: «والحروف المتقاربة مخارجُها إذا أدغمت فإنّ حالها حالُ
الحرفين اللذين هما سواءٌ في حُسْن الإدغام وفيما يزداد البيان فيه حُسناً، وفيما
لا يجوزُ فيه إلا الإخفاء وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان.

فالإظهار في الحروف التي من مُخْرَج واحد وليست بأمثالٍ سواءٍ أحسنُ،
لأنها قد اختلفت وهو في المختلفة المَخَارِج أحسنُ، لأنها أشدُّ تباعداً وكذلك
الإظهار كلما تباعدت المخارجُ ازداد حسناً⁽²⁾.

وإذا كان من شأن الحروف أن يدغم بعضها في بعض - إذا كانت متماثلة
أو متقاربة - فإنّ سيبويه لا يترك الأمر على إطلاقه لأنّ العرب قد تعاملت مع
بعض الحروف بطريقة تختلف عن عامة الحروف، فالعرب لم تدغم الهمزة في
مثلها ولا فيما يقاربها لأنّ أمر الهمزة التغير والحذف، فسيبويه يجعل من معاملة
العرب للهمزة بالتغير والحذف علةً لعدم إدغامها، والألف لا تدغم في مقاربها
كالهاء ولا تدغم في ألف مثلها؛ لأنّه لو فُعل بها الإدغام فأريد أن تكون كبقية
الحروف لما صارت الألف ألفاً، هذا ما يقول سيبويه، وهو يدل عند هذه النقطة
بالذات على أن سيبويه لا يعد الألف حرفاً إلا من الناحية النظرية، فالألف إذا

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 437.

(2) المصدر السابق، ص 445، 446.

أدغم في الألف «تَغَيَّرَتَا فكَانَتَا غَيْرَ الْفَيْنِ» كما أنَّ الحركة لا تدغم في الحركة، ونحن هنا لا نريد الادعاء بأن سيويه قد توصل إلى ما توصل إليه الدرس اللغوي الحديث من أنَّ الألف ليست سوى حركة طويلة، ولكننا نريد القول إنَّ سيويه عند حديثه حول هذه النقطة لم يكن مخالفاً لنتائج الدرس اللغوي الحديث في هذه المسألة⁽¹⁾ عندما علل لعدم إدغام الألف في الألف بأنهما لو أدغمتا كبقية الحروف لما كانتا ألفين، أما تشبيه سيويه عدم إدغام الألف بعدم إدغام الهمزة فهو تشبيه في مطلق الظاهرة، يقول سيويه: «ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة، ... وكذلك الألف لا تُدغم في الهاء ولا فيما تُقاربه، لأن الألف لا تدغم في الألف لأنهما لو فُعل ذلك بهما فأجرينا مجرى الدالين والتاءين تَغَيَّرَتَا فكَانَتَا غَيْرَ الْفَيْنِ، فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة، فهي نحو من الهمزة في هذا، فلم يكن فيهما الإدغام كما لم يكن في الهمزتين»⁽²⁾.

ويعلل سيويه لإدغام الحرف بكثرته في الكلام، وكثرة الكلام من العلل كثيرة الدوران في كتاب سيويه. ويمكن - من وجه - تصنيفها ضمن العلل الاستعمالية؛ لأنَّ كثرة الكلام تجعل المستعمل للغة يجنح إلى الخفة، والخفة من العلل الاستعمالية. ويمكن عدها - من وجه آخر - من العلل التحويلية؛ لأنها تقوم على افتراض أصل محذوف مقدَّر، وافتراض الأصل المحذوف المقدَّر نعه من العلل التحويلية، ثم يضيف إلى هذه العلة علة أخرى، وهي اتحاد المخرج أو قربه بين الحرفين المدغمين، وذلك كما في لام المعرفة وما يدغم فيها من الحروف، يقول سيويه: «و (لام المعرفة) تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام؛ وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ واللام من طَرَف اللسان. وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها حروفُ

(1) د. كمال محمد بشر: علم اللغة العام (الأصوات). دار المعارف، ط 7، 1980، ص

(2) سيويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 446.

طَرَفِ اللسان، وحرفان يخالطان طَرَفِ اللسان. فلَمَّا اجتمعَ فيها هذا وكثرَها في الكلام لم يَجْزِ إلَّا الإدغام، كما لم يَجْزِ في يَرَى إذ كَثُرَ في الكلام، وكانت الهمزة تُستقل، إلَّا الحذف. ولو كانت يَنأى وَيَنَالُ لكانت بالخيار.

والأحد عشرَ حرفاً: النون، والراء، والذال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال.

واللذان خالطاهما: الضاد والشين، لأنَّ الضاد استطالت لرخاوتها حتَّى اتصلت بمُخرج اللام. والشين كذلك حتَّى اتصلت بمُخرج الطاء.

وذلك قولك: الثُّعْمَان، والزَّجْلُ؛ وكذلك سائر هذه الحروف⁽¹⁾.

ويعمل سيبويه للإدغام ولعدم الإدغام بمخرج الحرف ووضعه من الفم، والعلة الجامعة عند سيبويه في هذا الباب - هي أنَّ أصل الإدغام لحروف الفم، لكثرتها في الكلام، وعلى هذا التعليل لا تدغم الفاء في الباء لأنَّها من باطن الشِّفَةِ السُّفلى، وأطراف الثَّنَايا العُلَى وانحدرت إلى الفم. وتدغم الباء في الفاء لتقاربهما ولمضارعتها للفاء، يقول سيبويه: «والفاء لا تدغم في الباء لأنَّها من باطن الشِّفَةِ السُّفلى وأطراف الثَّنَايا العُلَى وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثَّنَايا مُخْرَجَ الثَّاء؛ وإنَّما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنَّها أكثرُ الحروف، فلَمَّا صارت مضارعة للثَّاء لم تدغم في حرف من حروف الطَّرْقَيْنِ، كما أنَّ الثَّاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: اعْرِفْ بَدْرًا. والباء قد تدغم في الفاء للتقارب، ولأنَّها قد ضارعت الفاء فقيوث على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم، وذلك قولك: اذْهَبْ فِي ذلك؛ فقلبت الباءَ فاءً كما قلبتَ الباءَ ميمًا في قولك اصْحَمْطَرًا»⁽²⁾.

ويعمل سيبويه عدم إدغام الحرف في مقاربه وذلك بصفة الحرف كما فعل مع الباء والواو الليتين يقول سيبويه: «ولا تدغم الباء وإن كان قبلها فتحة، ولا

(1) المصدر السابق، ص 457.

(2) المصدر السابق، ص 448.

الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة، لأنَّ فيهما ليناً ومَدّاً، فلم تُقَوَّ عليهما الجيم والباء، ولا ما لا يكون فيه مَدٌّ ولا لينٌ من الحروف، أن تجعلهما مدغمتين، لأنهما يُخرجان ما فيه لينٌ ومدٌّ إلى ما ليس فيه مَدٌّ ولا لينٌ⁽¹⁾.

ويدخل في هذا المضمار تعليل سيبويه عدم إدغام الحرف في الحرف بصفة الحرف المراد إدغامه، فالراء لا تدغم في اللام والنون؛ لأنَّ الراء مكررة ولأنَّها متفشية، والتفشي هو حرف استطال في مخرجه حتى اختلط أو كاد يختلط من حيث المخرج بحرف آخر، يقول ابن الجزري: «وحرف التفشي - هو الشين اتفاقاً لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين والياء والتاء والميم»⁽²⁾.

فإدغام الراء في اللام والنون يخلُ بنطقها كما أنَّ الطاء لا تُجعل مع التاء تاءً خالصةً لأنَّ الطاء مطبقة والتاء مفتحة وسيبويه يذكر الطاء والتاء هنا على سبيل الاستئناس، فإذا عكس الأمر، وذلك بأن أدغمت اللام والنون في الراء وقع الإدغام لتقاربهنَّ، فالإدغام لا يخلُ بهن في النطق، لأن اللام والنون ليستا مكررتين ولا متفشتين، يقول سيبويه: «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنَّها مكررة، وهي تَفْشَى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يُجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرَّر. ويقوِّي هذا أنَّ الطاء وهي مطبقة لا تُجعل مع التاء تاءً خالصةً لأنَّها أفضلُ منها بالإطباق، فهذه أجدر أن لا تدغم إذ كانت مكررة. وذلك قولك: أُجْبِرْ لِبَطَّةٍ، واختَزْ نَقْلاً. وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء، لأنَّك لا تُخلُ بهما كما كنت مُخلّاً بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهنَّ، وذلك: هَرَأَيْتَ، ومَرَأَيْتَ»⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 446.

(2) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، ج 1، ص 205.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 448.

ويعلل سيبويه لعدم الإدغام باتحاد الحرفين في المخرج والصفة كما هو الحال في عدم إدغام الشين في الجيم، يقول سيبويه: «والشِينُ لا تدغم في الجيم، لأنَّ الشين استطال مُخْرَجُهَا لِرَخَاوَتِهَا حَتَّى اتَّصَلَ بِمُخْرَجِ الطاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشي، فكرهوا أن يُدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء، فيما ذكرتُ لك. وذلك قولك: افرشْ جَبَلَةً. وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرتُ لك في الراء، وذلك آخرُ شَبَّاهٍ⁽¹⁾».

وقد يسوق سيبويه العلل في درسه الصوتي لظاهرتي الإدغام والإظهار مبتدئاً بعلّة السماع عن العرب متخذاً إياها مدخلاً لما يورده من العلل ثم يستعين بما يجمع بين الحرفين المدغمين مبيناً أن الفرق بين الحرفين المدغمين - بعد اتحادهما في المخرج وإحدى الصفات - فرق يسير كالتاء والذال مثلاً فهما حرفان شديدان ليس بينهما من فرقٍ سوى أن الذال مجهورة، والتاء مهموسة، وعلى هذا فصفة الشدة هي التي تُراعى عند إرادة تبين الحرف، والإظهار في مثل هذه الحالة ممكن، ولكنه يؤدي إلى الثقل لأنَّ اللسان يلزم مواضع مثل هذه الحروف لا يتجافى عنها، ثم يعرض لحالة مشابهة للحالة التي تناولها وفيها يكون الإظهار أحسن كحالة التقاء الميم بالباء في قولنا: اضْحَبْ مَطَرًا ففي هذه الحالة التقت الميم بالباء، وهما حرفان شديدان، ومع هذا فالإظهار فيهما أحسن، يعلل سيبويه هذه الظاهرة ويررها باستعانة الميم بصوت الخياشيم، وهي بهذا تشبه النون، داعياً في خاتمة حديثه في هذا الموضع إلى إجراء التجربة العملية، يقول سيبويه: «ومما أخلصت فيه الطاء تاء سَمَاعاً من العرب قولهم: حُنُّهُمْ، يريدون: حُطَّتْهُمْ».

والتاء والذال سواء، كلُّ واحدةٍ منهما تدغم في صاحبتهما حتى تصير التاء دالاً والذال تاء، لأنَّهما من موضع واحد، وهما شديدتان ليس بينهما فرق إلاّ

(1) المصدر السابق، ص 448، 449.

الجهر والهمس، وذلك قولك: انْعُدْ لَآمًا، وانْقُذْ تَلْكَ فتُدغم.

ولو بَيَّنْتَ فقلت: اضِطْ دُولَامًا، واضِطْ تَلْكَ، وانْقُذْ تَلْكَ، وانْعُتْ دُولَامًا لجَاز. وهو يثقل التكلم به لشِدَّتْهُنَّ، وللزوم اللسان موضعَهُنَّ لا يَتَجَانَى عَنْهُ.

فإن قلت: أقول اضْحَبْ مَطْرَاءً، وهَمَّا شديدتان، والبيانُ فيهما أحسن؟ فإنما ذلك لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فصارعت النونَ. ولو أَمْسَكَتْ بَأَنفِكَ لرَأَيْتَهَا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلُهَا⁽¹⁾.

ويعمل سيبويه لوقوع الإدغام بتقارب المخرجين بين الحرفين المدغمين وبتأحادهما في الصفة كما هو الحال في إدغام النون مع الراء وإدغامها مع اللام، يقول سيبويه: «النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طَرَفِ اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك قولك: مِنْ رَاشِدٍ وَمَنْ رَأَيْتَ. وتدغم بِغْنَةً وبلا غُنَّةً. وتدغم في اللام لأنها قريبةٌ منها على طَرَفِ اللسان، وذلك قولك: مَنْ لَكَ. فإن شئتَ كان إدغاماً بلا غُنَّة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئتَ أدغمت بِغْنَةً لأنَّ لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله؛ لأنَّ الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نَصِيبٌ فَيَغْلِبَ عَلَيْهِ الاتفاق⁽²⁾».

وتأسيساً على هذا الكلام فقد برر ظاهرةً من ظواهر العمى اللغوي فالألثغ بالراء ينطقها ياءٌ والألثغ باللام ينطقها ياء كذلك؛ لأنَّ الياء أقربُ الحروف إلى الراء واللام، يقول وهو يتحدث عن إدغام النون مع الياء كما أدغمت مع الواو: «وتدغم النون مع الياء بِغْنَةً وبلا غُنَّةً لأنَّ الياء أَخْتُ الواو، وقد تدغم فيها الواو فكأنَّهما من مخرج واحد، ولأنه ليس مُخْرَجٌ من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الراء من الياء. ألا ترى أنَّ الألثغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألثغ باللام؛ لأنَّ الياء أقربُ الحروف من حيث ذكْرْتُ لك إليهما⁽³⁾».

(1) المصدر السابق، ص 460، 461.

(2) المصدر السابق، ص 452.

(3) المصدر السابق، ص 453.

ويعرض سيبويه لظاهرتي الإدغام والإظهار فيتناولهما من خلال استعمالات العرب المختلفة مفضلاً للاستعمال الحجازي واصفاً لغة الحجازيين بالقديمة الجيدة كما فعل في سكون المثليين في حالة الجزم، فالحجازيون يقولون: أَرْدُدْ بالإظهار بينما يقول التميميون: رَدَّ بالإدغام، وعلى الرغم من أنه يفضل لغة الحجازيين ويصفها بالقديمة الجيدة، يعلل ما جاء عن اللغة التميمية ويوجهه، فالتميميون يدغمون الدالين في أَرْدُدْ فيقولون: رَدَّ لأنَّ مثل هذه الكلمة تدركها الشنية، والنون الخفيفة والثقيلة، والألف واللام، وألف الوصل، كما يقول سيبويه، وسيظل وصف سيبويه للغة الحجازية بالقديمة الجيدة كلاماً غامضاً؛ إذ لا يُعرف المعيار الذي بنى عليه سيبويه هذا الوصف، والإدغام يعد من الظواهر المنتشرة بين البدو في جزيرة العرب، أما الإظهار - وهو ما يسميه سيبويه أحياناً بالبيان - فهو سمة من سمات التحضر، وينو تميم في عمومها قبيلة بدوية من قبائل وسط الجزيرة، والحجاز من الأقاليم المتحضرة في جزيرة العرب⁽¹⁾، يقول سيبويه: «ودعاهم سكونُ الآخر في المثليين أن يَبَيَّنَ أهلُ الحجاز في الجزم فقالوا أَرْدُدْ ولا تَرْدُدْ. وهي اللغة العربية القديمة الجيدة. ولكنَّ بني تميم أدغموا ولم يشبَّهوها بِرَدَدَتْ، لأنَّه يدركها الشنية، والنون الخفيفة والثقيلة، والألف واللام وألف الوصل، فَتَحَرَّكَ لَهْنٌ»⁽²⁾.

والناطقون باللغة وهم يشدون التخفيف - والإدغام من ظواهر التخفيف - قد يلجؤون إلى وسيلة أخرى وهي الإبدال كإبدال التاء طاء إذا كانت مسبوقة بالصاد لما بين الصاد والطاء من اتحاد في صفة الإطباق، كقولنا: مُصْطَبِّرٌ والأصل: مصتبر، وقد فعلت العرب هذا طلباً للتخفيف حين تقارب الحرفان، والعرب فعلت كلَّ هذا ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملُهم من وجهٍ واحد وهو ما يُعرف في الدرس اللغوي الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي وسيبويه يشير إلى أنَّ العرب قد لجأت إلى مثل هذا الإبدال

(1) د. إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 71، 72.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 473.

حيث لم يصلوا إلى الإدغام، يقول سيبويه: «وقالوا في مُفْتَعِلٍ من صَبَرْتُ: مُضْطَبِرٌّ، أرادوا التخفيف حين تقاربوا ولم يكن بينهما إلّا ما ذكرت لك يعني قُرب الحرف، وصارا في حرفٍ واحد. ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا أَلَسْتَهُمْ في ضربٍ واحد من الحروف، وليكون عَمَلُهُمْ من وجهٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام»⁽¹⁾.

فهذا الإبدال يحدث تعويضاً عن الإدغام كما يفهم من عبارات سيبويه، وهذا الإبدال الذي يتحدث عنه سيبويه لا يتم بمحض المصادفة وإنما له ما يبرره كما يقرر الدرس اللغوي الحديث، «ومن الحقائق المسلمة أن ظاهرة (الإبدال) بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة... فالأصوات تلتقي في خصائص مشتركة، وتتباعد بخصائص أخرى، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر، سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة، أم في شكل حلوله محله.

والأساس الأول في القرابة الصوتية كون كلا الصوتين المتبادلين من (الصوامت)، أو من جنس الحركات (الذي يشمل الحركات وأشباهها).

فالصوامت ذات طبيعة مشتركة، ناتجة من أنها جميعاً تنشأ من اعتراض طريق الهواء المندفع من الرئتين إلى خارج الفم، على حين تنشأ الحركات دون اعتراض، فهي أصوات انطلاقية. فالأصوات الاعتراضية (أي: الصوامت) يمكن التبادل بينها، وكذلك الحركات تتبادل فيها بينها... والأساس الثاني في القرابة الصوتية هو الاتحاد أو التقارب في المخرج، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين، فهذا المكان هو النقطة التي يتكون عندها الصوت»⁽²⁾.

(1) المصدر السابق، ص 467.

(2) د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1400 هـ - 1980 م، ص 168.

3 - التعليل لظاهرة الإقلاب :

الإقلاب ظاهرة من الظواهر الصوتية التي يقصد منها تخفيف الجهد، وهي من الظواهر التي تعرض لصوت النون إذا التقى بصوت الباء وكان صوت النون ساكناً، ففي هذه الحالة تقلب النون ميماً، وقد عرض سيبويه لهذه الظاهرة، وعُرِفَتْ في كتب القراءات. غير أنَّ ثمة خلافاً بين عرض سيبويه لهذه الظاهرة وعرض القراء لها، فسيبويه يعرضها ضمن ظاهرة الإدغام، أمَّا القراء فيعرضون هذه الظاهرة ضمن أحكام النون الساكنة والتنوين، فالنون الساكنة والتنوين تعرض لهما أربعة أحكام: الإظهار، والإدغام، والإقلاب، والإخفاء، يقول ابن الجزري: «وأما الحكم الثالث وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام»⁽¹⁾.

وعوداً على سيبويه فقد كان يعرض ظاهرة الإقلاب ضمن حديثه عن الإدغام، فالنون إذا التقت مع الباء تُقلب ميماً؛ لأنَّ بين صوتي النون والميم اقتراباً شديداً من حيث إنهما يتصفان بالغنة، فكأنَّ إقلاب النون قد حدث طلباً للإدغام لأنَّ النون قد ضعفت واعتلت لمَّا وقعت قبل الباء غير أنَّ الإدغام لا يتألَّى بين النون والباء لما بينهما من اختلاف في المخرج ولأنَّ الباء لا تتصف بالغنة؛ لذا فقد جاء قلب النون ميماً تعويضاً عن الإدغام، لأنَّ الميم أقرب الأصوات إلى صوت النون من حيث إنَّ الصوتين متصفان بالغنة، ولأنَّ الميم من نفس مخرج الباء.

وقد شبه سيبويه هذه الحالة بإدغام صوت النون بما قرب من الراء في الموضع، فهو هنا يتخذ من الشبهة علةً لتقرير المسائل والشبه من العلل القياسية، يقول سيبويه: «وتُقلَّب النون مع الباء ميماً لأنَّها من موضع تَعْتَلُّ فيه النون، فأرادوا أنَّ تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما

(1) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، ج 2، ص 26.

قرب من الراء في الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا النون بآء بعدها في المخرج، وأنها ليست فيها عُنَّةً. ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم، وذلك قولهم: مَمْلِكٌ، يريدون: مَنْ يَكُ، وشَمْبَاءٌ وَعَمْبِيرٌ، يريدون شنباءً وَعَمْبَرًا⁽¹⁾.

4 - التعليل لظاهرة الإخفاء:

تعرّض سيويه في درسه الصوتي لظاهرة الإخفاء، والإخفاء هو الحالة الوسطى بين الإدغام والإظهار⁽²⁾، فالنون مع سائر حروف الفم تكون حرفاً خفياً وعلى هذا فلا مخرج النون قد تحوّل من حافة اللسان من أدناها إلى متهى طرف اللسان، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الشايبا - كما حدده سيويه - إلى الخياشيم، وذلك طلباً للخفة حتى لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، ومثل هذه العبارة التي نجدها عند سيويه في هذه المواضع تشير إلى ما عرفه الدرس اللغوي الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، وعبارة سيويه تشير هنا إلى الاقتصاد في جهد العضل الذي يتج عنه تخفيف الجهد اللغوي⁽³⁾، وقد فعل العرب كلّ هذا حيث أمنوا اللبس، وأمن اللبس من العلل الدلالية؛ لأن أمن اللبس يعني وضوح المعنى وعدم غموضه، فالنون في حالة تحوّل مخرجها لا تلبس بغيرها من الحروف إذ لا يوجد في موضع الخياشيم حرف سواها، يقول سيويه: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مُخْرَجٌ من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم كان أخفّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العِلْمُ بها أنها نون من ذلك الموضع

(1) سيويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 453.

(2) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، ج 1، ص 222.

(3) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 106.

كَالْعِلْمِ بِهَا وَهِيَ مِنَ الْفَمِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ حَرْفٌ يَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ غَيْرُهَا، فَاخْتَارُوا الْخِفَّةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَبْسٌ، وَكَانَ أَصْلُ الْإِدْغَامِ وَكَثْرَةُ الْحُرُوفِ لِلْفَمِّ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَنْ كَانَ، وَمَنْ قَالَ، وَمَنْ جَاءَ⁽¹⁾.

5 - التعليل للظواهر اللهجية:

مع أننا نؤثر استعمال لغة بدلاً من لهجة عند الحديث عن لغات العرب المختلفة؛ لأننا نتعامل مع كتاب تراثي قديم، ومهمتنا تتجلى في الكشف عن مصطلحاته ومسائله كما كان يحددها سيبويه بلغة عصره، فإننا في هذا المقام أثرنا استعمال لهجة بدلاً من لغة لما نشعر به من خوف الالتباس بين مفهوم اللغة ومفهوم اللهجة.

ويعلل سيبويه للظاهرة اللهجية متخذاً من التأثير التقديمي سبيلاً لهذا التعليل، فالصاد في كلمة مصدر مثلاً قد تشم زايأً لأن الدال التي بعدها مجهورة فبناسبها أن يكون ما قبله حرفاً مجهوراً، وقد فعلت العرب هذا ولم تقلبها زايأً خالصة في بعض اللهجات، كما فعلت في تاء اضطير التي قلبتها طاء؛ لأنّ الصاد مطبقة فهي تؤثر فيما بعدها وتقربها إليها قرابة شديدة، إلا أن هناك من العرب من يقلبها زايأً خالصة والتعليل الجامع عند سيبويه لهاتين الظاهرتين هو أن يخففوا على ألسنتهم وليكون الكلام من وجه واحد، وعلى هذا فسيبويه يعلل للذين يُسمون الصاد زايأً ويعلل في ذات الوقت للذين يجعلونها زايأً خالصة، يقول سيبويه: «فأما الذي يُضارَعُ به الحرف الذي من مُخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال. وذلك نحو: مَضْدَرٍ، وَأُضْدَرٍ، والتصدير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في افتَعَلَ فلم تدغم الصاد في التاء لحالها التي ذكرتُ لك. ولم تدغم الدال فيها ولم تُبدل لأنها ليست بمنزلة اضْطَبَّرَ وهي من نفس الحرف. فلما كانت من نفس الحرف أُجريت مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مَدَدَت، فجعلوا

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، جـ 4، ص 454.

الأول تابعاً للآخر، فصارَعُوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مُطبعة، ولم يبدلوا زايًا خالصةً كراهيةً الإجحاف بها للإطباق، كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا.

وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصةً، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام. وذلك قولك في التصدير: التزدير، وفي القصد، الفرد، وفي أصدَرْتُ: أزدَرْتُ.

وإنما دعاهم إلى أن يقرّبوها ويبدلوها أن يكون عمَلُهم من وجهٍ واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال الدال صاداً، لأنها ليست بزيادة كالتاء في افتَلَّ. والبيان عربيٌّ⁽¹⁾.

وإذا كان سيويه يتخذ - كما لاحظنا في النص السابق - من صفة الحرف اللاحق سبباً وعلة للإشمام أو القلب فقد يعلل متخذاً من مخرج الحرف اللاحق سبباً لقلب الحرف السابق معتمداً على التجربة العملية لتوضيح ما يقول، فالسين تُقلب صاداً إذا جاءت قبل القاف فنقول صُفْتُ بدلاً من سقت، ذاكراً صفة الحرف المبدل من السين وهو الصاد، وصفته هي الإطباق، مشبهاً لهذه الحالة بحالة اصطبر التي قلبت فيها التاء طاءً خالصةً لمجاورتها للصاد، والعرب تلجأ إلى هذا الإبدال بناءً على ما استقر في نظامها اللغوي، وليكون الكلام من وجه واحد، وعليه فلم يبالوا ما بين الحرفين (الصاد والقاف في هذه الظاهرة) من الحواجز - على حد عبارة سيويه -؛ لأنّ الصاد مهموسة رخوة، والقاف شديدة مجهورة عند القدماء، بهذا يحدث التمازج الصوتي وفق أنظمة العرب في كلامها، يقول سيويه في باب ما تُقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات: «تقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُفْتُ، وصَبْتُ. وذلك أنها من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتَصَعَّدَتْ إلى ما فوقها من الحَنَك الأعلى.

(1) المصدر السابق، ص 477، 478.

والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حَنَكَيْك فبالفت ثم قلت: قَقَّ قَقَّ، لم ترَ ذلك مُخِلًّا بالقاف. ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أُخِلَّ ذلك بهنَّ. فهذا يدلُّك على أن مُعْتَمَدَهَا على الحَنَك الأعلى. فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف، ليكون العَمَلُ من وجه واحد، وهي الصاد، لأنَّ الصاد تَصَعَّدُ إلى الحَنَك الأعلى للإطباق، فشَبَّهوا هذا بإبدالهم الطاء في مُضْطَرٍ والدالَّ في مُزْدَجِرٍ، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز؛ وذلك لأنها قلبتها على بُعد المُخْرَجِينَ. فكما لم يبالوا بُعْدَ المُخْرَجِينَ لم يبالوا ما بينهما من الحروف، إذا كانت تقوى عليها والمُخْرَجَان متفاوتان⁽¹⁾.

فحديث سيبويه عن مثل هذه الظاهرة حديثٌ عن الانسجام الصوتي الذي عرفته لغتنا ولاحظه أسلافنا الأوائل من علمائنا كالخليل وسيبويه، وقد «تحدث الخليل وسيبويه عما يسمى بالانسجام الصوتي في مثل قلب السين صاداً في كلمة مثل السويق، وقلب الصاد زائاً في بعض اللغات إذا كانت الصاد ساكنة وبعدها صوت مجهور مثل (يصدق) التي ينطقها بعضهم (يزدق) وعلا هذه الظاهرة بقولهما: (ليكون عمل اللسان من وجه واحد) ويعنيان بذلك الاقتصاد في الجهد العضلي»⁽²⁾.

وهكذا نرى بعد ما عرضناه من تعليقات سيبويه للمسائل الصوتية في الأبواب الأخيرة من كتابه التي أفرد الحديث فيها للدرس الصوتي - أنَّ سيبويه كان يتخذ من العلل اللغوية الاستعمالية - في الأعم الأغلب - سبيلاً لتقرير هذه المسائل، وقد كان مجموع هذه العلل يندرج ضمن المنهج الوصفي فهو يعتمد في سوق عله على جهاز النطق من حركة اللسان والشفيتين إلى غير ذلك جاعلاً من الملاحظة سبيلاً لتقوية عله، داعياً في بعض الأحيان إلى التجربة العملية لتمثل ما يقول متخذاً من مخارج الحروف ومن صفاتها أو منهما معاً وسائل تحليلية وطرقاً من طرق توجيهاته للمسائل الصوتية «وليس مهماً اتفاق ما توصل

(1) المصدر السابق، ص 479، 480.

(2) د. أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 106.

إليه الخليل وسيبويه مع ما توصل إليه الدرس الحديث ولكن المهم أنهما تناولا الأصوات اللغوية من مبدأ صحيح، وهو دراستها دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل وكان حرياً بهذا الذي قدمناه أن يؤدي إلى تطور كبير في الدرس اللغوي للعربية، وأن يغير كثيراً من شكل هذا الدرس على ما عرفناه في عصوره المتأخرة⁽¹⁾.

ولم يكن كل ما قلناه عن تعليل سيبويه للمسائل الصوتية مقصوداً على الأبواب الأخيرة التي أفردتها سيبويه لدراسة المسائل الصوتية فحسب، وإنما كانت هذه التعليقات ماثلة في كل مسألة من المسائل التي تكشف عن ملمح صوتي على نحو ما نجده في درسه لظاهرة الإمالة. والإمالة إن كنا نجدها تدرس ضمن مسائل الصرف في كتب الأسلاف فمن فضول القول إنها ظاهرة صوتية؛ لذا نجد تعليقات سيبويه لظاهرة الإمالة متطابقة تماماً مع ما أصّله وعلّل به للمسائل الصوتية في الأبواب الأخيرة من كتابه، يقول سيبويه في باب ما تعال فيه الألفات: «فالألفُ تُمالُ إذا كان بعدها حرفٌ مكسور. وذلك قولك: عَابَدٌ، وَعَالِمٌ، وَمَسَاجِدٌ، وَمَفَاتِيحٌ، وَعَذَاقِرٌ، وَهَابِلٌ».

وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَدَرَ، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقرّبها من الزاي والصاد التماس الخفة لأنّ الصاد قريبة من الدال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك. فالألف قد تُشبه الياء، فأرادوا أن يقرّبوها منها⁽²⁾.

وعلى هذا فإنّ الإمالة من الظواهر الصوتية التي يُقرّب من خلالها الصوت من الصوت لضرب من التخفيف، وابن يعيش يصرح بأن الغرض من الإمالة هو

(1) د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 131، 132.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 117.

تقريب الأصوات بعضها من بعض، يقول: «والفرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل وذلك إذا ولى الألف كسرة قبلها أو بعدها نحو عماد وعالم فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة ويميلون الألف نحو الياء فكما أن الفتحة ليست فتحة محضة فكذلك الألف التي بعدها لأن الألف تابعة للحركة فكانها تصير حرفاً ثالثاً بين الألف والياء ولذلك عدوها مع الحروف المستحسنة حتى كملت حروف المعجم خمسة وثلاثين حرفاً»⁽¹⁾.

والقصد من تقريب الأصوات بعضها من بعض إحداث الانسجام الصوتي الذي يحبه المستعملون للغة متحدثين كانوا أم مستمعين، «ويترتب على هذا الانسجام الاقتصاد في الجهد العضلي، وقد لمح ذلك سيويه وعلله بقوله: «ليكون عمل اللسان من وجه واحد» كما لاحظ ذلك بعض المحدثين واستشهد بما قاله سيويه على تلك الظاهرة، فقد عقد والتر ريمان Walter Ripman لذلك فصلاً ذكر فيه الانسجام، وكثيراً من وجوه تأثير الحروف على بعضها.

وما الإمالة إلا من هذا الضرب من الانسجام والتقريب... ففي الإمالة تقريب الألف من الياء، لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله، فتتافرا، ولهذا جنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وبهذا زال الثقل وحلّ محله الانسجام والتماثل»⁽²⁾ وإذا كان الهدف من مثل هذه الظواهر الصوتية هو التخفيف و«ليكون عمل اللسان من وجه واحد»، وهو ما يعلل به سيويه مثل هذه الظواهر فإن الإمالة تدرج ضمن هذا التعليل عند سيويه «ليكون عمل اللسان من وجه واحد» يقول سيويه عند حديثه عن الإمالة في باب الراء: «الراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا رايشدٌ، وهذا فراشٌ، فلم يميلوا، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين، فلما كانت كذلك قويث على نصب الألفات،

(1) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، ج 9، ص 54.

(2) د. أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث - القسم الأول في النظامين: الصوتي والصرفي، ص 276، 277.

وصارت بمنزلة القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح مضاعف، وإنما هو من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم.

وإذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء، لم تُعمل في الرفع والنصب، وذلك قولك: هذا جَمَّارٌ، كأنك قلت هذا فِعَالٌ. وكذلك في النصب، كأنك قلت: فِعَالًا، فغلبت ههنا فنصبت كما فعلت ذلك قبل الألف.

وأما في الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، لأنها كأنها حرفان مكسوران، فتميل ههنا كم غلبت حيث كانت مفتوحة، فنصبت الألف. وذلك قولك: مِن جَمَّارِكِ، وَمِنْ عَوَّارِهِ، وَمِنَ الْمُعَّارِ، وَمِنَ الدُّوَارِ، كأنك قلت: فُعَالٌ، وفِعَالٌ، وفِعَالٌ⁽¹⁾.

وهكذا نرى درساً صوتياً ينطلق من طبيعة اللغة، وقد كان درساً قائماً على الوصف كما سبق أن أشرنا وقد بذل الأسلاف - وفي مقدمتهم سيبويه - جهداً يحسب لهم في تأصيلهم للمسائل الصوتية فقد درسوها دراسة وصفية اعتمدوا فيها على ملاحظاتهم الشخصية وعلى ملكاتهم اللغوية وقد واجههم ما يواجه الطلبة في أي مجال من مجالات العلوم من الصعوبات والمعضلات التي تعرض للباحث في هذه المرحلة ولم يكن لدى أسلافنا ما لدى المحدثين من معامل وآلات تعينهم على البحث وتيسر لهم السبل⁽²⁾، وإنما كان معتمدهم على دقة أفهامهم وتوقد أذهانهم، فجاء الدرس الصوتي عند الأسلاف - وفي مقدمتهم سيبويه - ناضجاً وافياً بالغرض الذي أرادوه، ويمكننا أن نقول دونما مبالغة: إن الدرس الصوتي عند أسلافنا الأوائل يُعد مفخرة من مفاخر الثقافة العربية الإسلامية.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 136.

(2) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 49.

الفصل الرابع

التعليل للمسائل الصرفية في كتاب سيويه

الفصل الرابع

التعليل للمائل الصرفية في كتاب سيويه

توطئة

يدل مصطلح الصرف أو التصريف في اللغة على «التغير والتحويل من وجه لوجه أو من حال لحال - ولا يخرج ما في المعاجم العربية عن هذا المعنى»⁽¹⁾.

فإذا شئنا أن نحدّد مفهوماً دقيقاً لهذا المصطلح فنجد أنّ القدماء لا يخرجونه عن المفهوم اللغويّ الذي تُعرّف به كلمتا صرف أو تصريف، فهو في مجمله يدل على التغير والانتقال، فالمحققان لكتاب المنصف يقرران أخذاً من فهمهما لكلام بن جني وتلخيصاً لعبارته أنّ «التصريف عند المتقدمين وبلغه المتأخّرين هو:

1- قواعد يُعلّم بها ما في حروف الأسماء والصفات المتمكنة، والأفعال المتصرّفة من أصل، وزيادة، وحذف، وقلب وإبدال، وحركات وسكنات، وإدغام.

2- قواعد يعمل بها ذلك عند الاقتضاء.

ولا يستغني هذا العلم عن ذكر الأبنية، ولا عن مسائل التمرين، وإذا

(1) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيويه، منشورات مكتبة النهضة - بغداد، ط 1، 1965 م/ 1385 هـ، ص 23.

عددنا الأبنية، ومسائل التمرين من التصريف فالوضع لا يتغير⁽¹⁾.

فإذا ما سرنا مع كتب التراث فإننا لا نكاد نلاحظ تغييراً في مفهوم هذا المصطلح إلا في بعض التفاصيل، يقول الأشموني: «وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين، الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضرب من المعاني كالنصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول... والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف... فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك اهـ. ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، أما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها⁽²⁾.

ونحن نرى أن الدكتور خديجة الحديثي قد أصابت الحقيقة ذاتها عندما قسّمت الصرف من حيث دلالة المصطلح إلى معنيين عملي وعلمي، فَمَنْ نصّح كتب التراث التي تحدثت عن الصرف سواء التي خصصت للصرف أم التي جمعت بني النحو والصرف يجد لما ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي - من أنّ للصرف معنيين عملياً وعلمياً - ما يبرره، تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «وللصرف - اصطلاحاً - معنيان أحدهما عملي، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، واسمي المكان والزمان، والجمع، والنصغير، والآلة. والثاني علمي: وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء.

(1) أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج 3، ص 279.

(2) محمد بن علي الصّبّان: حاشية محمد بن علي الصّبّان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م. ج 4، ص 175، 176.

وقد تطرق القدماء إلى بحث الصرف وتعريفه، ولكنهم لم يوضحوا معناه توضيحاً كافياً ولم يقسموه إلى عملي وعلمي، ولكن الباحث يستطيع أن يتبين هذين المعنيين فيما جاء عنهم، وإن لم ينصوا عليهما، ويحددوا أصولهما وموضوعاتهما⁽¹⁾.

فإذا رמنا تعريفاً لمفهوم هذا المصطلح من داخل كتاب سيبويه فإننا نجد نصاً لسيبويه يعطي لهذا المصطلح بعض الفهم، يقول سيبويه: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجرى في كلامهم إلا نظيره من غير باب، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»⁽²⁾.

غير أن هذا النص لا يعطي مفهوماً كاملاً لمصطلح الصرف، فهو يتناول من علم الصرف المسائل التي تقوم على التمارين والرياضة فحسب، وعذر سيبويه أنه لم يقصد إلى تعريف الصرف.

وإذا كان سيبويه لم يضع مفهوماً محدداً يوضح دلالة مصطلح الصرف فقد تناول في كتابه الصرف من جميع جوانبه وعرض لجميع قواعده، أما حجم المادة الصرفية في كتاب سيبويه ومواقعها من الكتاب وموضوعاتها فقد عرضت لها الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها «أبنية الصرف في كتاب سيبويه»⁽³⁾.

وبعد هذه التوطئة الوجيزة التي أردنا أن نبين من خلالها دلالة مصطلح الصرف في كتب الأسلاف - ننتقل إلى الوسائل التعليلية لمسائل الصرف في كتاب سيبويه.

(1) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 23.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 242.

(3) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 80: 83.

الوسائل التعليلية لمسائل الصرف في كتاب سيبويه

أشرنا عند حديثنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى أننا اعتمدنا تصنيفاً لوسائل التعليل في كتاب سيبويه يحصرها في خمسة أصناف: علل استعمالية، وعلل تحويلية، وعلل تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية، وعلل قياسية، وعلل دلالية. وقدّمنا في حينها مدلولاً محدداً لكل صنف من هذه الأصناف الخمسة، ونذكر الآن الوسائل التعليلية التي كان يعلل بها سيبويه لمسائل الصرف انطلاقاً مما سبق تقريره.

أولاً: العلل الاستعمالية:

من العلل الاستعمالية التي كان يوردها سيبويه وكانت كثيرة الدوران في تعليقاته للاستعمال اللغوي:

1 - علة الثقل:

والثقل عند سيبويه يعني تماماً ما عناه الدرس اللغوي الحديث عندما جعل من قوانينه اللغوية ما يُعرف بقانون الاقتصاد اللغوي، فالمتكلم وفقاً لهذا القانون يخفف الجهد فيقتصد توفيراً للجهد واقتصاداً في تحريك العضل⁽¹⁾، ومن أهم الأجزاء التي يستخدمها المتكلم اللسان. وقانون الاقتصاد اللغوي أو الاقتصاد في الجهد العضلي، كما هو واضح ينسب هذا الفعل إلى مستخدم اللغة، وهو ما نجده عند سيبويه فهو ينسب الفعل إلى المتكلمين وهم هنا الجماعة العربية، نجد إشارات سيبويه غاية في الوضوح في مثل هذا الأمر، يقول سيبويه في باب التضعيف: «اعلم أن التضعيف يثقل على المستهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة

(1) فردينان دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرماضي، محمد الشاوش، محمد عجيبة، ص 225، 226.

على مثال الخمسة نحو ضَرَبَ، ولم يجزِ فَعَلُّ ولا فَعْلُلٌ إلا قليلاً، ولم يَنهَوْهُمُ على فُعَالِيل كراهية التضعيف، وذلك لأنه يثقلُ عليهم أن يستعملوا السَّتْهُمْ من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تبعاً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مُهْلَةً، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخفَ على السَّتْهُمْ مما ذكرت لك.

أما ما كانت عينه ولاؤه من موضع واحد فإذا تحركت اللام منه وهو فَعْلٌ الزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا مُثَلِّبٌ في لغة تميم وأهل الحجاز. فإن أسكنت اللام فإنَّ أَمَلَ الحجاز يجرونه على الأصل، لأنه لا يُسْكَنُ حرفان.

وأما بنو تميم فيسكنون الأوّل ويحرّكون الآخر ليرفعوا السَّتْهُمْ رفعةً واحدة وصار تحريكُ الآخر على الأصل، لثلا يسكن حرفان، بمتزلة إخراج الآخرين على الأصل لثلا يسكناء⁽¹⁾.

ونرى سيبويه أحياناً يسوق علة الثقل ويقررها بافتراض استعمال لم تستعمله العرب، وهو يصرح بهذا، لكنه يلجأ إلى مثل هذا الاستعمال الذي لم تستعمله العرب حتى يوضح معنى الثقل ويقرره، فكلمة (يوم) مثلاً هي من الفعل (يُمْتُ) وإن لم يُستعمل هذا الفعل عند العرب لأنهم إن استعملوه فسيجمعون بين الياء في الفعل المفترض يُمْتُ وياء مضمومة وهذا يؤدي إلى الثقل، يقول سيبويه في باب فُعِلَ من قَوَعَلْتُ من قلت وقَيْعَلْتُ من يَغْتُ: «وسألت عن اليوم فقال: كأنه من يُمْتُ وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم، كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل وياء تدخلها الضمة في يَفْعُلُ كراهية أن يجتمع في يَفْعُلُ ياءان في إحداهما ضمة مع المعتل. فلما كانوا يستثقلون الواو وخذّها في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تصرف الفعل. ومما جاء على فعل لا يُتكلّم به كراهية نحو ما ذكرت لك: «أَوَّلُ، والواوُ، وآءٌ وَوَيْحٌ، وَوَيْسٌ، وَوَيْلٌ، بمتزلة اليوم، كأنها من: وَلْتُ وَوِخْتُ، وَأَوْتُ، وإن لم

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 417، 418.

يُتَكَلَّمُ بها؛ تقديرها عُمْتُ من قولك: آءَةٌ؛ لما يجتمع فيه مما يستقلون⁽¹⁾.

والاعتلال في كلمة يوم جعل العرب لا تستعمل فعل يُمْتُ، فاعتلال الحرف سبب من الأسباب التي تجعل من الثقل علة في عدم الاستعمال ذلك أن الحرف المعتل حرف ضعيف هذا ما يقرره علماؤنا. فماذا يقول الدرس اللغوي الحديث عما سناه أسلافنا بالحروف المعتلة؟ يقول الدكتور الطيب البكوش: «أما الواو في يوم والياء في مثل مِيل فتكوّنان مع الفتحة السابقة لهما حركتين مزدوجتين هما: (سَوَ: aw - سَى: ay). فهذا الدور المزدوج يجعل هذين الصوتين ضعيفي الاستقرار، كثيري الحذف، سهلي الإدغام، وهو ما جعل النحاة العرب يصفونها بالاعتلال أي المرض⁽²⁾.

وقد يجسد سيبويه الثقل فيجعله شيئاً يُخَاف ويُفَرُّ منه، وأنا أزعم أن التعبير بالفرار من الثقل بدل كلمة ثقل إنما هي طريقة تعليمية يقصد منها جعل الشيء المعنوي في صورة الشيء المحسوس، يقول سيبويه في باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى: «ولا أراهم قالوا طائِيٌّ إلا فراراً من طَيْئِيٍّ وكان القياس طَيْئِيٍّ وتقديرها طَيْعِيٍّ ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زَيْبَةٍ زَبَانِيٍّ⁽³⁾.

فالعرب قالت طائِيٍّ بدلاً من طَيْئِيٍّ فراراً من الثقل: لأن العرب تكره توالي الأمثال والأشباه، قال ابن يعيش: «وقول سيبويه (لا أظنهم قالوا طائِيٍّ إلا فراراً من طَيْئِيٍّ) يريد فراراً من اجتماع الأمثال والأشباه وهو الياء والكسرة وياء النسب⁽⁴⁾. واللافت للنظر هنا استعمال سيبويه لحرف العين بدلاً من الهمزة في مثل كلمة (طَيْئِيٍّ) وتقديرها عنده (طَيْعِيٍّ)، وليس معنى هذا أن كلمة طَيْعِيٍّ هي

(1) المصدر السابق، ص 374.

(2) د. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله - تونس، ط 3، 1992، ص 53، 54.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 371.

(4) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، ج 5، ص 147.

النموذج الأصلي للكلمة طينّي، وإنّما تقدير العين عنده مسألة متعلّقة بوضوح الصوت، فصوت العين أوضح من صوت الهمزة، وهذه الظاهرة نلاحظها في كتاب سيبويه في الكلمات التي يوجد بها صوت الهمزة من مثل، شنوءة تقديرها شنوءة (ج 3، ص 339).

امرئّي تقديرها امرئّي (ج 3، ص 368).

طينّي تقديرها طينّي (ج 3، ص 371).

أؤثّ تقديرها عُثّ (ج 4، ص 374).

مع ملاحظة أنّ الكلمة الأخيرة أؤثّ وتقديرها عُثّ استعمال مفترض لم يأت عن العرب، فالتقدير هنا يرتبط بجانب صوتي يُقصد به التوضيح والإنهاك⁽¹⁾.

وقد يعرض سيبويه لعلّة الثقل فيبين الثقل في صورة الشيء المكروه الذي تنفر منه الطباع وتجنبه النفوس، فالعرب قد يقل في كلامها استعمال ما من الاستعمالات ليس لأنّه يخالف سلامة الأساليب وصوغ الكلمات، وإنّما لأنّ هذا الاستعمال يؤدي إلى شعور بالاستثقال والعرب تكره الثقل، يقول سيبويه في باب ما شدّ من المعتل على الأصل: «واعلم أنّ الشيء قد يقلّ في كلامهم، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون.

فمما قلّ فُعِلَّ وفُعِلُّ. وهم يقولون: رَدَدَ يُرَدَّدُ الرجل. وقد يطرّحونه وذلك نحو فُعَالِل، كراهية كثرة ما يستثقلون.

وقد يقلّ ما هو أخفّ مما يستعملون كراهية ذلك أيضاً، وذلك نحو: سَلِسَ وقَلَّتْ، ولم يكثر كثرة رَدَدَتْ في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم. فكان هذه الأشياء تعاقب.

(1) فكري محمد أحمد سليمان: الحذف والتقدير عند سيبويه دراسة تفسيرية معيارية، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآلسن - جامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية إشراف أ.د. محمد عوني عبد الرؤوف، 1409 هـ، 1988 م، ص 272.

وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم، كراهية ذلك. وهو وَعَوْتُ وَحَيُوتٌ. وتقول حَيَّيْتُ وَحَيَّيْتُ قَبْلُ، فَتَضَاعِفُ. وتقول: اخْوَوِي؛ فهذا أثقلُ. وإن كانوا يكرهون المعنئين بينهما حرف، والمعنئين وإن اختلفا⁽¹⁾.

2 - علة الخفة:

وإذا كان سببويه يستخدم كلمة ثقل وما تفرع منها في سوق علة اللغوية الاستعمالية فإنه يستخدم كلمة خفة وما تفرع منها في سوق هذه العلة أيضاً، وليس من الناحية النظرية من فرق بين التعليل بالثقب والتعليل بالاستخفاف فالعرب إذا استثقلت استعمالاً ما طلبت الخفة، وإذا طلبت الخفة فإنها تفرّج من الثقل، فهو على سبيل المثال يقرر أن الواو تقلب ياء إذا سبقت بكسرة كما هو الحال في كلمتي ميزان وميعاد، ذلك أنّ الواو إذا ترك فإنه ثقیل على اللسان؛ لأنه ليس بينه وبين الحرف المكسور قبله حاجز، فيصعب على اللسان - والحالة هذه - أن يتقل من كسر إلى واو ساكنة؛ لذا قلبت الواو ياءً؛ لأنّ الياء فرع الكسرة. والواو والياء بعد هذا من الحروف التي تدانت وقربت مخارجهما لكثرة استعمالهم إياها ولكثرة الياء والواو في الكلام، وأنّ الكلام في جملة لا يكاد يخلو منهما ومن الألف، فكان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد في الإدغام أخفّ عليهم، يقول سببويه في باب ما تقلب فيه الواو ياء وذلك إذ سكنت وقبلها كسرة: «وترك الواو في مؤزان أثقل من قيل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء». ألا ترى أنك إذا قلت وَتَدَّ قَوِي البیان للحركة؛ فإذا أسكنت التاء لم يكن إلاّ الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجز؛ فالواو والياء بمرتبة الحروف التي تدان في المخارج، لكثرة استعمالهم إياها، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهنّ، فكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أنّ رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم في الإدغام؛ وكما أنهم إذا أذّنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم، نحو قولهم: اَرْدَان؛

(1) سببويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 430، 431.

وَاصْطَبَرُ، فهذه قصة الواو والياء⁽¹⁾.

لقد فُكِّرَ أسلافنا من أمثال الخليل وسيبويه - وهم يعللون للغة - في كلمات مثل ميزان وميعاد فوجدوا أَنَّ أصل الياء فيهما واو بدليل مجيء المصدر منهما على وَزْنٍ وَوَعْدٍ، ومجيء الفعل منهما على وَزَنٍّ وَوَعَدَ، والجمع على موازين ومواعيد فبحثوا عن سبب الإعلال الذي حدث فيهما فوجدوا أَنَّ الميم المكسورة جاءت بعدها واو ساكنة، وليس بين الميم المكسورة والواو الساكنة حاجز فإذا نُطِقَتَا على هذه الصورة فيستقل اللسان من الكسرة إلى الواو الساكنة فُقِلَّت الواو ياءً حَتَّى تناسب الميم المكسورة.

فهذا الإعلال الذي طرأ على هاتين الكلمتين نشأت الخفة، وهذه الخفة التي علل بها علماؤنا لم ينسبوها إلى العرب، وإنما افترضوا أَنَّ العرب قد راعتها، وقد أوردنا في فصل سابق إجابة الخليل لِمَنْ سألَه عن هذه العلل أعن العرب رواها أم اخترعها من لقاء نفسه؟⁽²⁾.

فليس لنا بعد هذا أن نقول ما قاله أحد الدارسين: «أما الإحساس بالخفة والثقل فيمكن أن تفهم قيمتها ببيان من يحس هذا الإحساس هل هو الناطق العربي أو الدارس اللغوي؟ وواضح أنه الأخير، فهو الذي يفترض في مثل (ميعاد وميزان) أن الأصل (موعاد وموزان) وأن العلة الثانية لقلب الواو فيهما ياء هي الإحساس بالخفة، فالأمر يرجع إلى الباحث، يرجع إلى فرضه هو. أما الناطق العربي فأغلب ظني أنه لم ينطق (موزان ولا موعاد) على الإطلاق»⁽³⁾.

فالإحساس بالخفة والثقل عند هؤلاء الأسلاف يمكن وصفه بأنَّه إحساس

(1) المصدر السابق، ص 335.

(2) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ص 65، 66. وانظر ص 107، 108 من هذا الكتاب.

(3) د. محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 150.

الناطقين باللغة، فالذين أحسوا بالخفة والثقل من أمثال الخليل وسيبويه كانوا عرباً بالسليقة والمنشأ فلم يأتوا من بيئة أخرى، ولم يفرضوا على الذوق العربي أذواقاً أخرى، ولم يدع هؤلاء الأسلاف من أمثال الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم أن كلماتٍ مثل (ميزان، وميعاد، وقال، وباع) كان الأصل فيها (موزان وموعداد، وقَوْلَ وبيعَ) حتى يوجه لهم من اللوم ما يوجه، فلم يقصد هؤلاء النحاة أن العرب قد قالت في زمن موزان وموعداد وقَوْلَ وبيعَ، وإنما قصدوا أنهم لو نطقوا على ما يقتضيه القياس لقالوا: موزان وموعداد وقَوْلَ وبيعَ. ولهذا النظر الذي يقتضيه القياس نظائر من الاستعمال اللغوي على الرغم من وصفه بالشذوذ، من مثل قولهم: استنوق الجملة، واستيتت الشاة، يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام، وباع: قَوْمَ وبيعَ وفي أخاف وأقام: أَخُوفَ، وَأَقْوَمَ وفي استعان، واستقام: اسْتَعْوَنَ، واستَقْوَمَ أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بقَوْمَ وبيعَ ونحوهما مما هو مُعَيَّرٌ. ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد.

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِقَ به على ما يُوجِبُهُ القياس بالحمل على أمثاله لقليل: قَوْمَ، وبيعَ، واستَقْوَمَ، واستَعْوَنَ. ألا ترى أن اسْتَقَامَ بوزن استخرجَ فقياسه أن يكون اسْتَقْوَمَ إِلَّا أَنَّ الْوَاقِلِيَّتْ أَلِفًا لَتَحْرُكُهَا الْآنَ وافتتاح ما قبلها في الأصل، أغني قَوْمَ. ويدلُّ على ذلك أيضاً ما يخرجُ من المعتلات على أصله.

ألا ترى إلى قولهم: اسْتَرْوَحَ، واسْتَنَوَقَ الجملة، واستيتت الشاة فدل ذلك على أن أصل اسْتَقَامَ: اسْتَقْوَمَ وقال الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فقوله: أطولت يدلُّ على أن أصل أخاف: أخوف وقد قالوا: أطال.

وقالوا: اخوجت زيدا إلى كذا وكذا، وأغيلت المرأة وغير ذلك.

فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما عُيِّرَ، وأنه لولا ما

لحقه من العلل العارضة، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة⁽¹⁾.
ولو قال أسلافنا إنَّ العرب في زمن ما قد قالت في (قال) (قَوْل) مثلاً،
وفي (باع) (بَيْع) لما جانبهم الصواب؛ فمقارنة اللغة العربية بغيرها من اللغات
السامية تسمح بمثل هذا الاستنتاج، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: «يرى
النحويون العرب أنَّ الأفعال المعتلة. العين أو اللام؛ مثل قال وباع، وتلا،
وقضى، وما إلى ذلك، أصلها قَوْل، وبَيْع، وتَلَو، وقَضَى.

غير أنهم يعودون فيؤكدون أن هذا الأصل، لم يستخدم في العربية في يوم
ما. ولكن معرفتنا بالحشية، من بين اللغات السامية، تقودنا إلى الإيمان بأن
هذا الأصل، مرحلة أقدم مما وصل إلينا في العربية، ففي الحشية يقولون:
(بَيِّن) بمعنى تحقق، و (دَيِّن) بمعنى: دان، و (رَمَى) بمعنى: رمى، و (تَلَو)
بمعنى: تلا، وهكذا⁽²⁾.

وقد لا يشير سيبويه إلى التعليل بالخفة صراحة، ولكنه يذكر مضمون هذه
العلة بما يمكن أن نعهده من مقولات الخفة عند سيبويه من مثل قوله: «أرادوا أن
يكون العمل من وجه واحد» و «أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد»⁽³⁾،
مثل هذه العبارات نلاحظها بكثرة في كتاب سيبويه إذا كان يعلل لاستعمال ما من
استعمالات العرب فُعل به شيء ما لأجل التخفيف على نحو ما نراه عند حديثه
عن همزة الوصل، فهمة الوصل صُويت حركته الكسرة يؤتى به للنطق بالحرف
الساكن؛ لأنَّ التركيب المقطعي لهذه اللغة لا يبيح الابتداء بحرف صامت غير
مسبوق بحركة، وقد لجأ المتكلم العربي إلى هذا الصوت استجابة لدواعي
التركيب المقطعي في هذه اللغة.

(1) أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني
النحوي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج 1، ص 190، 191.

(2) د. رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط 3،
1415 هـ - 1994 م. ص 48.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 146.

ولهذه الهمزة صيغ صرفية لا تتعداها، وهذه الصيغ الصرفية ذاتها أصبحت تمتاز من غيرها بهذه الخاصة الصوتية التي أصبحت جزءاً من تركيبها الصوتي⁽¹⁾. وعلى هذا فهزمة الوصل ظاهرة صوتية وصرفية على حد سواء.

غير أن المتكلم العربي لم ينطق بهذه الهمزة بالكسر في كل الأحوال، فإذا كان الحرف الثالث مضموماً تُضم هذه الهمزة، فنقول: أَقْتُلْ، أُسْتَضْعَفْ، اخْتَقِرْ، أُخْرُنَجِمْ؛ إذ لا يوجد بين الضمة في الحرف الثالث والهمزة سوى حرف ساكن، والساكن خفيف فلو أبقيت حركة الكسرة على الهمزة فكانَ الناطق ينتقل من كسرة إلى ضمة، لخفة الحرف الساكن.

فعلت العرب كل هذا ليكون الكلام من وجه واحد، وليرفعوا ألسنتهم من موضع واحد، وهو بعبارة الدرس اللغوي الحديث لتخفيف الجهد وفق قانون الاقتصاد اللغوي، يقول سيويه في باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف: «واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها، وذلك قول: أَقْتُلْ، أُسْتَضْعَفْ، اخْتَقِرْ، أُخْرُنَجِمْ. وذلك أنك قرّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرةً بعدها ضمةً، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: مُذُ اليوم يا فتى. وهو في هذا أجدر، لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم. وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد. وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: أنا أجوءك وأنبؤك، وهو مُنَحَدَّرٌ من الجبل: أنبأنا بذلك الخليل⁽²⁾.

وضم همزة الوصل - إذا كان الحرف الثالث مضموماً إضافة إلى ما ينشأ

(1) د. كمال محمد بشر: علم اللغة العام - الأصوات، ص 186.

(2) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 146.

عنه من الخفة - فقد نشأ عنه انسجام لغوي، حدث نتيجة انسجام الحركات، وقد لاحظ أسلافنا من أمثال الخليل وسيبويه هذه الظاهرة التي نسميها - الآن - بالانسجام اللغوي⁽¹⁾ من مثل ما أورده سيبويه. في النص السابق - من قول العرب: «أنا أجوءك وأنبؤك، وهو مُتَحَدِّرٌ من الجبل».

3 - علة كثرة الاستعمال:

ومن العلل الاستعمالية التي كان يعلل بها سيبويه لمسائل الصرف كثرة الاستعمال، وهي من أوضح العلل الاستعمالية دلالة على معناها وفقاً لما اعتمدناه في تصنيف العلل، فكلمة ابن - مثلاً - تجمع على بنين بتحريك الباء وحذف همزة الوصل، فإذا سُمِّي رجلٌ - افتراضاً - بلفظة اسم فجمعه على اسمين فبقى ألف الوصل على حالها؛ لأنّ هذا هو القياس، وهو القياس أيضاً في كلمة بنين المتقدمة، ولكن العرب حذفت منها ألف الوصل وحركت الباء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة؛ هذا ما يتضح من قول سيبويه: «وسألتُهُ عن رجل يسمّى يابنٍ فقال: إن جمعت بالواو والنون قلت: بَنُونٌ وإن شئت كسّرت فقلت: أَبْنَاءٌ... وإذا سميت رجلاً باسم فعلت به ما فعلت يابنٍ، إلا أنك لا تحذف الألف، لأن القياس كان في ابن أن لا تحذف منه الألف، كما لم تحذفه في التثنية، ولكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيّاه، فحرّكوا الباء وحذفوا الألف كَمَنِين وهَنِين»⁽²⁾.

4 - علة إرادة البيان:

ومن العلل الاستعمالية التي نلاحظها في كتاب سيبويه عند تعليقه لمسائل الصرف علة إرادة البيان، وقد أخذنا هذه التسمية من عبارة لسيبويه سنورها بعد حين، فقد قلب بعض العرب الألف ياءً في مثل كلمة بشرى عند الإضافة إلى ياء

(1) د. أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث - القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي. ص 266.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 400.

المتكلم. يُنسب هذا القلب إلى قبيلة هذيل⁽¹⁾، وهي قبيلة عربية قديمة أولى اللغويون لغتها عناية واضحة، ومن أمثلة هذا القلب قول أبي ذؤيب الهذلي في عينيته المشهورة التي يرثي بها بنيه:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَغْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرُّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضَرُّ⁽²⁾

أراد هَوَايَ ولكن قلبت الألف المقصورة ياءً، وقد علل سيبويه مثل هذه اللغة التي تقلب الألف المقصورة ياءً بإرادة البيان؛ لأنَّ الألف خفية وبعدها ياء خفية، فكانهم نطقوا حرفاً واحداً - لو لم يقلبوا - لاتحاد صفة الحرفين.

ومن العرب، وهم فزارة وبعض قيس⁽³⁾ من يقلب هذه الألف في حالة الوقف ياءً، لأن الياء من جنس الألف، وهي أظهر منها وهذا يتناسب تماماً مع إرادة البيان فيقولون في حُبَلَيَّ وَمُتَنَيَّ: حُبَلَيَّ وَمُتَنَيَّ، فإذا وصلوا لم يقلبوا هذه الألف ياءً إذ لا حاجة بهم لإرادة البيان لأن أخذك في جِزْس حرف آخر يُبين جرس الأول وإن كان خفياً⁽⁴⁾؛ وقد احتملوا (أي الناطقون) ثقل الياء في حالة الوقف - على حدِّ قول الرضي - لما كان غرضهم إرادة البيان، وقد استعانوا على ثقل الياء بالفتحة قبلها ليحدث وجود الفتحة شيئاً من الخفة، وإمعاناً في إرادة البيان فإنَّ قبيلة طيء تقلب الألف ياءً في حالتي الوقف والوصل⁽⁵⁾، يقول سيبويه في باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر:

(1) أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي: شفاء الليل في إيضاح التسهيل، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ج 2، ص 730.

(2) أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري: شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - القاهرة، د.ت، ج 1، ص 7.

(3) محمد بن الحسن الاستراباذي رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1402 هـ - 1982 م، ج 2، ص 286.

(4) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(5) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

«وناسٌ من العرب يقولون بُشْرَيَّ وَهَدَيَّ: لأنَّ الألفَ خَفِيَّةٌ والياءُ خَفِيَّةٌ، فكأنَّهم تكلموا بواحدةٍ فأرادوا التبيان، كما أنَّ بعضَ العرب يقول: أَفَعَى لَخَفَاءِ الألفِ في الوقف، فإذا وَصَلَ لم يفعل. ومنهم من يقول: أَفَعَى في الوقف الوصل، فيجعلها ياءً ثابتةً»⁽¹⁾.

5- علة عدم التحوُّل عن الباب:

ومن العِلل التي نقترح تصنيفها ضمن العِلل الاستعمالية علة عدم التحوُّل عن الباب أخذاً من عبارة لسيبويه سنورها بعد حين، ولنا أن نقول بعبارة أخرى عدم الخروج عن الباب، كأنَّ يورد سيبويه علة يقصد منها الحفاظ على صورة حرف من الحروف، كحرف الهمزة مثلاً حيث يقرر سيبويه في باب الهمز أنَّه يجوز في الهمزة ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.

ففي حالة التخفيف إذا كانت مفتوحة فإنَّها تُجعل ألفاً، ولكنها ليست ألفاً خالصة، وإذا كانت مكسورة فإنَّها تُجعل ياءً ولكنها ليست ياءً خالصة، وإذا كانت مضمومة فإنَّها تجعل واواً ولكنها ليست واواً خالصة، وإنما تنطق في كلِّ هذه الحالات بين بين، ومعنى قولنا بين بين كما يقول أبو سعيد السيرافي: «أنَّ تجعلها [أي الهمزة] من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة»⁽²⁾.

لكلِّ ما تقدم نقترح تصنيف مثل هذه العلة ضمن العِلل الاستعمالية، لأنها تبرر استعمالاً ما من استعمالات العرب وتعلل له.

يقول سيبويه في باب الهمز: «اعلم أنَّ كلَّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحةً فإنَّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققةً غير أنَّك تضعف الصوت ولا تُثَمِّمُهُ وتُخَفِّى؛ لأنَّك تقرَّبها من هذه الألف. وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تُحَقِّق كما يحقِّق بنو تميم، ... وإذا

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 414.

(2) المصدر السابق: هامش ص 541.

كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة... وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. والمضمومة قصّتها وقصّة الواو قصّة المكسورة والياء، فكلّ همزة تقرب من الحرف الذي حرّكتها منه فإنما جعلت هذه الحروف بَيْنَ بَيْنَ ولم تُجعل ألفاتٍ ولا ياءاتٍ ولا واواتٍ: لأنّ أصلها الهمز، فكرهوا أن يخفّفوا على غير ذلك فتحول عن بابها، فجعلوها بَيْنَ بَيْنَ ليُعلموا أنّ أصلها عندهم الهمز⁽¹⁾.

وحديث سيويه في النص السابق عن تسهيل الهمزة وتحقيقها يبين بوضوح أن ظاهرة تحقيق الهمزة ظاهرة بدوية عُرف بها الأعراب البداءة من أمثال تميم، أما تخفيفها أو تسهيلها فهي ظاهرة حضرية عُرف بها الحجازيون من سكان مكة والمدينة وغيرها من حواضر الحجاز، ونجدها ماثلة في القراءات القرآنية⁽²⁾، ولسنا نقول إن القراءات القرآنية تخضع لهذه التقسيمات البيئية التي أشرنا إليها في التعامل مع الهمزة خضوعاً مطلقاً من حيث التحقيق والتسهيل، لأنّ القارىء يعتمد على الرواية ولا يخضع لعادات بيئته اللغوية، فابن كثير على سبيل المثال وهو مكّي حجازي يهمز كلمة (ضيزى) في قوله تعالى: ﴿يَلِكْ إِذَا قَسَمَ ضِيزَى﴾⁽³⁾ كما أنّ أحد تلاميذ نافع المدني المعروف بقالون - يحقق الهمزة في مثل (مؤمنون، والمؤتفكة، والمؤتفكات) حيثما وقعت هذا ما رواه عنه جمهور القراء⁽⁴⁾.

ما حرصنا على قوله - إذن - هو أنّ ظاهرة تحقيق الهمزة أو تخفيفها

(1) المصدر السابق: ص 541، 542.

(2) د. إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 75، 76.

(3) سورة النجم، الآية: 22.

ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، صححه وراجعته: علي محمد الضباع، ج

1، ص 395.

(4) المصدر السابق، ص 394.

وتسهيلها موجودة في القراءات القرآنية. «وهذا التخفيف ولا سيما بعد الفتحة هو الذي جعلهم كذلك يخلطون الهمزة بالالف وأحياناً بالواو والياء وهو سر اختلاف رسم الهمزة حسب الحركات المجاورة لها. واللهجات العربية الحديثة توضح هذه الظاهرة وتدعمها»⁽¹⁾.

6 - علة الاستغناء :

ومن العلل الاستعمالية التي يعلل بها سيبويه لمسائل الصرف علة الاستغناء، فهو على سبيل المثال يقرر في باب عنونه بقوله: ما يكون مفعلةً لازمة لها الهاء والفتحة - أنك إذا أردت تكثير الشيء بالمكان صُغت على هذا الوزن ما تحتاج إليه بطريق القياس شريطة أن تعرف أن العرب لم تستعمل مثله، ولا يكون هذا إلا في الثلاثي أما الرباعي فليس لك أن تصوغ منه كما فعلت في الثلاثي فلا تقول مثلاً أرضٌ مثعلبةٌ استغناء بقول العرب أرض كثيرة الثعالب، ولأن الصوغ من غير الثلاثي فيه ثقل على مستعمل اللغة الذي يميل إلى تخفيف الجهد كما أوضحنا في غير موضع، يقول سيبويه في باب ما يكون مفعلةً لازمة لها الهاء والفتحة: «وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مَسْبُعةٌ، ومَذَابَةٌ. وليس في كلِّ شيءٍ يقال إلا أن تقيسَ شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به.

ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو الضفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك»⁽²⁾.

وبعد فهذا ما أردنا عرضه من العلل الاستعمالية التي كان يتخذ منها سيبويه وسيلة لتعليل مسائل الصرف. وهي علل مستمدة من طبيعة اللغة لا تنبو عنها ولا تتجافى عن طبيعتها، تعلل للاستعمال وتبرره. ولم نهدف إلى حصر

(1) د. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 111.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 94.

هذه العلل وإنما قصدنا إلى التمثيل الذي يوضح الكيفية التي كان يعلل بها سيويه للاستعمالات اللغوية.

ثانياً: العلل التحويلية:

وهي تلك العلل التي تنطلق من فكرة الأصل وتشمل ما كان يعلل له سيويه بافتراض أنّ العرب قد راعت الأصل، فالعرب تراعى الأصل في كلمة فيجيء استعمالها للغة بناءً على مراعاة الأصل، ليرد الأشياء إلى أصولها فعلى هذا تُعد مراعاة الأصل والرد إلى الأصل من العلل التحويلية، ونعد أيضاً مراعاة الحالة الطارئة أي عدم إرجاع الكلمة إلى أصلها من العلل التحويلية، ذلك أن الحالة الطارئة أصبحت تعد أصلاً ثابتاً يراعى عند تصاريف الكلمة، كما سنوضح بعد حين، ونعد أيضاً اصطحاب حال الأصل والعوض والتقوية ضمن العلل التحويلية: لما ينشأ عن هذه العلل من عمليات صرفية هي - في نهاية الأمر - خطوات تحويلية.

1 - علة مراعاة الأصل:

فمن التعليل بمراعاة الأصل عند سيويه ما يذكره - مثلاً - من عدم همزة مَعَايَشَ وَمَقَاوِلَ؛ لأنّ هاتين الكلمتين لم تجبنا على فعلهما المعتل «عاش وقال» فهما بمنزلة مِفْعَال في عدم المجيء على الفعل فهما جمعٌ لِمَعْيِشَةٍ وَمَقُولَةٍ، والياء والواو متحركتان وليستا مدّاً زائداً في المفرد كما هو الحال في صَحِيفَةٍ وَعَجُوزَ اللَّتَيْنِ تجمعان بقلب الياء والواو همزة فنقول صحائف وعجائز⁽¹⁾؛ لأن الياء والواو في حالة المفرد لهاتين الكلمتين مدّ زائد، يقول سيويه في باب أتم فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفِعْل فيمثل به... «ولم يهمزوا مَقَاوِلَ وَمَعَايَشَ، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مَقَالَةٍ وَمَعْيِشَةٍ، وأصلهما التحريك. فجمعتهما على الأصل كأَنَّك جمعت مَعْيِشَةً وَمَقُولَةً، ولم

(1) المصدر السابق، ص 356.

تجعله بمنزلة ما اعتل على فعله، ولكنه أجرى مجرى مفعالي⁽¹⁾.

وإذا كان سيويه يقرر أن معاش ومقاول لا تُهمزان فهو لا يُخطئ. بعض العرب التي قد تهمز مثل هذه الكلمات، وإنما يعلل ما جاء عن العرب من همز مثل هذه الكلمات في حالة الجمع «وقالوا: مصيبةٌ ومَصَائِبُ، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفةٍ وصَحَائِفُ»⁽²⁾.

وإذا كان هذا نهج سيويه في تعليل مثل هذه الظواهر فإن الذين جاؤوا من بعده من أمثال المبرد والمازني لم يسيروا على هذا النهج، فالمازني على سبيل المثال. يصف ما جاء عن نافع بهمز كلمة معاش من قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ﴾⁽³⁾ - بالخطأ، ويصف نافعاً (قارئ المدينة المشهور) بعدم معرفته للعربية، وأن له قراءات يلحن فيها.

وهذه القراءة المنسوبة إلى نافع (بهمز كلمة معاش) ليست هي القراءة العامة المروية عن نافع فقد قرأ بها من تلاميذ نافع خارجة، ولم تُرو عن غيره⁽⁴⁾، «قال أبو عثمان: فأما قراءة مَنْ قرأ من أهل المدينة معاش بالهمز فهي خطأ، فلا يُلتَمَّزُ إليها، وإنما أُخِذَتْ عن نافع بن أبي نُعَيْمٍ، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا»⁽⁵⁾.

غير أن أبا عثمان المازني إذا كان يصف قراءة نافع بالخطأ، ويصف نافعاً باللحن فإنه يعلل ما جاء عن العرب بعد أن يصفه بالغلط (أي الخروج عن الاستعمال الشائع) وبالتوهم، فالعرب همزت مَصَائِبُ جمع مُصيبة كما همزوا

(1) المصدر السابق، ص 355.

(2) المصدر السابق، ص 356.

(3) سورة الأعراف، الآية: 10.

(4) أبو بكر بن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف. دار المعارف ط 3. د. ت، ص 278.

(5) أبو الفتح عثمان بن جني: المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ج 1، ص 307.

سفائن جمع سفينة كأن العرب توقفت أن مُصِيبةً على زنة (فَعِيلَة)، وهي في حقيقتها على زنة (مُفْعِلَة) من أصاب يصيبُ فأصلها مُضَوِّبَة، فأُلْقِيَتْ كسرة الواو على الصاد الساكنة قبلها فلما انكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة قلبت الواو ياءً لتجانس الكسرة، «وقد قالت العربُ: مصائبُ فهمزوا، وهو غلط، كما قالوا حَلَّات السَّوِيْقَ وكأنهم تَوَهَّمُوا أَنَّ مُصِيبةً: فَعِيلَة فَهَمَزُوهَا حين جمعوها كما هَمَزُوا جَمَعَ سَفِينَة: سَفَائِنُ وَإِنَّمَا مُصِيبةً: مُفْعِلَة من أصاب يُصِيبُ وأصلها مُضَوِّبَة فَأُلْقُوا حركة الواو على الصَّاد فانكسرت الصَّادُ وبعدها واوٌ ساكنةً فأبدلت ياءً لِلْكَسْرَةِ قَبْلَهَا»⁽¹⁾.

وهذا التعليل الذي يورده المازني لهمز مصائب جمع مصيبة يتفق في جوهره مع ما أورده سيبويه كما أشرنا فيما سبق.

واللافت للنظر هنا أن أبا عثمان المازني يُحْطَىء قراءة همز معاش ويصف صاحب القراءة بعدم معرفة العربية، فإذا جاءت استعمالات العرب مطابقة لمثل هذه القراءة فإنَّ المازني يعلل ويوجه ما جاء عن العرب، وهو أمر يحتاج إلى وقفة ليست من شأن هذا البحث.

2 - علة الرد إلى الأصل:

ومن العلل التحويلية التي يعلل بها سيبويه في مسائل الصرف علة الرد إلى الأصل، والتعليل بهذه العلة عند سيبويه لم يأت بناءً على مماحكات عقلية لا صلة لها بالواقع اللغوي، وإنما أتى نتيجة لتبُّع الاستقراء اللغوي الذي هو من أكيد مناهج الدرس اللغوي عند أسلافنا، فهو يقرر - على سبيل المثال - في باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه أن هذه الألف إن كانت بدلاً من واو تُرد في حالة التصغير إلى أصلها الواو، وإن كانت بدلاً من ياء ترد إلى أصلها الياء، فنقول مثلاً في باب: بُوَيْبٌ؛ لأنَّ أصل الألف واو، ونقول في ناب: نُيَيْبٌ؛ لأنَّ أصل الألف ياء، وهذه القاعدة التي يعلل بها سيبويه جاءت بناءً على ما ثبت في

(1) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

جمع مثل هاتين الكلمتين، فباب تُجمع على أبواب، وناب تُجمع على أنياب؛ فالمقابلة بين الجمع والتصغير هي التي جعلت سيبويه يعلل بالرد إلى الأصل فيقرر أنّ تصغير باب - مثلاً - بُؤِيب، وأن تصغير ناب تُئِيب، ومن القواعد التي قررها أسلافنا بهذا الصدد أنّ التصغير وجمع التكسير يردان الكلمات إلى أصولها، يقول سيبويه في باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه: «إن كانت بدلاً من واو ثم حقرته رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنّك لو كسّرت رددت الواو إن كانت عينه واواً، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في باب: بُؤِيب كما تقول: أبواب، وناب: تُئِيب كما تقول أنياب وأُئِيب. فإن حقرت ناب الإبل فكذلك، لأنك تقول: أنياب»⁽¹⁾.

وقد لاحظنا من خلال النص السابق أن سيبويه يقرر قلب الألف واواً أو ياء بالرد إلى الأصل بناءً على ما ثبت في جمع التكسير، وهذا يشير تساؤلاً حول المنهج الذي اعتمده سيبويه في هذه الظاهرة اللغوية، وذلك أنّ لسائل أن يسأل: على أي أساس اعتمد سيبويه أن الجمع هو الأصل، إذ ليس من الناحية الجدلية المحضة ما يمنع من أن يكون التصغير هو الأصل الذي يقاس عليه الجمع؟ وللإجابة عن هذا السؤال فإننا نزعم: أنّ هناك أساساً منهجياً دقيقاً جعل سيبويه يقرر أن الجمع هو الأصل، فالجمع مسلك لغوي لا محيد عنه إذا كنّا نتحدث عن أشياء مجموعة، أمّا التصغير فإنّه مسلك يحدث لغرض من الأغراض كالتقليل في الشيء المعدود فنقول في تصغير دراهم: دُرَهِمَات، والتحقير لغير المعدود كتصغير الذات فنقول في تصغير قلم: قُلُم، ومن مجاز تصغير الذات ما يكون نتيجة للإشفاق كقولنا، بُنَيّ وأُخَيّ، وقد يكون من أغراض التصغير التعظيم كقولهم في تصغير الداهية: دُوَيْهِيَّة إذا قصدوا بها الموت من مثل قول الشاعر:

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 461، 462.

غير أن التعظيم باعتباره غرضاً من أغراض التصغير ليس محل اتفاق بين الصرفيين⁽¹⁾. إذا تقرر هذا نستطيع أن نقول إنَّ التصغير مسلك لغويّ اختياريّ، فنحن - مثلاً - إذا صغرنا القلم فقلنا قليم لأنّه مهين فلغيرنا ألاّ يوافقنا على ما نقول فيزعم أنّ هذا القلم أفضل قلم في الدنيا؛ أمّا إذا كانت لدينا مجموعة أقلام فقلنا هذه أقلامنا، فليس لأحد أن يخالفنا في هذا الجمع ما دام لدينا مجموعة أقلام، فالجمع في اللغة مسلك جبّريّ أمّا التصغير فإنّه مسلك اختياريّ. بهذا الفهم نحاول أن نفسر لم عدّ سيبويه وسائر النحاة الجمع هو الأصل.

3 - علة مراعاة الحالة الطارئة:

ويأتي ما يمكن أن نسميه بمراعاة الحالة الطارئة علة عند سيبويه يمكن تصنيفها ضمن العلل التحويلية، فإذا كنّا قد أوردنا من العلل التحويلية مراعاة الأصل والرد إلى الأصل فإنّ مراعاة الحالة الطارئة نوردّها هنا لتكون بمثابة علة لغوية تقابل العلتين السابقتين، فإذا كان ينسب إلى العرب أنّهم يراعون الأصل ويردون إلى الأصل فإنّ العرب تراعي الحالة الطارئة فتبقى الكلمة على حالتها الراهنة ولا ترجعها إلى الأصل المقدّر، فكلمة (لاث) على سبيل المثال قدّمت فيها (الثاء) على الحرف الأخير (الواو)، وعند الجمع والتصغير فإننا نجعلها على لوائٍ ونصغرها على لَوَيْثٍ وقد تم هذا بعد خطوات صرفية تكفّلت بتفصيلها كتب الصرف، وكذلك الحال في أُنْتُيَ فأصلها أُنُوْقُ قلبت الواو ياء وقلب مكانها لتصبح بين الهمزة والنون فجعلها لا يأتي بناءً على الأصل المقدّر وإنّما يأتي بناءً على الحالة الطارئة وكذلك الشأن إذا صُغِرَتْ، يقول سيبويه في باب تحقير ما كان فيه قلب: «اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلب لا يُرَدُّ إلى الأصل؛ وذلك لأنّه اسم بُني على ذلك كما بُني ما ذكرنا على الثاء»⁽²⁾، وكما بُني قَائِلٌ

(1) محمد بن الحسن الاسترأبادي رضي الدين: شرح شافيه ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 189: 192.

(2) يشير إلى ما تقدم في الباب السابق عن هذا الباب عند حديثه عن الثاء في تراث وتُخمة.

على أن يُبدل من الواو الهمزة، وليس شيئاً تبع ما قبله كواو مُوقِنٍ وباء قيل، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزة في أذُورٍ إذا حقرت، وفي قائل. وإنما قلبوا كراهية الواو والياء، وكما همزوا كراهية الواو والياء. فمن ذلك قول المعجاج:

• لا تبه الأشاء والعُبريُّ *

إنما أراد لا يث، ولكنه أخر الواو وقدم الناء. وقال طريف بن تميم العُبريُّ:

فَتَعَرَّفُونِي أَنِّي أَنَا ذَاكُمْ شَاكِ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ

إنما يريد الشائك فقلب. ومثل ذلك أَيْنُقُ إِنَّمَا هُوَ أَنْوُقُ فِي الْأَصْلِ، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقرت قلت: لَوُنُتِ وشَوُنُكِ وَأَيْنُنُ. وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: لَوَاثِ وشَوَاكِ كما قالوا: أَيْانُقُ⁽¹⁾.

وسيبيويه في هذا النص يشير إلى القلب المكاني، والقلب المكاني يُعرّف بأنه: تغيير ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقديم بعض أحرفها على البعض الآخر، إما لضرورة لفظية، أو للتوسع، أو للتخفيف.

فإذا ما وجدنا كلمتين متحدتين في المعنى وفي عدد الحروف، وكان بينهما اختلاف في ترتيب الحروف فهذا ما يعرف بالقلب المكاني⁽²⁾.

والصرفيون يقررون أن مثل هاتين الكلمتين المتحدتين في المعنى والمختلفتين في ترتيب الحروف تمثل كل واحدة منهما أصلاً بذاته؛ لأنّ الصرفيين يهمهم التصاريّف والأوزان. أما علماء متن اللغة فيرون إحداهما أصلاً والأخرى محرّفة عنها؛ لأن اللغة لا ترتجل أصليين للكلمة مع هذا التقارب⁽³⁾.

= انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 464.

(1) المصدر السابق: ص 465، 466.

(2) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 121.

(3) محمد بن الحسن الاستراباذي رضي الدين: شرح شافيه ابن الحاجب. تحقيق: محمد=

ومن العلل التي تصنف مع العلل التحويلية ما اضْطُلِحَ على تسميته بعلة اصطحاب حال الأصل وهي تسمية مأخوذة من علم أصول الفقه ومع أن الاصطحاب في ذاته لا يعني التحويل بل يدل على عدم التحويل إلا أن هذه العلة تُصَنَّف مع العلل التحويلية لأن التعليل بها ينطلق من فكرة الأصل والفرع، وهي من الأفكار التحويلية، لأن الاصطحاب يعني الإبقاء على الأصل أو مراعاته عند عدم وجود النقل وهو هنا السماع عن العرب⁽¹⁾، وقد كان للمحاورة والمدارسة في أصول اللغة أثر في نشوء مثل هذه العلة، فعلى الرغم من أن أسلافنا قد اعتمدوا السماع منهجاً من مناهج الدرس اللغوي، فإنه مع هذا ليس بإمكان الدارس للغة الذي يتخذ السماع منهجاً الادعاء بأنه قد سمع وأحاط بجميع استعمالات العرب؛ لذا فإنه إذا ورد عليه استعمال لم يكن معاً ثبت عنده بالسماع يفحص هذا الاستعمال الوارد ثم يضع قاعدته بناءً على ما ثبت من عموم استعمالات العرب من مثل ما رواه سيبويه عن الخليل فقد سأل سيبويه الخليل عن مثل قولهم: مررتُ بأَعْيَمِي منك، فجزم الخليل بتوينه، فعلى هذا نقول: مررتُ بأَعْيَمِي منك، وقد جزم الخليل بتوین أعْيَمِي الذي على وزن أَفْعِلْ؛ لأن هذا موضع تنوين، فالأصل فيه أن يتون، فالعرب تقول: مررتُ بخير منه. أما يونس فقد كان له نهج آخر في صرف هذه الصيغة وعدم صرفها، فقد كان يقابل المعتل في المعرفة بنظيره غير المعتل في المعرفة فما كان نظيره منصرفاً صرفه وما كان نظيره غير منصرف لم يصرفه.

يقول سيبويه في باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي

= نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 24.

وانظر كذلك: د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 121.

(1) حسام أحمد أحمد قاسم: أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري. ص 293.

الياءات، والواوات منهن لامات: «وسألت الخليل فقلت: كيف تقول مررت بأفعل منك، من قوله: مررت بأعني منك؟ فقال: مررت بأعني منك، لأن ذا موضع تنوين ألا ترى أنك تقول: مررت بخير منك، وليس أفعل منك بأفعل من أفعل صفة.

وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جوارِي قد جاء، ومررت بجَوَارِي قبل. وقال الخليل: هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلفاء أن يلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمتلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلفاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجواري قبل، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة.

ويقول يونس للمرأة تُسَمَّى بقاضي: مررت بقاضي قبل، ومررت بأعني منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلفاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذلي.

أَيْتُ عَلَى مَعَارِي وَأَصْحَاتِ بِهِنْ مُلَوَّبٌ كَدَمَ الْعِبَاطِ

وقال الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل⁽¹⁾.

وتفترق هذه العلة عن علة الاستثناس التي سنذكرها فيما بعد عند حديثنا عن العلل القياسية؛ ذلك أن هذه العلة يعلل بها بمراعاة أصل الموضع فأعني تنون عند الخليل لأن لفظة أعني لو كانت اسماً صحيحاً غير معتل لتوئت،

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 312، 313.

فمثل هذه اللفظة في أصلها في موضع تنوين، وقد بَيَّنَّ هذا باصطحاب حال الأصل، وهو هنا الموضع، أما علة الاستئناس فإن مدارها على قياس كلمة بكلمة أو استعمال باستعمال، أي قياس شيء غير مستعمل على شيء مستعمل دونما تعميم لهذا القياس كما سنبين عند حديثنا عن علة الاستئناس.

5 - علة العوض:

ومن العلل التحويلية التي يوردها سيبويه لمسائل الصرف علة العوض، وقد صنفناها ضمن العلل التحويلية لأنها تقوم على ثلاث خطوات من خطوات التحويل، فهي تقوم على افتراض أصل مقدّر، وقد حذف هذا الأصل المقدّر، وعُوِّضَ عنه⁽¹⁾، فالألف مثلاً في كلمتي شَامَ وِيَمَانٍ عَوِّضَ عن الياء المحذوفة في هاتين الكلمتين إذ يُفترض أَنَّ النطق المثالي لكلمتي شَامَ وِيَمَانٍ يتمُّ بِيَاءٍ فحذفت إحدى الياءين وعُوِّضَ عنها الألف، فقد اتَّضحت الخطوات التحويلية التي تَمَّتْ عند إيراد سيبويه لمثل هذه المسألة، يقول سيبويه في باب الإضافة، وهو باب النسبة: «ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفةً منه إحدى الياءين يَاءِي الإضافة قولك في الشَّام: شَامَ، وفي يَهَامَ: تَهَامَ، وَمَنْ كسر التاء قال: يَهَامِي، وفي اليَمَن يَمَانٍ.

وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عَوِّضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكان الذين حذفوا الياءَ من تَقْيِفٍ وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها. فقلتُ: أَرَأَيْتَ يَهَامَ، أليس فيها الألف؟ فقال إنهم كَسَرُوا الاسم على أن يجعلوه فَعْلِيّاً أو فَعْلِيّاً، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردُّوا الألف، كأنهم بنَوْه تَهْمِيٍّ أو تَهْمِيٍّ، وكان الذين قالوا: تَهَامَ، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وَفَتَحْتُهُم التاءَ في يَهَامَ حيث قالوا: تَهَامَ بذلك على أنهم لم يَدْعُوا الاسم على بنائه⁽²⁾.

(1) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج). ص 150.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 337، 338.

ومن العلل التي نصنفها ضمن العلل التحويلية علة القوة أو التقوية، وقد صنفناها مع العلل التحويلية لأنها تقوم على افتراض أصل مقدّر لكلمة ما وقد رُدّ هذا الأصل المقدّر لهذه الكلمة في إحدى العمليات الصرفية، فمدار هذه العلة يقوم على خطوتين من الخطوات التحويلية، الخطوة الأولى: افتراض أصل مقدر محذوف لكلمة ما، الخطوة الثانية: الردّ إلى الأصل أثناء عملية ما من العمليات الصرفية. ومنشأ الخلاف بيننا وبين أحد الدارسين⁽¹⁾ في تصنيف هذه العلة يعود إلى طبيعة المنطلق بيننا وبين هذا الباحث فنحن ننطلق من داخل نصوص سيبويه فنبحث عن العلة من داخل هذه النصوص، أمّا الزميل الباحث فإنه ينطلق من العلل الأربع والعشرين التي ذكرها السيوطي في كتاب الاقتراح، ذلك أن الناظر لما أورده السيوطي في كتاب الاقتراح يجد من الملائم أن يربط بين علة التقوية أو القوة وما ذكره السيوطي عن علة المعادلة فهاتان العلتان تقومان على إعادة التوازن، فقد مثل السيوطي لعلّة المعادلة بـ «جرهم ما لا ينصرف بالفتحة حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم»⁽²⁾. وفي علة القوة يُردّ إلى الكلمة التي قد حذفت منها شيء ما كان قد حذفت منها، ويُحرّك ما قد سكن من الحروف، ويزاد على الحرف المتحرك حرف لإظهار الحركة: أمّا الحروف التي توصف بالخفاء فقد يزداد حرف لإظهارها، تفعل العرب كلّ هذا لإحداث نوع من التوازن في الكلام لينتقوى به الضعيف. فمثل هذا الكلام كلام جدلي وتعليل خارج عن طبيعة اللغة، وقد شاع عند النحاة المتأخرين لكثته لم يشع عند سيبويه، ومن ثم فإننا لم نجعل العلل الجدلية من الأصناف التي علل بها سيبويه لمسائل اللغة عموماً.

(1) حسام أحمد أحمد قاسم: أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري. ص 306.

(2) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، ص 84.

لكلّ هذا يسوغ الربط بين علة القوة وعلة المعادلة لمن نظر إلى هذه العلة في كتاب الاقتراح للسيوطي، أمّا من نظر إلى مثل هذه العلة من داخل نصوص سيبويه فإنه سيجد أنّ الواضح الجليّ في هذه العلة يقوم على افتراض أصل مقدّر محذوف في كلمة ما، وقد ردّ هذا الأصل المحذوف في أثناء عملية صرفية تحويلية، وقد تمّ هذا دونما ربط بأية علة أخرى، فعلة القوة عند سيبويه علة تحويلية تنطلق من طبيعة اللغة ذاتها، وإذا كانت علة القوة قد يُفهم منها جعلُ الكلمة قليلة الحروف كثيرة الحروف عند النحاة المتأخرين فإن هذه العلة عند سيبويه - إضافة إلى هذا الفهم - قد يفهم منها أنّ هذه العلة قد تجعل الكلمة كثيرة الحروف قليلة الحروف وهذا يعتمد على الحذف، والحذف أحد جوانب العملية التحويلية⁽¹⁾، وهي في نهاية الأمر من العلل التي تقود إلى فكرة الردّ إلى الأصل، لذا يصبح من الملائم تصنيفها ضمن العلل التحويلية، فعلى سبيل المثال يقرر سيبويه في باب من أبواب النسب أسماء باب الإضافة إلى بنات الحرفين: أنّ الاسم إذا بُني على حرفين فأنت فيه بالخيار ترد ما قد حذف منه أو تبقيه من غير ردّ اعتماداً على ياء النسب، على أن النسب يقوِّي ردّ المحذوف كما أنّ النسب يقوِّي الحذف من الكلمة إذا قلّت حروفها فنقول على سبيل الاختيار عند النسب - مثلاً - إلى يَدٍ ودمٍ: يَدِيّ ودمِيّ، وَيَدَوِيّ ودمَوِيّ، يقول سيبويه: «وإنما صار تغييرُ بنات الحرفين الردّ لآنها أسماء مجهودة، لا يكون اسم على أقلّ من حرفين، فقوّيت الإضافة على ردّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد، وذلك قولك: مُرامِيّ.

فمن ذلك قولهم في دَمٍ: دَمِيّ، وفي يَدٍ: يَدِيّ، وإن شئت قلت: دَمَوِيّ وَيَدَوِيّ، كما قالت العرب في عَدٍ: عَدَوِيّ. كلّ ذلك عربيّ»⁽²⁾.

(1) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، ص 140.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 358.

ثالثاً: علل بين الاستعمالية والتحويلية :

أشرنا في مقدمة هذا البحث ونحن نتحدث عن تصنيف العلل إلى أن هذا التصنيف ليس تصنيفاً صارماً لا يمكن اختراقه، ولكننا لجأنا إليه لأننا أردنا منه أن يكون بمثابة محاور ينتظم تحت كل منها مجموعة من الأفكار اللغوية التي توضحها تعليقات سيويه .

وإذا كنا في الأوراق السابقة قد عالجنا صنفين من العلل وهي العلل الاستعمالية والعلل التحويلية فإننا في هذه الورقات سنعرض لعلتين يمكن عدهما في جانب من جوانبهما من العلل الاستعمالية، ويمكن عدهما في جانب آخر من جوانبهما من العلل التحويلية، وهما علتا الحذف وكثرة الكلام، فهاتان العلتان يعتمد التعليل بهما على افتراض أصل مقدّر محذوف، وهذا جانب من جوانب العملية التحويلية في اللغة، والقصد من هذا الحذف التخفيف، والتخفيف علة تبرر الاستعمال اللغوي كما سبق أن أوضحنا .

وكان بإمكاننا دمج هاتين العلتين في علة واحدة فهما يقومان على أصل مقدّر محذوف، غير أن الحفاظ على عبارة سيويه قضى بإيرادهما منفصلتين .

1- علة الحذف :

والحذف عند سيويه في مسائل الصرف نوعان: حذف قياسي ورد عن العرب يمكن القياس عليه، وحذف شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، فمن الأول قول العرب في رَبِيعَةٍ رَبْعِيٌّ وفي جُهِينَةٍ جُهِنِيٌّ، فهو حذف قياسي فيما كان على زنة (فَعِيلَةٍ) و (فُعَيْلَةٍ) معتل العين صحيح اللام غير مُضاعف⁽¹⁾. يقول سيويه في باب ما حذف الياء والواو فيه القياس: «وذلك قولك في رَبِيعَةٍ: رَبْعِيٌّ، وفي حَنِيفَةٍ حَنْفِيٌّ، وفي جَذِيمَةٍ: جَذَمِيٌّ، وفي جُهِينَةٍ: جُهِنِيٌّ، وفي قُتَيْبَةٍ: قُتَيْبِيٌّ،

(1) محمد بن الحسن الاسترأبادي رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج 2، ص 20.

وفي شَنْوَة، شَنْتِيَّ وتقديرها: شَنْوَعَةٌ وشَنْعِيٌّ؛ وذلك لأنَّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يُحذف لأمر واحد، فكلمًا ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد⁽¹⁾.

ومن الثاني (أي الحذف غير القياسي) قول العرب: لم أُبْل، فأصلها من (بأليت) إلا أنَّ الألف حُذِفَتْ لسكون اللام ذلك أن ألف المد حرف ساكن (في الدرس اللغوي عند الأسلاف) وبعدها لام ساكنة وفي كلام العرب لا يلتقي ساكنان.

فمثل هذا الحذف لا يصح القياس عليه وإنما يحكى كما جاء عن العرب، يقول سيويه في باب التضعيف في بنات الواو: «وسألته عن قولهم: لم أُبْل فقال: هي من بالَيْثُ ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لآته لا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا ذلك في الجزم لآته موضع حذف، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يَكُنْ حين أسكنت. فإسكانُ اللام هنا بمنزلة حذف النون من يَكُنْ»⁽²⁾.

2 - علة كثرة الكلام:

وأما علة كثرة الكلام فتضح في مثل ما يقرره سيويه في قول العرب اسْتَحَيْثُ إذ يقرر أنَّ هذا الفعل يعامل معاملة الفعل الأجوف باع فتقلب عينه همزة عند صوغ اسم الفاعل منه، فنقول في حَايٍ: حاء، غير أنَّ هذا الاستعمال لم يرد عن العرب فلم يعاملوه معاملة باع فهو بائع وإنما قالت العرب حايٍ، فقد أخذ هذا الفعل عند صياغة اسم الفاعل منه شكل صيغة بائع. وإن اختلف عنه في جزء من مادته حيث لم تكن عينه همزة. وعند إسناد هذا الفعل إلى تاء الفاعل

(1) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، جـ 3، ص 339.

(2) المصدر السابق: جـ 4، ص 405.

مثلاً تلتقي ياءان ساكنتان أولاهما عين الفعل وثانيتهما لام الفعل وقد تم حذف الأولى لالتقاء الساكنين؛ حيث كثر مثل هذا الفعل في الكلام. فقد أضح أن مثل هذه العلة يمكن تصنيفها ضمن العلل الاستعمالية، فالتقاء الساكنين ينجم عنه الثقل، وكثرة الكلام تتطلب الحذف للوصول إلى الخفة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الحديث عن أصل مقدر وهو الياء الأولى الساكنة المحذوفة يجعل بالإمكان تصنيف هذه العلة ضمن العلل التحويلية، يقول سيبويه في باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث وإن كان لم يستعمل في الكلام: «وجاء استَحَيْتُ على حاي مثل باعَ وفاعِلُهُ حاء مثل بائع مهموز، وإن لم يستعمل... والمستعمل حاي غير مهموز، مثل عاور إذا أردت فاعلاً، ولا تُعَلُّ لأنها تصح في فَعِلَ نحو عَوَرَ. وكذلك استَحَيْتُ اسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بعث، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم.

وقال غيره [أي غير الخليل] لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألفوا حركتها على الحاء، كما ألزموا يَرَى الحذف، وكما قالوا: لم يَكْ ولا أذَرُ⁽¹⁾.

رابعاً: العلل القياسية :

وهي عند سيبويه - فيما نرى - تلك العلل التي تقوم على المقارنة كعقد الشبه مثلاً بين استعمالين من استعمالات العرب، وغني عن القول أن سيبويه لم يطلق عليها هذه التسمية، على أن عقد الشبه في ذهن المتكلمين الذي ينسب سيبويه إلى العرب يسمح بإطلاق هذه التسمية من غير مدافع، وتتنوع علة الشبه عند سيبويه، فقد يشبه استعمالاً باستعمال، وقد يشبه صيغة بصيغة وقد يعقد صلة بين بابين عن طريق الشبه.

(1) المصدر السابق: ص 339.

وقد رأينا أن نضيف إلى العلل القياسية علة الاستثناس بكلام العرب لأن الاستثناس بكلام العرب يقوم على إباحة استعمال بناء على ما ثبت من استعمال آخر من كلام العرب عن طريق الشبه على سبيل الاستثناس، ولكن إباحة هذا الاستعمال ليست عامة وإنما هي مقصورة على ذلك الاستعمال الذي أبيع، فهو - إن جاز لنا التعبير - قياس محدود ويتم فيه قياس استعمال باستعمال دونما تعميم لهذا القياس، وهذا التعليل يختلف عن التعليل باصطحاب حال الأصل لأن اصطحاب حال الأصل ينطلق من أصل ثابت يجوز القياس عليه في عموم الاستعمالات.

كما نقترح تصنيف علة التوهم ضمن العلل القياسية؛ لأن العربي الذي يوصف بالتوهم لمخالفته استعمالاً ما لم يخالفه مخالفة اعتباطية، وإنما عقد قياساً في ذهنه - وإن لم يبعه - سمح له بمثل هذا الاستعمال؛ لذا وصف النحاة مثل هذا التصرف بالتوهم، أي أن ذهن المستعمل للغة ذهب إلى استعمال بناء على قياس، ولا يخفى أن هذه المسألة تتم في الذهن وتحدث من غير وعي.

1 - علة الشبه:

فمن أمثلة التعليل بالشبه عند سيبويه، ما يرويه سيبويه عن يونس من أن بعض العرب يقولون في النسب إلى أمية: أمي، والاستعمال الشائع يقضي بأن نقول أموي بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية واواً⁽¹⁾، ذلك أن العرب تكره توالي الأمثال، فلو لم تحذف هذه الياء لنطق بأربع ياءات وهذا مما يستكره في الكلام، لكن الذين قالوا أمي شبهوه بغير المعتل من الأسماء، ولهذا الاستعمال نظائر، فقد تقول العرب في النسب إلى قبيلة طيء طييء بدلاً من أن تقول طائي، وقالت بعض العرب، ما هو أثقل من هذا فقالوا في النسب إلى عدي عديي فقد اجتمع في هذه الكلمة أربع ياءات إضافة إلى الكسرة على الدال،

(1) محمد بن الحسن الاستراباذي رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 20: 23.

والكسرة بعض الياء، يقول سيبويه في باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعِيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لامائهن، وما كان في اللفظ بمنزلةتهما: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُمِّيَّ، فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعقل، شبهوه به كما قالوا طَبِيَّيَّ، وأما عَدِيَّيَّ فيقال وهذا أثقل، لأنه صارت مع الياءات كسرة»⁽¹⁾.

وقد يكون الشبه عند سيبويه علة قائمة على مجرد تشبيه صيغة بصيغة فالعرب تقول على سبيل المثال: لَزِمَهُ يَلْزَمُهُ لُزوماً، وَجَحَدْتُه جُحوداً، كما قالوا قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً، وَجَلَسَ جُلُوساً، يقول سيبويه في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعذاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها: «وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول، وذلك لَزِمَهُ يَلْزَمُهُ لُزوماً، وَنَهَكَهُ يَنْهَكُهُ نَهوكاً، ووردت ورُوداً، وَجَحَدْتُه جُحوداً، شَبِهوه بَجَلَسَ جُلُوساً، وَقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً، وَرَكَنَ يَرْكُنُ رُكُوناً، لأنَّ بناء الفعل واحد»⁽²⁾.

ولسائل أن يسأل لِمَ لا تكون صيغة قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً - مثلاً - هي التي شُبهت بَلَزِمَهُ يَلْزَمُهُ لُزوماً مثلاً؟ وللإجابة عن مثل هذا السؤال فإني أزعم أن سيبويه قد جعل الصيغ الأكثر استعمالاً في الكلام، والمستخدمة في الحياة اليومية هي الصيغ المُشَبَّه بها فصيغة قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً أكثر استعمالاً من صيغة لَزِمَهُ يَلْزَمُهُ لُزوماً؛ لذا كانت صيغة قَعَدَ قُعُوداً هي المُشَبَّه بها لاستعمالها كثيراً في الحياة اليومية فهي راسخة في أذهان مستعملي اللغة، ولا يخفي ما في هذا من هدف تعليمي؛ لأنَّ تقرير المسائل في الذهن من وسائله تشبيه المجهول بالمعلوم، وهنا شُبَّه قليل الاستعمال بكثير الاستعمال، هذا مجرد استنتاج ومجرد محاولة لفهم.

وقد لاحظنا في النص السابق ورود كلمة أبنية وبناء، والمراد بذلك هيئة

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، جـ 3، ص 344، 345.

(2) المصدر السابق، جـ 4، ص 5، 6.

الكلمة التي تكون عليها والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، ولا بد من مراعاة اشتراك الكلمتين في عدد الحروف وفي ترتيبها وفي حركاتها وسكناتها مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه، وعلى هذا فإن كلمة أبنية عند سيبويه تتعلق بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة⁽¹⁾.

وإذا كنا رأينا سيبويه يجعل الشبه بين الصيغة والصيغة علة للمسائل الصرفية فإننا نراه يجعل من الشبه بين الباب والباب علة لما يعلل به لمسائل الصرف فهو على سبيل المثال يقرر في باب تصغير ما كان على خمسة أحرف أن التصغير والجمع - وهو هنا يعني جمع التكسير - بمنزلة واحدة، يقول سيبويه: «فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين، إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من وإد واحد»⁽²⁾.

وقد يسوق سيبويه علة الشبه مُضيفاً لها علة أخرى تبرر المشابهة، وترسخها في الذهن، كالكثر في الكلام، وهي تعني تماماً كثرة الاستعمال، فمن المعروف أن كلا وكلتا تلزمهما الألف إذا أُضيفتا إلى الاسم الظاهر، ويعربان إعراب المثنى فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء إذا أُضيفتا إلى الضمير⁽³⁾، وقد أعربنا بالياء في حالي النصب والجر تشبيهاً لهما بعلی فعلى إذا أُضيفت إلى الضمير تُقلب ألفها ياء، وقد فعلت العرب بكلا وكلتا هذا لكثرة استعمالها في كلامهم ومن سنن العرب في كلامها - كما يوضح سيبويه - أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله تماماً، يقول سيبويه في باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة: «وسألت الخليل عن قال: رأيتُ كِلَا أَخَوَيْكَ، ومررتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ

(1) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 17.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 417.

(3) بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 57، 58.

ثم قال: مررتُ بكليهما، فقال جعلوه بمنزلة عَلَيَّكَ وَلَدَيْكَ في الجر والنصب لأنهما ظرفان يُستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل كلا بمنزلةهما حين صار في موضع الجر والنصب. وإنما شبهوا كلا في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم، ولأنهما لا يخلوان من الإضافة. وقد يشبه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء... كما شبه أمس بغاقٍ وليس مثله، وكما قالوا: من القوم فشبّهوها بأين.

ولا تُفرد كلاً إنمّا تكون للمثنى أبداً⁽¹⁾.

2- علة الاستئناس:

أوضحنا فيما سبق الأسس التي جعلتنا نصنف هذه العلة ضمن العلل القياسية، على أن سيويه لا يصرح بهذه العلة ولكنه يشير إليها ضمناً، فأما التسمية الصريحة لهذه العلة فهي مستفادة من الدرس اللغوي المتأخر عن سيويه الذي استفاد من مقولات أصول الفقه، وهنا نورد نصاً من خلاله روى سيويه عن الخليل مضمون هذه العلة، ومن الصعوبة بمكان أن نفرق بين ما يعلل به سيويه وما يعلل به الخليل، يقول سيويه: «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَّ والكاف التي في مالكَ، والباء في ضَرَبَ؟ فقليل له: باء كاف. فقال إنما جئتم بالاسم ولّم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول كَهْ وَبَهْ. فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء، فقال: رأيتم قالوا عَهْ فألحقوا هاءً حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يُلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: لُوبَ فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى. فهذه طريقة كل حرف كان متحرّكاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لقربها منها وشبهها بها، فتقول بَا وكَا، كما تقول: أنا»⁽²⁾.

والاستئناس بكلام العرب جعل سيويه في بعض الأحيان يوميء إلى العلة

(1) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، جـ 3، ص 413.

(2) المصدر السابق، ص 220.

مستأنساً بكلام العرب وسنتها في الكلام مكتفياً بهذا الاستئناس فيرسل الحكم بناءً على ما ثبت من كلام العرب، فكلمة مثل أمة تجمع على آم وإماء فهي بمنزلة أَكْمَةٍ وَأَكْمٍ وإكام، وكلمة أمة من الكلمات التي حدث فيها إعلال فهي على حدّ تعبير الصرفيين من الكلمات الناقصة، إذ إن أصلها آمُو (كما يقرر السيرافي)⁽¹⁾ بدليل جمع العرب لها على آموات⁽²⁾، يقول سيبويه: «وقالوا: أمة وآم وإماء، فهي بمنزلة أَكْمَةٍ وَأَكْمٍ وإكام. وإنما جعلناها فَعْلَةً لأنّا قد رأيناهم كسروا فَعْلَةً على أَفْعَلٍ ممّا لم يُحذف منه شيء ولم تَرَهُم كسروا فَعْلَةً ممّا لم يُحذف منه شيء على أَفْعَلٍ»⁽³⁾.

غير أنّ سيبويه لا يتوسّع في العلة إذ يكتفي بعرض كلمة أمة على كلمة أخرى توافقها بعض موافقة على نحو ما رأينا في النص السابق، وهذا يعد نوعاً من الاستئناس بكلام العرب كما لا يخفى، على أنّ هذا الإيماء إلى العلة الذي أشرنا إليه سابقاً قد لاحظته ابن جني عند سيبويه وتناوله ضمن باب عقده في الخصائص أسماء باب في ترفع الأحكام «قال سيبويه: فإن كان على (فَعْلَةٍ) كسروه على (أَفْعَلٍ)؛ نحو أَكْمَةٍ وَأَكْمٍ. ولأجل ذلك (ما حمل) أمةً على أنها (فَعْلَةٌ) لقولهم في تكسيرها: (آم) إلى هنا انتهى كلامه، إلا أنه أرسله ولم يعلّله.

والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التانيث، وذلك في الأدواء؛ نحو قولهم: رَمِثَ رَمَثًا، وَحِطَّ حَبَطًا، وَحَبَّجَ حَبَجًا.

فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين؛ فقالوا: حَقِلَ حَقْلَةٌ، ومغَلَّ مَغْلَةٌ. فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التانيث... فلما تعاقبت التاء وحركة العين جَرَيًا لذلك مَجْرَى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في (فَعْلَةٍ) ترفعاً أحكامهما،

(1) المصدر السابق، هامش ص 599.

(2) محمد بن الحسن الاستراباذي رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج 2، ص 30.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 599.

نأسقطُ التاءَ حكمَ الحركة، وأسقطت الحركة حكمَ التاء. قال الأمرُ بالمثل إلى أن صار كأنه فَعَل، و (فَعَلَ) باب تكسيره (أفَعَلَ)،⁽¹⁾.

وغني عن القول أن ابن جنيّ هنا يستعير من علماء أصول الفقه مصطلحاً من مصطلحاتهم، فقد أراد ابن جنيّ من قوله: «ترافعا أحكامهما» أنه قد يجتمع في الكلمة أمران يستحق كلّ منهما - إذا انفرد على حدته - حكماً في اللغة، فيكون اجتماعها داعياً لإلغاء تأثيرهما فكان كل واحد من الحكمين قد رفع حكم الآخر وأبطله. والمقولة التي استعارها ابن جنيّ من علماء أصول الفقه هي «أنّ الأمرين إذا تعارضا تساقطا»⁽²⁾، وهذا وجه من وجوه تناغم الثقافة الإسلامية، وقد أشرنا إلى هذا في غير موضع من الكتاب.

3- علة التوهم:

يتّنا فيما سبق السبب الذي من أجله عددنا علة التوهم ضمن العلل القياسية، ونورد الآن نصاً لسيبويه يوضح ما سبق أن قلناه، فكلمة ناب تُصغّر على تُيب لأنّ الألف في ناب مبدلة من الياء بدليل أنها تجمع على أنياب ونيوب⁽³⁾، ولكن إذا افترضنا أنّ أصل الألف في ناب مجهول أمن الواو أصله أم من الياء؟ فعند تصغيره أو جمعه تقلب هذه الألف واواً: لأنّ هذا هو الأكثر في كلام العرب كما يوضح سيبويه، لذا وصف سيبويه تصغير بعض العرب لناب

(1) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 2، ص 110، 111.

(2) عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي الشهير بإمام الحرمين: الورقات في أصول الفقه، وعليه شرح العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي، وحاشية المحقق: الشيخ أحمد بن محمد الدميّاطي الشافعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط 3، 1374 هـ - 1955 م، ص 16، 17.

وانظر كذلك: عبد الوهاب خلّاف: علم أصول الفقه، دار القلم - الكويت، ط 8، ص 229.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 462.

على نُؤَيِّب بالغلط، وهذا الغلط جرَّهم إليه ما رأوه في كلامهم من أنَّ هذه الألف تُقلب واواً في الأكثر عند التصغير والجمع، وبعبارة أخرى - لم يقلها سيبويه في هذا النص الذي سنورده - تَوَهَّم العرب الذين صَغَّرُوا ناباً على نُؤَيِّب أنَّ الألف في ناب أصلها واو، ولا يخفى أنَّ المقصود بكلمة غلط - عند سيبويه - يعني الخروج على الاستعمال الشائع، يقول سيبويه: «وإن جاء اسمٌ نحو النَّابِ لا تَدْرِي أَمِنَ الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتَّى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مُبدَلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتَّى يتبين لك. ومن العرب من يقول في ناب نُؤَيِّب، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مُبدَلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم»⁽¹⁾.

والحديث عن أصل الألف في كلمة ناب يجعل هذه العلة في بعض جوانبها ضمن العلل التحويلية، وهذا يؤكد ما سبق أن قلناه من أنَّ تصنيف هذه العلل ليس تصنيفاً صارماً لا يسمح بتداخل هذه العلل، فحسبنا عند تصنيفنا لهذه العلة مع العلل القياسية أن نلاحظ فيها الفكرة البارزة التي تؤكد وضعها مع العلل القياسية وهي هنا التوهّم.

خامساً: العلل الدلالية:

يقصد بالعلل الدلالية تلك العلل التي تعطي قيمة دلالية لاستعمال ما من الاستعمالات أو تقدّم تبريراً لخروج عن استعمال ما بإضفاء قيمة دلالية لهذا الخروج⁽²⁾.

(1) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

وانظر كذلك: محمد بن الحسن الاسترأبادي رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 209.

(2) حسام أحمد أحمد قاسم: أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري، ص 290.

فمن العلل الدلالية التي كان يعلل بها سيبويه لمسائل الصرف تلك العلل التي تعود إلى اللبس، كآمن اللبس وخوف اللبس، وهي من أوضح العلل الدلالية؛ لأنها تعلل للغاية من اللغة وهي التفاهم⁽¹⁾، فأمن اللبس يعني عدم غموض المعنى، وخوف اللبس يؤدي إلى غموض المعنى.

وبما أن وضوح المعنى هو المقصود من الدرس اللغوي فإنَّ علل اللبس تحتل المكان الأول في مضممار الدلالة.

1 - علة أمن اللبس :

يقرر سيبويه في باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف للجمع - أن ما كان أصله صفة وكان مُجرى مجرى الأسماء فإنَّ العرب قد تبنّيه وتجمعه على (فُعْلانٍ)، وذلك مثل رَاكِبٍ وَرُكْبَانٍ، وَصَاحِبٍ، وَصُخْبَانٍ، وَقَارِسٍ وَقُرْسَانٍ. ولا يجمعونه على فواعل كما فعلوا بِخَاتَمٍ، وَتَابِلٍ، وَحَاجِرٍ : لأنَّ أصله صفة وله مؤنث. إلّا أنَّ العرب مع هذا قالت في جمع فارسيٍّ: فَوَارِسٍ كما قالوا في جمع حارث - وهو اسم - حَوَارِثَ. وقد علل سيبويه هذا الاستعمال بأنَّ العرب قد فعلت هذا لأنَّ الفوارس صفة خاصة بالرجال كما أنَّ الحوارث اسم خاص بهم كزَيْدٍ، فلَمَّا لم يخافوا الالتباس جمعوه على فواعل، يقول سيبويه: «وأما ما كان أصله صفة فأُجري مجرى الأسماء، فقد بينونه على (فُعْلانٍ) كما بينونها، وذلك: رَاكِبٌ وَرُكْبَانٌ، وَصَاحِبٌ وَصُخْبَانٌ، وَفَارِسٌ وَقُرْسَانٌ... ولا يكون فيه فَوَاعِلٌ كما كان في تَابِلٍ وَخَاتَمٍ وَحَاجِرٍ؛ لأنَّ أصله صفة وله مؤنث، فيفصلون بينهما؛ إلّا في فَوَارِسٍ فإنهم قالوا: فَوَارِسٍ كما قالوا: حَوَاجِرٌ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلّا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلّا لهم. فلَمَّا لم يخافوا الالتباس قالوا فَوَاعِلٌ، كما قالوا فُعْلانٌ وكما قالوا: حَوَارِثٌ؛ حيث كان اسماً خاصاً كزَيْدٍ»⁽²⁾.

(1) د. حلمي خليل: العربية والغموض (دراسة لغوية في دلالة المبني على المعنى)، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ط 1، 1988، ص 120.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 614، 615.

وقد يستعمل سيبويه بدلاً من عبارة «لم يخافوا الالتباس» عبارة أخرى توافقها في المعنى مسوقة لنفس الغرض مثل عبارة «لم يخافوا انتقاض معنى»، فمثل هذه العبارات يراد بها أمن الالتباس، يقرر سيبويه في باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت فَعِلَ - أنَّ عامة العرب ما عدا الحجازيين يكسرون أوائل الأفعال المضارعة وليس من سبب عند سيبويه لكسر أوائل هذه الأفعال سوى أنهم أرادوا أن تكون أوائل هذه الأفعال كثنائي فَعِلَ (بكسر العين)، فعل عامة العرب هذا كما فعلوا في مضارع فَعَلَ (بفتح العين) حيث جعلوا مضارعه مفتوح حرف المضارعة فلم يكسروه، غير أنَّ عامة العرب فتحوا أوائل الأفعال المضارعة إذا كان حرف المضارعة ياء ما عدا قبيلة (بهاء) - وهي إحدى فروع قضاة⁽¹⁾ - فإنها كانت تكسر كل حروف المضارعة بما فيها الياء، وقد فعلت عامة العرب هذا حيث لم يخافوا انتقاض المعنى أي أمنوا الالتباس، يقول سيبويه: «وذلك في لغة جميع العرب إلّا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أَنْتَ تَعْلَمُ ذاك، وأنا إِعْلَمُ، وهي تَعْلَمُ، ونحن تَعْلَمُ ذاك... وإِنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثنائي فَعِلَ كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في فَعَلَ، وكان البناء عندهم على هذا أن يَجْزُوا أوائلها على ثنائي فَعِلَ منها.

وقالوا: ضَرَبْتَ تَضْرِبُ، وأَضْرِبُ، ففتحوا أوّل هذا كما فتحوا الراء في ضَرَبَ. وإِنما منعهم أن يكسروا الثاني كما كسروا في فَعِلَ أنّه لا يتحرك، فجعل ذلك في الأوّل.

وجميع هذا إذا قلت فيه يَفْعَلُ فأدخلت الياء فتحت، ذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنى فيُحتمل ذلك، كما يكرهون الياءات والروايات مع الياء وأشباه ذلك»⁽²⁾.

(1) د. إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 139، 140.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 110.

فعدَم الخوف من انتقاض المعنى - أي من الالتباس - جعل العرب الذين يكسرون حرف المضارعة لا يفعلون هذا مع الياء، حيث أمنوا انتقاض المعنى.

وما يقوله سيبويه عن كسر حرف المضارعة ما عدا الياء في اللهجات العربية باستثناء اللهجة الحجازية ينبيء عن ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، فهذه اللغة تميل إلى المقابلة بين الحركات وتمييز الصيغ بعضها عن بعض فكل صيغة في الماضي تختص بصيغة في المضارع إذا خيف الالتباس، وهذا الالتباس لا يحدث إلا في المضارع المفتوح العين؛ لذلك خصّوا مضارع فعل (بفتح العين) بفتح حرف المضارعة وميزوا عنه مضارع فعل (بكسر العين) بكسر حرف المضارعة.

وما يقوله سيبويه عن كسر حرف المضارعة في بعض اللهجات العربية له شواهد في بعض القراءات القرآنية⁽¹⁾، وعلى الرغم من أنّ هذه القراءات توصف بالشذوذ فإنّ الشذوذ لا يطمئن في سلامة هذه القراءات من حيث اللغة، وهذا ما يفسر لنا بقاء صيغة شاذة هي صيغة إخال ونخال (بكسر حرف المضارعة)، فعلى الرغم من شذوذ هذه الصيغة فإنّها تعد الصيغة الفصحى⁽²⁾.

2- علة خوف الالتباس:

وإذا كان أمن الالتباس علة عند سيبويه يوردها لتعليل مسائل اللغة من صرف ونحو - وقد صنفناها ضمن العلل الدلالية - فإن خوف الالتباس يأتي هو الآخر علة يوردها سيبويه لتعليل مسائل اللغة، ذلك أنّ المستعمل للغة قد يستعمل ما لم يقض به عموم الاستقراء للغة شريطة أن يأمن المستعمل اللبس؛ لأنّ الكلام بين الناطقين رسالة، وبما أنّ الكلام رسالة فإنّ مستعمل اللغة يستعمل أسلوباً أو صيغة مخالفاً لعموم الاستقراء اللغوي إذا أمن الالتباس وأمن

(1) د. عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 114، 115.

(2) د. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 88، 89.

الآ يتنقض المعنى، وهو في الوقت ذاته يتجنب من الأساليب والعبارات والصيغ ما يُوقع في اللبس، ولأن التعليل عند سيبويه - فيما نزع - كان الهدف منه تعليمياً فإنَّ سيبويه يستخدم عبارات في تعليلاته لها صلة بالواقع، فتعبيره بالأمن والخوف إنما هو تصوير وتجسيد لما في الواقع، يورده سيبويه في صوغ علله حتى ترسخ في الأذهان فتُتعلَّم وتُتمَثَّل، فهو - على سبيل المثال - يقرر في باب ما بُني على أَفْعَلَاءَ وأصله فُعَلَاءُ: أن العرب قد جاءت بهذه الجموع على هذا الوزن لأنهم يكرهون تحريك الواو والياء وقبلهما فتح، ولولا هذه الكراهية لجأوا به على وزن (فُعَلَاءُ)، إلا أن يخافوا التباساً في مثل (رَمَيَا وَغَزَوَا) فلم يغيروا هاتين الكلمتين إلى وزن (أَفْعَلَاءُ) حتى لا يتنقض المعنى إذا غيروا إلى هذا الوزن، يقول سيبويه: «وذلك: سَرِيٌّ وَأَسْرِيَاءُ، وَأَغْنِيَاءُ وَأَشْقِيَاءُ. وإنما صَرَفُوها عن سُرَوَاءٍ وَغُنْيَاءٍ لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة؛ إلا أن يخافوا التباساً في رَمَيَا وَغَزَوَا ونحوهما».

والياء إذا كانت قبلها الكسرة فهي في النصب والفتح بمنزلة غير المعتل، فلما كانت الحركة تُكره وقبلها الفتحة، وكانت أَفْعَلَاءُ قد يجمع بها فَعِيلٌ؛ فَرُؤَا إِلَيْهَا كما فَرُؤَا إِلَيْهَا في التضعيف في أشدَّاء، كراهية التضعيف⁽¹⁾،

وثمة ملاحظة منهجية يلحظها الناظر في كتاب سيبويه في جموع التكسير فيما يتعلق بالأبنية فهو يبدأ بالمفرد ثم ينتقل إلى الجمع كما لاحظنا في قوله «وذلك: سَرِيٌّ وَأَسْرِيَاءُ»، ولهذا المنهج قيمة علمية ذلك أن هذه الأبنية - الثلاثي منها بوجه أخص - ليست متساوية من حيث الاستعمال اللغوي فهو يذكر المفرد ثم الجمع ليبين ما كان منها أكثر تداولاً واستعمالاً، فالمُستخدَم من هذه الأبنية الذي يكثر دورانه على الألسنة وتمثل معرفته إحاطة بشق كبير في اللغة - هو «فَعَلٌ» بفتح فسكون و«فَعَلٌ» بفتحيتين و«فِعْلٌ» بكسر فسكون و«فُعْلٌ» بضم فسكون فهذه هي الاستعمالات المشهورة ثم إنَّ استعمال هذه الأبنية يتدرج، فمن

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 392، 393.

هذه الأبنية ما ليس له إلا كلمة واحدة كوزن **فِعِل** بكسر الفاء والعين الذي ليس له سوى كلمة **إِبل** بكسر الهمزة والباء⁽¹⁾.

وقد يسوق مع علة خوف الالتباس عللاً أخرى لا علاقة لها من حيث التصنيف الذي اعتمدها بمعنى الالتباس كالثقل والإجحاف بالحرف، وهذا يؤكد ما سبق أن قلناه من أن العلل عند سيبويه لا تثبت للتصانيف التي تروم انتظام هذه العلل، فحسب الباحث - والحالة هذه - أن يحرص عند تصنيفه لعلل سيبويه أن يلحظ الفكرة البارزة في العلة فيجعلها تحت التصنيف المناسب لهذه الفكرة، يقول سيبويه في باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الباء والواو: «اعلم أنَّ الواو والياء لا تُعْلَن واللام ياء أو واو: لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف. وإنما اعتلنا للتخفيف. فلما كان ذلك يصيرهم إلى ما ذكرت لك رُفِضَ».

فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وهاب يهاب. **إِلَّا** أَنَّكَ تَحَوَّلُ اللام ياء إذا همزت العين، وذلك قولك: جاء كما ترى، همزت العين التي همزت في بائع واللام مهموزة، فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام **بَيْنَ بَيْنَ** من قِيلَ أَنَّهُما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام لأنه في كلمة واحدة، وأنَّ التضعيف لا يفارقه⁽²⁾.

3 - علة الرجوع إلى المعنى:

ومن العلل الدلالية التي كان يعلل بها سيبويه لمسائل الصرف وتنضح في كثير من أبوابه ومسائله ما يمكن أن نطلق عليه علة الرجوع إلى المعنى، وبما أنَّ حديثنا الآن في مسائل الصرف فقد جعل سيبويه من الصيغ علامات على تعرّف المعاني المختلفة، فالعرب تستعمل الصيغ المتماثلة إذا اتحدت المعاني أو

(1) د. محمد صفوت مرسي: منهج سيبويه في جموع تكسير الأسماء وأثر ذلك في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي، مطبعة حسان - القاهرة، ط 1، 1988، ص 15.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، ص 376، 377.

قاربت، ومن أوضح الأمثلة على ما نقول ما يقرره سيبويه في باب ما جاء من
لأدواء على مثال وَجَعٌ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجَعٌ، لتقارب المعاني: «وذلك حَبِطٌ
بَحْبُطٌ حَبِطًا وهو حَبِطٌ، وَحَبَجٌ يَحْبَجُ حَبَجًا وهو حَبَجٌ.

وقد يجيء الاسم فعلاً نحو مَرَضٌ يَمْرَضُ مَرَضًا وهو مريض. وقالوا:
سَقِمَ يَسْقُمُ سَقَمًا وهو سَقِيمٌ، وقال بعض العرب: سَقَمَ، كما قالوا كَرُمَ كَرَمًا
وهو كريم، وَعَسَرَ عَسْرًا وهو عَسِيرٌ. وقالوا: السُّقْمُ كما قالوا: الحُزْنُ. وقالوا:
حَزِنَ حَزْنًا وهو حَزِينٌ، جعلوه بمنزلة المرض لأنه داء. وقالوا: الحُزْنُ كما
قالوا: السُّقْمُ⁽¹⁾.

والإلحاح على المعنى والحرص عليه واضح في تعليقات سيبويه، وقد
يلجأ سيبويه - انطلاقاً من هذا - إلى البحث عن تقارب المعاني التي قد تبدو
لأول أمرها أنها معاني متباعدة «وقالوا: الظَّماءُ كما قالوا: السَّقَامَةُ، لأنَّ
المعنيين قريبٌ، كلاهما ضررٌ على النفس وأذى لها»⁽²⁾.

ويقابل سيبويه بهذا الصدد بين المعنى والمبني نافذاً من خلال هذا إلى
نفسية المتكلمين وفي هذا ما يرهف الحس اللغوي لدى قارئ كتاب سيبويه،
يوضح هذا من بعض الوجوه تناوله للمصادر التي جاءت على وزن فَعْلَانِ حيث
نراه يقابل دلالة الاضطراب والحركة في أحداثها بتوالي الحركات في بنائها كما
لاحظ الدكتور شوقي ضيف بحق⁽³⁾؛ يقول سيبويه: «ومن المصادر التي جاءت
على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: التَّزَوُّانُ، والتَّقْزَانُ؛ وإنما هذه
الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العَسَلَانُ والزَّتَكَانُ... ومثل
هذا الغَلْيَانُ، لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغَتْيَانُ، لأنه تجيُّشُ نفسه وتثوُّرٌ. ومثله
الخَطَرَانُ واللَّمَعَانُ، لأن هذا اضطراب وتحرك. ومثل ذلك اللَّهْيَانُ والصَّخْدَانُ،

(1) المصدر السابق، ص 17.

(2) المصدر السابق، ص 21.

(3) د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 92.

وَالْوَهْجَانِ، لِأَنَّهُ تَحَرُّكُ الْحَزِّ وَتَوُورُهُ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْغَلِيَانِ⁽¹⁾.

والرجوع إلى المعنى يعلل به سيبويه بمجيء كلمة كُمَيْت على صيغة التصغير من أول وضعها، لم يسمع عن العرب مجيئها مُكْتَبَرَةً، وقد جاءت هذه الكلمة على صيغة التصغير لأول وضعها لأنَّ الكُمَيْت من الألوان التي تجمع بين السواد والحمرة «كَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُصْ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا»⁽²⁾، فعلى هذا جاءت كلمة كُمَيْت على زنة التصغير لا تفارقها استجابة لدواعي المعنى، يقول سيبويه: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ كُمَيْتٍ فَقَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ جُمَيْلٍ؛ وَإِنَّمَا هِيَ حُمْرَةٌ مُخَالِطُهَا سَوَادٌ وَلَمْ يَخْلُصْ؛ فَإِنَّمَا حَقَرُوهَا لِأَنَّهُا بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ وَلَمْ يَخْلُصْ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَسْوَدٌ وَلَا أَحْمَرٌ وَهُوَ مِنْهُمَا قَرِيبٌ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: هُوَ دَوْنُ ذَلِكَ»⁽³⁾.

وقد لاحظنا فيما سبق أنَّ التعليقات التي ترد في كتاب سيبويه تعطي قيمة دلالية تبرر الاستعمال. لكن سيبويه قد يورد عللاً تُصنّف مع العلل الدلالية تعطي قيمة دلالية لخروج استعمال ما من الاستعمالات عن القياس اللغوي والقاعدة المقررة، يقرر سيبويه على سبيل المثال في باب ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف - أنَّ فَعِيل الذي بمعنى مفعول يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، ولا يجمع بالواو والنون وإنما يجمع على زنة فَعْلَى؛ فنقول: فَعَلَى وَجَزَحَى⁽⁴⁾.

فإذا لم يكن فَعِيل بمعنى مفعول فقياسه أن يجمع بالواو والنون أو أن يجمع على زنة فَعَال كما قالوا هَلَاكَ وَهَالَكُونِ، إلَّا أنَّ العرب مع هذا قالت: مَرَضَى وَهَلَكَى وَمَوْتَى وَجَزَى وما مائل ذلك، لأنَّ الذين يُوصفون بهذه

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، جـ 4، ص 14.

(2) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، جـ 5، ص 136.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، جـ 3، ص 477.

(4) المصدر السابق، ص 647.

الأوصاف كأنهم قد وقع عليهم فعل فاعل، فهذه الأوصاف التي وُصفوا بها أمور أُبتلوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون وأصيبوا بها، كما يتضح من تحليل الخليل.

فقد اتضح إذن أنَّ كلمات مثل مريض وهالك وميت وأجرب قد أشبهت ما جاء على زنة مفعول في المعنى: لذا جاء جمعها على فَعَلَى كما جمع فَعِيل الذي بمعنى مفعول على فَعَلَى في مثل قولنا جريح وجرحى، يقول سيبويه: «وقال الخليل: إِنَّمَا قالوا: مَرَضَى وَهَلَكَى وَمَوْتَى وَجَزَى وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يُبْتَلُونَ بِهِ، وَأُدْخِلُوا فِيهِ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَأَصِيبُوا بِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ كَسَرُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. وَقَدْ قالوا: هُلَاكَ وَهَالِكُونَ، فَجَاءُوا بِهِ عَلَى قِيَاسِ هَذَا الْبِنَاءِ وَعَلَى الْأَصْلِ، فَلَمْ يَكْسَرُوهُ عَلَى الْمَعْنَى إِذْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ جَالِسٍ فِي الْبِنَاءِ وَفِي الْفِعْلِ»⁽¹⁾.

ونرى سيبويه يؤكد ما سبق أن قرره وهو أَنَّ مَنْ وُصِفَ بشيء على الرغم منه يكون كمن وقع عليه فعل فاعل فهو في معنى فعيل بمعنى مفعول، لذا يُجمع على زنة فَعَلَى «قالوا: مَاتُوا وَمَوْتَى، وَأَخْمَقُوا وَحَمَقَى، وَأَتَوَكَّ وَتَوَكَّى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ شَيْئاً قَدْ أَصِيبُوا بِهِ فِي عَقُولِهِمْ كَمَا أَصِيبُوا بِبَعْضِ مَا ذَكَرْنَا فِي أَبْدَانِهِمْ...» وقد قالوا: رَجُلٌ سَكْرَانٌ وَقَوْمٌ سَكْرَى، وذلك لأنهم جعلوه كالمَرَضَى»⁽²⁾.

وإذا كان سيبويه يعلل بما أسميناه الرجوع إلى المعنى فإنه قد يضيف إليها من العلل ما يقوِّنها بحيث يجيء المعنى الذي يلاحظه سيبويه في مثل هذه التعليقات سائغاً ومقبولاً، فهو - على سبيل المثال - يضيف علة الشبه - وهي من العلل القياسية - إلى علة الرجوع إلى المعنى، فكلمات مثل: الطَّوْقَانِ، والدَّوْرَانِ، والجَوْلَانِ جاءت على زنة فَعَلَانِ حيث تقاربت معانيها وقد شَبَّهُوا

(1) المصدر السابق، ص 648.

(2) المصدر السابق، ص 649.

هذه الكلمات بالغليان والغثيان لما يجمع بينها من الثقل والتصرف، على أن تحليل سبويه للمسألة التي يريد تقريرها بأكثر من علة نهج واضح في تعليقات سبويه، يقول: «وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقاربت، وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان، شبهوا هذا حيث كان ثقلًا وتصرفًا بالغليان والغثيان، لأن الغليان أيضاً ثقل ما في القدر وتصرفه... وقالوا: الحيدان، والميلان فأدخلوا الفعلان في هذا كما أن ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها على بعض.

وهذه الأشياء لا تُضبط بقياس ولا بأمر أخكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل»⁽¹⁾.

4 - علة الفرق:

ومن العلل التي تصنف مع العلل الدلالية لأن التعليل بها يعود إلى مراعاة المعنى في نهاية الأمر - علة الفرق، والفرق في هذه العلة ينسب سبويه إلى العرب فهم الذين يفرقون بين شيئين بملاحظة المعنى، وهذا التفريق المنسوب إلى العرب ليس منشؤه الرواية عن العرب، وإنما هو تفكير وتأمل في استعمالات العرب وأساليبهم، وقد سمح له هذا التفكير وهذه التأملات أن يستنتج مثل هذه العلة التي يعلل بها، فهو مثلاً يقرر في باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لُفَظ بالجمع: أنك إذا كنتَ تتحدث عن اثنين من الرجال مثلاً فذكرت صفاءهما وطيب قلوبهما تقول ما أطيب قلوبهما بدلاً من أن تقول ما أطيب قلوبهما، وقد فعلت العرب مثل هذا حتى يفرقوا بين المثنى الذي كل واحد منه بمنزلة بعض شريكه في الثنية والمثنى الذي كل واحد منه شيء مفرد مستقل عن شريكه في الثنية، ولا يخفى أن مثل هذا التعليل وهو هنا الفرق إنما يتم بملاحظة المعنى، فإرادة التفرقة المنسوبة للناطقين بطريق التأمل والتفكير في الاستعمالات التي يقوم بها النحاة إنما هي وسيلة يراد منها إظهار ما للمعنى من

(1) المصدر السابق، ج 4، ص 15.

أهمية في استعمالات المتكلمين، يقول سيبويه في باب ما لفظ به مما هو مُثنى كما لُفَّظ بالجمع: «وهو أن يكون الشيطان كلُّ واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه. وذلك قولك: ما أَحْسَنَ رؤُوسَهُما، وأَحْسَنَ عَوَالِيَهُما. وقال عز وجل: ﴿إِنْ نُنَوِّبْ إِلَى آلِهَةٍ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، فَرَفُوا بين المثنى الذي هو شيء على حدة وبين ذا»⁽¹⁾.

على أننا إذا كنّا نصنف علة الفرق ضمن العلل الدلالية فإننا لا ندعي صرامة هذا التصنيف، فقد يعلل سيبويه بالفرق دونما ملاحظة للمعنى، فهو - مثلاً - يقرر أن الاسم الممدود عند النسب لا يحذف منه شيء قَلَّتْ حروفه أم كثرت، وتُقلب همزته عند النسب وأوَّأ حتى يفرَّقوا بينه وبين الاسم المنون من نفس الحرف (أي الكلمة)، فالفرق هنا يُقصد به تمييز الاسم الممدود في حالة النسب عن الاسم المنون، فعلة الفرق هنا علة جيء بها لاعتبارات تجريدية يقصد بها تمييز شيء عن شيء بأدنى مخالفة، يقول سيبويه: «هذا باب الإضافة إلى كلِّ اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله، فالإضافة إليه أن لا يُحذف منه شيء وتُبدَل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينه وبين المنون الذي هو من نفس الحرف وما جعل بمنزلته، وذلك قولك في زَكْرِيَّا: زَكْرِيَّاوِيٌّ، وفي بَرُوكاء: بَرُوكاوِيٌّ»⁽²⁾.

وبعد فهذه أشهر العلل التي كان يعلل بها سيبويه لمسائل الصرف وقد جعلناها أصنافاً خمسة باحثين في كل صنف من هذه الأصناف عن الخيط الذي تنتظم فيه علل كل صنف، وأوضحنا في غير موضع أن هذه التصنيفات ليست تصنيفات صارمة لا يمكن اختراقها، لكن مثل هذه التصنيفات تجعلنا نستكشف الكيفية التي كان يعلل بها سيبويه لمسائل اللغة.

وما أوردناه في هذا الفصل من نصوص من كتاب سيبويه يجعلنا نقول

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 621، 622.

(2) المصدر السابق، ص 357.

ونحن في غاية الاطمئنان: إنّ علل سيويه كانت عللاً لغوية لا تخرج عن طبيعة اللغة ولا تتجافى عنها، وما أوردناه من نصوص في هذا الفصل يعد عينة صالحة للتعليل اللغوي لمسائل الصرف في كتاب سيويه، وقد اتضح من خلال ما عرضناه أن هذه العلل التي كان يوردها سيويه علل لغوية جاءت وفق سنن العرب وطرقها في كلامها، وأقصى ما ذهبت إليه هذه العلل نسبتها الحكمة إلى العرب الناطقين بهذه اللغة.

ونرى ونحن نتحدث عن التعليل لمسائل الصرف في كتاب سيويه أن نورد ما لاحظناه من وجود مظاهر الخلاف بين البصرة والكوفة في نصي نرى أن ننقله، وقد جاء هذا النص ضمن الدرس الصرفي في كتاب سيويه، ونحن لا ننكر وجود مظاهر الخلاف بين المدينتين البصرة والكوفة على زمن سيويه، فهذا ليس بمستغرب ولكن سيويه لم يُشر إلى مظهر من مظاهر الخلاف في الدرس اللغوي بين المدينتين إلّا في هذا النص، وقد جاء في باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل، يقول سيويه: «وتقول منها فَيَعْلُ حَيٌّ وقِيٌّ، لأنّ العين منها واوٌ كما هي في قلتُ.

وإنما منعهم من أن تعتلّ الواو وتسكنَ في مثل قَوِيْتُ ما وصفتُ لك في حَيْثُ. وينبغي أن يكون فَيَعْلُ هو وجه الكلام فيه، لأنّ فَيَعْلًا عاقبتُ فَيَعْلًا فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلّا فَيَعْلًا مكسور العين، لأنهم يزعمون أنّه فَيَعْلُ، وأنه محدود عن أصله.

وأما الخليل فكان يقول: عاقبتُ فَيَعْلُ فَيَعْلًا فيما الياء والواو فيه عينٌ واختصّت به، كما عاقبت فُعْلَةً للجمع فُعْلَةً فيما الياء والواو فيه لامٌ»⁽¹⁾.

وبعد فيمكننا أن نصف الدرس الصرفي في كتاب سيويه بأنه درس متعدد الجوانب والأبعاد، فمن خلال تأملنا - على سبيل المثال - لدراسة الصيغ في كتاب سيويه بإمكاننا أن نلاحظ أنواعاً ثلاثة من التغيرات الطارئة:

(1) المصدر السابق، ج 4، ص 408، 409.

1- تغيير صرفي بحث: يتعلق أساساً بالاشتقاق (تصرف الأفعال واشتقاق الأسماء).

2- تغيير صرفي صوتي: يتعلق بتأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفياً (يُشَدّ، يَقْوَا).

3- تغيير صوتي بحث: يتعلّق بتعامل الأصوات (ازدهر، اتصل)⁽¹⁾.

وإذا كنا نذكر الصيغة وما يطرأ عليها من تغيرات فإنما نذكرها من قبيل التمثيل.

والتلاقي بين علمي الأصوات والصرف مائل في كتب الأسلاف وفي مقدمتهم كتاب سيبويه، يقول الدكتور محمود السعران: «وفي ما يعرف بـ (علم الصرف) معلومات صوتية، فقد حاول الصرفيون - محاولاتهم الأولى ماثلة في كتاب سيبويه - أن يصفوا ما يطرأ على بنية الكلمة العربية المعربة من تغيرات: إما في تصرفاتها المختلفة (من أفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، وتصغير، ومبالغة ونسب، وماض، ومضارع وأمر... إلخ) وإما عند وقوعها في درج الكلام في سياقات صوتية معينة (كالإدغام، والوصل) إلى غير ذلك من المباحث الصرفية»⁽²⁾.

وقد سبق أسلافنا بتأملاتهم بعض نتائج الدرس اللغوي الحديث، فعلى سبيل المثال كان سيبويه يصدر أحكامه الصرفية على ضوء جملة المواقع التي تقعها الكلمة كما يفعل التوزيعيون في العصر الحديث، فيقول: إن التاء في كلمتي بنت وأخت مثلاً تاء أصلية وليست تاء تأنيث لأنها مسبوقة بساكن ولا تصير هاء عند الوقف كما هو حال تاء التأنيث⁽³⁾، يقول سيبويه في باب ما ينصرف في المذكر البتّة مما ليس في آخره حرفُ التأنيث: «وإن سميت رجلاً

(1) د. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 19، 20.

(2) د. محمود السعران: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، ص 95.

(3) د. تمام حسان: «الأصول» دراسة ايبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 36.

يَنْتَبِهُ أو احْتِصَرَمَهُ، لَدَيْتْ بَنِيَّتِ الْأَسْمَ عَلَى هَذِهِ النَّاءِ وَالْحَقْنَتِهَا بَيْنَاءَ الثَّلَاثَةِ،
كَمَا الْحَقُّوْا: سَبَّحَتْهُ بِالْأَرْبَعَةِ. وَلَوْ كَانَتْ كَالِهَاءِ لَمَا أَسْكَنُوا الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلُهَا،
فَإِنَّمَا هَذِهِ النَّاءُ فِيهَا كِتَاءٌ عِفْرِيَّتٍ، وَلَوْ كَانَتْ كَأَلْفِ التَّأْنِيثِ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي
النُّكْرَةِ. وَلَيْسَتْ كَالِهَاءِ لَمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَإِنَّمَا هَذِهِ زِيَادَةٌ فِي الْأَسْمِ بُنِيَ عَلَيْهَا
وَانْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ. وَلَوْ أَنَّ الْهَاءَ الَّتِي فِي دَجَاجَةٍ كَهَذِهِ النَّاءِ انْصَرَفَ فِي
الْمَعْرِفِ⁽¹⁾.

وقد هوجم أسلافنا على أيدي بعض لغويي عصرنا في درسهـم الصـرفي
لبعض المسائل كدرس الإعلال والإبدال الذي رأى فيه هؤلاء اللغويون خروجاً
بمثل هذا الدرس عن دائرة اللغة ورأوه نوعاً من أنواع الرجم بالغيب، ولكن جاء
منهج التحويليين في العصر الحديث ليؤكد أن لغويينا لم يجانبهم الصواب ولم
يتعدوا عن الدرس اللغوي عندما درسوا مسائل الإعلال والإبدال، وقد هوجم
هذا الدرس عند أسلافنا «في غيبة الأدلة التي قدمها التحويليون لتأكيد ضرورة
الإقرار بوجود مستوى للتحليل اللغوي غير مستوى التراكيب الظاهرة، وهو
مستوى التراكيب العميقة»⁽²⁾.

ومهما يكن من أمر فقد قدّم أسلافنا - وفي مقدمتهم الخليل وسيبويه -
لهذه اللغة درساً صرفياً بواهم المكانة التي يستحقونها والتي جعلت منهم - دون
مبالغة - أعلاماً في تراث لغات الإنسانية.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 221.

(2) د. محمد فتّيح: في الفكر اللغوي، ص 184.

الفصل الخامس

التعليل للمسائل النحوية في كتاب سيبويه

الفصل الخامس

التعليل للمسانل النحوية في كتاب سيبويه

توطئة

نشأ النحو العربي كغيره من العلوم العربية الإسلامية الأخرى لخدمة القرآن الكريم، وقد وُحِّد القرآن الكريم العربَ والمسلمين عقيدة ولغة، وقد كان الهدف من الدرس النحوي عند الأسلاف الحفاظ على اللغة التي جمع القرآن المسلمين عليها.

وقد قام الدرس النحوي عند الأسلاف - وفي مقدمتهم سيبويه - على الأسس الآتية:

1 - طائفة من المعاني النحوية العامة التي يمكن تسميتها بمعاني الجمل أو الأساليب.

2 - طائفة من المعاني النحوية الخاصة كمعاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ.

3 - طائفة من العلاقات التي تربط بين هذه المعاني الخاصة حتى تكونَ صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد، والتخصيص وتحتها فروع، والنسبة وتحتها فروع، والتبعية وتحتها فروع أيضاً، وبالإمكان القول إن هذه العلاقات هي أدلة للأبواب النحوية.

4 - ما يقدِّمه علما الأصوات والصرف كالحركات والحروف ومباني

التقسيم والتصريف وما يلحق الكلمات من الزوائد كالسين وسوف في حالة الفعل المضارع وأداة التعريف في حالة الاسم المعرفة، وهذا ما جعل لغويينا في كثير من الأحيان يخلطون بين هذه العلوم الثلاثة، والدارس اللغوي يصعب عليه - في كثير من الأحيان - الفصل بين هذه العلوم الثلاثة فيعطي ما للصوت للصوت، وما للصرف للصرف، وما للنحو للنحو.

5 - ما يمكن تسميته بالقيم الخلافية أو المقابلات⁽¹⁾ بين شتى الموضوعات النحوية كالمقابلة - مثلاً - بين كلمتي ضَرْبٌ وشَهْمٌ فهاتان الكلمتان متماثلتان من حيث الصيغة فكلاهما على زنة فَعْلٌ ولكنهما مختلفتان من حيث المعنى النحوي، فالأولى مصدر والثانية صفة مشبهة.

إذا تقرر هذا فليس لنا أن نقول ما قاله أحد الدراسين من أنَّ النحاة أطلوا مراقبة أواخر الكلمات وما لبثوا أن اكتشفوا السرَّ الذي جعل أواخر الكلمات متغيرة فبحثوا في هذه العلل والأسباب بحثاً مستفيضاً وقد تجادلوا واختلفوا في هذه العلل والأسباب وقد جعلهم هذا البحث والجدل يجعلون جل اهتمامهم منصباً على أواخر الكلمات، وقد قصرُوا درسهم للنحو على أواخر هذه الكلمات حتَّى أنَّهم سموا النحو «علم الإعراب»، ومن أجل هذا فقد انصرفوا عن درس نواحٍ مهمة في الدرس النحوي من مثل ما في العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل⁽²⁾.

غير أنَّ أدنى نظرة في كتاب سيبويه لا تسمح بمثل هذا الفهم، وكثيراً ما يخلط الباحثون المعاصرون بين ما فعله سيبويه وما فعله المتأخرون عن سيبويه، فالباحث قد يجد صعوبة في فهم عبارة وردت في كتاب سيبويه فيستعين على فهمها بشرح المفصل لابن يعيش مثلاً أو بشرح الرضي لكافية ابن الحاجب أو بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لكنَّه إذا أراد أن يفهم منهجية سيبويه فليعد إلى كتابه يقرؤه

(1) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178.

(2) د. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 10، 11.

ويديم النظر متأملاً في ألفاظه ومعانيه مقارناً بين أبوابه ومسائله، فسيبويه لم يقل إنَّ النحو علم يبحث في أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء، والموضوعات التي تناولها سيبويه في كتابه لا تبيح لنا القول: إنَّ سيبويه قد ضيَّق مفهوم النحو وحدده بالبحث في أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء فـ «مفهوم النحو عند سيبويه يخالف ما سار عليه النحاة الذين جاؤوا من بعده فهؤلاء كان اهتمامهم موجهاً إلى الإعراب، أي الحركات التي تَرِدُ في أواخر الكلمات، أما سيبويه فقد كان يفهم من النحو ما نفهمه نحن الآن من (علم التراكيب)، وهو مفهوم يُدْرَس في إطاره فن التعبير، وعلاقات أجزاء الجملة بعضها ببعض، وعلاقات الجمل فيما بينها. ومن ثم وجدناه يعتمد في دراسته على تقديم نماذج التعبير المأثورة كما سمعها من العرب، أو من شيوخه دون أن يلجأ إلى الأمثلة المصنوعة إلا لإيضاح الفكرة، أو تشخيص القاعدة، أو حيث لا يلقى تعبيراً مأثوراً يرقى إلى مستوى الاحتجاج؛ ولذلك نجد في كتاب سيبويه مباحث كثيرة أدخلها البلاغيون فيما بعد ضمن علم البلاغة، وهي من صميم علم اللغة عند اللغويين المحدثين»⁽¹⁾.

ومع هذا كله فنحن لا ننكر أنَّ الحالة الإعرابية كانت مراعاة عند سيبويه، وعلى أساس هذه الحالة جاءت بعض أبواب الكتاب، ولكن هناك حالات أخرى تمَّ تصنيف أبواب النحو على أساسها عند سيبويه، فمن هذه الحالات: العامل، والمعنى، والوظيفة التركيبية والدلالية للعناصر⁽²⁾.

والإعراب في لغة العرب ظاهرة وجدها النحاة فرصدوها كما وجدوها، ولم يتكروها أو يخترعوها كما ذهب أحد الدراسين⁽³⁾، فالنحاة تعاملوا مع هذه

(1) د. خالد عبد الكريم جمعة: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، ط 2، 1989، ص 47، 48.

(2) د. سعيد حسن بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي (دراسات في علم اللغة التقابلي)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1410 هـ - 1989 م، ص 243.

(3) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة. ط 7، 1994، =

الظاهرة كغيرها من سائر ظواهر اللغة التي وجدوها في لغة العرب، فلم يبالغوا أو يتزَيّدوا في ترسيخ هذه الظاهرة، وإنّما كان همهم تقعيد هذه اللغة كما كان ينطقها أصحابها وفق سلاقتهم التي عرفها النحاة وخبروها، ونحن - هنا - نتحدّث عن نحاة هذا العصر كالخليل وسيبويه وأضرابهما، وإذن فمما لا شك فيه أن النحو العربي كغيره من سائر العلوم الأخرى، قد نشأ فناً قبل أن يكون علماً؛ أي أن هذه الطرق الخاصة للأداء في اللغة العربية قد التزمت باطراد في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب وتمكنت من طابعهم قبل أن توضع لها القواعد النحوية المجردة وضماً علمياً وتدرس دراسة مستقلة لتعرف وتحتذى.

وإذن فنحن أمام نحوين إن صح هذا التعبير، نحو فني؛ ونحو علمي. أما النحو الفني فهو جزء من اللغة وعنصر أساسي من عناصر تكوينها كلغة مهذبة راقية؛ وهو في نشأته في اللغة يكاد يكون فطرياً وإن كان الأساس في وجوده هو المجهود العقلي، فإن اللغة بعد أن تتجاوز مرحلة الطفولة؛ ويبدأ العقل يتصرف فيها من حيث الاشتقاق، والنحت، والتصريف، ثم من حيث التراكيب ووضع الضوابط المميزة بين هذه التراكيب بالنسبة لأدائها للمعاني - تجد نفسها مضطرة بحكم مسيرتها لظروف المجتمع إلى التزام بعض الضوابط لتمييز بعض التراكيب عن بعض، ولمعرفة وظيفة كل لفظ بالنسبة لموقعه من الجملة، هذه الضوابط في صورتها الأولى هي عبارة عن النحو الفني وهو كسائر الفنون يسبق النحو العلمي⁽¹⁾.

وأما التعليل للمسائل النحوية عند سيبويه الذي ندرسه في هذا الفصل فإنّه مائل في كل مسألة من مسائل الكتاب، وقد كان لهذا التعليل ما يبرره، فسيبويه هو وارث علم الخليل وهو من أوثق تلاميذه صلة به وسيراً على دربه، وقد كان الخليل يهتم بوضع الأسس العامة والخطوط المنهجية الرئيسة للعلوم، يتجلى

= ص 198.

(1) د. حسن عون: اللغة والنحو - دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال - إسكندرية ط 1، 1952، ص 78، 79.

وضع هذه الأسس في علم العروض، وما تُسب إليه من وضع معجم العين الذي كان يهدف من خلال وضعه إلى حصر الكلمات المستخدمة في اللغة. ووضع الأسس العامة للمناهج من وسائله المستخدمة التدليل والتعليل، وفيما يتعلق بعلم النحو فقد أُسْتُمِدَتْ قواعده من قراءات الذكر الحكيم ومن مشافهة العرب الخلص لتروى عنهم اللغة شعراً كانت أم نثراً ما دام هؤلاء الأعراب باقين على بداوتهم لم تفسد سلاتقهم. وهذه القوانين التي تستنبط من كلام العرب لا بدّ لها من علل معقولة لا تخرج عن طبيعة اللغة، وكان القصد من هذه التعليلات جعل عملية تعلم اللغة سهلة وميسورة، إذ إنّ التعليل لظواهر اللغة يجعلها ثابتة ومقبولة في الأذهان، ولأنّ تعلم اللغة كان يقصد منه الحفاظ على لغة القرآن وهي لغة الأمة فكان لا بدّ والحالة هذه أن يقاس على المطرد والأكثر الشائع في كلام العرب، هكذا نهج الخليل، وعلى هذا النهج خلفه تلميذه سيويه فألف الكتاب الذي أحاط فيه بأصول النحو وقواعده ودقائقه والذي لم يترك فيه ظاهرة من ظواهره إلّا ألقنها علماً وفقهاً وتحليلاً ولم يُغْنِ فيه عناية واسعة بالحدود والتعريفات، إنما عني بالتقسيمات والتفريعات، وكأنما كان يعنيه المنطق العلمي بأكثر مما يعنيه المنطق النظري التجريدي⁽¹⁾.

ولأنّ سيويه ينهج نهج أستاذه الخليل في التقنين والتعليل والتقسيم - نجده يبدأ الحديث في كتابه بباب علم ما الكلم من العربية، فيقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، و (جاء لمعنى) هنا هي بداية التعليل في هذا الكتاب، فمجيء الحرف لمعنى هو العلة عند سيويه في كون الحرف قسماً ثالثاً من أقسام الكلمة، فلو لم يجرى الحرف لمعنى لأشبه الأصوات غير المفهومة التي لا تعد من أقسام الكلمة عند النحاة، يقول سيويه في باب علم ما الكلم من العربية: «فالْكَلِم: اسم، وفِعْل، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائظٌ.

(1) د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 367.

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيث لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنْقَطِع.

فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكْتُ وَحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذْهَبْ واقتُل واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلْ وَيَذْهَبْ وَيَضْرِبُ وَيَقْتُلُ وَيَضْرِبُ. وكذلك بناء ما لم يَنْقَطِع وهو كائن إذا أُخْبِرَ.

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله.

والأحداث نحو الضَرْبِ والحمد والقتل.

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وَسَوْفَ، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها⁽¹⁾.

والتمثيل عند سيبويه لا يأتي لمجرد حشد الأمثلة والإكثار منها، وإنما لكل مثال مغزى وغاية فهو يمثل للاسم بـ: «رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ». إنسان حيوان جماد، ويمثل للفعل بـ: «ذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكْتُ وَحُمِدَ» ومن خلال هذا التمثيل يتضح لنا أن للفعل الماضي ثلاث صيغ فعلٌ بفتح العين، وفعلٌ بكسر العين، وفعلٌ بضم العين، كما يوضح التمثيل أن الفعل من حيث إسناده ينقسم إلى قسمين: مبني للمعلوم، ومبني للمجهول، وهذه الدقة في التمثيل نلاحظها أيضاً عند ذكره لفعل الأمر والفعل المضارع: «اذْهَبْ واقتُل واضْرِبْ»، «يَقْتُلُ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيَقْتُلُ وَيَضْرِبُ»، ولا ينسى سيبويه التمثيل لمصادر هذه الأفعال وهي التي يسميها «الأحداث»: «الضَرْبُ، والحمد والقتل».

ولم يكن البدء بدراسة الكلمة عند نحائنا - وفي مقدمتهم سيبويه - يخلو من المبرر العلمي، «لقد اتخذ النحاة الكلمة المفردة وحدة تحليلية للجملة فحملوها وظيفة الأبواب النحوية المفردة، لأسباب أهمها:

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 12.

- 1 - أنها أصغر عنصر لغوي صالح للأفراد.
- 2 - وأنها تدل على معنى مفرد.
- 3 - وأن لها صيغة صرفية معينة.
- 4 - وأنها تعتبر نواة للواصف والزوائد.
- 5 - وأنها العنصر اللغوي الوحيد الذي يظهر عليه الإعراب.
- 6 - وأنها أصغر ما يصلح للتقديم والتأخير في السياق.
- 7 - وأنها تتطلب غيرها ويتطلبها غيرها كما تتنافى مع غيرها ويتنافى معها غيرها⁽¹⁾.

ولأن النحاة الأوائل من أمثال الخليل وسيبويه قد اعتمدوا آي الذكر الحكيم والأشعار وسائر النصوص الأدبية شواهد لقواعد النحو فلم يكن تقسيمهم للكلام ليقوم بمعزل عن السياقات من قرآنية وأدبية، وعليه فإن تقسيمهم للكلام تَمَّ على أسس من السياقات المختلفة، وبعبارة أوضح فإن تقسيم الكلام قد تَمَّ من داخل اللغة التي كان النحاة يدرسونها⁽²⁾.

وإن كان تطبيق قواعده قد انبنى - في بعض الأحيان - على تمرينات عقلية وافتراضات لا صلة لها بالواقع اللغوي فقد حدث هذا لأن النحاة كانوا انعكاساً لعصرهم، فقد كانت مثل هذه الافتراضات العقلية معروفة في بيئات المسلمين لا سيما العراق التي كثر فيها نشاط علماء الكلام ونشاط الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه⁽³⁾، وكان يُقصد من هذه الفروض العقلية تدريب الناشئة على التفكير في أصول اللغة ومسائلها باستقصائها وذلك بالذهاب إلى الحد الأقصى وهي هذه الفروض العقلية، وقد أصاب كبد الحقيقة الإمام عبد

(1) د. تمام حسان: «الأصول» دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 317.

(2) د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب، 1986 م، ص 234.

(3) د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، ص 14.

القاهر في ردّه على مَنْ زهد في النحو واحتقره بسبب هذه الفروض حيث قال: «وأما هذا الجنس، فلنسا نعيّبكم إن لم تنظروا فيه ولم تُغنّوا به، وليس يُهمّنا أمره، فقولوا فيه ما شئتم، وضَعُوهُ حيث أردتم»⁽¹⁾.

ولم يأتِ الدرس اللغوي الحديث عند التحويليين مجافياً لمثل هذا التوجه، يقول الدكتور نهاد الموسى: «يرأح التحويليون في تعريف النحو بين مترادفين: أولهما أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة يُكتسب في الطفولة المبكرة عادة، ويُسَخَّر لِوَضْعِ أمثلة الكلام المنطوقات وفَهْمِها، والثاني: أنَّ النحو نظرية يقيمها اللغوي مُقْتَرِحاً بها وَصْفاً لسليقة (Competence) المتكلم»⁽²⁾.

وبالجملة فإنَّ سيويه كان عند تعليقاته لظواهر اللغة المختلفة يلجأ إلى «السياق والملابسات الخارجيّة وعناصر المقام ليردّ ما يَغْرِضُ في بناء المادّة اللغويّة من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحويّ طلباً للاطّراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة ممّا تنبني عليه الوظيفية ومناهج التوسيع أو اللغويّات الخارجيّة بعبارة دي سوسير»⁽³⁾.

الوسائل التعليمة لمسائل النحو في كتاب سيويه

انطلاقاً من التصنيف الذي اعتمدناه للوسائل التعليمة في كتاب سيويه فنقسمها في هذا الفصل - كما فعلنا في الفصل السابق - إلى: علل استعمالية، وعلل تحويلية، وعلل تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية، وعلل قياسية، وعلل دلالية.

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي - القاهرة - ط 2 - 1410 هـ. 1989 م، ص 29.

(2) د. نهاد الموسى: نظرية النحو في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير - الأردن، ط 2، 1987، ص 53.

(3) المرجع السابق، ص 97.

ونبادر فنقول مؤكدين ما سبق أن قلناه - إنَّ هذا التصنيف ليس تصنيفاً صارماً، فهذه الأصناف لا توجد بينها فروق قاطعة، وقد اعتمدنا الفكرة الرئيسة لكلِّ علة لنجعلها تحت الصنف الذي رأينا أنَّها جديرة به، على أنَّ هذا التصنيف يسر لنا الحديث عن علل سيويه بصورة أكثر تنظيماً.

أولاً: العلل الاستعمالية:

وهي تلك العلل التي كان يعمل بها سيويه لاستعمالات العرب، وهي من أكد العلل اللغوية فهي لا تقوم على الافتراض والتخيل وإنما تتجه إلى الاستعمال مباشرة فتعلله بما يناسبه ممَّا أُلِفَ عند الناطقين للغة كقراهم من الثقل وطلبهم للخفة إلى غير ذلك من العلل التي يمكن تصنيفها ضمن العلل الاستعمالية، وسنكتفي هنا بعرض أكثر هذه العلل ذيوياً وشهرة في كتاب سيويه.

1- علة الثقل:

وهي من العلل التي يكثر دورانها في تحليل سيويه لمسائل النحو، فالعرب تستثقل تركيباً ما من التراكيب التي حقها أن تُعطى حكماً معيناً من أحكام الإعراب كالجزء، - مثلاً - فالنحاة وفي مقدمتهم سيويه يقررون أنَّ الجزء من خواص الأسماء كما أنَّ الجزم من خواص الأفعال، فإذا شابه الاسم الفعل في بنائه - أي صيغته - وفي معناه فإنَّ هذا الاسم لا يُجزَّ وإنمَّا يُفتحُ آخره تشبيهاً له بالفعل المضارع، فالعرب عاملت مثل هذا الاسم معاملة ما تستثقل من الكلام؛ لأنَّ الفعل أثقل من الاسم؛ لذا عُوِّمِلَ هذا الاسم الذي أشبه الفعل معاملة ما يُستثقل وهو الفعل، وعلى هذه العلة التي تُرجعُ إلى الثقل قام درس المنوع من الصرف في النحو العربي، يقول سيويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: «واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأخمر وأضفر فهذا بناء أذهب وأعلم فيكون في موضع

الجرُّ مفتوحاً استقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء»⁽¹⁾.

وإذا كنّا نفهم من التعليل السابق أنّ الأسماء التي تشبه الأفعال لا تُجرُّ لأنّ الجرَّ من خواص الأسماء فلما أشبهت هذه الأسماء الأفعال أُستقلّت فَبُعِدَتْ عن الأسماء واقتربت من الأفعال - فإنّ سيبويه قد يضيف إلى هذه العلة علة أخرى تؤكدُها، فإذا كان في النص السابق يعلل بالثقل لشبه الاسم بالفعل نراه يعلل بنفس العلة مضيفاً لها أنّ الاسم إذا كان معرفة منع من الصرف فلا يُجرُّ، فقد أُضيف إلى شبه الأسماء للفعل وهو ما نجم عنه الثقل كون الأسماء معرفة، فالمعارف أثقل من النكرات، ومن البدهي أنّ مثل هذا التعليل تعليل لغوي غاية في الوضوح، ذلك أن النكرة لا تحتاج إلى علامة أما المعرفة فلأنّها تحتاج إلى علامة، والنحاة يقررون - بالإضافة إلى هذا - أنّ ما لا يحتاج إلى علامة هو الأصل⁽²⁾، يقول سيبويه في باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد: «فما كان من الأسماء أفعل، فنحو: أفكّر، وأزمل، وأندع، وأربع، لا تنصرف في المعرفة، لأنّ المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبُعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لِثَقَلِ المعرفة عندهم»⁽³⁾.

والتعليل بالثقل عند سيبويه يقوده إلى الافتراضات العقلية التي تبدو - في أول أمرها - لا صلة لها بكتاب يُعلّم اللغة ويصف نطق الناطقين بها، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: لِمَ لجأ سيبويه إلى مثل هذه الافتراضات وعنده من الألفاظ والتراكيب المستعملة في لغة العرب ما يغنيه عن افتراضات لتراكيب ليست مستعملة؟.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 21.

(2) محمد بن الحسن الاستراباذي رضي الدين: شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونس - ليبيا - مطابع الشروق - بيروت، 1978، ج 3، ص 235، ص 279.

(3) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 194.

والإجابة عن السؤال السابق ذات شقين :

الأول: أن سيويه ينتهج في كتابه نهجاً تعليمياً، وهذا النهج يقتضي أن يتضمن الصحيح وغير الصحيح من التراكيب حتى يُعرف هذا من ذاك.

الثاني: أن سيويه أوضح في الصفحات الأولى من كتابه أن الكلام ينقسم إلى أقسام هي: مستقيم حسن، ومستقيم قبيح، ومستقيم كذب، ومحال، ومحال كذب، وقد التزم بهذا إلى حد كبير، ليبين علة تحوّل الكلام من نوع إلى آخر⁽¹⁾.

على أنّ افتراضات سيويه العقلية فيما يتعلق بالأسماء لم تأت في معظمها منافية للواقع اللغوي، فمن أسماء العرب: يَغْرُب، وَيَغْضُر، ومعد يَكْرِب، ومن الألقاب التي صارت كالأسماء: تأبط شراً - وهو الشاعر الصعلوك ثابت بن جابر -، وشاب قرناها، وذَرَحْباً؛ يقول سيويه في باب أَفْعَل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد: «وإذا سَمَّيت رجلاً بإثمد لم تصرفه، لأنّه يشبه إضْرِب، وإذا سَمَّيت رجلاً بإضْبَع لم تصرفه، لأنه يشبه إضْنَع. وإن سَمَّيته بأبْلُم لم تصرفه، لأنه يشبه أَقْتَل. ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه في تُزْنِب وأشباهها لأنها أَلِفٌ. وهذا قول الخليل ويونس.

ولأنما صارت هذه الأسماء بهذه المتزلة لأنهم كأنهم ليس أصلُ الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد وتكونَ على هذا البناء. ألا ترى أن تَفْعَلُ وَيَفْعَلُ في الأسماء قليل. وكانَ هذا البناءُ إنّما هو في الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يُستقل فيه التنوين استقلوا فيه ما استقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه، والموضع الذي يُستقل فيه التنوين المعرفة. ألا ترى أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة.

(1) فكري محمد أحمد سليمان: الحذف والتقدير عند سيويه (دراسة تفسيرية معيارية)، ص

وإنما صارت أَفْعَلُ في الصِّفَات أَكْثَرُ لمضارعة الصِّفَةِ الفِعْلِ⁽¹⁾.

والنحاة - وفي مقدّماتهم سيبويه - عندما افترضوا ما افترضوا كانوا يهدفون إلى وضع قواعدهم لكي تُخْتَدَى ويُسَارَ عليها، ولم يكن عملهم لمجرد التفعيد الجاف الذي لا صلة له بالواقع، فعملهم كان أشبه بعمل المجامع اللغوية في عصرنا؛ نراهم - مثلاً - يختلفون في اسم رجل سُمِّيَ على زنة (ضَرَبَ) إذا سَكَّنَتْ عينه فجاء بزنة (فَعَلَ)، فسيبويه يرى صرف هذا الاسم؛ لأنَّ علة النقل قد زالت عنه بتسكين عينه، وقد كان هذا الاسم قبل تسكين عينه ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وتسكين عين الاسم نأى به عن وزن الفعل، ومثل هذا التسكين له نظائر في لغة العرب، فالعرب قد تُسَكِّنُ العين المتحركة في زنة الاسم فيقولون في (كَيْفٍ) (كَتَفَ)، أمّا أبو العباس المبرّد فهو يفضّل القول في هذه المسألة، فإن كان الاسم الذي أُسَكِّنَتْ عينه قد فُعِلَ به هذا قبل النقل أي قبل أن يُسَمَّى به هذا الاسم الذي هو على زنة الفعل - فإنَّ هذا الاسم منصرف؛ لمجيئه على صيغة تخص الأسماء، أمّا إذا كان هذا التسكين قد تمَّ بعد النقل ويعد أن سُمِّيَ به؛ فقد كان يمنعه من الصرف؛ لأنَّ السكون عارض، والحركة - وإن لم توجد - فهي في حكم المنطوق بها، فهو يعامله على الأصل لا على هذا السكون العارض⁽²⁾.

2 - علة الخفة :

ومن العلل الاستعمالية التي كان يعلل بها سيبويه علة الخفة، فهو يعلل لبعض ظواهر اللغة فيصف تصوّف العرب حيالها بالخفة أو طلب الخفة، وظاهرة التخفيف في اللغة التي يعلل بها سيبويه عرفها الدرس اللغوي الحديث فجعلها تحت قانون الاقتصاد اللغوي، إذ «من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 197.

(2) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 60.

بحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف لأن المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة⁽¹⁾.

بتحدث سيويه في باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فيقرر أن اسم الفاعل يكون نكرة متوناً إذا أُريد به أن يكون في معنى الفعل المضارع، فإذا قلت: هذا مُكرِّمٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله: هذا يُكرِّمُ زيداً غداً.

وإذا كان هذا يحدث في الفعل المضارع الدال على الاستقبال فإنه يحدث أيضاً في الفعل المضارع الدال على الحال، فنقول: هذا مُكرِّمٌ زيداً الساعة، فمعناه وعمله: هذا يُكرِّمُ زيداً الساعة، وبعد أن يدعم هذه الظاهرة اللغوية بالأمثلة والشواهد يورد استعمالاً عربياً ضمن هذه الظاهرة، فالعرب قد تحذف التنوين في هذا الاسم استخفافاً، فيصبح اسم الفاعل ومفعوله بمثابة المضاف والمضاف إليه في قولنا: كتابُ خالدٍ، غير أن سيويه ينبه إلى أن هذه المشابهة ليست على إطلاقها، فنقولنا: كتاب خالدٍ ليس كقولنا: مُكرِّمٌ زيدٌ؛ لأنَّ الاسم في قولنا مُكرِّمٌ زيدٌ مشتق وفي قولنا كتاب خالدٍ جامد، والاسم في قولنا مُكرِّمٌ زيدٌ عامل - فيما بعده - النصب، وجزء ما بعده مسألة عارضة نتجت عن حذف التنوين؛ لذا يطلق النحاة على مثل هذه الإضافة (الإضافة اللفظية)، بينما يطلقون على الإضافة في قولنا كتاب خالدٍ (الإضافة المحضة)⁽²⁾ وهذا التنوين الذي يُحذف استخفافاً لا يغير المعنى فلا يزال الاسم نكرة بدليل أنه يقع صفة للنكرة، ويقوّي سيويه هذا الدليل بحشد من الشواهد القرآنية والشعرية، فالغرض من حذف التنوين هو مجرد التخفيف؛ يقول سيويه في باب من اسم

(1) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 114.

(2) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى - تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، د.ت، ص 355:359.

الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوَّناً:

«وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً. فإذا حَدَّثت عن فعلٍ في حينٍ وقوعه غير منقطعٍ كان كذلك. وتقول هذا ضاربٌ عبدُ الله الساعة، فمعناه وعمله مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً الساعة. وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنما تُحَدِّث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يَضْرِبُ أباك، ويوافقُ زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوَّناً. . .

واعلم أن العرب يَسْتَحْفُونَ فيحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغيَّرُ من المعنى شيءٌ وَيَنْجُرُ المفعولُ لِكُفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجزء، ودخل في الاسم مُعاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلامِ عبدِ الله في اللفظ، لأنَّه اسمٌ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل.

وليس يغيَّرُ كُفُّ التنوين، إذا حذفته مستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفةً. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ و ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا السَّاعَةِ﴾. و ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو أُرُؤُسِهِمْ﴾ و ﴿غَيْرِ مُحِلِّ الْقَتِيلِ﴾. فالمعنى معنى ﴿وَلَا أَتَيْنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾.

ويَزِيدُ هذا عندك بياناً قوله تعالى جَدَّه: ﴿هَذَا بَلَغَ الْكِبَرِ﴾ و ﴿عَارِضٌ مُّطِرًا﴾. فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة... وقال الخليل: هو كائنٌ أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاك.

ومعاً جاء في الشعر غير منوَّن قول الفرزدق:

أتاني على القَعَسَاءِ عَادِلٌ وَطِبَهُ برجلَي لَيْسِمٍ وَاسْتِ عَبْدِ تُعَادِلُهُ

يريد: عادلاً وَطِبَهُ. وقال الزُّبَيْرُ قَان بن بدر:

مُسْتَحْقِبِي حَلَقِ الْمَاذِي يَخْفِزُهُ بِالْمَشْرِفِي وَغَابَ فَوْقَهُ حَصِيدُ

وقال السَّلْبُكُ بنُ السَّلَكَةِ :

تَرَاهَا مِنْ يَمِينِ الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ
يريد: عَرَقَ الْخَيْلِ .

ومثلاً يزيدُ هذا البابَ إيضاحاً أَنَّهُ على معنى المَثُونِ قول النابغة :

أَخُكُم كَحُكُمِ قَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ التَّمِيدِ
فوصف به النكرة . وقال المزار الأسدي :

سَلِّ الْهَمُومَ بِكُلِّ مُغْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطِ صُهْبَةِ مُتَعَيَسٍ

فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصلُ التنوين ؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة ، ولو كان الأصلُ ههنا تَرَكَّ التنوين لَمَّا دخله التنوين ولا كان ذلك نكرةً ، وذلك أَنَّهُ لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك⁽¹⁾ .

وإذا علل سيبويه بعلّة ما فإنّه قد لا يكتفي بهذه العلة وإنّما يذكر معها من العلل ما بعضدها ويقرّبها من الأذهان ، يشير سيبويه في باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه إلى مثل قولنا «هذا أَوَّلُ رَجُلٍ» فيبين أنّ أصل هذه العبارة «هذا أَوَّلُ الرّجالِ» فقد جاءت هذه العبارة نكرة بلفظ الواحد، فعلت العرب هذا بمثل هذه العبارة طلباً للخفة ، غير أنّ سيبويه لم يكتفِ بهذه العلة فبررها بأنّ العرب قد أرادت من تركيب مثل هذه العبارة الاختصار ، وقد أضاف إلى علتي الخفة والاختصار علة أخرى وهي الاستغناء ، ولا يخفى أن الاختصار والاستغناء من العلل التي يسوقها سيبويه لتبرير الاستعمال ، فقولنا: هذا أَوَّلُ رجل أكثر اختصاراً من قولنا: هذا أَوَّلُ الرّجالِ . ففي العبارة الأولى حُذف الألف واللام الدالة على الاستغراق اختصاراً واستغناءً ، وحتّى يؤكد سيبويه هذا الأسلوب يشبهه بأسلوب آخر ليس من الباب الذي يتناول فيه سيبويه هذه

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 164: 168.

الظاهرة؛ فالعرب عندما تقول: أعطيته عشرين درهماً فقد تجنبت أن تقول: أعطيته عشرين من الدراهم فحذفت مِنْ والألف واللام واستعملت الواحد بدل الجمع استغناء، والذي جعل العرب تستعمل مثل هذا الأسلوب هو التخفيف؛ يقول سيبويه: «فإن أضفت فقلت: هذا أَوَّلُ رَجُلٍ، اجتمع فيه لزوم النكرة وأنَّ يُلفظ بواحد وهو يريد الجمع؛ وذلك لأنه أراد أن يقول: أَوَّلُ الرُّجال، فحذف استخفافاً واختصاراً، كما قالوا: كلُّ رجلٍ، يريدون كلَّ الرجال. فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام، وعن قولهم: خيرُ الرجال وأوَّلُ الرجال.

ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع، قولهم: عِشْرُونَ درهماً، إنما أرادوا عِشْرِينَ من الدِّراهم، فاختصروا واستخفوا. ولم يكن دُخولُ الألف واللام يغيِّر العِشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يُحتجَّ إليه⁽¹⁾.

3 - علة الإعمال:

وهي من العلل التي نقترح لها هذه التسمية؛ لأنَّ التعليل بها لا يتعدى التعليل للقاعدة، فالتعليل بها لا ينسب شيئاً إلى مستعملي اللغة وإنما يأتي بناءً على القاعدة المستنبطة المستقراة من كلام العرب.

يتحدث سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول - عن المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فيذكر عدة أمثلة يتضح من معظمها أنَّ المفعول الأول منها مستحق لحرف الجرِّ فلماً حُذِفَ منها حرف الجرِّ نُصِبَتْ، يقول سيبويه: «وذلك قولك أعطى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثَّيابَ الجياد. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدُ الله، ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَخَارَ مُؤْمِنٍ قَوْمٌ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾، وسميته زيداً، وكُنَّيتُ زيداً أبا عبد الله، ودعوته

(1) المصدر السابق، ص 203.

زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً. ومنه قول الشاعر:

اَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُخَصِّصَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الرَّجْعُ وَالْعَمَلُ

وقال عمرو بن معد يكرب الربيدي:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

وإنما فُصِّلَ هذا ألها أفعالاً تُوصَلُ بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجرِّ عَمِلَ الفعلُ، ومثل ذلك قول المتلمس:

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

يريد: على حَبِّ العراق.

وكما نقول: تَبَثُّ زيداً يقول ذاك، أي عن زيد. وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، وليس بزيد؛ لأنَّ عن وعلى لا يَفْعَلُ بها ذاك، ولا بمن في الواجب⁽¹⁾، [أي الكلام المثبت].

وعلة الإعمال - كما اقترحنا لها هذه التسمية - جعل منها سبويه مبرراً لإذهاب الجزاء من بعض الأدوات التي إذا تصدّرت الجملة الفعلية كان الأسلوب أسلوبَ الجزاء، غير أنَّ هذه الأدوات إذا سُبِقَتْ بِإِنَّ، وهو حرف يعمل النصب، أو كان أو ليس وهما فعلان ناقضان فيحيثُ يزول معنى الجزاء؛ ونصبح هذه الأدوات بمعنى الذي، وقد زال معنى الجزاء؛ لأنَّ إِنَّ وإنَّ وكان وليس قد عملت، «وذلك قولك: إِنَّ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ، وكان مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ، وليس مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ».

(1) المصدر السابق، ص 37، 38.

وإنما أَذْهَبَتِ الجزاءَ من ههنا لأنَّك أعملتَ كَآنَ وإنَّ، ولم يَسْغُ لك أن تَدَعَ كَآنَ وأشباهه معلقة لا تُعْمَلُها في شيء فلَمَّا أعملتَهُنَّ ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه. ألا تَرى أنك لو جئتَ بِإنَ ومَتى، تريد إنَّ وإنَّ وإنَّ مَتى، كان محالاً. فهذا دليلٌ على أنَّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون ههنا بَمَنْ وما وأي.

فإن شغلتَ هذه الحروفَ بشيء جازيتَ.

فمن ذلك قولك: إنه مَن بَاتِنَا نَاتِه، وقال جَلَّ وعَزَّ: ﴿إِنَّكُمْ مَن يَأْتِ رَبُّكُمْ مَحْجَرًا فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ جَهَنَّمَ لَا يُبَوِّثُ فِيهَا وَلَا يُبَحِّثُ﴾⁽¹⁾.

وإعمال إنَّ وكان في مثل هذه الأساليب ليس بحثاً عن العمل في ذاته عند سيبويه، فسيبويه كان يرصد ظواهر اللغة ويحاول تحليلها وفق ما لديه من أسس منهجية كالقول بفكرة العامل، وسيبويه عندما يعرض لمثل الأساليب إنما يوضح ما في لغة العرب من اتساع في الأساليب، وقد لاحظ علماء الساميات مثل هذه الأساليب في لغة العرب، وقرروا أنَّ لغة العرب قد انفردت عن سائر شقيقاتها من اللغات السامية بمثل هذه الأساليب، فمن «خصائص العربية»: أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ربما كان ضميراً للغائب، لا علاقة له بالجملة الخبرية، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سماه النحويون: ضمير الشأن، نحو: ﴿إِنَّكُمْ لَا يُقْلِحُ الظَّلْمُونَ﴾. وأكثر ذلك بعد: (إنَّ) كما هو في هذا المثال، أو بعد (أَنَّ)، وفائدة هذا التركيب، أنه يمكن الناطق من إدخال: إنَّ، وأَنَّ، على الجمل الفعلية نحو: ﴿لَا يُقْلِحُ الظَّلْمُونَ﴾. فهذا مما يشهد بمزية العربية، شهادة مبينة⁽²⁾.

4 - علة كثرة الاستعمال:

وهي علة كثيرة الدوران في كتاب سيبويه، ولا تكاد تخلو منها جزئية من الجزئيات التي تتناول الواقع اللغوي، فكلمة (أَمْسِر) على سبيل المثال - مبنية إذا

(1) المصدر السابق، جـ 3، ص 71، 72.

(2) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص 139.

أريد بها اليوم الذي قبل يومك، أما إذا نُقِلَتْ هذه الكلمة من معناها الأصلي فُسِّمَتْ بها رجل فهي حينئذٍ معربة، وبنائوها في معناها الأصلي يُعْلَلُ عند الخليل بكثرتها في الكلام أي كثرة الاستعمال، فإذا ما انتقلت هذه الكلمة من معناها الأصلي إلى اسم رجل وهو استعمال مُفْتَرَض فقد زالت العلة التي من أجلها كان البناء، يقول سيويه في باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علاماتٍ خاصة: «وسألتُه عن أُنْسٍ اسم رجل؟ فقال: مصروف؛ لأن أُنْسٍ ليس ههنا على الحدِّ ولكنه لَمَّا كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بَأَيْنٍ؛ وَكَسَرُوهُ كما كَسَرُوا غَاقٍ، إذ كانت الحركةُ تدخله لغير إعراب، كما أنَّ حركة غَاقٍ لغير إعراب. فإذا صار اسماً لرجل انصرف؛ لأنَّك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع، كما أنَّك إذا سَمَّيتَ بَغَاقٍ صرفته. فهذا يجري مجرى هذا»⁽¹⁾.

وقد يضيف إلى التعليل بكثرة الاستعمال علة الرجوع إلى المعنى وهي من العلل الدلالية، فإذا كانت كثرة الاستعمال تجعل الناطقين يختصرون في كلامهم فيحذفون فإنَّ هذا الحذف يتم شريطة عدم انتقاض المعنى، ففي قول العرب: أخذته بدرهم فصاعداً حَذَفَ فَاَصْلُ التَّرْكِيْبِ: أَخَذْتُهُ بِدَرْهَمٍ فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِداً، وقد حذفت العرب في مثل هذا الأسلوب الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه وقد أمِنوا عدم دخول الباء على قولهم صاعداً لأنَّها صفة لا تقع موقع الأسماء فلو دخلت عليها الباء لكان قبيحاً في الكلام، والقبح هنا يعني ضعف الأسلوب، يقول سيويه في باب ما يتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: «وذلك قولك: أَخَذْتُهُ بِدَرْهَمٍ فَصَاعِداً، وَأَخَذْتُهُ بِدَرْهَمٍ فَزَائِداً. حَذَفُوا الْفِعْلَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ، وَلِأَنَّهُمْ أَمِنُوا أَن يَكُونَ عَلَى الْبَاءِ لَوْ قُلْتُ: أَخَذْتُهُ بِصَاعِدٍ كَانَ قَبِيحاً، لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَلَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخَذْتُهُ بِدَرْهَمٍ فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِداً، أَوْ فَذَهَبَ صَاعِداً»⁽²⁾.

(1) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 283.

(2) المصدر السابق، ج 1، ص 290.

وهي علة لغوية تنسب إلى العرب أنهم قد استغنوا بشيء عن شيء، ففي باب عقده سيبويه تحت عنوان «باب تبيان أم لم تدخل على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف» يقرر أنَّ أم لم تدخل على الألف لأنها بمنزلة، فلا يصح لنا أن نقول - مثلاً - أم أتقول؟ لأنَّ أم بمنزلة الألف؛ وما يريد قوله سيبويه أنَّ أم لا تدخل على الألف لأنها بمنزلة، ولا يصح أن تدخل ألف على ألف، غير أنَّ واقع النطق للغة يشهد أنَّ سائر أسماء الاستفهام بالإضافة إلى هل لا تدخل عليها الألف، وقد فعلت العرب هذا بهذه الأدوات؛ لأنَّ هذه الأدوات لا تستخدم إلا في أسلوب الاستفهام، فلما كان أمرها كذلك استغني عن الألف، يقول سيبويه: «تقول: أم من تقول، أم هل تقول، ولا تقول: أم أتقول؟ وذلك لأنَّ أم بمنزلة الألف، وليست: أي ومن وما ومتى بمنزلة الألف، وإنما هي أسماء بمنزلة: هذا وذاك، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف».

وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام»⁽¹⁾.

ولا يخفى أنَّ مثل هذه العلة قد تَمَّ فيها الرجوع إلى المعنى، فالعرب إذا كانوا قد استغنوا عن الألف فلأنَّ المعنى يساعد على هذا «إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف».

وإذا كان سيبويه يعلل بالاستغناء فإنه يعلل بنقيض هذه العلة وهو عدم الاستغناء، فقد تأتي أساليب في اللغة لا يمكن حذف شيء منها كما هو الحال

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 189.

في أسلوب الشرط والجزاء، يتحدث سيويه في باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عَرَض من مثل قولهم: اتَّيَّيْ أَتَيْكَ، لا تفعلْ يَكُنْ خيراً لك، إلى غير ذلك - فَيبين أنَّ علة جزم الفعل أنَّه معلق؛ لأنه جواب لما قبله فهو جواب وجزاء كما أنَّ جواب الفعل الواقع بعد إن يكون مجزوماً لتعلقه بالفعل الداخلة عليه إن، وبما أنَّ هذه الأفعال الواقعة جواباً معلقة بما قبلها فلا يمكن الاستغناء عنها، يقول سيويه «وإنما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جوابُ إن تأتي، بأن تأتي، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغني عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتي غير مستغنية عن آتَيْكَ»⁽¹⁾.

وقد يُعبر عن علة عدم الاستغناء بالاحتياج⁽²⁾.

6 - علة السماع:

ونحن نصنف هذه العلة ضمن العلل الاستعمالية؛ لأنَّ التعليل بها يهدف إلى التقيد بما استعملته العرب في كلمة أو جملة فلا يُباح القياس عليه وإنما ينبغي الوقوف عند الذي استعملته العرب، من مثل ما رواه سيويه عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر أنَّه سمع من العرب من يقال له: إِيكَ، فيقول: إِيَّيْ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: تَنَحَّ. فقال: أَتَنَحَّى، غير أنَّ هذا الاستعمال - وهو من أسماء الأفعال المنقولة عن الجار والمجرور - لا يباح القياس عليه؛ لأنَّه مسموع عن العرب في عبارات محددة، ويضيف سيويه إلى هذه العلة علة أخرى وهي أنَّ هذا المسموع عن العرب ليس في قوة الفعل حتَّى يُقاس عليه، يقول سيويه: «وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقَالُ لَهُ: إِيَّاكَ. فيقول: إِيَّيْ. كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: تَنَحَّ. فقال: أَتَنَحَّى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني ولا عليّ. هذا النحو إنَّما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوَّةُ الفعل فتُقاس»⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 93، 94.

(2) انظر على سبيل المثال المصدر السابق، ج 1، ص 23.

(3) المصدر السابق، ص 249، 250.

ويتأكد التعليل بالسماع عند سيبويه وهو يتحدث عن المصادر التي تأتي حالاً إذا أُؤلّت باسم الفاعل، فهو - بعد أن يذكر مجموعة من الأمثلة - لا يجعل مثل هذه الظاهرة خاضعة للقياس، وإنما يُقتصرُ فيها على المستعمل المسموع؛ لأنّ هذه المصادر لا يصح وقوعها حالاً إلا إذا أُؤلّت باسم الفاعل، وليس كلّ مصدر يمكن تحويله إلى اسم الفاعل، فسيبويه - هنا - يقصر هذه الظاهرة - أعني مجيء المصادر أحوالاً - على الاستعمال، يقول سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر: «وذلك قولك: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وَلَقِيتُهُ فَجَاءً وَمَفْجَأً، وَكِفاحًا وَمَكَافَحَةً، وَلَقِيتُهُ عِيَانًا، وَكَلِمَتُهُ مُشَافَهَةً، وَأَتَيْتُهُ رَكْضًا وَعَذْوًا وَمَشِيًّا، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمْعًا وَسَمَاعًا. وليس كلّ مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن أتنا سُرعَةً ولا أتنا رُجْلَةً كما أنّه ليس كلّ مصدر يُستعمل في باب سَفِيًّا وَحَمْدًا...»

ومثل ذلك [أي ما تقدّم من وقوع المصادر أحوالاً إذا صح تأويلها باسم الفاعل] قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى:

فَلَايَا بَلَايَ مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَخْبُوكٍ ظَمَاءٍ مَفَاصِلُهُ

كأنّه يقول: حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا لَايَا بَلَايَ، كأنّه يقول: حملناه جَهْدًا بعد جَهْدٍ. هذا لا يُتكلّم به ولكنه تمثيل⁽¹⁾.

وقول سيبويه في هذا النص «هذا لا يُتكلّم به ولكنه تمثيل» قول لا يحمل معنىً واحدًا فهو - أحياناً - يدل على العامل المحذوف الذي لا يظهر في الكلام وإنما يُؤتي به لتفسير ظواهر اللغة المطّردة، فهو مجرد افتراض ذهني كما هو الحال في الاشتغال⁽²⁾.

(1) المصدر السابق، ص 370، 371.

(2) المصدر السابق، ص 83.

وأحياناً تدل كلمة (تمثيل) عند سيويه على عبارة تشبه العبارة المستعملة من حيث القياس ولكنها لا تُستعمل، مثل بيت زهير الذي ورد في النص السابق وهو قوله:

فَلَايَا بَلَايَ مَا حَمَلْنَا وَلَبَدْنَا عَلَى ظَهْرِ مَخْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهُ
«كأنه يقول: حملناه جهداً بعد جهد. هذا لا يُتكلم به ولكنه تمثيل».

وأحياناً تدل كلمة (تمثيل) عنده على عبارة تستقيم مع القياس؛ بخلاف العبارة المستعملة، ويمكن استعمال العبارة القياسية وإن لم تستعمل في هذه الحالة بالذات، كما فعل عندما عرض لقول الشماخ:

أَتَنْتَبِي سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسُّحٌ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا⁽¹⁾
«كأنه قال: انقضاضهم، أي انقضاضاً... فهذا تمثيل وإن لم يُتكلم به»⁽²⁾.

وأحياناً تدل كلمة (تمثيل) على عبارة أقيس من العبارة المستعملة، وهي مع ذلك لا تستعمل «ومثل ذلك هذا عربي حَسْبُهُ... كأنه قال هو عربي اكتفاء. فهذا تمثيل ولا يتكلم به»⁽³⁾.

فأوضح من خلال ما قلناه أن معنى عبارة (تمثيل) عند سيويه لا يمكن فهمها على وجه واحد⁽⁴⁾. وقد تطرقنا لمعنى عبارة (تمثيل) عند سيويه لما لها من علاقة بالعلل الاستعمالية عنده.

(1) الشماخ بن ضرار الديباني: ديوان الشماخ. حققه وشرحه، صلاح الدين الهادي دار المعارف د.ت، ص 290.

(2) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 374، 375.

(3) المصدر السابق، ج 2، ص 118.

(4) د. شكري محمد عياد. اللغة والإبداع (مبادئ علم الأسلوب العربي)، ص 106

ثانياً: العلل التحويلية:

انطلاقاً مما سبق أن أشرنا إليه من أن العلل التحويلية هي تلك العلل التي تقوم على فكرة الأصل وتستتبع إجراءات لغوية تقوم على خطوات تحويلية فقد علل سيويه بمثل هذه العلل في مسائل النحو، وهذه العلل كثيرة في كتاب سيويه من مثل علة التمكن وعدم التمكن، والأصل ومراعاة الأصل، ومراعاة الأولى، والعوض، والتقوية أو القوة إلى غير ذلك من العلل التي تقوم على فكرة الأصل وتستتبع إجراءات لغوية تحويلية.

1 - علة التَّمَكُّن:

وهي من أوائل العلل التي نجدها في كتاب سيويه، والتمكن ليس في الواقع سوى تعبير عن ظاهرة «الشبوع والكثرة» في الاستخدام العربي، وهو معيار الصحة والاستحسان والسلاسة عند سيويه⁽¹⁾.

وقد وضع النحاة وفي مقدمتهم سيويه أسساً للتعليل بالتمكن وعدم التمكن فمن هذه الأسس: الأولية والأولى، وبإمكاننا أن نعد الأصل والفرع معياراً يحكم به على التمكن وعدم التمكن، تقول الدكتورة منى إلياس: «ومن الأسس التي راعاها هؤلاء النحاة في تصنيف الكلم مبدأ الأولية. لا بمعنى ما هو أول في الزمان، بل بمعنى ما هو أوفر وأثبت في النفس، وهم في ذلك إنما يصدر عن حقيقة نفسية لها أثر كبير في سياسة الكلام وهي - بهذا الاعتبار - متصلة بأوثق الأسباب بالخصائص اللغوية لهذه الألفاظ أو كثير منها. وبهذا الاعتبار قسموا الأسماء إلى أسماء متمكنة وأخرى غير متمكنة»⁽²⁾ يقول سيويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: «وليس في الأسماء جزم، لتمكنها

(1) د. نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 113.

(2) د. منى إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ص 28.

وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة⁽¹⁾.

وقد يضيف سيبويه إلى لفظة التمكن أفعال التفضيل، كأن يقول - مثلاً - «أشد تمكناً». فهناك المتمكن وهناك الأشد تمكناً - متخذاً من التراكيب العربية مبرراً لما يقول، فالاسم يستغني عن الفعل في مثل قولنا: الله إلهنا، ولا يستغني الفعل عن الاسم، فالاسم على هذا أشد تمكناً، يقول سيبويه: «وأعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأنَّ الأسماء هي الأولى. وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء. ألا ترى أنَّ الفعل لا بدُّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله إلهنا، وعبدُ الله أخونا»⁽²⁾.

وإذا كان سيبويه يجعل من التمكن علةً لغويةً يوردها في كتابه فإنه يجعل مما يشبه التمكن علة لغويةً يصح التعليل بها، فلم تُسكَّن العرب آخر الفعل الماضي نقول: هذا رجل أكرمنا، فلم تُسكَّن العرب آخر هذا الفعل؛ لأنَّ الفعل الماضي يشبه الفعل المضارع في بعض الاستخدامات، نقول: مررنا برجل أكرمنا، فقد وُصفت به النكرة، ونقول: إنَّ فَعَلَ فعلتُ، كما نقول في المضارع: إنَّ يَفْعَلُ أَفْعَلُ، فقد أشبه المضارع موقعه في إنَّ، لهذا لم تُسكَّن العرب آخر الفعل الماضي؛ لأنَّ الفعل الماضي يشبه المتمكن وهو هنا الفعل المضارع، وبهذا يسوغ لسيبويه أن يعلل بعله ما يشبه التمكن، يقول سيبويه: «ولم يُسكَّنوا آخر فَعَلَ لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضَرَبْنَا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت هذا رجلٌ ضارب. وتقول: إنَّ فَعَلَ فعلتُ، فيكون في معنى إنَّ يَفْعَلُ أَفْعَلُ، فهي فِعْلٌ كما أنَّ المضارع فَعْلٌ وقد وقعت موقعها في إنَّ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 14.

(2) المصدر السابق، ص 20، 21.

الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن⁽¹⁾.

وإذا كان التمكن وما يشبهه علة لغوية عند سيبويه لأنه يتم من داخل اللغة ووفق نظامها - فإن عدم التمكن يأتي هو الآخر ليكون علةً يعلل بها سيبويه وفق طبيعة اللغة ونظامها فالعرب تُسكن آخر فعل الأمر فنقول: قف، واقرأ، واعلم؛ لأن فعل الأمر لا يوصف به الاسم ولا يقع موقع المضارع فبعد هذا عن الفعل المضارع من حيث التمكن كما بعدت كم وإذ عن سائر الأسماء المتمكنة، واللافت للنظر هنا أن سيبويه قد يعقد المقارنة بين الأساليب المختلفة لمجرد التشابه في مطلق الظاهرة التي يعلل لها، فهو هنا يعقد صلة بين فعل الأمر وكم وإذ؛ لمجرد الاشتراك في عدم التمكن، يقول: «والوقف قولهم: اضرب في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بُعدكم وإذ من المتمكنة وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل»⁽²⁾.

وقد نراه لا يشير إلى عدم التمكن صراحةً وإنما يذكره ضمناً كما فعل وهو يتحدث عن عدم جر الفعل المضارع، يقول: «وليس في الأفعال المضارعة جرٌ كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»⁽³⁾.

فقوله «لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتوين، وليس ذلك في هذه الأفعال». إشارة واضحة - وإن كانت ليست صريحة - إلى علة عدم التمكن، فسيبويه إن كان يقرر شبيهة الفعل المضارع للاسم فإنه يمثل هذه العلة يؤكد أن هذه الشبيهة ليست في كل شيء، ولم يزد النحاة الذين جاؤوا بعد

(1) المصدر السابق، ص 16.

(2) المصدر السابق، ص 17.

(3) المصدر السابق، ص 14.

سيبويه شيئاً على ما قاله سيبويه في علة عدم جزّ الأفعال المضارعة، يقول أبو القاسم الزجاجي وهو يعقّب على هذه العلة: «هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض. وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين»⁽¹⁾.

2- علة الأصل:

ومن أوضح العلل دلالة على معنى التحويل علة الأصل؛ لأنّ القول في هذه العلة بفكرة الأصل واضح بالنص والتصريح، فالأصل عند سيبويه علة لغوية نجدها ماثلة في كثير من مسائل اللغة التي كان يعلل لها، فإذا اجتمع المبتدأ والخبر - مثلاً - في تركيب ما وكان أحدهما نكرة فالأحسن والأجود في نظم الكلام أن يُبتدأ بالأعراف؛ لأنّ هذا هو أصل الكلام، يقول سيبويه في باب يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات: «وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يتبدى بالأعراف؛ وهو أصل الكلام».

ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتّى تعرفه بشيء فتقول: ركبٌ من بني فلان سائرٌ. وتبيح الدار فتقول: حدٌ منها كذا وحدٌ منها كذا، فأصل الابتداء للمعرفة، فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبراً حسنَ الابتداء، وضعفَ الابتداء بالنكرة، إلّا أن يكون فيه معنى المنسوب»⁽²⁾.

3- علة مراعاة الأصل:

ومراعاة الأصل من العلل التي نصنفها ضمن العلل التحويلية التي علل بها سيبويه، وهذه العلة تقوم على افتراض أصل مُقدّر يُراعى عند تعاملنا مع

(1) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ص 107.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 328، 329.

النصوص والتراكيب الظاهرة، يتحدث سيبويه في باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان واقعاً في جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العَرَض معللاً هذه الظاهرة اللغوية بتشبيهها بانجزام الفعل الواقع جواباً للفعل الذي تدخل عليه (إن)، مبرراً عقده لهذه المشابهة بالنظر إلى التراكيب النحوية، فالفعل الواقع بعد (إن) لا يستغني عن الفعل الذي بعده، فهو متعلق به كما أن هذه الأفعال الواقعة في جواب الأمر والاستفهام والتمني والعَرَض متعلقة بالفعل الذي وقعت في جوابه وهذه الأفعال متعلقة بها، وبعد أن يوضح سيبويه هذه المشابهة يبين - في غير لبس - أن هذه الأفعال المنجزمة الواقعة في جواب الأمر والاستفهام والتمني والعَرَض قد جُزمت لأن هذه الأفعال في تراكيبها العميقة غير الظاهرة أفعالاً واقعة بعد (إن)، و (إن) هي الأصل في حروف الجزاء، فإذا قلت: اتني آتِك، فكأنك قلت: إن تأتني آتِك، وإذا قلت: أين بيتك أرزك، فكأنك قلت: إن أعلم مكان بيتك أرزك. فالتحليل التركيبي لهذه الأفعال عند سيبويه يقضي إلى نتيجة مؤدّاها: أن العرب عندما جزمت هذه الأفعال قد راعت فيها الأصل، وهو كون هذه الأفعال واقعة في أصلها بعد (إن) وهو تركيبها العميق، يقول سيبويه في باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهْيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عَرَضٍ:

«فأما ما انجزم بالأمر فقولك: اتني آتِك.

وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيراً لك.

وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتني أحدنك؟ وأين تكونُ أرزك؟

وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماءً أشربه، وليته عندنا يحدننا.

وأما ما انجزم بالعَرَض فقولك: ألا تنزلُ نصيبَ خيرٍ.

ولأما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جوابُ إن تأتني، بأن تأتني، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغني عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آتِك.

وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائِل كلها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال أَيْتَنِي آتِكَ فإِن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتِكَ، وإذا قال: أين بيئكَ أَرْزُكَ، فكأنَّه قال إنَّ أَعْلَمَ مكانَ بيئكَ أَرْزُكَ؛ لأنَّ قوله أين بيئكَ يريد به: أَعْلِمْنِي. وإذا قال ليته عندنا يحدثنا، فإنَّ معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تَمَنَّى ما أراد في الأمر. وإذا قال لو نزلت فكأنَّه قال انْزِلْ⁽¹⁾.

وهذه التقديرات والتأويلات التي رأيناها في النص السابق والتي يخلص من خلالها سيبويه إلى أن العرب قد راعت الأصل عندما جزمت هذه الأفعال - نجد لها نظائر في الدرس اللغوي الحديث، الأمر الذي جعل أحد الباحثين يصف بعض طرق التحويليين في تحليلهم لبعض الجمل بالتوارد بين التراث النحوي العربي والتقليد اللغوي الغربي، فتحليل التحويليين لبعض جمل فعل الشرط - مثلاً - يأتي متطابقاً مع ما أصله نحاة العربية وفي مقدّمهم سيبويه، فقد بعدّ التحويليون - على سبيل المثال - هاتين الجملتين:

Help him and John will be thankful.

Help him, or John will hate you.

- مشتقتين من الجملتين التاليتين:

If you help John, John will be thankful.

If you do not help John, John will hate you.

من خلال تحويلات معيّنة بسبب من التماثل المعنوي، يتضح من خلال هذا التماثل أنَّ فعل الأمر يعود إلى جملة شرط هي الأصل، فالأصل هو الشرط وفعل الأمر بمثابة الفرع، هذا ما يمكن فهمه من تحليل الجملتين السابقتين، وقد رأينا في نص سيبويه السابق كيف أنَّ الفعلين اتّني آتِكَ أصلهما فعلا الشرط

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 93، 94.

المصدّرين يأن (إن تأنتي آنك)⁽¹⁾.

4 - علة مراعاة الأوّلى :

ومن العلل التي تندرج ضمن العلل التحويلية علة مراعاة الأوّلى ، لأنّ هذه العلة تنطلق من فكرة الأصل ، ومراعاة الأوّلى يقصد بها تبرير استعمال ما لآئه الأحق والأجدر في تراكيب الكلام إذ إن هذا الاستعمال يوافق سنن العرب في الكلام ، وموافقة سنن العرب في الكلام تساوي مراعاة الأصل ؛ لأنّ الشائع من استعمالات العرب أصل يُختدّى .

والتعليل بمراعاة الأوّلى كثير في كتاب سيبويه ففي أسلوب الأمر والنهي - مثلاً - إذا تقدّم الاسم وتأخر الفعل يُختار النصب ، فنقول : عمرأ أكرّمه ، وخالداً لا تُهنه ؛ لأنّ هذا هو الأوّلى ؛ ومثل هذه المسألة النحوية يشبهها سيبويه بمسألة أخرى هي أكثر وضوحاً في الأذهان فهذه الأسماء المتقدّمة يُختار فيها النصب كما أنّ الأسماء إذا كانت مصدّرة بأدوات الاستفهام وجاءت بعدها أفعال يُختار فيها النصب ، ويأخذ سيبويه في تقرير هذه العلة وتقويتها فيبين أنّ الأسماء المتقدّمة المبنية على الفعل هي أوّلى بالنصب من الأسماء المصدّرة بأدوات الاستفهام التي تأتي بعدها أفعال ؛ لأنّ أدوات الاستفهام قد تدخل على التراكيب الاسمية في مثل قولنا : هل محمّد قارىء ، أمّا الأسماء المتقدّمة على الأفعال فلا تكون إلّا في التراكيب الفعلية إذا أريد منها أسلوب الأمر والنهي ، يقول سيبويه في باب الأمر والنهي : «والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ؛ لأنّ الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ، لأنّهما لا يقعان إلّا بالفعل ، مظهراً أو مضمراً .

(1) د. نهاد موسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ص

وهما أقوى في هذا الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام قد يُستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك: أزيد أخوك، ومتى زيدٌ منطلق، وهل عمروٌ ظريفٌ. والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل، وذلك قولك: زيداً اضربه، وعمراً امز به، وخالداً اضرب أباه، وزيداً اشتر له ثوباً. ومثل ذلك: أمّا زيداً فاقتله، وأمّا عمراً فاشتر له ثوباً، وأمّا خالداً فلا تشتر أباه، وأمّا بكراً فلا تمرر به. ومنه: زيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكر، لأنه أمرٌ للغائب بمنزلة الفعل للمخاطب⁽¹⁾.

وقد يضيف إلى التعليل بمراعاة الأولى عللاً أخرى كعلة الرجوع إلى المعنى متخذاً من الواقع اللغوي مبرراً لما يقول رافضاً لأقيسة النحاة التي تخالف كلام العرب، متسللاً في يسر وسهولة إلى النفس الإنسانية، فإذا كان المفعولان - مثلاً - ضميرين متصلين فإمّا أن يكون أحدهما للمتكلم و ثانيهما للمخاطب وإما أن يكون أحدهما للمتكلم و ثانيهما للغائب، وإمّا أن يكون أحدهما للمخاطب و ثانيهما للغائب، فضمير المتكلم هو الأولى أن يُبتدأ به الكلام من المخاطب والغائب، وضمير المخاطب هو الأولى أن يُبتدأ به الكلام من الغائب، وسيبويه يصدر في هذه الأحكام عمّا تكلمت به العرب متخذاً القرب من النفس علة وتوضيحاً لما يقول، فكأنه يبرر صنيع العرب في أساليبها تبريراً نفسياً، الأمر الذي يسمح لنا أن نقول: إنّ مثل هذه التعليلات لو تتبعها المؤرخون لعلوم اللغة لرأوا أنها بمثابة الومضات الممهدة لعلم اللغة النفسي، يقول في باب إضمار المفعولين اللذين تعدّى إليهما فعلُ الفاعل: «اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إياها موقفاً، وقد تكون علامته إذا أضمر إياها».

فأما علامة الثاني التي لا تقع إياها موقعا فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو

(1) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 137، 138.

بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهُوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكنَّ النحويَّين قاسوه.

وإنَّما قبحُ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول أعطاك إيَّاي، وأعطاه إيَّاي، فهذا كلام العرب.

وجعلوا إيَّا تقع هذا الموقع إذ قبح هذا عندهم كما قالوا: إيَّاكَ رأيتُ، وإيَّاي رأيتُ، إذ لم يجر لهم نبي رأيت ولا ك رأيتُ.

فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطباً وغائباً، قبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإنَّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيَّا، وذلك قوله: أعطيتُكَ وقد أعطاكهُ، وقال عز وجل: ﴿فَمَيَّبَتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلُكُمْ مَكُومًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ﴾ فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب.

وإنَّما كان المخاطبُ أولى بأن يبدأ به من قبل أنَّ المخاطبَ أقربُ إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطبُ الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب⁽¹⁾.

ونلاحظ في مثل هذه التعليقات طابعها اللغوي، فالتعليل يتم من داخل اللغة لا يتعدَّى اللغة بحال من الأحوال.

5 - علة العوض:

ومن العلل التي نصنفها ضمن العلل التحويلية ونلاحظها عند سيبويه علة العوض، لأنَّ هذه العلة تقوم على افتراض أصل مقدَّر حُذِفَ وعُوضَ عنه.

يتحدَّث سيبويه في باب مجرى أي مضافاً على القياس فيقرر أنَّ أيّاً تقع موصولة منصوبة إذا صحَّ أن تقع موقعها (الذي) وحسن وقوع (الذي) في الكلام، فلو قلت: أكرم أيَّهم هو أفضل، وأكرم أيَّهم كان أفضل، وأكرم أيَّهم

(1) المصدر السابق، ج 2، ص 363، 364.

أبو زيد - فإن مثل هذه الأساليب جارية على القياس؛ إذ يصح أن تقع (الذي) بدلاً من (أي) في مثل هذه الأساليب.

ولو قلت: جالس أيهم عاقل رفعت (أيًا) لأن أي لا يصح وقوعها موقع الذي في مثل هذا التركيب، وذلك لعدم ذكر صلتها، وقد وصف سيبويه هذا الأسلوب بالقبح، فلو قلت: جالس الذي هو عاقل وصِفَ الكلام بالحسن لذكر الصلة⁽¹⁾.

وقد جاء كلام بعض العرب على ما وصفه سيبويه بالقبح، فوصفه بالقلة، وروى عن الخليل التعليل له بطول الكلام، فكأن طول الكلام عوض عن الصلة المحذوفة، «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً. وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه اضرب أيهم قائل لك شيئاً».

قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال: لا. فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً، وكأن طولَه عوض من ترك مؤ. وقل من يتكلم بذلك⁽²⁾.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن سيبويه يستخدم مصطلح (الحشو) بدلاً من صلة الموصول: وهو مصطلح لم يستخدمه النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه فيما نعلم، يقول سيبويه في باب ما يكون الاسم فيه بمتزلة الذي في المعرفة: «واعلم أنه يقبح أن تقول هذا من منطلق إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت من خير منك، حسن في الوصف والحشو»⁽³⁾.

وقد صرح ابن يعيش بانفراد سيبويه باستعمال هذا المصطلح وهو يتحدث عن جملة صلة الموصول، يقول: «وأكثر النحويين يُسمي هذه الجملة

(1) المصدر السابق، ص 403، 404.

(2) المصدر السابق، ص 404.

(3) المصدر السابق، ص 108.

صلة وسيبويه يسميها حشواً⁽¹⁾.

6 - علة القوة:

ومن العلل التي نصنفها ضمن العلل التحويلية علة القوة، وقد أوضحنا في الفصل السابق السبب الذي جعلنا نصنف هذه العلة ضمن العلل التحويلية، فعلة القوة من العلل التحويلية لأنَّ التعليل بها يعود - في نهاية الأمر - إلى القول بفكرة الأصل.

يقرر سيبويه في باب يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأً مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات - أنَّ مثل هذه المصادر استحبوا فيها الرفع؛ لأنَّها معرفة فقوي وقوعها مبتدآت، لأنَّها في مثل هذا التركيب قد تحوَّلت من الأسلوب الإنشائي إلى الأسلوب الخبري «وذلك قولك: الحمد لله، والعَجَبُ لك، والوَيْلُ لك، والثَّرَابُ لك، والخِيَةُ لك».

وإنَّمَا استحبَّوا الرفع فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوِيَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل والذي نَعْلَم، لأنَّ الابتداء إنَّمَا هو خَبَرٌ⁽²⁾.

على أنَّ مفهوم التعليل بالقوة عند سيبويه - من خلال كتابه - مفهوم شامل لا يقف عند ظاهرة معينة ولا يقف عند جزئية صغيرة من جزئيات اللغة، وإنَّمَا يرد في سائر أحكام اللغة وظواهرها⁽³⁾.

هذه بعض العلل التحويلية التي نلاحظها في كتاب سيبويه أوردناها ليتضح أنَّ سيبويه كان يُعلِّل بِعِلَلٍ لغوية تقوم على فكرة الأصل، وقد يستدعي القول

(1) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 151.

(2) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 328.

(3) د. سعيد حسن بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه - محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي (دراسات في علم اللغة التقابلي)، ص

بالأصل افتراض أصل مقدّر كما لاحظنا في بعض النصوص التي نقلناها. على أن فكرة الأصل والفرع فكرة رئيسة في الدرس النحوي عند الأسلاف؛ تقول الدكتورة منى إلياس: «وعلى تشعب فكرة الأصل فإنه يكاد يكون المعنى الأول الذي تزول إليه كل صورة هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، وهذا ما نكاد نلمحه في مختلف الأصول والقضايا التي يرد فيها ذكر الأصل والفرع، وهو بهذا الاعتبار - يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها المشخصة»⁽¹⁾.

ثالثاً: حلل بين الاستعمالية والتحويلية:

أوضحنا في الفصل السابق أن تعليقات سيبويه إذا أريد تصنيفها فإن بعض هذه التعليقات يتأرجح بين تصنيفين أو أكثر من التصنيفات التي اعتمدها، وفي هذا المقام نمثل لهذا التأرجح بعلمي الحذف وطول الكلام، فعلة الحذف تُعدّ - من وجه من وجوها - من العلل الاستعمالية ذلك أن الحذف يقصد منه التخفيف، والتعليل بالتخفيف تعليل وتبرير للاستعمال، وتُعدّ - من وجه آخر - من العلل التحويلية لأنها تقوم على افتراض أصل مقدّر محذوف، والتعليل بطول الكلام يُعدّ - من وجه - من العلل الاستعمالية، فإذا طال الكلام لجأ المتكلم إلى بذل أقل مجهود ليخفف، ويُعدّ - من وجه آخر - من العلل التحويلية؛ لأن بذل أخف الجهود يتم وفق إجراءات تحويلية محددة كالحذف واللجوء إلى أخف الحركات حيث يتم العدول عن الأصل، كما في النص الذي سنقله عند الحديث عن هذه العلة، وهذا كله يصب في ميدان العملية التحويلية.

(1) د. منى إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل المسكيات لأبي علي الفارسي، ص 32.

1 - علة الحذف:

والتعليل بالحذف يعرض إلى أهم ما يقوم عليه النحو العربي من أسس منهجية، أعني القول بفكرة العامل، فمفهوم العامل عند سيبويه وعند أستاذه الخليل يكون أكثر وضوحاً في الذهن من خلال ظاهرة الحذف، وتتضح ظاهرة الحذف أكثر في بعض الأبواب التي أوردها سيبويه في كتابه، كما هو الحال في باب الاشتغال والتنازع والنداء والقسم⁽¹⁾.

والحذف كما هو واضح يقودنا إلى التقدير، فإذا قلنا إنَّ هذا نُصِبَ بفعل محذوف مثلاً، أو إنَّ هذا رُفِعَ بمبتدأ محذوف مثلاً فنحن إنما نلجأ إلى التقدير «وترتبط ظاهرة التقدير بعدة أمور هي:

- ظاهرة العامل.

- ظاهرة التعيد النحوي.

- ظاهرة الاختصاص.

- الدلالة.

- ظاهرة الترتيب⁽²⁾.

والمحذوف عند سيبويه محذوف يمكن إظهاره من مثل قول العرب سقياً ورعيّاً، ومحذوف لا يظهر وإنما هو مجرد تمثيل من مثل قولهم بهراً، وقد أشرنا إلى مثل هذا في فقرة سابقة من هذا الفصل.

ومن نماذج التعليل بالحذف عند سيبويه ما جاء في باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهاره، يقول سيبويه: «وذلك قولك: سَقِيّاً وَرَعِيّاً، ونحو قولك: خَيْبَةً، وَدَفْرّاً، وَجَدْعاً، وَعَقْرّاً وَبُؤْساً، وَأَقَّةً

(1) د. نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 194.

(2) فكري محمد أحمد سليمان: الحذف والتقدير عند سيبويه، دراسة تفسيرية معيارية، ص

وَلَقَدْ، وَيُقَدِّمُ وَيُخَفِّفُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: تَغْسَأُ وَتَبَّأُ، وَجُوعاً وَجُوساً. وَنَحْوُ قَوْلِ
ابْنِ مَيْيَادَةَ:

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُتَهَجِّتِي بِجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا
أَيُّ تَبَّأُ.
وَقَالَ:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا فَلَسْتُ بِبَهْرًا عَدَدَ التَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ
كَأَنَّهُ قَالَ: جَهْدًا، أَيُّ جَهْدِي ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ إِذَا ذُكِرَ مَذْكُورٌ فَدَعَوَتْ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، عَلَى
إِضْمَارِ الْفِعْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا، وَرَعَاكَ اللَّهُ رَعِيًّا وَخَيَّكَ اللَّهُ خَيِّئًا.
فَكَلَّ هَذَا وَأَشْبَاهَهُ عَلَى هَذَا يَنْتَسِبُ.

وَإِنَّمَا اخْتِزَلَ الْفِعْلُ هَهُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، كَمَا جُعِلَ
الْحَذَرُ بَدَلًا مِنْ احْذَرِ. وَكَذَلِكَ هَذَا كَأَنَّهُ بَدَلَ مِنْ سَقَاكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ اللَّهُ، وَمِنْ
خَيَّكَ اللَّهُ.

وَمَا جَاءَ مِنْهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ نَصَبٌ، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ
بَهْرًا بَدَلًا مِنْ بَهْرَكَ اللَّهُ، فَهَذَا تَمَثِيلٌ وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ.

وَمِمَّا يَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْفِعْلِ نُصَبٌ، أَنَّكَ لَمْ تَذَكِّرْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ
الْمَصَادِرِ لِتَبْنِيَّ عَلَيْهِ كَلَامًا كَمَا يَبْنِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ إِذَا ابْتَدَأْتَهُ، وَأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِيًّا
عَلَى اسْمٍ مُضْمَرٍ فِي يَتَيْتُكَ، وَلَكِنَّهُ عَلَى دُعَايِكَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ⁽¹⁾.

وَالْمَثَلُ لِهَذَا النَّصِّ يَجِدُ فِي غَيْرِ عَنَاءٍ أَنَّ الْمَحْذُوفَاتِ الْمَقْدَرَةَ نَوْعَانِ،
نَوْعٌ يُمْكِنُ إِظْهَارُهُ كَالْمَحْذُوفِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ «سَقِيًّا وَرَعِيًّا»، وَنَوْعٌ لَا يُمْكِنُ
إِظْهَارُهُ وَإِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِمَجْرَدِ التَّمَثِيلِ، فَهُوَ مَجْرَدُ تَصَوُّرِ ذَهْنِي لَا صِلَةَ لَهُ بِالْوَاقِعِ

(1) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 311، 312.

اللغوي، ولكن الإشارة إليه لا تخلو من فائدة علمية، وكنا قد حققنا هذه المسألة في فقرة سابقة من هذا الفصل، «وقد يظن الناظر المتعجل أنهم [أي النحاة] أوغلوا في التقدير، على حين لم يزد عملهم على فهم العبارة فهماً دقيقاً جداً، فالتكلم يقول: أدعو لك بالسقيا، أو أدعو عليك بالهلاك. ولكنه تحوّل بالتعبير من هذه الصيغة الإخبارية إلى صيغة الإنشاء، ليمثل ما يحسُّ به تمثيلاً بدلاً من أن يخبر عنه، وفي هذا التحول ضرب من البلاغة يفهمه من تمرس بأساليب العربية»⁽¹⁾.

وإذا كان الغرض من الحذف طلب الخفة للاختصار والإيجاز؛ فلم يأتِ التعليل بالحذف عند سيبويه مراعاة للقول بفكرة العامل فحسب، وإنما أتى التعليل بالحذف عند سيبويه لأغراض تعود إلى الأساليب العربية، كتعليله بأن العرب تحذف لسعة الكلام، وقد انتقل هذا المفهوم بعد سيبويه بقرون ليصبح من مباحث الدرس البلاغي فيما يُعرف بالمجاز بالحذف.

وسيبويه إذا كان يعلل بالحذف لسعة الكلام استخفافاً فقد يضيف لها عللاً أخرى كعلم المخاطب وهي من العلل الدلالية، وكثر الاستعمال وهي من العلل الاستعمالية وهما علتان كثيرتا الورد في مثل هذه المواضع، يقول سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار: «وتقول: إذا كان غداً فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالتقي؛ فالفعل لغد واليوم، كقولك: إذا جاء غداً فأتني. وإن شئت قلت: إذا كان غداً فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافاً، لكثرة كان في كلامهم لأنه الأصل لما مضى وما سيَقْعُ. وحذفوا كما قالوا: جِيئْتِ الْآنَ، وإنما يريد: حيثنذ واسمَعْ إليَّ الْآنَ، فَحَذَفَ «واسمَعْ» كما قال: تَا لِهْ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا، أي كرجلٍ أراه اليوم رجلاً.

(1) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 187.

والما أضْمَرُوا ما كان بَقَعَ مُظْهِراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم مايعني،
نجرى بمترلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عَرَفَ المخاطب ما تعني، أنه لا
بالن عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنه حُدِفَ لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون هذا
في غير عليك ⁽¹⁾.

فسيويه هنا وهو يعلل بالحذف اختصاراً واستخفافاً لكثرة الاستعمال
ولعلم المخاطب إنما يأخذ الأحداث كما يقدمها الواقع اللغوي (الكلام) أي إنه
ينظر إلى الصورة اللفظية في نفس الصورة التي تظهر في الكلام «هذا هو المعنى
الذي يجب أن نفهمه... فنحن نفترض أن الفعل العقلي الذي يضيف اسماً إلى
أحد الأشياء... ويجعل هذا الشيء متعلقاً بحدث من الأحداث ويحصر هذا
الحدث في حدود من الزمن... نفترض أن هذا الفعل العقلي يتم في الدماغ
نوعاً لعوائد لا يشعر بها المتكلم نفسه. هذا الفعل العقلي الذي تفترضه اللغة
بتنظيم عمليتين متابعتين: عملية تحليل عندما يميز العقل في التصوير، وقد
أعطى عدداً ما من العناصر التي تقوم بينها علاقة... ثم عملية التأليف عندما
يروح العقل - وقد انتهى من تعرف هذه العناصر المختلفة وتحليلها - يؤلف بينها
من جديد ليكون الصورة اللفظية. والتأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة،
وبهم بدرجة قصوى؛ لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات
المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف» ⁽²⁾.

2- علة طول الكلام:

والتعليل بطول الكلام يعني أن الناطق يخفف الجهد فيستخدم أسلوباً ما
من الأساليب أو يفضل حركة تكون أخف من سائر حركات الإعراب والبناء
كحركة النصب، يعرض سيويه في باب النداء أحوال المنادي من حيث

(1) سيويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 224.

(2) ج. فندريس: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ص 104.

الحركات، فيقرر أنَّ النداء إذا كان مفرداً علماً أو نكرة مقصودة فحكمه الضم، أما إذا كان مضافاً أو نكرة غير مقصودة فحكمه النصب، وقد اختلف الشكل الأخير للمنادى في حالة الإفراد والنكرة المقصودة عنه في حالة المضاف والنكرة غير المقصودة؛ ولتفسير هذه الظاهرة الأسلوبية فقد علل لها الخليل وسيبويه بأنَّ النصب قد حدث في المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة لطول الكلام، فطول الكلام جعل الناطق العربي يستخدم أخفَّ الحركات وهي الفتحة، وهذا يدل على أنَّ الخليل وسيبويه كانا يَعُدَّان الفتحة أخفَّ الحركات حيث عللا بها مثل هذه الظاهرة الأسلوبية، فالقول: إِنَّ السكون أخفُّ الحركات قول فيه كثير من التجوُّز، ذلك أن الإسكان هو التوقف عن تحريك الحرف، فإذا قيل إِنَّ الإسكان أخفُّ فإنَّ هذا القول يكون صحيحاً إذا كان الإسكان في مقابل الحركات، أمَّا إذا قُصِدَ المقابلة بين الحركات الثلاث: الرفع والنصب والجرّ - فإن النصب أخفَّ الحركات الثلاث، يقول سيبويه في باب النداء: «اعلم أن النداء، كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب.

وزعم الخليل رحمه الله أنَّهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طَالَ الكلام، كما نصبوا: هو قَبْلَكَ وهو بَعْدَكَ ورفعوا المفرد كما رفعوا قَبْلُ وبعْدُ وموضعُهما واحداً، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قَبْلُ»⁽¹⁾.

رابعاً: العلل القياسية:

وهي تلك العلل التي كان يعلل بها سيبويه بملاحظة أدنى مشابهة، ونحن إذ نطلق على مثل هذه العلل عللاً قياسية لسنا متقيدين إلا بما نجده في كتاب سيبويه فلسنا معنيين بمن جاء من بعد سيبويه ووضع مصطلح العلل القياسية،

(1) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمَّد هارون، ج 2، ص 182، 183.

فلم نأخذ من الذين جاؤوا بعد سيبويه سوى تسميتهم لهذا المصطلح، أمّا رائدنا في تحديد مضمون هذا المصطلح فقد كان من داخل كتاب سيبويه من فهمنا لألفاظه وعباراته، وإذا كان فهمنا قاصراً عن الإحاطة بمدلول ألفاظ سيبويه وعباراته فقد كان لا بدّ لنا من اللجوء إلى نصوص سيبويه لنكشف منها مفاهيم تعليلاته حتّى نتضح لنا طبيعة التعليقات التي كان يعلل بها سيبويه في هذه المرحلة المبكرة.

وتعليلات سيبويه القياسية متعددة فمن أبرز العلل وأكثرها تأكيداً فيما نحن بصددّه:

1- علة الشبه:

وتأتي علة الشبه - عند سيبويه - علة لغوية كثيرة الورد، فسيبويه وهو يعالج شئى موضوعات اللغة يسعى إلى أن يجمع شتات هذه الموضوعات لينظمها في خيط واحد حتّى يكون بمثابة القانون العام الذي ينظم تعليم اللغة، وذلك أن القول بأنّ اللغة نظام محكم مطّرد لا يتخلف يصطدم بالاستعمالات اللغوية المختلفة، وحرصاً من سيبويه على هذا القانون العام للغة فقد وضع من العلل اللغوية ما يقرب بين الأشياء المتباعدة حتّى تبدو اللغة أقرب ما تكون إلى التجانس والاطراد، ومن هذه العلل التي تحقق لسيبويه ما أراده وابتغاه علة الشبه، فقد علل بها سيبويه لكل ظاهرة لغوية خالفت ما قرره وأصله فشبها بما ثبت واستقرّ من قواعد لظواهر لغوية، أقرّها الدرس النحويّ، في عصر سيبويه، ونزوع سيبويه إلى مثل هذه التعليقات لجمع الأشتات التي تبدو متباعدة متفرّقة له ما يبرره، فكتاب سيبويه أول كتاب علميّ وتعليميّ وصل إلينا، وهو - بلا شك - شاهد حيّ على طور هام، إن لم نقل أهم الأَطوار، من أطوار النشاط اللغويّ عند أسلافنا، وبما أنّ كتاب سيبويه كان يهدف - ضمن ما يهدف - إلى أن يكون كتاباً تعليمياً يتعلم منه الناس قواعد اللغة وطرقها وأساليبها - فكان لازماً على سيبويه أن يفسّر ويعلّل ما قد يبدو من الأساليب أنّه يخالف أصول

اللغة وقواعدها «فاللغة ليست نظاماً هندسياً محكماً، ولو كانت كذلك لتوقفت عن الحياة وخلت من الإبداع، وما من لغة إلا فيها فجوات ومخالفات (أي اختيارات باصطلاح علم الأسلوب) يمكن أن يسميها النحاة - حين يتغلب الطابع التعليمي للنحو على الطابع العلمي - شذوذاً، ولكنها عند سيبويه، والنحو غرض في بداية نضجه، تُسجّل مع التنبيه إلى أنها حالات خاصة لا ينبغي تجاوزها»⁽¹⁾.

والتعليل بالشبه عند سيبويه نجده واضحاً بمجرد قراءة تنا للصفحات الأولى من كتابه، فالتعليل بالشبه هو الذي جعل النحاة - وفي مقدمتهم سيبويه - يقولون بأنَّ الفعل المضارع معرب، وذلك لمشابهته الاسم لوقوعه موقع اسم الفاعل، فقولنا: إِنَّ عَلِيّاً يَكْتُبُ يساوي قولنا: إِنَّ عَلِيّاً كَاتِبٌ، والفعل المضارع يقبل الزوائد الأربع (الهمزة، والنون، والياء، والتاء) التي تكون في أوله وهي «مرفيمات» تدل على المتكلم والغائب والمخاطب، فقبول الفعل المضارع لهذه الزوائد الأربع يشبهه سيبويه بدخول الألف واللام على الأسماء، وهذه الألف واللام «مرفيم» يدل على أَنَّ الاسم معرفة، وثمة وجه آخر يؤكد الشبه بين الفعل المضارع والاسم إذ يصح أن تدخل على الفعل المضارع اللام المفتوحة في مثل قولنا: إِنَّ خَالِدًا لَيَقْرَأُ، وهذه اللام ذاتها تدخل على الأسماء في مثل قولنا: لَخَالِدٌ قَارِئٌ، ويسمّيها المعربون لام الابتداء، وإذا دخلت إِنَّ على الاسم فإنَّ هذه اللام تؤخر إلى الخبر فنقول: إِنَّ خَالِدًا لِقَارِئٌ، وحينئذٍ يسمّيها المعربون اللام المرحلقة⁽²⁾؛ فلَمَّا تحقق للفعل المضارع هذا الشبه بالاسم استحق الإعراب دون قسيميه الفعل الماضي وفعل الأمر اللذين حكمهما البناء، يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: «فالرفع والجرح والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الأعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء،

(1) د. شكري محمد عياد: اللغة والإبداع (مبادئ علم الأسلوب العربي)، ص 108.

(2) د. عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، هامش ص 20، 21.

والباء، والنون. وذلك قولك: أَفْعَلُ أنا، وَتَفْعَلُ أنتَ أو هي، وَيَفْعَلُ هو، وَيَفْعَلُنَّ نحن. . . . وإنما ضارعتُ أسماءَ الفاعلين أنك تقول: إِنَّ عبد الله لَيَفْعَلُ، فَيَرِيقُ قَوْلُكَ: لِفَاعِلٍ، حتى كأنك قلت: إن زيدا لِفَاعِلٌ فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعَلٌ. وتقول سيفعلُ ذلك وسوف يفعل ذلك فتُلْحِقُهَا هذين الحرفين لمعنى كما تلحقُ الألف واللام الأسماء للمعرفة.

ويُبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت إِنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا وَأَشْبَاهَ هَذَا لم يكن كلاماً؟ إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى. . . . ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَخْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ أي لحاكم.

ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة⁽¹⁾.

ومن ضمن ما أَصْلُهُ نحاتنا الأوئل تقسيمهم الكلام إلى معربٍ ومبني، فالأعراب خاصة للأسماء فهو أصل فيها، والبناء خاصة للحروف والأفعال وهو أصل فيها، فما جاء من الأسماء مبنياً فلمشابهته الحرف، وما جاء من الأفعال معرباً فلمشابهته الاسم، ومع أَنَّ النحاة يقررون أَنَّ البناء خاصة للحروف والأفعال فإنهم يؤكدون أَنَّ الذي يستحق الوصف بالبناء وصفاً ثابتاً وأصلاً هو الحرف.

لقد قَرَّرَ النحاة أَنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، وَأَنَّ الأصل في الحروف والأفعال البناء، غير أَنَّ اللغة ليست نظاماً مطرداً دائماً، فلما خرج بعض الاستعمال اللغوي عما أَصْلُهُ النحاة لجأ النحاة إلى التعليل فعملوا لحدوث هذه الظواهر بالشبه، يقول أبو القاسم الزجاجي: «قال الخليل وسيبويه رجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء

(1) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 13: 15.

الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها من الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها. فكل اسم رأته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها⁽¹⁾.

وقد تأتي علة الشبه - عند سيبويه - مضافاً إليها علل أخرى تؤكد ما وتقررهما في الذهن، ففي (باب ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص...) يعرض سيبويه لما ثبت من استعمالات العرب في مثل قولهم: هو مني منزلة الشّغاف، وهو مني منزلة الولد، ويورد عدة شواهد من مثل قول أبي ذؤيب الهذلي يصف حمراً وردت الماء سحراً في أيام شديدة الحر:

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوثُ مَقْعَدَ رَابِيءِ الدَّ حَضْرَبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَسْلَعُ⁽²⁾

فكأنّ العرب قد قالت في المثاليين المتقدمين: هو مني في منزلة الشّغاف، وهو مني في منزلة الولد، وكأنّ الشاعر قد قال: في مقعد الضّرباء.

فالعرب - إذن - قد حذفت لما أرادت أن تشبّه الأماكن المختصة بالأماكن غير المختصة، والحذف علة لغوية كثيرة الورود في كتاب سيبويه، وليست علة الحذف العلة الوحيدة التي يوردها سيبويه بهذا الصدد عند عرضه لمثل هذه الاستعمالات، إذ نراه يرجع إلى المعنى ليجعل منه علة أخرى تؤكد ما قرره.

وإذا كانت العرب تشبّه الأماكن المختصة بالأماكن غير المختصة فتحذف والمعنى يساعد على فهم المراد فإنّ سيبويه لا يبيح القياس على هذا الاستعمال،

(1) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ص 77.

(2) أبو سعيد الحسن بن الحسين الشّكري: شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، ج 1، ص 19.

وإنما يقتصره على السماع، فلا يجوز لنا أن نقول - مثلاً -: هو منِّي مَجْلِسَك، وهو منِّي مُتَكأ زَيْد، وهو منِّي مَرْبُطُ الفرس، لأنه لا يقاس في هذا الباب على ما استعملته العرب، وإنما يقتصر على السماع عما جاء عن العرب، يقول سيبويه: هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصّة بالمكان غير المختصّ شُبّهت به إذ كانت تقع على الأماكن وذلك قول العرب، سمعناه منهم: هو منِّي منزلة الشغاف، وهو منِّي منزلة الولد.

وبذلك على أنه ظرف قولك: هو منِّي بمنزلة الولد فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: منزلي مكان كذا وكذا وهو منِّي مَرْجَرُ الكلب، وأنت منِّي مَقْعَدُ القابلة، وذلك إذا دنا فَلَزِقَ بك من بين يَدَيْكَ. قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب:

فَوَرَدَنَ وَالْمَيُوقُ مَقْعَدَ رَأْيٍ الـ حُضْرَاءَ خَلْفَ النُّجْمِ لَا يَتَلُعُ
وهو منك مَنَاطُ الثَّرَيَّا. وقال الأحوص:

وإن بني حَزْبٍ كما قد عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرَيَّا قد تَعَلَّتْ نُجُومُهَا

وقال: هو منِّي مَقْعَدُ الإزَارِ، فأجرى هذا مجرى قولك: هو منِّي مكان السارية، وذلك لأنها أماكن، ومعناها هو منِّي في المكان الذي يقعد فيه الضرياء، وفي المكان الذي يبطّ به الثرياء، وبالمكان الذي ينزل به الولد، وأنت منِّي في المكان الذي تقعد فيه القابلة، وبالمكان الذي يُعَقَدُ عليه الإزار، فإنما أراد هذا المعنى ولكنه حذف الكلام. وجاز ذلك كما جاز دخلت البيت وذهبت الشام؛ لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان.

وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو منِّي مَجْلِسَك أو مُتَكأ زَيْد، أو مَرْبُطُ الفرس، لم يجز. فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا⁽¹⁾.

(1) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 412: 414.

ولأنَّ التعليل بالشَّبه كغيره من سائر العلل اللغوية في كتاب سيبويه كان يُقصد منه تبيين الأسس المنهجية التي ارتأها النحاة فقد كان سيبويه كثيراً ما يورد التعليل بالشَّبه لتبرير الظواهر اللغوية التي تتعارض مع ما أصَّله الدرسُ النحويُّ، فهو على سبيل المثال في باب الحروف التي لا تقدِّم فيها الأسماءُ الفعلَ - يقرر أنَّ تقدُّم الاسم على الفعل المسبوق بحرف الجزاء قبيح، ولكنَّه جاز في الشَّعر خاصة، وقد قبح أن يتقدِّم الاسمُ الفعلَ إذا كان مسبوqاً بحرف الجزاء؛ لأنَّ حروف الجزاء مشبَّهة بحروف الجزم كـ (لم) و (لا في النهي) (واللام في الأمر)، غير أنَّ حروف الجزاء لمَّا كانت تليها أفعال غير مجزومة، ولمَّا كانت تأتي بمعنى (الذي)، ولمَّا كان بعضها يستعمل في أسلوب الاستفهام - جاز تقدُّم الاسم على الفعل في الشَّعر خاصة على الرغم من أنَّ سيبويه يصف تقدُّم الاسم على الفعل بعد حروف الجزاء بالقبح. وسيبويه يستخدم مصطلح (التصرُّف) لما يعرض لحروف الجزاء من المعاني والاستعمالات، ويعد أن يقرر سيبويه هذا الأمر يبرر تقدُّم الاسم الواقع بعد حروف الجزاء - على الفعل بعلَّة المشابهة، فيوضِّح أنَّ مثل هذا الأمر جائز كما جاز قولنا: مكرمُ الرَّجل، ففي هذا المثال أضفنا اسم الفاعل إلى مفعوله فجررنا كلمة الرجل، ويجوز لنا أن نقول: مكرمُ الرَّجل، بتنوين مكرم ونصب الرجل، وواضح أن لا علاقة بين هذا المثال وبين ما قرره سيبويه من جواز تقدُّم الاسم على الفعل بعد حروف الجزاء، وجه الشبه الوحيد يكمن في التصرُّف، فكما جاز في مكرم الرجل جزَّ الرجل على الإضافة أو نصبه بقطعه عن الإضافة بعد تنوين كلمة مكرم - جاز أن يتقدِّم الاسم على الفعل فيفصل الاسم بين حرف الجزاء وبين الفعل، فالشَّبه - إذن - يكمن في مجرد تشبيه ظاهرة بظاهرة، ووجه الشبه الذي يجمع بينهما هو التصرُّف، أي حرية الاستعمال التي تبيحها اللغة، ومثل هذا التعليل ملمح واضح في كتاب سيبويه، يستثني سيبويه من حروف الجزاء (إن) فإنَّ يجوز أن يُفصل بينها وبين الفعل الداخلة عليه باسم ولا يوصف بالقبح شريطة ألاَّ تجزم إنَّ الفعلَ لفظاً؛ وقد جاز في إنَّ هذا لأنَّها أصل حروف الجزاء، ويذكر سيبويه

سبباً آخر: ذلك أنَّ العرب أضمرت الفعل بعد إن في مثل قولنا: مَنْ فعل شيئاً
يجزُّ به إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، يقول سيبويه: «واعلم أنَّ حروف الجزاء
ينبغي أن تتقدَّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنَّهم شبهوها بما يجزم مما
ذكرنا^(١)، إلا أنَّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر لأنَّ حروف الجزاء
يدخلها فَعْلٌ وَيَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهام فتُرْفَع فيها الأسماء، وتكون بمتزلة
الذَّي، فلمَّا كانت تَصَرَّفُ هذا التصرُّف وتنفارق الجزم ضارعت ما يجزُّ من
الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضارب عبد الله، لأنك إن
شئت نَوَّنت ونصبت، وإن شئت لم تُجاوز الاسمَ العامل في الآخر، يعني
ضارب، فلذلك لم تكن مثلَ لَمْ وَلَا في النهي واللام في الأمر؛ لأنَّهن لا يفارقن
الجزم.

ويجوز الفرق في الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

• عَاوِذَ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا •

فإن جزمت ففي الشعر، لأنَّه يشبه بلَمْ، وإنما جاز في الفصل ولم يُشبه
لَمْ لأنَّ لَمْ لا يقع بعدها فَعْلٌ، وإنما جاز هذا في إن لأنَّها أصل الجزاء ولا
تفارقُه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخير وإن شراً
فشرٌ.

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ في الكلام، لأنَّها ليست كأنَّ،
لأنَّ جاز في إن وقد جَزمت كان أقوى إذ جاز فيها فَعْلٌ^(٢).

وإذا كان سيبويه يورد علة الشَّبه لتبرير ما أُصِّلَ من أسس وقواعد في درس
النحو العربي، وإذا كان التعليل بالشَّبه يأتي عند سيبويه كغيره من التعليقات
اللغوية لتبرير الاستعمالات والأساليب العربية كثيرة الشُّوع - فإنَّ التعليل بالشَّبه

(١) يشير إلى ما تقدَّم في صدر هذا الباب.

(٢) المصدر السابق، ج 3، ص 112، 113.

يأتي عند سيبويه تبريراً لأساليب تُوصف بالقليلة فهي ليست شائعة في الاستعمال اللغوي، يفعل سيبويه كل هذا لما رسخ في ذهنه وأذهان معاصريه وفي مقدمتهم أستاذه الخليل من أن العرب أمة حكيمة، فإذا جاءت استعمالات وأساليب قليلة فلا بد من تعليلها ما دام مستعملوها عرباً خُلصاً تُرضى عربيتهم، يقرر سيبويه في باب من الفعل سُميَ الفعلُ فيه بأسماء مضافة [يريد أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور] - أنه لا يجوز أن نقول: رُوِنْدَه زيداً، ودُونَه عمراً ونحن نريد غير المخاطب، لأن هذه الأسماء المنقولة ليست أفعالاً، ولكن سيبويه يروي عن مَنْ سمع من بعض العرب مَنْ يقول: عليه رجلاً لَيْسَنِي، فقد استخدمت (على) هنا اسم فعل منقولاً عن الجار والمجرور وأريد بها غير المخاطب، وقد وصف سيبويه هذا الاستعمال بالقليل، وعلل هذا الاستعمال بأن من استعمله قد شَبَّهه بالفعل، يقول سيبويه: «ولا يجوز أن تقول: رُوِنْدَه زيداً ودُونَه عمراً وأنت تريد غيرَ المخاطَب، لأنه ليس بفعل ولا يتصرَّف تصرُّفه، وحَدَّثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً لَيْسَنِي. وهذا قليل شَبَّهه بالفعل»⁽¹⁾.

والتعليل بالشَّبه الذي ينسبه سيبويه إلى العرب ويؤكد أن العرب قد راعته ليس شَبهاً في كل شيء فيكفي أدنى وجهٍ للمشابهة ليجعل منه سيبويه علةً مشابهة ينسبها إلى العرب، فكثيراً ما يُورد في هذا الصدد مثل هذه العبارة: «ومن كلامهم أن يشَبَّهوا الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء»⁽²⁾.

2 - علة الحمل:

ومن العلل القياسية التي كان يعلل بها سيبويه علة الحمل، وهي تنسب إلى العرب تصرُّفاً ما في استعمالات من استعمالاتهم فيجرونه على غير ما عُهِدَ

(1) المصدر السابق، ج 1، ص 250.

(2) المصدر السابق، ج 3، ص 278.

في عموم استعمالهم، وذلك بالحمل إما عن طريق محاكاة لفظ بلفظ أو حملهم الكلام على موضع يستحقه، وهذا الحمل يقوم على قياس تمّ في ذهن المتكلم وإن لم يعمه، فمن ذلك ما جاء في باب (اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن)، فالحجازيون يقولون: مَنْ زيداً؟ إذا قال قائل: رأيتُ زيداً، ويقولون: مَنْ زيدٌ؟ إذا قال قائل: جاء زيدٌ، ويقولون: مَنْ زيدٌ؟ إذا قال قائل: مررتُ بزيد.

أما بنو تميم فيرفعون الاسم المستفهم عنه في كل الأحوال.

وسيويه يصف اللغة التميمية بأنها الأقيس، غير أنه يعلل للغة الحجازية بالحمل وذلك أنهم حكوا الكلام كما تكلم به المسؤول، وهي طريقة شائعة في لغة العرب، من ذلك - على سبيل المثال - ما سُمع عن العرب من قولهم: دعنا من تمرتان، حيث جاءت علامة التثنية ألفاً ونوناً، وكان حقها أن تأتي ياء ونوناً لوجود حرف الجرّ (من)، وكأنّ هذه العبارة (دعنا من تمرتان) قد جاءت في أثناء حوار عن شخص ما، قال قائل: ما عنده تمرتان. فردّ عليه سيويه: دعنا من تمرتان. فحاكى اللفظ كما سمعه، ومن ذلك ما يرويه سيويه من أنه سمع عربياً يرد على سائل سأله عن رجل: أليس قرشياً؟ فقال المسؤول: ليس بقرشياً. فقد حاكى المجيب السائل في لفظه وحمله عليه، فجاء اللفظ منصوباً وحقه أن يكون مجروراً، يقول سيويه: «اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: مَنْ زيدٌ؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: مَنْ عبدٌ الله؟»

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين.

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول، كما قال بعض العرب: دَعْنَا من تمرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعتُ عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أَلَيْسَ قُرَشِيًّا؟ فقال:

ليس بِقُرْشِيًّا، حكايةً لقوله⁽¹⁾.

وإذا كان التعليل بالحمل يأتي عند سيبويه لتبرير محاكاة اللفظ فإنَّ التعليل بالحمل يأتي عند سيبويه لتبرير تغير الشكل الإعرابي على آخر الاسم الذي يُفترض فيه أن يكون تابعاً لما قبله من حيث الحركة الإعرابية بواسطة حرف العطف، فيَحْمَلُ الاسم حينئذٍ على الموضع لا على لفظ الاسم السابق له مباشرة، ففي قولنا: ما أناني غيرُ زيدٍ وعمروٌ كان المتوقَّع جرُّ عمرو عطفاً على زيد، لأنَّ عمرواً معطوف على زيد إلا أنَّ العرب تقول: ما أناني غير زيدٍ وعمروُ فترفع عمرواً، ولكي يبرر النحويون هذه الظاهرة قالوا عن (غير) إنَّها من أدوات الاستثناء تأخذ جميع أحكام الاستثناء من وجوب النصب، والإتياع كما هو واضح ومقرر في باب الاستثناء عند النحاة، غير أنَّ هذه الأحكام لا تقع على الاسم الواقع بعد غير، كما هو الحال في المستثنى بِلأ، وإنَّما تقع هذه الأحكام على غير، أمَّا الاسم الواقع بعدها فيَجْزُ بالإضافة⁽²⁾، وعلى هذا فقولنا: ما أناني غيرُ زيدٍ وعمروُ رُفِعَ الاسم وهو عمرو حملاً له على موضع غير لأنَّها في موضع الفاعل، وسيبويه يقرر أنَّ الحمل على الموضع شائع في كلام العرب، من مثل قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فلنسنا بالِجبال ولا الحديدًا⁽³⁾

يقول سيبويه: «زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنَّه يجوز: ما أناني غيرُ زيدٍ وعمروُ. فالوجهُ الجزؤ. وذلك أنَّ غير زيد في موضع إلَّا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال:

✽ فلنسنا بالِجبال ولا الحديدًا ✽

(1) المصدر السابق، ج 2، ص 413.

(2) محمد بن الحسن الأستراباذي رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، ج 2، ص 125، 126.

(3) عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، بولاق، 1299 هـ، ج 1، ص 343.

فلما كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.
والدليل على ذلك أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قد قلت إلا زيد.

الا ترى أنك تقول: ما أثناني غير زيد وإلا عمرو، فلا يقيح الكلام، كأنك
قلت ما أثناني إلا زيد وإلا عمرو⁽¹⁾.

وقد يستعمل سيبويه مصطلح الإجراء وهو يريد به ما أراد من مصطلح علة
العمل من مثل ما عنوان به لهذا الباب الذي نقلنا منه النص السابق⁽²⁾.

ومما يدخل في مفهوم هذه العلة ما علل به سيبويه في باب (ما يحتمل
الشعر) بالاضطرار، فالشاعر يخالف المؤلف المؤلف الشائع من الأساليب
والاستعمالات لما تمليه أنظمة الشعر من الوزن والقافية ومراعاة المعنى من
اعتبارات، ولكن هذه المخالفة ليست مخالفة اعتباطية، فالشاعر إذا لجأته
الضرورة إلى استعمال ما فلائ لهذا الاستعمال وجهاً في العربية حمل الشاعر
كلامه عليه، يعقد سيبويه في كتابه باباً أسماه (باب ما يحتمل الشعر) يبدأ بهذه
الجملة التقريرية «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»⁽³⁾، يُعدد
الضرورات التي يرتكبها الشعراء، فمن هذه الضرورات دخول الحرف على
الحرف في ظاهر الكلام كقول الشاعر:

• وصالياتٍ كَكَمَّا يُؤَفِّقُنِ •

نقول في ظاهر الكلام؛ لأن الكاف الأولى حرف والكاف الثانية
اسم⁽⁴⁾.

(1) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 344.

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها، وانظر أيضاً على سبيل المثال من نفس الجزء ص
234، ج 1، 288.

(3) المصدر السابق، ج 1، ص 26.

(4) أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي. ج 1،
281، 282.

ومن هذه الضرورات التي يلجأ إليها الشعراء استعمال (سوى) بمعنى (غير) في مثل قول الأعشى:

تَجَانَّفُ عَنْ جَوْ الْبِمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لَسَوَانِكَ⁽¹⁾

وضرورات الشعر ليست محصورة عند سيبويه غير أنَّ الشاعر لا يلجأ إلى ضرورة من هذه الضرورات إلاَّ وفق استعمالات اللغة فليس شيء يلجأ إليه الشعراء إلاَّ إذا وُجِدَ له وجه في العربية، يقول سيبويه: «وجعلوا [أي الشعراء] ما لا يَجْري في الكلام إلاَّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المزار بن سَلَامَةَ العِجْلِيّ:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَاتِنَا
وقال الأعشى:

* وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لَسَوَانِكَ *

وقال خِطَامُ الْمُجَاشِعِيِّ:

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَفَّقَيْنِ *

فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَوَاءٍ معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثل. وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا⁽²⁾.

3 - علة التوهم:

وهي من العلل القياسية التي علل بها سيبويه. وقد يلتبس التعليل بالتوهم

(1) ديوان الأعشى الكبير. ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 7، 1983 م، ص 139.

(2) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 31، 32.

مع التعليل بالحمل، غير أنَّ التأمّل في مضمون هاتين العلتين من داخل نصوص
 سيويه يوضّح الفرق بين هاتين العلتين، فالتعليل بالحمل يُحمل فيه الكلام على
 شيء له وجود في الواقع اللغوي، ففي قولنا: ما أتانِي غير زيد وعَمْرُو، حمل
 في رفع عمرو على غير؛ لذا رُفِعَ، أمّا التعليل بالتوهم فإنّ النحاة يفترضون في
 الاستعمال المَعْلَل له اقترانه باستعمال آخر لا وجود له في الظاهر، وإنما يُفهم
 بعد تقدير وافترض، ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ
 لِسُوءِ الْمَوْتِ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾ قرأ
 الجمهور بجزم (وأَكُنْ) عطفاً على موضع (فَأَصَّدَّقَ) قبل أن تدخله الفاء، إذ
 التقدير قبل أن تدخله الفاء في غير القرآن، والله أعلم: لولا أخرتني إلى أجل
 قريب أَصَّدَّقَ وَأَكُنْ من الصالحين، وقرأ أبو عمرو وحده وأَكُونْ عطفاً على لفظ
 الفعل (فَأَصَّدَّقَ)⁽²⁾، وقد علل سيويه مثل هذه الظاهرة نقلاً عن الخليل بعلّة
 التوهم، يقول سيويه: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا
 رَزَقْنَاكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن
 مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ فقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَانِياً

فلما جَزَوْا هذا، لأنَّ الأوّل قد يَدْخُلُه الباءُ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد
 لبّوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا
 فله تكلّموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا⁽³⁾.

(1) سورة المنافقون، الآية: 10.

(2) ابن خالوية: الحجة في القراءات السبع. تحقيق وشرح: د. عبد المال سالم مكرم -
 مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 5، 1410 هـ - 1990 م، ص 346، 347.
 وأبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة: حجة القراءات، تحقيق سعيد
 الأفغاني. منشورات جامعة بنغازي - ليبيا - ط 1، 1394 هـ - 1974 م، ص 710،
 711.

(3) سيويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 100، 101.

وقد يعبرُ سيبويه عن التوهم (بالغلط)، والغلط هنا ليس القصد منه الغلط الذي في مقابل الصواب، وإنما الغلط عند سيبويه في هذا المقام يعني الخروج عن المألوف، وذلك بافتراض أنَّ الناطق قد عاد بالتركيب إلى أصل وضعه، فقول بعض العرب، إنَّهم أجمعون ذاهبون يُوصف عند سيبويه بالغلط، فكأنَّ من يقول هذا من العرب قد رأى أنَّ أصل هذا التركيب يعود إلى الابتداء، فكأنَّه قال: هم أجمعون ذاهبون، لذا رفع الاسم على الرغم من دخول إنَّ التي تتطلب نصب الاسم الداخلة عليه، يقول سيبويه: «واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذلك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هُم، كما قال:

❖ ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً ❖»⁽¹⁾

4 - علة المجاورة:

نصف هذه العلة ضمن العلل القياسية؛ لأنَّ العربي الذي قال مثلاً: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» وإن خالف القياس والشائع من الاستعمالات فلم تكن مخالفته اعتباطية، وإنما جاءت لاعتبارات قياسية تمَّت في ذهنه، وقد أشار إليها سيبويه كما سيتضح في النص الذي سنورده بعد حين، ومنشأ الخلاف بيننا وبين أحد الدارسين في تصنيف هذه العلة يعود إلى طبيعة هذا البحث، فهذا البحث ينطلق من داخل نصوص سيبويه ويتقيّد بها، أمّا زميلنا الباحث فقد كان ينظر في نصوص مختلفة من كتب مختلفة⁽²⁾، فسيبويه لم يتعرّض لمجاورة الحركة للحركة في كلمة واحدة أو في كلمتين في هذا المقام، ولو فعل هذا لعددنا هذه العلة من العلل الاستعمالية. كل الذي أورده سيبويه بهذا الصدد قول بعض

(1) المصدر السابق، ج 2، ص 155.

(2) حسام أحمد أحمد قاسم: أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري، ص 283.

العرب «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» وكلام سيويه يفهم منه ضمناً أنَّ العربي الذي قال هذا قد أجرى قياساً في ذهنه، يقول سيويه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامٌ أكثرُ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجزؤه. وليس بنعتٍ للضَبِّ، ولكنه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضَبِّ، فجروه لأنَّه نكرةٌ كالضَبِّ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعتُ الضَبِّ، ولأنَّه صار هو والضَبُّ بمنزلة اسم واحدٍ. ألا ترى أنَّك تقول: هذا حَبٌّ رُمَانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبٌّ رُمَانِي، فأضفتَ الرُمَانَ إليك، وليس لك الرُمَانُ إنما لك الحَبُّ»⁽¹⁾.

فقول سيويه «فجزوه لأنه نكرةٌ كالضَبِّ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعتُ الضَبِّ، ولأنَّه صار هو والضَبُّ بمنزلة اسم واحدٍ». يوضِّح أن بعض العرب الذين صدر منهم مثل هذا الاستعمال قد أعملوا قياساً في الذهن، ولا يخفى أنَّ المستعمل للغة لا يعي ما نسبه إليه سيويه، ولم يقل سيويه هذا، وإنما برر صنيعهم.

لكلِّ ما تقدَّم صنفنا هذه العلة ضمن العلل القياسية، على أنَّ سيويه لم يذكر لفظ المجاورة صراحة في هذا النص، وإنما يُفهم ضمناً، والقول بالمجاورة في قول بعض العرب «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» - شاع عند النحاة بعد سيويه⁽²⁾.

5 - علة الاستئناس:

ومن العلل القياسية التي يسوقها سيويه لتعليل مسائل النحو ما يمكن أن

(1) سيويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 436.

(2) جمال الدين بن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلّق عليه:

د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني. دار الفكر العربي -

بيروت، ط 5، 1979 م، ص 895، 896.

نسميها بعلة الاستثناس، وهي علة لغوية تبرر وتعلل لاستعمال من استعمالات العرب بوجود استعمال مشابه له .

يقرر سيويه في باب (لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ولا يقع في موقعه غير المفرد) نقلاً عن الخليل - أنك إذا قلت يا زيدُ الحسن الوجه فليس في الحسن إلا الرفع لأن الحسن لا يُراد منه هنا أن يكون منادى بذاته وإنما أتى به صفة موضحة لزيد لوجود زيود كثيرة، والمنادي يريد زيداً بعينه وهو الموصوف بحسن الوجه، ولو لم يرد هذا لجاز الرفع والنصب، الرفع على الإتيان (عطف بيان) والنصب على تقدير فعل (أعني)⁽¹⁾ .

ويعلل سيويه بالاستثناس لمثل هذا الاستعمال بتمثيله بما سمعه من رفع طئىء للاسم الواقع بعد اسم الإشارة (هذا)، إذا كان في حيز النداء، يقول سيويه :

«وزعم لي بعض العرب أن يا هذا زيدٌ كثيرٌ في كلام طئىء .

ويقوي يا زيدُ الحَسَنُ الوجه - ولا تَلْتَفَتْ فيه إلى الطول - أنك لا تستطيع أن تُنادِيَه فتَجْعَلَه وصفاً مثله منادي»⁽²⁾ .

- فرواية سيويه ما سمعه من بعض العرب عن الطائين وهو قولهم : «يا هذا زيدُ» برفع زيد - هو تعليل بالاستثناس يُفهم ضمناً ويؤكد المسألة المراد تقريرها .

هذه بعض العلل القياسية التي كان يعلل بها سيويه عرضنا لها على سبيل التمثيل، لنبين المنحى القياسي في تعليقات سيويه على أن هذا المنحى القياسي

(1) سيويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، جـ 2، ص 191، 192 .

وأبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيويه. تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، ط 1، 1410 هـ - 1990 م، ص 336، 337 .

(2) سيويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، جـ 2، ص 192 .

الذي نلاحظه في تعليقات سيويه لا يخرجها بحال عن دائرة التعليل اللغوي، ولا تُحمَلُ مدلول العلل القياسية عند سيويه ما شاع عن مدلول هذه العلل عند النحاة المتأخرين عن سيويه.

خامساً: العلل الدلالية:

قلنا في الفصل السابق: إننا نقصد بالعلل الدلالية تلك العلل التي تعطي قيمة دلالية لاستعمال ما من الاستعمالات، أو تقدّم تبريراً لخروج عن استعمال ما بإضفاء قيمة دلالية لهذا الخروج.

والعلل الدلالية على هذا علل تقوم على مراعاة المعنى، ولسنا مبالغين إذا قلنا: إن مراعاة المعنى كانت قطب الرchy الذي دارت عليه دراسات النحاة للتركيب النحوية لا سيما عند سيويه، وستكفل هذه الأوراق بعرض نماذج من هذه التعليقات التي تعود إلى المعنى فتضفي على القاعدة قيمة دلالية ترسخها في الأذهان، فمن أكثر العلل صلة بوضوح المعنى وغموضه تلك العلل التي يعلل بها سيويه لأمن اللبس أو لخوفه.

1 - علة أمن اللبس:

وهي علة لغوية تبرر استعمالاً عربياً ما، خرج على ما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال، وفق ما قرره النحاة وأصلوه من خلال استقراءهم للكلام العربي، فمن ضمن ما أصله النحاة أنَّ ألف الاستفهام هي حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره، وحقّ هذه الألف أن تدخل على أسماء الاستفهام كَمَنْ وما؛ لأنّ هذه الألف هي الأصل التي تستخدم في أسلوب الاستفهام كما يشير سيويه، إلّا أنَّ أسماء الاستفهام كَمَنْ وما لمّا كانت لا تُستعمل إلّا في الاستفهام أمنت العرب فيها اللبس، فلم تدخل الألف استغناءً بدلالة هذه الأسماء على الاستفهام، فإذا استعملت هذه الأسماء في غير الاستفهام تدخل هذه الألف بدليل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَفْتَنَ لِقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي

عَامِلًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ»⁽¹⁾، فقد دخلت الألف على (مَنْ) لَمَّا تَمَّت بصلتها، يقول سيويه في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله مَنْصُوبٌ يُنْبَى على الفعل، وهو باب الاستفهام: «... وذلك لأنها [أي الألف] حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره. وإنما تركوا الألف في مَنْ وَمَتَى، وَهَلْ، وَنَحْوَهُنَّ حَيْثُ أَمِنُوا الْإِتْبَاسَ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُدْخِلُهَا عَلَى مَنْ إِذَا تَمَّتْ بصلتها، كقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ بَأْسٍ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾. ونقول: أَمْ هَلْ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَدْ، وَلَكِنَّهُمْ تَرَكُوا الْألفَ اسْتِغْنَاءً، إِذْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ»⁽²⁾.

فالعرب أمنت اللبس فلم تُدْخِلِ الألف على سائر أسماء الاستفهام (بالإضافة إلى هل وهي حرف استفهام)، غير أنَّ سيويه قد يعلل في مثل هذا الموضع بعلة أخرى لا تختلف عن علة أمن اللبس من حيث المضمون، وهي علم العرب بأنَّ هذه الأسماء لا تستعمل إلا في أسلوب الاستفهام⁽³⁾.

وقد لاحظنا في هذا النص أنَّ سيويه لا يكتفي بعلة أمن اللبس، وإنما يضيف إليها علة أخرى وهي الاستغناء، وهو ملحوظ في تعليقات سيويه أشرنا إليه في أكثر من موضع.

2 - علة خوف اللبس:

إذا كانت العرب تأمن اللبس فتأتي أساليبها مَرْنَةً فَإِنَّ العرب تخاف اللبس وتكرهه فتجتنب من الأساليب والاستعمالات ما يوقعها في اللبس «وقد استعمل سيويه مصطلح (اللبس) للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه، وقد شاع هذا

(1) سورة فصلت، الآية: 40.

(2) سيويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 99، 100.

(3) المصدر السابق، ج 3، ص 189.

المصطلح بهذه الدلالة عند النحاة بعد ذلك»⁽¹⁾. يقرر سيبويه - على سبيل المثال - في باب الأفعال في القسم أن القسم توكيد للكلام، فإذا حُلِفَ على فعل غير منفي لم يقع لزمت هذا الفعل اللام في أوله ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة في آخره، من مثل قولنا: والله لأفعلنَّ، وقد لزمت النون آخر الفعل الواقع في حيز القسم حتى لا يلتبس هذا الفعل بالفعل الواقع في أسلوب الخبر في مثل قولنا: إنه ليفعل، فوجود نون التوكيد في آخر الفعل الواقع في حيز القسم يُذهب الالتباس بين هذا الفعل والفعل الواقع خبراً. ودخول النون على آخر الفعل الواقع في حيز القسم يُشبهه عند الخليل بدخول اللام الفارقة على خبر (إن) المؤكدة المخففة من الثقيلة، فخير إن المؤكدة المخففة من الثقيلة تلزمه اللام - التي يسميها النحويون اللام الفارقة⁽²⁾ - مخافة أن تلتبس إن المؤكدة المخففة من الثقيلة بأن النافية التي هي بمعنى ما، يقول سيبويه: «اعلم أن القسم توكيد لكلامك. فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمت اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: والله لأفعلنَّ... فقلت: فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكني لا يُشبه قوله إنه ليفعل، لأنَّ الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل، كما ألزموا اللام: إن كان ليفعل، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك، لأنَّ إن تكون بمنزلة ما»⁽³⁾.

3 - علة الرجوع إلى المعنى:

قبل أن نتطرق للحديث عن هذه العلة نود أن نقول إنَّ كلَّ العلل التي تُصنف ضمن العلل الدلالية ترجع إلى المعنى، غير أنَّ المعاني تختلف، فمن هذه المعاني ما يعود إلى اللبس وقد أشار إليها سيبويه صراحة بأمن اللبس أو

(1) د. حلمي خليل: العربية والغموض (دراسة لغوية في دلالة المبني على المعنى)، ص 116.

(2) أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ج 1، ص 367.

(3) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 104، 106، 107.

خوف أو كره اللبس، ومن المعاني ما يعود إلى صوغ القاعدة النحوية، ومنها ما يعود إلى تحليل تركيب ما من التراكيب النحوية بالرجوع إلى المعنى كما نجد في علة الفرق، ومثل هاتين الطائفتين من المعاني لم يشر سيبويه في التحليل لهما أنه قد رجع صراحة إلى المعنى، ولكن مضمون كلامه يؤكد أنه قد احتكم إلى المعنى، ومع أن مصطلح الرجوع إلى المعنى شائع عند نحاة العربية قديماً ومحدثين، وهو يشتمل على كل التعليقات التي يُعمل بها وذلك بالرجوع إلى المعنى فإننا - في هذا البحث - لسنا متقيدين بمفهوم هذا المصطلح الشائع؛ لأننا ننطلق - في هذا البحث - من داخل نصوص سيبويه، وتعاملنا مع هذه النصوص أملى علينا أن نفرّق بين التحليل باللبس وهو يعود إلى المعنى، والتحليل بالمعاني الأخرى التي تعلل لمعنى صوغ القاعدة أو لتركيب ما من التراكيب النحوية.

فنحن نعتمد إلى عبارة سيبويه فنجعلها محور اهتمامنا فإذا تحدّث سيبويه عن أمن اللبس أو خوفه ذكرناه، وإذا تحدّث عن تعليقات تعود إلى المعنى نذكر أن سيبويه قد رجع إلى المعنى في هذه التعليقات.

يجعل سيبويه الدعاء في مثل قولنا: اللهم زيدا فارحمه، من قبيل الأمر إلا أن إطلاق مصطلح الأمر على هذا الأسلوب يُستعْظَمُ ويُستَهْجَنُ، مع الباري عز وجل؛ لذا فإن سيبويه يطلق على هذا الأسلوب مصطلح الدعاء، وقد فرّق بين الأمر والدعاء - وهما واحد من حيث الصيغة - بالرجوع إلى المعنى، يقول سيبويه في باب الأمر والنهي: «واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل «دعاء» لأنه استُعْظِمَ أن يقال: أمرٌ أو نهْيٌ. وذلك قولك اللهم زيدا فاغفر ذنبه، وزيدا فأصلح شأنه، وعَمَرَأَ لِيَجْزِيَهُ اللهُ خيراً. وتقول: زيدا قَطَعَ اللهُ يده، وزيدا أمرٌ اللهُ عليه العيش، لأن معناه معنى زيدا لِيَقْطَعَ اللهُ يده»⁽¹⁾.

وتحليل سيبويه بالرجوع إلى المعنى في تقرير القاعدة النحوية يتبدّى لنا واضحاً في الباب الذي عقده للأفعال التي تُسْتَعْمَلُ وتُلْفَى، ففي هذا الباب

(1) المصدر السابق، ج 1، ص 142.

بنضح أنَّ سيويه قد لاحظ المعنى القائم في النفس، ولنقل بمعنى آخر: لاحظ سيويه طبيعة الأفكار وترتيبها في الذهن، ففي قول القائل: عبدُ الله ذاهبٌ ظننتُ، وعبدُ الله - ظننتُ - ذاهبٌ ألغى عمل الفعل؛ ذلك أنَّ القائل ابتدأ كلامه بيقينٍ ثمَّ عرض له شكٌّ فيما يقول فوظيفة العامل - وهو الفعل ظننتُ في هذين المثالين - غير معلقة بالمعمولين فكأنَّ القائل يقول في المثالين السابقين: هذا مني ظنٌّ⁽¹⁾، يقول سيويه في باب الأفعال التي تُستغمل وتُلغى: «فهي ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَأَرَيْتُ، وَرَأَيْتُ، وَزَعَمْتُ، وما ينصرف من أفعالهنَّ».

فإذا جاءت مستعملةً فهي بمنزلة رأيت وضربتُ وأعطيتُ في الأعمال والبناء على الأوَّل، في الخبر والاستفهام وفي كلِّ شيء. وذلك قولك: أَظُنُّ زيدا منطلقاً، وأظنُّ عمراً ذاهباً، وزيداً أظنُّ أخاك، وعمراً زعمتُ إياك.

وتقول: زيدٌ أظنه ذاهباً. ومن قال: عبد الله ضربته نصب فقال: عبد الله أظنه ذاهباً.

وتقول: أظنُّ عمراً منطلقاً ويكرأ أظنه خارجاً، كما قلت: ضربتُ زيدا وعمراً كلمته، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا.

فإن ألغيت قلت: عبد الله أظنُّ ذاهباً، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلُّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلُّ عربيٍّ جيّد.

وقال اللّعين يهجو العجّاج:

أبُالْأَرَاكِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تَوَعَّدَنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْحَوْرُ

أشَدَّنَاهُ يونس مرفوعاً عنهم. وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يَمُضِي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يُدرِكُه الشكُّ، كما تقول: عبد الله صاحبُ ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك

(1) د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 186.

تَدْرِي، فَأَخْرَ مَا لَمْ يَفْعَلْ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ فِيمَا بَلَّغَهُ بَعْدَمَا مَضَى
كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ، وَفِيمَا يَدْرِي.

فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نَيْتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ قَدَمَ أَوْ آخَرَ، كَمَا
قَالَ زَيْدٌ رَأَيْتُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا.

وَكَلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ التَّأخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ أَخَاكَ
أَظُنُّ، فَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا يَضَعُفُ زَيْدٌ قَائِمًا ضَرِبْتُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
مَبْتَدَأً إِذَا عَمِلَ⁽¹⁾.

فَالرَّجُوعُ إِلَى الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَوْضَحُ لِمَ أَلْفَيْتَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ «وَإِنَّمَا كَانَ
التَّأخِيرُ أَقْوَى لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِيءُ بِالشَّكِّ بَعْدَ مَا يَمْضِي كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ، أَوْ بَعْدَ مَا
يَبْتَدِئُ وَهُوَ يَرِيدُ الْيَقِينَ ثُمَّ يُذَكِّرُهُ الشَّكَّ» وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ ظَاهِرَةَ الْإِلْغَاءِ فِي هَذِهِ
الْأَفْعَالَ لَا تَتِمُّ بِنَاءً عَلَى مَقُولَاتٍ نَحْوِيَّةٍ ذَهْنِيَّةٍ لَا صِلَةَ لَهَا بِالْوَاقِعِ اللَّغَوِيِّ، وَإِنَّمَا
تَنْفِذُ إِلَى أَعْمَاقِ الْمَعَانِي الْكَامِنَةِ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا لَاحِظْنَا.

وَالْتَعْلِيلُ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْمَعْنَى جَعَلَ سَبِيوِيَّةً يُوَجِّهُ مِثْلَ قَوْلِ الْعَرَبِ:
«أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى» عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، فَقَوْلُ الْعَرَبِ: «أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا
أُخْرَى» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ مِنْ نَفْسِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَإِذَا قِيلَ: أَتَمِيمًا
مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى فَكَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: أَتَحْوَلُ تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، وَلَمْ يُوَجِّهْ
مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ عَلَى أَنَّهَا أَحْوَالٌ، وَقَدْ أَوَّلَ السِّيرَافِيُّ وَالزَّمْخَشَرِيُّ مِثْلَ هَذِهِ
الْعِبَارَاتِ عَلَى أَنَّهَا أَحْوَالٌ⁽²⁾، قَالَ الرُّضِّيُّ وَهُوَ يَعْرِضُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ:
«وَمَذْهَبُ سَبِيوِيَّةٍ، وَهُوَ الْحَقُّ، انْتِصَابُهَا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّهُ لَيْسَ
الْمُرَادُ: أَنْكَ تَتَحَوَّلُ فِي حَالِ كَوْنِكَ تَمِيمًا، . . . بَلِ الْمَعْنَى: تَتَحَوَّلُ هَذَا

(1) سَبِيوِيَّةٌ: الْكِتَابُ: تَحْقِيقُ، عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونُ، جَد 1، ص 118: 120.

(2) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ رَضِيَ الدِّينُ: شَرْحُ الرُّضِّيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيلٌ
د. يَوْسُفُ حَسَنُ عَمْرٍ، جَد 2، ص 48.

فتوجيه سيبويه مثل هذه العبارات على المصدرية تم بناءً على الرجوع إلى المعنى، وقد اُتِّصَحَتْ دقة مفهوم سيبويه لمثل هذه العبارات؛ يقول في باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل: «وذلك قولك: أُنَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى».

ولأنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تَلَوْنٍ وتَنَقُّلٍ، فقلت: أُنَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى، كَأَنَّكَ قلت: أَتَحَوَّلُ نَمِيمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تَلَوْنٍ وتَنَقُّلٍ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويُخَيِّرَهُ عنه، ولكنه وبَّخَهُ بذلك...

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَفِي السَّلْمِ أَغْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ
أَي تَنْقُلُونَ، وَتَلَوْنُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا وَقَالَ:

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَاداً لَوَاحِدَةً وَفِي الْبَيَادَةِ أَوْلَاداً لَعَلَاتٍ⁽²⁾

وقد اتضح من خلال ما عرضناه من نماذج لتعليلات سيبويه بالرجوع إلى المعنى أن سيبويه كان يرجع إلى المعنى في تعليلاته لتحديد مصطلحاته بدقة ولتثبيت القاعدة النحوية ولتبرير ظاهرة ما من ظواهر الأساليب.

4 - علة الفرق:

وهي علة دلالية بمعنى أن القول بها يعود إلى معنى كامن في نفس المتكلم جعله يلجأ إلى استعمال ما ليفرق بين شيئين، والقول بهذه العلة عند سيبويه في مجال النحو - يقدم تفسيراً للتركيب النحوية المختلفة، فالعرب على

(1) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(2) سيبويه: الكتاب: تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 343، 344.

سبيل المثال تفرّق في العدد من الثلاثة إلى التسعة وكذلك من الثلاثة عشر إلى التسعة عشر بين المذكر والمؤنث، فإذا كان العدد من ثلاثة إلى تسعة فالعرب تُذكرُ العدد إذا كان المعدود مؤنثاً وتؤنث العدد إذا كان المعدود مذكراً، نقول: ثلاثة رجال وأربع فتيات، وفي حالة العدد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر وهو عدد مرگب تفعل العرب بصدر العدد ما فعلته بالعدد من ثلاثة إلى تسعة، فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث، أمّا عجز العدد فقد كانت العرب تلتزم فيه المطابقة مع المعدود، كما أنّ العرب كانوا يلتزمون المطابقة مع المعدود في واحد واثنين وأحد عشر واثنين عشر⁽¹⁾.

يقول سيبويه: «وإذا زاد العدد واحداً على اثني عشر فإن الحرف الأول لا يتغير بناؤه عن حاله وبنائه حيث لم تجاوز العدّة ثلاثة، والآخر بمنزلة حيث كان بعد أحد واثنين. وذلك قولك: له ثلاثة عشر عبداً، وكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشر وإذا زاد العدد واحداً فوق اثني عشرة فالحرف الأول بمنزلة حيث لم تجاوز العدّة ثلاثاً، والآخر بمنزلة حيث كان بعد إحدى واثنين، وذلك قولك: ثلاث عشرة جارية وعشرة بلغة أهل الحجاز. وكذلك ما بين هذه العدّة إلى تسع عشرة.

ففرّقوا ما بين التأنيث والتذكير، في جميع ما ذكرنا من هذا الباب»⁽²⁾.

غير أنّ لسائل أن يسأل: إذا كانت العرب قد لجأت إلى عدم المطابقة بين العدد والمعدود من الثلاثة إلى التسعة فأثّث المذكر وذكّرت المؤنث بقصد التفريق بين الجنسين؛ فهلاً لجأت إلى التفريق بالطريقة المعتادة فأعطت للعدد المؤنث علامة التأنيث، وتركت العدد المذكر من غير علامة وهي إن فعلت هذا

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 557، 558، وانظر كذلك:

أبا عبد الله محمد بن عيسى السلسلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ج 2، ص 564، 565.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 558: 559.

فلماذا تحافظ على نظام لغتها المطرد؟ وللإجابة عن مثل هذا التساؤل المفترض الذي قد يطرحه سائل عندما يقرأ نص سيبويه السابق - نقول: إنَّ الناطقين باللغة - أية لغة - لا يخضعون لتحكُّمات منطقية ومماحكات عقلية، وقد وجد النحاة هذه الظواهر اللغوية فعللوها كما وجدوها بما وسعهم من جهد.

على أنَّ ظاهرة التذكير والتأنيث ليست من الظواهر الثابتة المستقرة في جميع اللغات، واللغة العربية قد عرفت عدم ثبات هذه الظاهرة في بعض المسبَّيات، فأهل «الْحِجَازِ يُؤنَّثون» (الصُّراط)؛ كَمَا يُؤنَّثون الطَّرِيقَ والسَّبِيلَ والرُّقَاقَ والسُّوقَ والكَلَاءَ، وَبَنُو تَمِيمٍ يذكِّرون هَذَا كُلُّهُ وَبَنُو أَسَدٍ يُؤنَّثون «الهُدَى»⁽¹⁾.

فعد ثبات هذه الظاهرة ينشأ عنه ما يمكن أن نسميه اضطراباً وقلقاً في التفريق بين المذكر والمؤنث «وقد يتحول هذا القلق إلى نوع من الانعكاس كما في ظاهرة العدد من ثلاثة إلى عشرة، فإذا كان المعدود مذكراً أنت اسم العدد وبالعكس كقوله تعالى: «سخرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيام» ويرجع أن الساميين القدماء لم يألَفوا ظاهرة التفريق بين المذكر والمؤنث، لذلك لما أخذوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في عهود أحدث؛ حدث هذا القلق وذلك اللبس، وكان هذا القلق في تلك الظاهرة يصور شيئاً من نظامها في عصورها السحيقة»⁽²⁾.

وعلة الفرق عند سيبويه تتداخل مع غيرها من العلل وهو أمر نوهنا عنه كثيراً، ففي باب مجاري أواخر الكلم من العربية يتحدث سيبويه عن تشنية الأسماء فيقرر أنَّها تتمُّ بزيادتين أولاهما حرف مدُّ ولين، وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر، ولم تكن هذه الزيادة في حالة الرفع الواو حتَّى يفصلوا ويفرقوا بينَ المثنى والجمع الذي كان على حدِّه - كما يقول سيبويه -

(1) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط: كتاب معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - مطبعة المدني، ط 1، 1411 هـ - 1990، ج 1، ص 18.

(2) د. أحمد علم الدين الجندبي: اللهجات العربية في التراث - القسم الثاني: النظام النحوي، ص 643.

وهو جمع المذكر السالم، وإذا كانت العرب قد جعلت الألف حرف الإعراب في حالة الرفع - كما يُفهم من كلام سيبويه - فإنَّ العرب لم تجعل الألف حرف الإعراب في حالة النصب حتَّى تحدث المماثلة بين جمع المذكر السالم والمثنى في حالة النصب، وفتحوا ما قبل ياء التثنية حتَّى يُفرِّقوا بين المثنى وجمع المذكر السالم، فالعرب على هذا تفرِّق بين جمع المذكر السالم والمثنى من ناحية، وتعتقد المماثلة بينهما من ناحية؛ تفرِّق بينهما لأنَّ كلَّ واحد منهما نوع، وتعتقد المماثلة بينهما من ناحية أخرى لأنَّهما يلتقيان في أمور، منها أنَّ جمع المذكر السالم والمثنى يغيران نوع الواحد إلى المثنى أو الجمع، محمَّد اسم مفرد بدل على واحد، فإذا قلنا المحمَّدان أو المحمَّدون تغيَّر النوع، ومنها أنَّ الزيادة التي يحدثها المثنى أو الجمع لا تُغيَّر في بنية الاسم المفرد، ومنها أنَّ هذه الزيادة التي تلحق المثنى والجمع متشابهة غاية التشابه فالياء هي حرف النصب والجر في المثنى والجمع، والنون - مع اختلاف حركتها - هي نهاية المثنى والجمع.

أما في حالة الرفع فإنَّ حرف الإعراب يختلف بين المثنى والجمع، فحرف الإعراب في حالة المثنى هو الألف، وحرف الإعراب في حالة الجمع هو الواو، ولكنَّ هذا الخلاف جد يسير، فالألف والواو من الحروف المتقاربة من حيث المخرج والصفة فهما شقيقتان - بالإضافة إلى الياء - في الدرس اللغوي عند أسلافنا؛ قلنا هذا الكلام لأننا نريد أن نفهم ما ورد عند سيبويه في النص الذي سنورده، فسيبويه في هذا النص يعلل بالفرق في ذات الوقت الذي يبرر فيه عدم كون النصب بالألف بالتماثل بين المثنى والجمع، إذا كان استنتاجنا صحيحاً.

ويلتقي المثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجرّ، وسيبويه يعلل هذا الالتقاء بعلة الأولى وعلة القوة (وقد صنفناهما ضمن العلل التحويلية)؛ لأنَّ الجرَّ خاص بالأسماء، أمَّا الرفعُ فإنَّه يكون في الأسماء والأفعال.

أما النون التي تزداد في حالتي التثنية والجمع فإنَّها عوض من التنوين والحركة، (والتعليل بالعوض صنفناه ضمن العلل التحويلية وقد أضافه سيبويه

إلى ما سبق من علل في هذا الموضع)، يقول سيبويه: «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يَكسُر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابِعاً لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزُه، والرفعُ قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى. وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما مُنِع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررتُ بالرجلَين»⁽¹⁾.

وقول سيبويه «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون» - قد أوقع النحويين في خلاف كثير؛ فأبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني كانوا يذهبون إلى أنها ليست بإعراب ولا حرف إعراب ولكنها دالة على الإعراب، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّ الألف حرف الإعراب في حالة الرفع كما قال سيبويه، أمَّا في حالة النصب والجرِّ فإنَّ الياء - عند الجرمي - منقلبة عن الألف وانقلابها هو الإعراب، وكان أبو إسحاق الزجاج ينفرد برأي في هذه المسألة فقد كان يرى أنَّ التثنية والجمع مبنيان، وقد وصف أبو البركات الأنباري هذا القول بأنه «خلاف الإجماع»، وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنَّها إعراب، وقد وافقهم تلميذ سيبويه أبو علي محمد بن المستنير قُطْرُب⁽²⁾، ولعل قول

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 17، 18.

(2) أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هندأوي، ج 2، ص 695، 696. وأبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين =

سيبويه (حرف الإعراب) هو ما دعاه إلى هذا الفهم؛ ذلك أن قول سيبويه (حرف الإعراب) فيه عموم يسمح بمثل هذا الفهم.

5 - علة علم المخاطب:

وهي من العلل الدلالية التي كان يعلل بها سيبويه، وهي تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي، وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب؛ فاستعمال الضمير - مثلاً - أكثر اختصاراً من استعمال الاسم الظاهر؛ لذا فإن المتكلم يلجأ إلى الضمير بدلاً من الاسم الظاهر، ولا يشعر أن في استعمال الضمير لبساً، لأن الضمير معرفة، وبهذا فإن المخاطب يعلم عن مَنْ يُحَدِّثُ؛ يقول سيبويه في باب مجرى نعت المعرفة عليها: «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضرع اسماً بعد ما تعلم أن مَنْ يُحَدِّثُ قد عرف مَنْ تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه»⁽¹⁾.

ومن نماذج العليل بعلم المخاطب عند سيبويه ما يقرره في باب ما لا تُغَيَّرُ فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا - مِنْ أَنَّ لا النافية للجنس قد دخلت على معرفة في قول المسلمين: «قَصِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ» وحققا أن تدخل على النكرة، وقد ساء أن تدخل لا على المعرفة؛ لأن عبارة «أبا حَسَنِ» في هذا المقام تحوَّلت دلالتها فلم يعد يُقصد بها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وإنما أصبحت تعني كل مَنْ يشبه علياً كرم الله وجهه في فضائه وعلمه وحصافته رأيه، فهذا الانتقال الدلالي من كنية علي بن أبي طالب إلى كل مَنْ يشبهه في صفاته أباح أن تدخل (لا) على المعرفة؛ لأن هذه المعرفة في حقيقة الأمر لم تعد معرفة إلا من الناحية الشكلية، أما من الناحية الدلالية فقد أصبحت عبارة «أبا حسن» من العبارات الدالة على العموم، يقول سيبويه: «وتقول:

= النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 20، 19.

(1) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 6.

قَصِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ، تجعله نكرة. قلتُ: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمِلَ لا في معرفة وإنما تُعمِلُها في النكرة فإذا جعلتُ أبا حَسَنِ نكرةً حَسُنَ لك أن تُعمِلَ لآ، وعلم المخاطبُ أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليّ، وأنه قد غُيِبَ عنها.

فإن قلت: إنه لم يُرَدَّ أن يتنفى كلُّ من اسمه عليّ؟ فإنما أراد أن يتنفى منكورين كلهم في قضيتِهِ مثلُ عليّ كأنه قال: لا أمثالُ عليّ لهذه القضية، ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها عليّ، وأنه قد غُيِبَ عنها⁽¹⁾.

6 - علة الإبهام:

وهي من العلل الدلالية التي لها علاقة بوضوح المعنى وغموضه، فقد يقيح أسلوب في اللغة لأنَّ استعماله يؤدي إلى الإبهام وإلى غموض المعنى، والغاية التي يبتغيها الدرس اللغوي لأي لغة عدم الوقوع في الإبهام، من ذلك ما يقرره سيبويه في باب ما لا يجوز أن يُندَب - أنَّ المندوب لا يكون إلا معرفة فلا يجوز أن تندب النكرة لأنَّ في هذا إبهاماً، وإنما تقع الندبة على شيء قد عُرف واشتهر بالنسبة للنادب، والندبة قد عُدَّت على البيان كما يفهم من عبارة سيبويه، يقول سيبويه: «وذلك قولك: وَاَرْجُلَاةُ وَاَرْجُلَاةُ. وزعم الخليل رحمة الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما قبيح لأنك أبهت. ألا ترى أنك لو قلت واهذا، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما يتبغي لك أن تَفْجَعَ بِأَعْرَفِ الْأَسْمَاءِ، وَإِنْ تَخَصَّصَ وَلَا تُبْهِمُ؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادياً نكرةً. وإنما كرهوا ذلك أنه تَفَاحَشَ عندهم أن يَخْتَلَطُوا وَأَنْ يَتَفَجَّعُوا على غير معروف، فكذلك تَفَاحَشَ عندهم في المَبْهِمِ لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تُخْبِرُ أَنَّكَ قد وقعت في عظيم، وأصابتك جسيمٌ من الأمر، فلا يتبغي لك أن تُبْهِمَ»⁽²⁾.

(1) المصدر السابق، ص 297.

(2) المصدر السابق، ص 227.

وهي من العلل الدلالية التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تعيد القاعدة، فعلى سبيل المثال يقرّر سيبويه في باب (متصرف رُوَيْدَ) أَنَّ رُوَيْدَ - وهي بمثابة (افْعَلْ) - اسم فعل أمر، تلحق بها كاف الخطاب إذا خيف الالتباس، لأنها تستعمل للجمع والمفرد والذكر والأنثى، فإذا لم يخف الالتباس فلا تلحقها الكاف استغناءً بعلم المخاطب، ومع هذا فقد تلحقها الكاف على الرغم من عدم خوف الالتباس لمجرد التوكيد، يقول سيبويه: «واعلم أن رُوَيْدًا تَلْحَقُهَا الْكَافُ وهي في موضع افْعَلْ، وذلك قولك: رُوَيْدَكَ زِيدًا، وَرُوَيْدَكُمْ زِيدًا. وهذه الكاف التي لَحِقَتْ رُوَيْدًا إِنَّمَا لَحِقَتْ لِتَبَيَّنَ الْمَخَاطَبُ الْمَخْصُوصَ، لِأَنَّ رُوَيْدًا تَقَعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، فَإِنَّمَا أُدْخِلَ الْكَافَ حِينَ خَافَ التَّبَاسَ مَنْ يَعْنِي بِمَنْ لَا يَعْنِي، وَإِنَّمَا حَذَفَهَا فِي الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً بِعِلْمِ الْمَخَاطَبِ أَنَّهُ لَا يَعْنِي غَيْرَهُ.

فَلَحَاقُ الْكَافِ كَقَوْلِكَ: يَا فُلَانُ، لِلرَّجُلِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَيْكَ. وَتَرْكُهَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ تَفْعَلُ، إِذَا كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ مُنْصِتًا لَكَ. فَتَرَكْتَ يَا فُلَانُ حِينَ قُلْتَ: أَنْتَ تَفْعَلُ؛ اسْتِغْنَاءً بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ. وَقَدْ تَقُولُ أَيْضًا: رُوَيْدَكَ، لِمَنْ لَا يُخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ بِسِوَاهُ، تَوْكِيدًا، كَمَا تَقُولُ لِلْمُقْبِلِ عَلَيْكَ الْمُنْصِتَ لَكَ: أَنْتَ تَفْعَلُ ذَاكَ يَا فُلَانُ، تَوْكِيدًا»⁽¹⁾.

وتحليل سيبويه لنصوصه وذلك بتعليل مسائلها وإضفاء قيمة دلالية عليها أكثر من أن يُحاط به في بحث يهدف إلى إظهار الجوانب المختلفة من تعليقات سيبويه، ومن ضمنها التعليل الذي يعود إلى المعنى بإضفاء قيمة دلالية على المسألة المراد تعليلها، وقد كان سيبويه ينفذ إلى نفسية المتكلمين ليكشف عن أعماقهم وما يختلج في صدورهم، يقول سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: «... فَإِنْ قَدِمَتِ الْمَفْعُولُ وَأَخَّرَتِ الْفَاعِلُ جَرَى اللَّفْظُ كَمَا جَرَى فِي

(1) المصدر السابق، ج 1، ص 244.

الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبداً لله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغني، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم⁽¹⁾.

ولم يكن سيبويه مجرد ناقل للغة مسجل لها، وإنما كان مفسراً لألفاظها وعباراتها، وهذا الكلام مناسب ونحن نتحدث عن العلل الدلالية، فسيبويه كان يفسر الألفاظ والعبارات مستعيناً بمعرفة ما يفسره من خلال معارف عصره، فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبراً، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق، ولكل شيء سَمَكٌ وارتفع سِمَاكٌ، فإنك قائل له: لا، ولكن هذا بمنزلة العذل والعديل، والعديل: ما عادلك من الناس، والعذل لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره... وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكون الاسمان مُشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبنائهما مختلف، فيكون أحدهما البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما. فكَذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية.

وكل شيء جاء قد لَزِمَ الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لآنا جَهِلْنَا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمي⁽²⁾.

ويعد هذا نقول: لا يخفي على أحد أن كتاب سيبويه كتاب تعليل للغة، فلا يورد سيبويه مسألة - في الأغلب - إلا وهو يتبعها بعلّة توضّحها وتدعمها، فهو - إذن - كتاب «مبني في أغلبه على التعليل». والحوار الذي يجري فيه دائماً بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العلل⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 34.

(2) المصدر السابق، ج 2، ص 102، 103.

(3) د. عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، هامش، ص 241.

والعلل عند سيويه كانت تأتي - كما لاحظنا من خلال ما أوردناه - سلسلة في غير عسر ودونما تكلف، لا تخرج عن طبيعة اللغة المعلن لها وهي لغة العرب، تنسب هذه العلل إلى العرب الحكمة فكل شيء في لغتهم قد فعلوه لغرض، ولسنا ندعي أنَّ نحائنا الأوائل من أمثال الخليل وسيويه عندما ينسبون إلى العرب الحكمة فيعللون ما ورد عنهم - قد ادعوا أنهم رَووا هذه العلل عن العرب، لقد وضع النحاة هذه التعليقات وكانوا يحاولون من خلالها تفسير ظواهر هذه اللغة التي وُصِفَ أصحابها بالحكمة، فما وضع النحاة من علل يفسر لِمَ جاءت لغة العرب محكمة، فإذا جاء من عبارات النحاة ما يُوهِمُ أنَّ هذه العلل قد صدرت عن العرب؛ فقد كانوا يقصدون أنَّ هذا قد حدث دون وعي من مستعمل اللغة، فالأعراب في بوادي نجد والحجاز لا يعللون ولكن عموم استعمالهم للغة جعل النحاة يستنتجون هذه العلل فإذا نُسبت إلى العرب فقد حدث هذا لأنَّ عموم الاستعمالات العربية قد أوجدت هذه العلل التي استنتجها النحاة، فعلل النحاة التي أوردوها لم تصدر عن العرب مباشرة لا كلاً ولا بعضاً كما ذهب إحدى الباحثات⁽¹⁾.

على أنَّ كتاب سيويه ليس كتاباً حافلاً بالعلل فحسب، وإنما هو كتاب شامل لشتى المعارف اللغوية، يرى مخائيل كارتير أنَّ كتاب سيويه حافل بالتحاليل البنيوية فهو يقدم نموذجاً من التحاليل البنيوية التي لم يعرفها الغرب حتى القرن العشرين، فلو كان سيويه من أبناء هذا القرن لتبوأ مكاناً بين دي سوسير وبلومفيلد⁽²⁾، وإذا كان أصحاب هذا الاتجاه في علم اللغة الحديث قد لاحظوا هذا فإنَّ الدكتور عبده الراجحي يلحظ أنَّ طريقة النحو التحويلي تتبع عدداً من العمليات النحوية تشبه شَبهاً غير بعيد كثيراً مما جاء في النحو العربي ومن أهم هذه الطرق التحويلية التي تتشابه مع ما جاء في النحو العربي:

(1) د. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيويه، ص 156.

(2) د. نهاد الموسى. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 46.

- 1 - قواعد الحذف .
- 2 - قواعد الإحلال .
- 3 - قواعد التوسع .
- 4 - قواعد الاختصار .
- 5 - قواعد الزيادة .
- 6 - قواعد إعادة الترتيب⁽¹⁾ .

غير أنَّ هذا لا يجعلنا نتوسّع في مثل هذه الملاحظات فنلبس أسلافنا بزة تشومسكي أو نلبس تشومسكي عباءة أسلافنا، نحن بطبيعة الحال لا نقصد إلى هذا، وقد أشار إلى هذا - بحق - الدكتور عبده الراجحي عندما قال: «وغني عن البيان أننا لا نريد أن ننسب إلى النحو العربي سبقه إلى هذا المنهج، ولكننا نقصد - كما أشار تشومسكي - أن نؤكد أنَّ ما سمي (بالنحو التقليدي) كان أكثر اقتراباً من الطبيعة الإنسانية للغة وأن ما نحتاجه الآن قد يكون - في الأغلب - إعادة أصوله على أسس أكثر علمية»⁽²⁾.

لقد كان النحو العربي من نتاج العقل العربي المسلم الذي آمن بالله فدعاه هذا الإيمان إلى تأمل مظاهر الكون، ومن مظاهر هذا الكون التي يتأملها المتأمل اللغة، واللغة التي كان يتأملها العقل العربي المسلم لم تعد - بعد نزول القرآن - مجرد لغة يتخاطب بها قوم، وإنما هي لغة كتاب سماوي نقل هذه الأمة من الجاهلية إلى نعمة الإيمان، وجعلها أمة تسهم في إرساء دعائم الحضارة الإنسانية، والنحو صفحة ناصعة البياض في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية فهو «أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرّق؛ ويحق للعرب أن يفخروا به»⁽³⁾. هذا الفخر ليس لمجرد الفخر فيما نرى فهو ليس فخراً أجوف وإنما هو فخر بالذين شادوا هذا الصرح الشامخ في الحضارة العربية الإسلامية؛ لأنّه حافظ على لغتها الناطقة بعباداتها وقيمها ومعتقداتها صافية نقية.

(1) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، ص 140، 141.

(2) المرجع السابق، ص 143.

(3) ت. ج. دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 46.

خاتمة

خاتمة

1- حاولنا في هذا البحث أن نتعرّف على التعليل اللغوي في كتاب سيويه، ولمّا كان كتاب سيويه أول كتاب وصل إلينا يعرض للدرس اللغوي في مستوياته المختلفة، ويحفل هذا الكتاب بالتعليل؛ فكان من المفيد أن نتطرق إلى ما ساد هذا العصر الذي ظهر فيه هذا الكتاب من آراء وأفكار جاءت عن طريق الفرق الإسلامية المختلفة التي أسهمت بنشاطها وأفكارها وآرائها في بلورة العقل العربي المسلم، فحرفية النصوص التي نجدّها عند الخوارج نعدّها فكرة رئيسة في الثقافة العربية الإسلامية عرفتّها عقلية المسلمين، ومع أنّ هذه الفكرة تبدو في ظاهرها لا علاقة لها بالتعليل فإننا نعدّها مؤثرة في نماء التعليل ذلك أنّ الخوارج الذين كانوا يؤمنون بهذه الفكرة قد وضعوا لها من الحجج والبراهين ما يجعل منها فكرة تنمي التعليل وتثريه، وقد رأينا عند الشيعة الإمامية (إحدى الفرق الإسلامية) القول بعدم التقليد في أصول الدين، وتقديم العقل، فلا يصح للمسلم - عند هذه الفرقة - تقليد إمام أو مربّ أو أب في أصول الدين، وما من شك في أن مثل هذه الأفكار كان لها أبعاد الأثر في شيوع التعليل وانتشاره، فإذا كان لا يجوز التقليد في أصول الدين فلا بدّ من إعمال العقل الذي يدلّل ويعلّل لظواهر الأشياء، وإعمال العقل وتقديمه على النقل نراها فكرة أكثر وضوحاً عند فرقة المعتزلة، فقد استخدمت هذه الفرقة مصطلحات محددة بهذا الصدد، فاستُخدِمَ مصطلح العقل مقابل النقل، والتأويل بدل التقليد، والتوفيق بدل التوقيف، والدراية بدل الرواية، فمثل هذه المصطلحات المحددة تكسب التعليل دقة واتساعاً، ولم يكن النحاة بمنأى عن هذه الأفكار التي كانت تُطرح.

2 - ولما كان واضح هذا الكتاب قد عاش بالبصرة فقد كان لازماً علينا ان نعرض للتمازج الثقافي الذي عرفته هذه المدينة، إذ لا شك أن هذا التمازج قد أثرى التعليل وجعل منه منهجاً مطروحاً عند العلماء؛ فالعرب الفاتحون ومواليهم وفدوا على البصرة ومعهم القرآن الكريم وثقافة أسلافهم من شعر وأمثال وحكم، والمولدون وفدوا على البصرة بثقافتهم المختلفة، وبين هؤلاء وهؤلاء الرقيق الذين وُجدوا بالبصرة، وقد حدث هذا التمازج في إطار العروبة والإسلام فالتمازج العرقي وما تبعه من تمازج ثقافي قد أثرى التعليل في جميع العلوم ومن ضمنها علوم اللغة.

3 - وإذا كان المسلمون قد عرفوا - في هذا العصر - الترجمة فإن النحاة لم يتأثروا عن طريق هذه الترجمة بالنحو اليوناني في التعريف أو التقسيم أو المصطلحات، وإنما تأثروا بطريقة ما نقل إليهم في التفكير والتحليل وشرح الأقيسة، ولم تكن الترجمة التي عرفها المسلمون في العصر الذي ظهر فيه كتاب سيبويه ترجمة لعلوم اليونان وفلسفاتهم، وإنما كانت ترجمة لفلسفة عُرفت في بلاد الشرق، وهي ما تُسمى بالأفلوطينية المحدثّة، وعليه فقد بدأت تعليقات النحاة بداية عربية إسلامية ونمت في أجواء شرقية، ولم يعرف المسلمون الفلسفة اليونانية إلا بعد اكتمال مناهجهم.

4 - التعليل ظاهرة إنسانية فطرية عرفها الإنسان في غابر عصوره، فليس بدعاً أن يعرفها المسلمون، وتبعاً لهذه المعرفة فقد اتحدت المصطلحات وتداخلت المسميات بين علماء الإسلام.

5 - القياس ضرورة تدعو إليها اللغة حتى قبل أن تُدَوّن هذه اللغة وتُفَعَّدَ، وقبل مرحلة تدوين اللغة قد يستخدم التعليل من غير وعي، والتعليل - هنا - يعني مجرد التفكير في خطأ أسلوب أو في صياغة عبارة، أما في مرحلة تدوين اللغة وتفعيدها فإن المحللين لظواهر اللغة يكشفون العمليات الذهنية التي تتم في ذهن المتكلم فينسبون إلى المستعملين مراعاة أشياء كالثقل والخفة.

6 - لما كان القياس ملمحاً أصيلاً في الثقافة العربية الإسلامية أصبح من المعقول أن نجد مظاهر القياس والتعليل مبكراً، وعليه يمكننا القول إنّ مظاهر القياس والتعليل لها وجود قبل الخليل وسيبويه، ومن أبرز الأعلام الذين تنسب إليهم فكرة القياس والعلل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117 هـ.

7 - وما لبث علم النحو أن نما نمواً سريعاً، ومع هذا النمو ازداد التعليل عمقاً واتساعاً، وفي عصر الخليل وسيبويه رسخ مصطلح العلة، وقطعت العلة شوطاً بعيداً حتى إنّ النحاة اصطنعوا أساليب وعللوها. وقد استخدم سيبويه مصطلح العلة، وأثبتنا من خلال الإحصائية التي قمنا بإجرائها أنّ سيبويه قد استخدم هذا المصطلح ثمانية وعشرين مرة، وكانت العلة تعني عنده السبب والمبرر.

8 - ولأنّ هذا البحث ينطلق من داخل عبارات سيبويه فقد صنفنا الوسائل التعليلية في هذا الكتاب بناءً على ما نفهمه من هذه العبارات إلى: علل استعمالية، وعلل تحويلية، وعلل تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية، وعلل قياسية، وعلل دلالية، وعند حديثنا عن الصنف الذي أسميناه العلل القياسية أوضحنا أننا غير معنيين بما شاع عن مدلول العلل القياسية عند النحاة المتأخرين عن سيبويه، فقد أخذنا من النحاة المتأخرين عن سيبويه التسمية أمّا المضمون لهذه التسمية فقد كان من داخل كتاب سيبويه ممّا نفهمه من عباراته وأصاليه.

9 - ليس بإمكان الباحث المنصف القطع بوجود تأثير بين منهج النحو العربي ومنطق أرسطو، وقد عرف المسلمون العلة لا عن طريق منطق أرسطو، ولكن عن طريق ثقافتهم ومنهجيتهم التي تخصهم، أمّا ما يُوجد من تشابه في مظاهر القياس ومن ضمنه العلة عند علماء المسلمين وما عُرف في التمثيل الأرسططاليسي - فهو مجرد تشابه ظاهري، وقد رجعنا إلى كتب السلف وإلى ما تناوله بعض الدارسين المحدثين في هذا الشأن حتى تتبين المسألة.

10 - كان الخليل بن أحمد الفراهيدي شخصية لها أثرها في المجتمع الإسلامي، فقد كان المنظّر والمؤسس لبعض العلوم التي عرفها المسلمون، وكان من أبرز الفائلين بفكرة الأصلية والفرعية التي عرفت في النحو العربي، وعقلية الخليل التي تعاملت مع سلائق العرب تعاملًا واعياً ومدرّساً قد مكنت من إرساء المصطلح النحوي في هذه المرحلة، وقد انفرد الخليل بمنحى فريد في نظرته لبعض الأدوات النحوية، فَلَئِنْ وَهَمَهَا - على سبيل المثال - بعدما الخليل أدوات نحوية مركبة، وقد عالجت هذه القضية في مقالتها من البحث، وتأصيل المباحث الصوتية عند الخليل يأتي من كونه أحد قراء القرآن الكريم الضابطين له، وليس لأنّه قد تعرّف على الثقافة الهندية السنسكريتية.

11 - اعتمد الخليل وسيبويه الاستقراء منهجاً، وكان هذا الاستقراء ينطلق من قياس ظاهرة لغوية على ظاهرة لغوية أخرى، ومقولة «ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب» هي للخليل وسيبويه قبل أن تشيع وتُعرّف عند النحاة، وقد كانت وظيفة القياس عند الخليل وسيبويه تتلخص في استنباط قواعد النحو، والتعليل للظواهر اللغوية، ورفض ما جاء مخالفاً لما اقتضته قواعد القياس من الأساليب التي لم تثبت عن العرب، أو ما جاء من الأساليب ضعيفاً لقلة استعماله ولوروده مخالفاً لقواعد القياس، ولم يكن قياس الخليل وسيبويه دخلياً على العربية إنّما هو من داخلها ووفق سلائق الناطقين بها.

12 - لم يكن سيبويه مجرد ناسخ لأراء الخليل مردّد لها من غير وعي، فقد كان يحاوره في بعض المسائل، ويخالفه في بعضها، ويوازن - أحياناً - بين رأي الخليل ورأي غيره فيقدّم رأي غيره عليه.

13 - والعلل عند سيبويه ليست عللاً مركبة أو ناتجة بعضها عن بعض، وإنّما هي علل لغوية مباشرة، تعلل للغة ولا تخرج عنها، فلم يشع عند سيبويه ما شاع عند النحاة المتأخرين ممّا عُرفَ بعلّة العلة أو العلل الثواني والثالث،

وقد تتّابع العلل عند سيبويه، ولكن هذه العلل المتابعة يصلح كلٌّ منها أن يكون علة على حدة، ولا يخلو ذكرها من فائدة.

14 - تقوم تعليلات سيبويه للمسائل الصوتية - في عمومها - على الوصف والملاحظة الشخصية، يوجه الحديث من خلالها إلى مخاطب مفترض متخذاً من الحواس كالسمع والبصر سبيلاً لهذه التعليلات، ويتخذ سيبويه من العلل اللغوية الاستعمالية - في الأعم الأغلب - سبيلاً لتقرير هذه المسائل، وقد كان مجموع هذه العلل يندرج ضمن المنهج الوصفي، فهو يعتمد - في سوق علة - على جهاز النطق من حركة اللسان والشفيتين إلى غير ذلك، جاعلاً من المشاهدة نهجاً لتقوية علة.

15 - قد يلجأ سيبويه وهو يعلل بعلّة الثقل - وهي من العلل الاستعمالية - إلى افتراض استعمال لم يستعمله العرب، ولكنه يورده مصرحاً بوضعه لهذا الاستعمال، وقد جاء به حتى يقرر معنى الثقل في الذهن، وقد يجسّد سيبويه الثقل فيجعله في صورة الشيء الذي يُقرّ منه عندما يستعمل عبارة: فزوا أو فراراً من الثقل، ونحن نزعم أنّ مثل هذه العبارات كان يأتي بها بقصد أن تكون وسيلة تعليمية.

16 - قد لا يستعمل سيبويه - في وسائله التعليلية - عبارة خفة أو تخفيف صراحة، ولكنه يشير إليها في مثل قوله: «حتى يرفعوا ألسنتهم مرة واحدة»، و«ليكون الكلام من وجه واحد»، وقد أطلقنا على مثل هذه العبارات مقولات الخفة، على أنّ هذه العبارات تُلحظ أكثر في تحليل سيبويه لمسائل الأصوات والصرف.

17 - وقد يلجأ سيبويه عند تعليله للقاعدة وشرحه لها - لا سيما في مسائل الصرف والنحو - إلى افتراضات عقلية لا صلة لها بالواقع اللغوي، على أنّ سيبويه إذا كان يلجأ إلى مثل هذه الافتراضات العقلية التي لا صلة لها بالواقع اللغوي فقد كان يعكس ما ساد في عصره من طريقة في الجدل، فالمجادلون من

علماء الكلام كانوا يلجؤون إلى افتراضات عقلية لإثبات الحجة على الخصوم، وفي هذا العصر وفي العراق تحديداً ساد مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، وهو مذهب يعتمد مثل هذه الافتراضات العقلية مسلكاً في تقرير مسائل الفقه وسطها، ولا ننسى أن لهذه الافتراضات غايةً تعليمية، إذ كان يُقصدُ منها تدريب الناشئة على التفكير في أصول اللغة ومائلها وذلك بالذهاب إلى الحد الأقصى وهي هذه الفروض العقلية.

18 - يمكننا أن نصف العلل التي كان يعلل بها سيبويه لمسائل اللغة بأنها كانت عللاً لغوية لا تتجافى عن طبيعة اللغة ولا تخرج عنها، وقد كان سيبويه يوردها سلسلة في غير عسر ودونما تكلف، وأقصى ما ذهبت إليه هذه العلل نسبتها بالحكمة إلى العرب، ولسنا ندعى أن نحائنا الأوائل من أمثال الخليل وسيبويه عندما ينسبون إلى العرب الحكمة فيعللون ما ورد عنهم من استعمالات اللغة - قد ادعوا أنهم رَووا هذه العلل عن العرب، وقد وضع النحاة هذه التعليقات وكانوا يحاولون من خلالها تفسير ظواهر هذه اللغة التي وُصِفَ أصحابها بالحكمة، فإذا جاء من عبارات النحاة ما يُوهم أن هذه العلل قد صدرت عن العرب فقد كان النحاة يقصدون أن هذا قد حدث دون وعي من مستعملي اللغة، فعموم استعمالات العرب للغة جعل النحاة يستنتجون هذه العلل؛ فإذا نُسِبَتْ إلى العرب، فقد حدث هذا لأنَّ عموم الاستعمالات العربية هي التي أوجدت هذه العلل التي استنتجها النحاة، فالعلل التي استنتجها لغويونا الأوائل من أمثال الخليل وسيبويه لم تصدر عن العرب مباشرة لا كلاً ولا بعضاً.

وبعد، فإنَّ التصدي لكتاب سيبويه بدرس جانب من جوانبه - وهو التعليل اللغوي - ليس بالأمر السهل، فكتاب سيبويه غمض على الدارسين قديماً وحديثاً، ولكن حسبنا المحاولة الصادقة التي بذلناها مع أول كتاب وصل إلينا يدرس اللغة في مستوياتها المختلفة ولا يغفل مسألة من المسائل التي يعرض لها من غير تعليل؛ فعملنا في هذا البحث لا يبرأ من نقص على الرغم من الجهد المبذول، ويحضرني في هذا المقام ما قاله العماد الأصفهاني: «إني رأيت أنه لا

يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد
كذا لكان يستحسن ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا
من أعظم العَبَر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر⁽¹⁾.

﴿وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين﴾، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه في الأولين والآخرين.

(1) ياقوت الحموي: معجم الأدباء، المجلد الثامن، ج 16، ص 3.

ثبت بأسماء المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- 1 - الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة).
- كتاب معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - مطبعة المدني، ط 1، 1411 هـ - 1990 م.
- 2 - الأستراباذي (محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي رضي الدين).
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفراق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1402 هـ - 1982 م.
- شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس - ليبيا - مطابع الشروق - بيروت، 1978 م.
- 3 - الأعشى الكبير (ميمون بن قيس).
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 7، 1983 م.
- 4 - إمام الحرمين (عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي).
- الورقات في أصول الفقه، وعليه شرح العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي، وحاشية المحقق: الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط 3، 1374 هـ، 1955 م.
- 5 - الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد).
- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، مطبعة الزقي، 1377 هـ - 1957 م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة - القاهرة، ط 1، 1364 هـ - 1945 م.
- رسالتان لابن الأنباري - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، ط 2، 1391 هـ - 1971 م.

- نزعة الأكباء في طبقات الأدباء، حققه: د. إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة الأندلس - بغداد، ط 2، تشرين الثاني 1970 م.

6 - التوحيدي (أبو حيان علي بن محمد بن العباس)
- الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، د. ت.

7 - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)
- البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط 4، د. ت.

8 - الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)
- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 2، 1989 م.

9 - ابن الجوزي (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي).
- غاية النهاية في طبقات القراء - مطبعة السعادة، 1933 م.
- النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت، د. ت.

10 - الجمحي (محمد بن سلام)
- طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، 1952 م.

11 - ابن جني (أبو الفتح عثمان)
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1406 هـ - 1986 م.

- سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم. دمشق، ط 1، 1405 هـ - 1985 م.

- المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم - إدارة الثقافة العامة، ط 1، 1373 هـ - 1954 م.
- 12 - الجوهري (إسماعيل بن حماد)
- الصحاح. تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين - بيروت. ط 3، 1404 هـ - 1984 م.
- 13 - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري)
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، د. ت.
- 14 - أبو حيان (أثير الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان)
- من التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض - السعودية، د. ت.
- 15 - ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)
- الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 5، 1410 هـ - 1990 م.
- 16 - ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون)
- مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر - بيروت، ط 3، 1967 م.
- 17 - ابن خلكان
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت - لبنان، د. ت.
- 18 - الخليل بن أحمد الفراهيدي
- كتاب العين، الجزء الأول، تحقيق: د. عبد الله درويش، مطبعة العاني - بغداد، 1386 هـ - 1967 م.
- 19 - الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي).
- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، د. ت.

- 20 - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط 4، 1402 هـ - 1982 م.
- 21 - أبو زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة)
- حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي - ليبيا، ط 1، 1394 هـ - 1974 م.
- 22 - الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة - بيروت، د. ت.
- 23 - ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي)
- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 3، 1408 هـ - 1988.
- 24 - السكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين)
- شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - القاهرة، د. ت.
- 25 - السلسلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى)
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق، د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة - بيروت، ط 1، 1406 هـ - 1986 م.
- 26 - سيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم، رقم الطبعة لا يوجد. ج 1، 1385 هـ - 1966.
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ج 2، 1388 هـ - 1968 م.
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 3، 1973 م.
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 4، 1975 م.

- الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
ج5، 1397 هـ - 1977 م.

27 - السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)
- أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره، فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية -
بيروت، 1936 م.

28 - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)
- الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة
الأصفية - حيدر آباد - الدكن. ط2، 1259 هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد
أحمد قاسم، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1988 م.
- تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني،
العباسية بالقاهرة، ط3، 1383 هـ - 1964 م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك،
ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد علي البجاوي، المكتبة العصرية - صيدا -
بيروت، د. ت.

29 - الشماخ بن ضرار الذبياني

- ديوان الشماخ، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، د. ت.

30 - الشتيري (يوسف بن سليمان بن عيسى)

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب،
الموجود بأسفل الصحيفة بالقاعدة الصغيرة لكتاب سيبويه، المطبعة الكبرى
الأميرية ببولاق، مصر، ط1، 1316 هـ.

31 - الصبان (محمد بن علي).

- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن
مالك، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1349 هـ - 1931 م.

32 - الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)

- تاريخ الرسل والملوك، دار القلم - بيروت - لبنان، د. ت.

33 - أبو الطيب اللغوي (عبدالواحد بن علي الحلبي اللغوي)

- مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 2، د. ت.

34 - ابن عبد ربه (أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي)
- العقد الفريد، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، ود. عبد المجيد الترحيني، دار
الكتب العلمية - بيروت، ط 3، 1407 هـ - 1987 م.

35 - عبد القادر البغدادي
- خزانة الأدب، بولاق، 1299 هـ.

36 - عبد القاهر البغدادي، (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر)
- الفرق بين الفرق، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مؤسسة الحلبي، القاهرة،
د. ت.

37 - ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)
- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث
العربي - بيروت، ط 2، د. ت.

38 - الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد)
- المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق - بمصر، ط 1 1324 هـ.

39 - الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)
- التعليقة على كتاب سيويه، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي،
مطبعة الأمانة - القاهرة، ط 1، 1410 هـ - 1990 م.

40 - الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، حققه: محمد المصري. منشورات مركز
المخطوطات والتراث - الصفاة - الكويت، ط 1، 1407 هـ - 1987 م.

41 - القالي (أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي)
- الأمالي وذيله، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، د. ت.

42 - القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)
- إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار
الكتب المصرية - القاهرة، 1369 هـ - 1950 م.

43 - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
- الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف - بيروت، د. ت.

- 44 - ابن مجاهد (أبو بكر بن مجاهد)
- كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط 3، د. ت.
- 45 - المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى)
- الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: عل محمد البجاوي، دار الفكر العربي - القاهرة، د. ت.
- 46 - ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي)
- كتاب الرد على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط 3، د. ت.
- 47 - ابن النديم (محمد بن إسحاق النديم) - الفهرست، دار المعرفة - بيروت، د. ت.
- 48 - ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري)
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى - تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، د. ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، وعهد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر العربي - بيروت، ط 5، 1979 م.
- 49 - ياقوت الحموي (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادى)
- معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ت.
- معجم البلدان - طهران، 1965 م.
- 50 - ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)
- شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، د. ت.

ثانياً: المراجع

أ- الكتب العربية

1 - د. إبراهيم أنيس:

- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، 1984 م.

- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 8، 1990 م.

- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 7، 1994 م.

- موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5 د. ت.

2 - إبراهيم مصطفى:

- إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937 م.

3 - أحمد أمين:

- ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 4، 1368 هـ -

1949 م.

- فجر الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ط 7، 1374 هـ -

1955 م.

4 - أحمد طاهر حسنين:

- نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب. منهج شامل لتعليم اللغة العربية (الأصوات -

الصرف - المعاجم - النحو)، هجر - القاهرة، ط 7، 1407 هـ - 1987 م.

5 - د. أحمد علم الدين الجندي:

- اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب - تونس، ليبيا، 1983 م.

6 - د. أحمد مختار عمر:

- البحث اللغوي عند العرب، نشر عالم الكتب - القاهرة، ط 4، 1982 م.

7 - د. تمام حسان:

- «الأصول» دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب دار الشؤون الثقافية

العامة - بغداد، 1988 م.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب، 1400 هـ -

1980 م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973 م.

- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب، 1986 م.
- 8 - د. جعفر نايف عيابة:
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، ط 1، 1404 هـ - 1984 م.
- 9 - د. جلال شمس الدين:
- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة
ابستمولوجية، دار الجامعيين لطباعة الأوفست والتجليد، توزيع مؤسسة الثقافة
الجامعية الإسكندرية، 1994 م.
- 10 - د. حسن عون:
- اللغة والنحو - دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال - إسكندرية،
ط 1، 1952 م.
- 11 - د. حلمي خليل:
- العربية والفموض. دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، دار المعرفة
الجامعية - الإسكندرية، ط 1، 1988 م.
- 12 - د. خالد عبد الكريم جمعة:
- شواهد الشعر في كتاب سيويه، الدار الشرقية - القاهرة، ط 2، 1409 هـ -
1989 م.
- 13 - د. خديجة الحديثي:
- أبنية الصرف في كتاب سيويه - منشورات مكتبة النهضة - بغداد. ط 1،
1965 م - 1385 هـ.
- دراسات في كتاب سيويه، وكالة المطبوعات - الكويت، د.ت.
- 14 - د. رشيد الجميلي:
- حركة الترجمة والنقل في المشرق الإسلامي في القرنين الأول والثاني للهجرة،
منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ليبيا، د.ت.
- 15 - د. رمضان عبد التواب:
- فصول في فقه العربية، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3، 1415 هـ -
1994 م.

- 16 - د. سعيد حسن بحيري:
- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي (دراسات في علم اللغة التقابلي)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1410 هـ - 1989 م.
- 17 - د. شكري محمد عياد:
- اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي - انترناشيونال برس، مدينة الصحفيين، ط 1، 1988 م.
- 18 - د. شوقي صيف:
- المدارس النحوية، دار المعارف، ط 6، 1989 م.
- 19 - صالح الكشو:
- مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب - تونس، ليبيا، 1985 م.
- 20 - د. طاهر سليمان حمودة:
- القياس في الدرس اللغوي - بحث في المنهج. نشر الدار الجامعية - إسكندرية، 1992 م.
- 21 - د. الطيب البكوش:
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم ابن عبد الله - تونس، ط 3، 1992 م.
- 22 - د. عبد الرحمن السيد:
- مدرسة البصرة النحوية - نشأتها وتطورها، دار المعارف - مصر، ط 1، 1968 م.
- 23 - د. عبد السلام المسدي:
- اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، 1986 م.
- 24 - د. عبد الصبور شاهين:
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1400 هـ - 1980 م.
- 25 - د. عبد الله بن حمد الخثران:
- مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1413 هـ - 1993 م.

- 26 - د. عبد المنعم محمد حسنين:
- قاموس الفارسية، دار الكتاب المصري - القاهرة، ط 1، 1402 هـ - 1982 م.
- 27 - عبد الوهاب خلّاف:
- علم أصول الفقه، الناشر: دار القلم - الكويت، ط 8.
- 28 - د. عبده علي الراجحي:
- دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية - إسكندرية، 1992 م.
- فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية - إسكندرية، 1993 م.
- النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1995 م.
- 29 - د. علي سامي النشار:
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار المعارف، 1965 م.
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف - مصر، ط 5، 1971 م.
- 30 - د. علي عبد الواحد وافي:
- نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط 4، 1401 هـ - 1980 م.
- 31 - د. علي النجدي ناصف:
- سيبويه إمام النحاة، الناشر عالم الكتب - القاهرة، ط 2، 1979.
- 32 - د. عوض حمد القوزي:
- المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ط 1، 1401 هـ - 1981 م.
- 33 - د. فؤاد حنا ترزي:
- في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب - لبنان، 1969 م.
- 34 - د. فخر صالح سليمان قدارة:
- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل للنشر والتوزيع - إربد - الأردن، ط 1، 1410 هـ - 1990 م.

- 35 - د. فوزي مسعود:
- سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986 م.
- 36 - د. كمال محمد بشر:
- علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف، ط 7، 1980 م.
- 37 - د. لطفي عبد البديع:
- التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا)، دار المريخ - الرياض 1409 هـ - 1989 م.
- 38 - د. مازن المبارك:
- النحو العربي - العلة النحوية (نشأتها وتطورها)، دار الفكر - بيروت، ط 3، 1981 م.
- 39 - محمد الحسيني آل كاشف الغطاء:
- أصل الشيعة وأصولها، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان، ط 4، 1402 هـ - 1982 م.
- 40 - د. محمد خير الحلواني:
- أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي - المغرب، ط 2، 1983 م.
- 41 - الشيخ محمد رضا المظفر:
- عقائد الإمامية، منشورات مؤسسة الإمام الحسين - بيروت - لبنان، ط 9، 1411 هـ - 1990 م.
- 42 - د. محمد صفوت مرسي:
- منهج سيبويه في جموع تكسير الأسماء وأثر ذلك في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي، مطبعة حسان - القاهرة، ط 1، 1988 م.
- 43 - د. محمد عابد الجابري:
- تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4 - بيروت، مارس 1989 م.
- 44 - د. محمد عيد:
- أصول النحو العربي، الناشر عالم الكتب - القاهرة، ط 4، 1989 م.
- 45 - د. محمد فتيح:
- في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي - القاهرة، ط 1، 1410 هـ - 1989 م.

46 - د. محمود السمران:

- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة - بيروت، د.ت.

47 - د. محمود فهمي حجازي:

- مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ط 2، 1992 م.

48 - د. محيي الدين رمضان:

- في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان، 1979 م.

49 - د. منى الياس:

- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي

الفارسي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، ط 1، 1405 هـ -

1985 م.

50 - د. مهدي المخزومي:

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ملتزم الطبع والنشر شركة

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، 1377 هـ -

1958 م.

51 - د. نصر حامد أبو زيد:

- إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي - بيروت، ط 2،

أيلول 1992 م.

52 - د. نهاد التكريتي:

- العروض العملي، دار دمشق للطباعة، د.ت.

53 - د. نهاد الموسى:

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير -

الأردن، ط 2، 1987 م.

ب - الكتب المترجمة والمعربة

1 - برجشتراسر G.Bergstrasser:

- التطور النحوي للغة العربية، صححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب،

مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 2، 1414 هـ - 1994 م.

- 2 - بول فابر، كريستان بايلون:
- مدخل إلى الألسنية، ترجمة طلال وهبة، نشر المركز الثقافي العربي - بيروت، ط 1، 1992 م.
- 3 - ت، ج، دي بور (T.G.De Boer):
- تاريخ الفلسفة في الإسلام، نقله إلى العربية وعلق عليه: د. محمد عبد الهادي أبو ريذة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 3، 1374 هـ - 1954 م.
- 4 - ج. فنديس:
- اللغة، تعريب، عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، الناشر مطبعة الأنجلو المصرية، ديسمبر 1950 م.
- 5 - د. شارل بلا:
- الجاحظ في البصرة وبغداد وسامراء، ترجمة: د. إبراهيم الكيلاني، دار البقعة العربية للتأليف والترجمة والنشر - دمشق - سورية، 1961 م.
- 6 - فردينان دي سوسير:
- دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب - طرابلس - الجماهيري العربية الليبية، 1985 م.
- 7 - كارل بروكلمان:
- تاريخ الأدب العربي - الجزء الثاني، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، 1961 م.
- 8 - ماريو باي:
- أسس علم اللغة، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس - ليبيا - كلية التربية، 1973 م.
- 9 - د. الأب هنري فليش:
- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، 1388 هـ - 1968 م. يونيو.

ج - الرسائل الجامعية

1 - حسام أحمد أحمد قاسم:

- أصول النحو في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن السادس الهجري، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب - جامعة القاهرة للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف أ.د. محمود فهمي حجازي، د. عبد الحميد عوض السيوري 1996 م.

2 - طلبة عبد الستار مسعود عبد المولى:

- المصطلحات الصوتية عند الخليل بن أحمد، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف أ.د. حلمي خليل، كلية الآداب، الإسكندرية 1988 م.

3 - عبد العظيم أحمد مجاهد:

- النحو العربي قبل الخليل وسيبويه، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف أ.د. طاهر سليمان حمودة، 1404 هـ - 1984 م.

4 - فكري محمد أحمد سليمان:

- الحذف والتقدير عند سيبويه دراسة تفسيرية معيارية، رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الألسن - جامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية، إشراف: أ.د. محمد عوني عبد الرؤوف، 1409 هـ - 1988 م.

5 - محيي الدين سالم:

- العلل النحوية عند الأندلسيين. رسالة مخطوطة بمكتبة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية للحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية، إشراف أ.د. عبده الراجحي، أ.د. عبد المجيد عابدين 1988 م.

د - الدوريات

- د. الطيب البكوش: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه

- حوليات الجامعة التونسية، العدد 11، سنة 1974 م كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تونس.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	13
تمهيد	23
أولاً: دور الفرق الإسلامية في نشأة التعلي اللغوي	24
ثانياً: امتزاج الثقافات واختلاطها بالبصرة	37
ثالثاً: بواكير الترجمة	45
الفصل الأول - مراحل نشوء العلة اللغوية وتطورها	51
أولاً: بواكير العلة	53
ثانياً: مظاهر التعلي قبل الخليل وسيويه	61
ثالثاً: رسوخ مصطلح العلة	73
الفصل الثاني - التفكير اللغوي عند الخليل وسيويه	101
أولاً: عقلية الرجلين وسلاقت العرب	103
ثانياً: التعلي اللغوي عند الخليل وسيويه - منطلقاته وأشهر أسسه	129
الفصل الثالث - التعلي للمسائل الصوتية في كتاب سيويه	151
أولاً: الدرس الصوتي في كتاب سيويه	153
ثانياً: الوسائل التعليية لمسائل الأصوات في كتاب سيويه	160
- التعلي لعدد الحروف ومخارجها وصفاتها	161
✓ - التعلي لظاهرتي الإدغام والإظهار	166
✓ - التعلي لظاهرة الإقلاب	175

176	- التعليل لظاهرة الإخفاء
177	- التعليل للظواهر اللهجية
183	الفصل الرابع - التعليل للمسائل الصرفية في كتاب سيويه
185	- توطئة
188	- الوسائل التعليلية لمسائل الصرف في كتاب سيويه
188	أولاً - العلل الاستعمالية
188	1 - علة الثقل
192	2 - علة الخفة
197	3 - علة كثرة الاستعمال
197	4 - علة إرادة البيان
199	5 - علة عدم التحول عن الباب
201	6 - علة الاستغناء
202	ثانياً - العلل التحويلية
202	1 - علة مراعاة الأصل
204	2 - علة الرد إلى الأصل
206	3 - علة مراعاة الحالة الطارئة
208	4 - علة اصطحاب حال الأصل
210	5 - علة العوض
211	6 - علة التقوية
213	ثالثاً - علل بين الاستعمالية والتحويلية
213	1 - علة الحذف
214	2 - علة كثرة الكلام
215	رابعاً - العلل القياسية
216	1 - علة الشبه
219	2 - علة الاستناس

- 221 3 - علة التولم
- 222 خامساً - العلل الدلالية
- 223 1 - علة أمن اللبس
- 225 2 - علة خوف الالتباس
- 227 (3) علة الرجوع إلى المعنى
- 231 4 - علة الفرق
- 237 الفصل الخامس: التعليل للمسائل النحوية في كتاب سيويه
- 239 - توطئة
- 246 - الوسائل التعليلية لمسائل النحو في كتاب سيويه
- 247 أولاً - العلل الاستعمالية
- 247 1 - علة الثقل
- 250 2 - علة الخفة
- 254 3 - علة الإعمال
- 256 4 - علة كثرة الاستعمال
- 258 5 - علة الاستغناء
- 259 6 - علة السماع
- 262 ثانياً - العلل التحويلية
- 262 1 - علة التمكن
- 265 2 - علة الأصل
- 265 3 - علة مراعاة الأصل
- 268 4 - علة مراعاة الأولى
- 270 5 - علة العوض
- 272 6 - علة القوة
- 273 ثالثاً - علل بين الاستعمالية والتحويلية
- 274 1 - علة الحذف

277	2 - علة طول الكلام
278	رابعاً - العلل القياسية
279	1 - علة الشبه
286	2 - علة الحمل
290	3 - علة التوهم
292	4 - علة المجاورة
293	5 - علة الاستثناس
295	خامساً - العلل الدلالية
295	1 - علة أمن اللبس
296	2 - علة خوف اللبس
297	3 - علة الرجوع إلى المعنى
301	4 - علة الفرق
306	5 - علة علم المخاطب
307	6 - علة الإيهام
308	7 - علة التوكيد
315	خاتمة
323	ثبت بأسماء المصادر والمراجع
325	أولاً: المصادر
332	ثانياً: المراجع
332	أ - الكتب العربية
337	ب - الكتب المترجمة والمعربة
339	ج - الرسائل الجامعية
339	د - الدوريات
341	الفهرس

